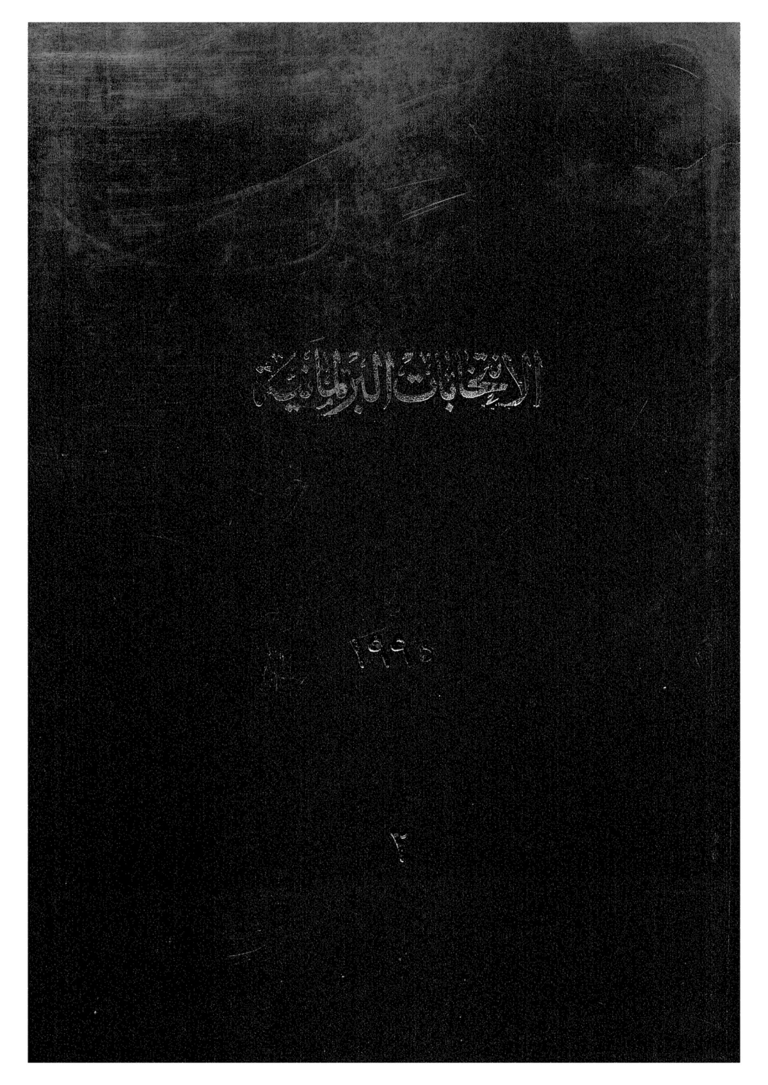

الانتخابات البرلمانية
١٩٩٥
٣

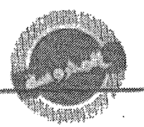
بسم الله الرحمن الرحيم

الانتخابات البرلمانية

١٩٩٥

المجلد الثانى

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٢ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلس الشورى يوافق على تعديل الدوائر الانتخابات			
شريف العبد	الاهرام	٢٥١	٩٥-٠٢-٢٠
مجلس الشورى المصرى يستبعد ضم حلايب إلى قائمة الدوائر الانتخابية			
الشرق الاوسط	الشرق الاوسط	٢٥٣	٩٥-٠٢-٢٠
"والى" يعلن عدم تحديد نظام انتخابات مجلس الشعب ويزعم رغبة أحزاب المعارضة فى القائمة !!			
سيد الشورة	الوفد	٢٥٤	٩٥-٠٢-٢١
سنطالب بإشراف دولى على الإنتخابات إذا رفضت الحكومة الإشراف القضائى			
طارق عبد الحميد	الشعب	٢٥٥	٩٥-٠٢-٢١
لم نحضر مثل هذه الاجتماعات ولا نعلم شيئاً عنها والوفد يرفض إجراء الانتخابات بنظام القائمة			
-----	الوفد	٢٥٧	٩٥-٠٢-٢١
تطور مهم : استبعاد حلايب من الدوائر الانتخابات المصرية			
-----	الشعب	٢٥٨	٩٥-٠٢-٢١
القضاة .. والانتخابات وإخراج ابن رئيس الوزراء .. من لجنة الفرز !			
جلال عيسى	اخر ساعة	٢٥٩	٩٥-٠٢-٢٢
استمرار الغموض حول نظام إجراء انتخابات مجلس الشعب			
-----	الوفد	٢٦٢	٩٥-٠٢-٢٢
كلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها			
زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٢٦٣	٩٥-٠٢-٢٢
رغم قرب انتهاء مدة المجلس أكثر من نصف النواب مطعون فى عضويتهم !!			
نبيل رشوان	المصور	٢٦٨	٩٥-٠٢-٢٤
رأى المعارضة : عين فى الجنة !! وعين فى النار !!			
مصطفى كامل مراد	الاحرار	٢٧٤	٩٥-٠٢-٢٤
فكرة !			
مصطفى امين	الاخبار	٢٧٦	٩٥-٠٢-٢٤
نظام جديد للانتخابات يجمع بين القائمة والفردى			
احمد عبد الله	الاحرار	٢٧٧	٩٥-٠٢-٢٤

مجلد رقم ٢ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٢٧٨	٩٥-٠٢-٢٥
كيف .. ولماذا تكون الانتخابات القادمة حرة ؟!			
حسن حافظ	الوفد	٢٧٩	٩٥-٠٢-٢٥
كلمة العربى .. الأهم : "انتخابات نظيفة"			
-----	العربى	٢٨١	٩٥-٠٢-٢٧
الحرية .. والانتخابات .. والأعداء			
مصطفى مشهور	الشعب	٢٨٢	٩٥-٠٢-٢٨
الحكم على رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية بإفساد نتائج الانتخابات			
محمد حلمى مراد	الشعب	٢٨٤	٩٥-٠٢-٢٨
الرئيس مبارك حريص .. على سلامة الانتخابات القادمة			
زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٢٨٧	٩٥-٠٣-٠١
نزيهة أم مزورة ؟			
طلعت المغربى	الوفد	٢٩٣	٩٥-٠٣-٠١
والى .. والأنتخابات			
نهال شكرى	الاهرام	٢٩٣	٩٥-٠٣-٠١
المشروع اللقيط مرفوض			
لطفى واكد	الاهالى	٢٩٤	٩٥-٠٣-٠١
تقرير النقض يؤكد انتخابات الدرب الأحمر باطلة			
-----	الاهالى	٢٩٥	٩٥-٠٣-٠١
اسرار خطة الاخوان فى الانتخابات القادمة .. الإخوان وإرهاب الحكومة			
رضا حماد	صباح الخير	٢٩٦	٩٥-٠٣-٠٢
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٣٠٠	٩٥-٠٣-٠٣
الانتخابات القادمة .. وأوهام التزوير !			
مرسى عطا اللة	الاهرام المسائى	٣٠١	٩٥-٠٣-٠٥
رأى الاهرام : النظام الفردى فى الانتخابات			
-----	الاهرام	٣٠٣	٩٥-٠٣-٠٥
لا مجاملة .. فى اختيار المرشحين للشورى			
-----	مايو	٣٠٤	٩٥-٠٣-٠٦
تصريحات و تعليقات الانتخابات القادمة .. فردية ولا داعى للمزايدات			
-----	الوفد	٣٠٥	٩٥-٠٣-٠٦

مجلد رقم ٣ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الانتخابات القادمة بين طموحات المعارضة وألاعيب الحكومة			
مصطفى بكرى	الاحرار	٣٠٧	٩٥-٠٣-٠٦
تكرار المطالبة بتخلى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى .. اسطوانة مشروخة			
سمير رجب	مايو	٣١٠	٩٥-٠٣-٠٧
مصر : رئيس "الوفد" يؤكد خوض الانتخابات			
محمد صلاح	الحياة	٣١٧	٩٥-٠٣-٠٦
أزمة بين الحكومة والرئاسة بسبب الانتخابات !			
جمال شوقى	الوفد	٣١٨	٩٥-٠٣-٠٧
حول خطاب زعيم الوفد الحكومة المحايدة .. والاحكام العرفية ؟!			
عبد الستار الطويلة	الوفد	٣١٩	٩٥-٠٥-٠٧
تحالفنا مع الإخوان مستمر .. ونسعى لتوسيعه			
محمود بكرى	الشعب	٣٢١	٩٥-٠٥-٠٧
تنسيق بين أحزاب المعارضة استعداد لانتخابات مجلس الشورى			
-----	الاحرار	٣٢٨	٩٥-٠٥-٠٨
وانكشف المستور !			
-----	الاهرام	٣٢٩	٩٥-٠٣-٠٨
مجلس الشعب ليس دائماً سيد قراره			
زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٣٣٣	٩٥-٠٣-٠٨
حزب العمل المصرى سيخوض الانتخابات بتحالف مع جماعة "الاخوان" المحظورة			
محمد صلاح	الحياة	٣٣٩	٩٥-٠٣-٠٨
الدكتور فتحى سرورفى حوار صريح حول "سيد قراره" وبعيداً عن سيد قراره			
حامد سليمان	اخر ساعة	٣٤٠	٩٥-٠٣-٠٨
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٣٤٨	٩٥-٠٣-٠٩
متى يستقيل الرئيس مبارك من رئاسة الحزب الوطنى			
سامى ابو العز	الوفد	٣٤٩	٩٥-٠٣-٠٩
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٣٥٤	٩٥-٠٣-١٠
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٣٥٥	٩٥-٠٣-١٠
الانتخاب الفردى ترجم مشاعر الشعب			
سعاد ابو النصر	اخبار اليوم	٣٥٦	٩٥-٠٣-١١

مجلد رقم ٢ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
فضايا وآراء : الاحزاب .. والانتخابات			
رجب البنا	الاهرام	٣٥٧	٩٥-٠٣-١٢
أوارق المعارضة : عام المواجهات الديمقراطية			
عبد العظيم درويش	الاهرام الاقتصادى	٣٥٩	٩٥-٠٣-١٣
مطالب سراج .. غير دستورية !!			
-----	مايو	٣٦٢	٩٥-٠٣-١٣
الأسلوب الانتخابى "وكيف يكون" !			
محمود وهيب السيد	الاهرام	٣٦٤	٩٥-٠٣-١٤
هذا الزمان .. المستقلون قادمون			
حامد سليمان	الاحرار	٣٦٥	٩٥-٠٣-١٥
رأى اساتذة الجامعات وكبار العاملين .. فيما نادت به المحكمة بضرورة مشاركتهم فى لجان الانتخابات			
زكريا ابو حرام	اخر ساعة	٣٦٦	٩٥-٠٣-١٥
مدير ادارة الانتخابات : الداخلية ترحب باشراك قيادات الإدارة العليا وأساتذة الجامعات فى لجان الانتخ			
-----	اخر ساعة	٣٧٦	٩٥-٠٣-٠٥
هل تشارك الجماعة الإسلامية فى الانتخابات القادمة ؟!			
-----	الوفد	٣٧٨	٩٥-٠٣-١٥
مطلوب تعديل المادة ٨٨ من الدستور والاشراف القضائى الكامل على اللجان الفرعية			
هناء مصطفى	الوفد	٣٧٩	٩٥-٠٣-١٥
الأقباط والانتخابات القادمة : مشاكرة .. أم انسحاب ؟			
طلعت المغربى	الوفد	٣٨١	٩٥-٠٣-١٥
انتخابات بدون ضمانات من الخاسر فيها ؟!			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٣٨٣	٩٥-٠٣-١٦
الحكومة المحايدة : ضمانة حقيقية لنزاهة الانتخابات واحترام إرادة الشعب			
سامى ابو العز	الوفد	٣٨٤	٩٥-٠٣-١٦
الوفد يحاصر الإخوان فى الانتخابات			
رضا حماد	صباح الخير	٣٨٨	٩٥-٠٣-١٦
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٣٨٩	٩٥-٠٣-١٧
الانتخات القادمة .. بين الفيلسوف وحمار السلطان			
محمد شتلة	الاخبار	٣٩٠	٩٥-٠٣-١٧
تزوير الانتخابات .. الجريمة والتداعيات			
السيد عبد الستار	الشعب	٣٩٢	٩٥-٠٣-١٧

مجلد رقم ٢ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مفاجأة : انتخابات مجلس الشعب القادم باطلة قبل إجرائها !			
صلاح النحيف	الشعب	٣٩٤	٩٥-٠٣-١٧
مسئولية : هيئة الرقابة الإدارية .. وجهاز المحاسبات تجاه الانتخابات القادمة !			
حسن حافظ	الوفد	٣٩٥	٩٥-٠٣-١٨
هذا الزمان هجمة النقابات والانتخابات القادمة			
حامد سليمان	الاحرار	٣٩٧	٩٥-٠٣-١٩
الانتخابات اشتعلت مبكراً والمحافظ يعلن أنه ممثل الحزب الوطنى			
محمود التهامى	الاحرار	٣٩٨	٩٥-٠٣-٢٠
نظام الانتخابات بالقئمة لا يصلح فى مصر والديمقراطية تدعم اقتصاديات السوق			
جميل عفيفى	الاهرام	٣٩٩	٩٥-٠٣-٢٠
حقيقة التحالف بين الإخوان والجماعة الإسلامية			
-----	الاحرار	٤٠٠	٩٥-٠٣-٢٠
رئاسة مبارك صمام أمن واستقرار			
مختار عبد العال	مايو	٤٠٢	٩٥-٠٣-٢٠
فكرة			
مصطفى امين	الاخبار	٤٠٤	٩٥-٠٣-٢١
تحديد سقف للإنفاق فى انتخابات مجلس الشعب			
عبد الرحيم على	الاهالى	٤٠٥	٩٥-٠٣-٢٢
أحزاب ونواب			
-----	الاهرام	٤٠٦	٩٥-٠٣-٢٢
قرارات فرض الحراسة وراء عزلة إقباط مصر			
سعيد عبد الخالق	الوفد	٤٠٧	٩٥-٠٣-٢٣
٨ قواعد هامة يجب ان يراعيها الناخب عند اختياره لقيادات الكيان الجماهيرى الذى ينتمى اليه			
-----	الاهرام	٤٠٨	٩٥-٠٣-٢٤
الوثيقة "غير المكتوبة" للتفاهم بين صدقى والفيومى !!			
-----	الوفد	٤١٠	٩٥-٠٣-٢٥
وقف قرار وزير الداخلية لانتخابات التجديد بالشورى بالبلينا			
-----	الاهرام	٤١١	٩٥-٠٣-٢٦
رفض طلب وزير الصحة بإنشاء دائرة انتخابية جديدة بالقليوبية			
صلاح الجازوى	روزاليوسف	٤١٢	٩٥-٠٣-٢٧
هذه مواصفات .. مرشحينا			
-----	مايو	٤١٣	٩٥-٠٣-٢٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
من أجل انتخابات حرة نزيهة !			
فادى وجدى	الوطن العربى	٤١٤	٢٨-٠٣-٩٥
مع من تتحالف الجماعة الإسلامية ؟!			
مصطفى شفيق	الوفد	٤١٨	٢٩-٠٣-٩٥
المال يدخل المعركة الانتخابية			
سعاد ابو النصر	اخبار اليوم	٤٢٠	٠١-٠٤-٩٥
لا لنواب المناسبات و "المآتم" ويقدمون لهم كشف حساب			
أمل الصريدى	البلاغ	٤٢١	٠١-٠٤-٩٥
رأى الاهرام: لا .. للتحالفات المشبوهة			
-----	الاهرام	٤٢٢	٠٣-٠٤-٩٥
إنقسامات حادة فى المعارضة حول المشاركة فى انتخابات الشورى			
احمد عبد الحكم	السياسى المصرى	٤٢٣	٠٣-٠٤-٩٥
المهمة الصعبة للناخب !			
شريف العبد	الاهرام الاقتصادى	٤٢٤	٠٣-٠٤-٩٥
كيف تخرج من مأزق تزوير الانتخابات			
امير ابو السعود	الوفد	٤٢٦	٠٣-٠٤-٩٥
ضرورة تكوين جبهة موحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات			
طارق عبد الحميد	الشعب	٤٣٠	٠٤-٠٤-٩٥
بدأت حرب تزوير الانتخابات .. منع أحزاب المعارضة مع الحج			
-----	الشعب	٤٣٣	٠٤-٠٤-٩٥
هل ينقلب الإسلاميون على الديمقراطية ؟!			
محمد السيد حسن	الشعب	٤٣٤	٠٤-٠٤-٩٥
مجدى حسين والشهابى يطالبان بجبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة			
-----	الشعب	٤٣٧	٠٤-٠٤-٩٥
بلاغ للمحامى العام بالاسكندرية تزوير عمليات قيد الناخبين			
-----	الاهالى	٤٣٨	٠٥-٠٤-٩٥
نزاهة الانتخابات			
-----	الاهالى	٤٣٩	٠٥-٠٥-٩٥
كلام عن الانتخابات وعتاب !			
حسن شوكت التونى	الاخبار	٤٤٠	٠٥-٠٤-٩٥
حلمى : الانتخابات القادمة ستكون فرصة لمشاركة جميع الأحزاب			
-----	الاهرام المسائى	٤٤١	٠٦-٠٤-٩٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كلمة حب			
محمد الحيوان	الوفد	٤٤٢	٩٥-٠٤-٠٨
"الجمهوري" تقول : الشورى ومسيرة الديمقراطية			
-----	الجمهورية	٤٤٣	٩٥-٠٤-٠٨
تغييرات بالحزب الوطنى بالاسكندرية استعداد لانتخابات الشعب والشورى			
-----	الاهرام	٤٤٤	٩٥-٠٤-٠٩
الاقباط ٦ ملايين أم عشرة؟			
-----	الوسط	٤٤٥	٩٥-٠٤-٠٩
لماذا يعادى البابا شنودة حزب العمل ؟			
-----	الوسط	٤٤٦	٩٥-٠٤-٠٩
مصر : الاقباط لمن يقترعون فى الانتخابات ؟			
عبد الله كمال	الوسط	٤٤٧	٩٥-٠٤-٠٩
النادى السياسى للحزب الوطنى ناقش انتخابات مجلس الشورى			
-----	الاهرام	٤٥٠	٩٥-٠٤-٠٩
لهذه الأسباب يرفض حزب العمل دخول إنتخابات الشورى			
-----	السياسى المصرى	٤٥١	٩٥-٠٤-٠٩
٢١ مايو موعد الانتخابات التكميلية للمقاعد الفردية بالمجالس الشعبية فى ١٠ محافظات			
منى الشرقاوى	الاهرام	٤٥٢	٩٥-٠٤-٠٩
الاحزاب .. والانتخابات (٢)			
رجب البنا	الاهرام	٤٥٣	٩٥-٠٤-٠٩
الحزب الوطنى يستعد لانتخابات مجلس الشورى			
-----	الحياة	٤٥٥	٩٥-٠٤-١٠
ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات الشورى تعلن بعد عرضها على مبارك			
-----	الاهرام	٤٥٦	٩٥-٠٤-١٠
الداخلية تخطر مديريات الأمن بإعداد كشوف الناخبين !			
صلاح النحيف	الشعب	٤٥٨	٩٥-٠٤-١١
٥٠ ألف جنية تعويضاً لمحمد على بشر بسبب تزوير انتخابات مجلس الشعب			
-----	الشعب	٤٥٩	٩٥-٠٤-١١
فى الوسيس: صراع فى "الوطنى" قبل انتخابات الشورى			
-----	الشعب	٤٦٠	٩٥-٠٤-١١
تأجيل إحالة قانون الاسكان والعمل الموحد لمجلس الشعب			
منال لاشين	العربى	٤٦١	٩٥-٠٤-١١

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رؤية أعضاء المجلس لكيفية الفصل بين السلطات			
-----	الوطن العربى	٤٦٢	١١-٠٤-٩٥
فكرة !			
مصطفى امين	الاخبار	٤٦٤	١١-٠٤-٩٥
المعايير الجديدة للتجديد السياسى استعداد الانتخابات "الشورى والشعب"			
جمال على زهران	الاهرام المسائى	٤٦٥	١٢-٠٤-٩٥
على الماشى			
عبد النبى عبد البارى	الوفد	٤٦٧	١٢-٠٤-٩٥
دائرة البيه الوزير النظام الرئاسى			
سامى ابو العز	الوفد	٤٦٨	١٣-٠٤-٩٥
للكبار فقط: فعلاً .. حزب وطنى !			
-----	الشعب	٤٧٢	١٤-٠٤-٩٥
وجوه جديدة فى مجلس الشورى .. بنسبة ٤٠%			
-----	المساء	٤٧٣	١٤-٠٤-٩٥
تقرير للرئيس حول الترشيحات لانتخابات مجلس الشورى			
-----	الاهرام	٤٧٤	١٥-٠٤-٩٥
قانون تنظيم الدعاية الانتخابية حبر على ورق ويستحيل تنفيذه			
مراد مجلع	السياسى المصرى	٤٧٥	١٦-٠٤-٩٥
تقوية الحزب الحاكم لا إضعافه ضرورة للتطوير الديمقراطى			
وحيد عبد المجيد	الحياة	٤٧٧	١٣-٠٤-٩٥
ضياء الدين داود يدعم المعارضة للتكاتف فى مواجهة تزوير الانتخابات			
غريب الدماطى	العربى	٤٧٩	١٧-٠٤-٩٥
هل يعنى قرار المشاركة فى الانتخابات القادمة اعترافاً بخطأ قرار المقاطعة ؟			
-----	الاحرار	٤٨١	١٧-٠٤-٩٥
الانتخابات القادمة .. ومسئولية الأحزاب (٣)			
محمد باشا	الاهرام	٤٨٤	١٧-٠٤-٩٥
النظام لا يسمح بتداول السلطة لكننا سنخوض الانتخابات			
سعيد الشحات	العربى	٤٨٥	١٧-٠٤-٩٥
دراسة مطالب الحزب الوطنى بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين			
محمد عبد العليم	الوفد	٤٨٧	١٧-٠٤-٩٥
إعلان اسماء مرشحى الحزب الوطنى لمجلس الشورى السبت القادم بعد عرضها على الرئيس			
-----	الاهرام	٤٨٨	١٨-٠٤-٩٥

مجلد رقم ٢ الانتخابات (١٩٩٥) المجلد الثانى

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قرارات مهمة للحزب بالدقهلية -----	الشعب	٤٨٩	١٨-٠٤-٩٥
كلمة حب محمد الحيوان	الوفد	٤٩٠	١٨-٠٤-٩٥
مسافر بلا خيال : الفرصة الضائعة محسن محمد	اخر ساعة	٤٩١	١٩-٠٤-٩٥
١٠% زيادة فى المعاشات -----	الاهرام	٤٩٤	١٩-٠٤-٩٥
التجمع يطالب بنقل الأشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى العدل -----	العالم اليوم	٤٩٥	١٩-٠٤-٩٥
تعديل دوائر انتخابية لمجلس الشعب محمود غلاب	الوفد	٤٩٦	١٩-٠٤-٩٥
الوفد يطالب بحكومة محايدة وإلغاء الطوارئ واشراف قضائى كامل محمود نافع	العالم اليوم	٤٩٧	١٩-٠٤-٩٥
المال .. والانتخابات القادمة طلعت المغربى	الوفد	٥٠٠	١٩-٠٤-٩٥
كلمة حب محمد الحيوان	الوفد	٥٠١	١٩-٠٤-٩٥

مجلس الشورى يوافق على تعديل الدوائر الانتخابية

زكى أبو عامر: ليس الهدف إنشاء دوائر جديدة لكن متناسبة مع التعديلات الإدارية

وافق مجلس الشورى فى جلسته التى عقدها امس برياسة الدكتور مصطفى كمال حلمى على تقرير لجنة الشئون الدستورية بشأن تعديل مكونات بعض الدوائر الانتخابية..

ينص المشروع على زيادة الدوائر الانتخابية بمجلس الشورى من ٨٦ الى ٨٨ دائرة بزيادة دائرتين إحداهما بمحافظة الاسكندرية ومقرها قسم شرطة الدخيلة والثانية بمحافظة المنوفية ومقرها شرطة منوف .. وكذلك تعديل مكونات بعض الدوائر الانتخابية فى محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة والجيزة.

ارفض القانون

مصطفى كامل مراد : انا ارفض هذا القانون ما هى الحكمة من إضافة دوائر بما فيه ارباك للناخبين . دائما الحكومة تلعب هذه اللعبة قبل الانتخابات لماذا اعدل الدوائر هكذا.. زيادة السكان طبيعية هل مع كل زيادة ازود عدد الاعضاء..

وعقب الوزير محمد زكى ابو عامر لقد ذكر الاستاذ مصطفى مراد ان هناك اقساما استحدثت ترتب عليها زيادة الدوائر وزيادة الدوائر امر طبيعى مع زيادة عدد المقيدين بالجداول.. لكن المعروض الآن ان دوائر مجلس الشورى مقسمة على نحو معين ثم صدرت عدة قوانين والدوائر فى عمومها ليس بها ادنى تعديل لكن مجموع المقيدين للانتخابات انتقلت تبعيتهم لاقسام جديدة.. التعديل اذن تعديل صياغة فقط دائرة بها ثلاثة اقسام شرطة اصبحت اربعة فلابد من التعديل وفقا لذلك.. دوائر الاسكندرية والمنوفية منطقة برج العرب كانت تابعة لمرسى مطروح والذى حدث ان انتقلت اداريا لدوائر الاسكندرية واضيفت لاقرب دائرة اليها وهى العامرية وترتب على الضم ان الدائرة اصبح مساحتها ٢٥٧٥ كيلو مترا مربعا بينما اكبر دائرة اخرى فى الاسكندرية لا تزيد على سبعة كيلو مترات فهل يظل الحال على ما هو عليه كل ما حدث ان قسمت الى دائرتين حتى تتماشى مع باقى الدوائر نفس الحال فى محافظة المنوفية حيث نقلت دائرة بالبحيرة اليها..

المسالة ليست إنشاء دوائر جديدة لكنه انسجام مع التعديلات الادارية.

نبيه العلقامى : اتصور ان القيمة لزيادة الدائرة انه فى القانون ١٢٠ سنة ٨٠ لم يتم تعديل ولا اتصور ان دائرتين تتاح لهما الفرصة للتعديل فى إطار قانون من اجل التنظيم ونرفض ذلك.. بل نشكر الحكومة على هذا القانون.. ونحن نعلم المشاكل التى يمكن حلها بوجود هذه التعديلات..

محمد رجب : نحن نشكو فى دوائر مجلس الشورى من اتساعها وكم نتمنى ان نستحدث دوائر جديدة.. والمذكرة التى امامنا وضحت ان هذه التعديلات صدرت بعد قانون مجلس الشورى..

تابع الجلسة .

شريف العبد

بشأن الدائرتين الجديدتين فهو أمر طبيعى ومن المفيد اعطاؤهم هذا الحق.

سمير خاطر : اوافق على القانون وكلام الوزير لانه أمر ملح نتج عن ظروف جديدة تتصل بتعديل حدود المحافظات.. واتساع دوائر الشورى أمر واضح ودائرتى التى امثلها انا وزميل لى يمثلها فى مجلس الشعب ثمانية نواب..

كيف يمكن ان نمر على هذه الدائرة بهذا الاتساع لابد إذن من معالجة.

محمد السروجى: التعديل بادرة ايجابية لكن قد ترتب على التطبيق بعض المشكلات نتيجة ارتباط النائب بالدائرة .

النائب والدائرة

محمد زكى ابو عامر: ليست هناك اشكالية وليست المرة الاولى التى يتعرض مجلس تشريعى لزيادة فى عدد الدوائر والنائب بمجرد انتخابه يصبح ممثلا للامة كلها وليس هناك اى علاقة بين النائب والدائرة من الناحية الدستورية إنما هى مجرد منطلق انتخابى لتشكيل البرلمان..

الامر الثانى انه سبق ان عرض على مجلس الشيوخ المصرى عام ١٩٢٣ حيث تعترف الحكومة بطلب لزيادة الدوائر واقرها البرلمان لكن السريان بمجرد التطبيق وليس من تاريخ التجديد النصفى هذا حدث فى عهد مجلس الشيوخ .

مصطفى مراد : يجب ان نفرق بين تعديل مكونات الدائرة نتيجة إنشاء اقسام شرطة جديدة وبين انشاء دوائر جديدة لننظر الى مجلس العموم او الكونجرس مقاعده كما هى دون اية زيادة - مصر انفردت بزيادة الدوائر والمقاعد.. القضية ان طريقة التمثيل فى الشورى تختلف عن مجلس الشعب والدائرة مكونة من مربعات سكنية حينما نجد صندوق الانتخاب يتبعه خمسمائة ناخب الى الف اى يستوعب اية زيادة سكانية.. اللجان تتسع لمزيد من الاصوات.. لكن لا داعى ان نربك الناخب وقرى تضاف وقرى تحذف طبقا للاهواء والامزجة.. هل هذا معقول لو هذا المجلس اصبح ٥٠٠ عضو أين المقاعد التى نجلس عليها..

إسماعيل سلام : هناك فارق بين الكونجرس ومجلس الشورى المصرى فنحن ممثلون للامة والقانون الذى امامنا لا خلاف عليه هو مجرد تعديلات باسماء حتى تتوام مع حركة الناخبين.. وهناك دائرتان لتعديل حدود البحيرة ومرسى مطروح بقرار جمهورى هل اترك الناخبين من الاسكندرية مثلا ان يذهبوا لمرسى مطروح للإدلاء باصواتهم..

احمد سعيد صوان مساعد وزير الدخلية ان التقسيمات التى تتم للدائرة لا تتم عشوائيا إنما تخضع لضوابط حتى ياتى تقسيم الدوائر متفقا مع المناطق وهناك قواعد للتقسيم بقسم الشرطة كله يخضع لدائرة واحدة ونراعى ان يكون هناك تلاحق جغرافى للدائرة وتوازن فى اعداد الناخبين ثم المساحة ايضا إن الزيادة فى السكان جعلت الصندوق الانتخابى يتكدس بـ ١٢٠٠ و١٥٠٠ صوت وعلى جانب اخر واصل مجلس الشورى مناقشاته حول تنمية الصعيد وطالب بضرورة الا تحتكر القاهرة والاسكندرية بكل المزايا وتستحوذان على كافة الموارد بل تراعى العدالة فى توزيع الاستثمارات وطالب بزيادة الرقعة الزراعية فى مناطق الصعيد وتمتد يد الحكومة بالبنية الاساسية وتشجيع الشركات على حفر الآبار واعادة النظر فى نصيب الصعيد من المشروعات الاقتصادية وحتى لا يكون نصيب القاهرة والاسكندرية وحدهما ٤٦ فى المائة من هذه المشروعات.. وتحدث عبد العال الجارحى وطالب بالتوسع فى المعاهد السياحية والفندقية داخل الصعيد والتوسع فى التعليم الفنى وتطويره للإرتفاع بمستوى الاداء للمشروعات الاستثمارية المزمع انشاؤها.. واكد اهمية وجود استقرار أمنى حتى تتحقق الانطلاقة المطلوبة لكل مشروع.

ثروت اباظة : الصعيد يحتاج منا الى اهتمام كبير.. ولابد من القضاء على الفكر الجاهل المنتشر فى جنوب مصر وعلاج ذلك لن يتأتى الا بالثقافة والعلم ودونهما لن يتحقق إستثمار او إنتاج ..

إسماعيل سلام : لعلنا نستلهم روح رمضان الفعالة فى اعادة بناء هذه المنطقة والتوصل الى تنمية حقيقية داخلها.. والحكومة الآن تنظر نظرة واقعية لمناطق الجذب فى سيناء والصعيد.. التشوه الاقتصادى والاجتماعى فى مصر مرجعه عدم الاهتمام بهذه المناطق فى الفترة الماضية.. لابد ان يكون هناك تطوير فى اساليب الادارة المحلية.. نحتاج الى وجود منسق اقتصادى ليقول كلمته فى الدراسات الاقتصادية.. والتنمية الحقيقية فى هذه المناطق ان اتى بالقطاع الخاص ليتولى مهامه ويمارس دوره.. التنمية الاقتصادية لابد ان يواكبها تنمية اجتماعية وثقافية وصحية والا تحول البشر الى معوقين.. ونحن فى حاجة الى تصور جديد لتنمية الصعيد بعيدا عن اللوائح الحكومية.

هناك منطقة اخرى وهى وسط الدلتا لابد ان ياتى عليها الدور ايضا فهى اقل منطقة فى نصيب الفرد من الاستثمارات الجارية اذن لابد ان ننظر بمنظور جديد فى هذه المنطقة.

محمد فريد خميس : لم تكن هناك تنمية فى الصعيد وبالتالى كانت الامية وتدهور المستوى الصحى وتدنى الانتاجية.. كل الشكر للرئيس مبارك على رؤيته الشاملة للتنمية فى الصعيد وهذا ياتى بعد ان دخلنا فى مرحلة الانطلاق الانتاجي فنتمني من الحكومة ان تاخذ بالمفهوم الشامل والرؤية المتكاملة للرئيس مبارك فيما يخص البنية الاساسية بالصعيد فلو لم تقم هذه البنية بالمفهوم الحديث فكل المزايا الأخرى قد لا تؤتى اثارها.. إن لم تقم خدمات وبنية اساسية



متطورة سواء مطارأت أو قطارات حقيقية وسريعة ووسائل مواصلات وطرق ومياه وكهرباء .. دون ذلك فلا تنمية.. ارى ضرورة إشراك القطاع الخاص المصرى والاجنبى فى رقامة الخدمات داخل الصعيد..

هناك عقيدة تبلورت بان تنمية الصعيد ضرورة لأستمرار التنمية فى مصر لأن الصعيد هو موقع استثمارى جيد وإن لم تتم تنمية الصعيد فهو سيكون له تاثيرره السلبى على مشروعات العاصمة هذه عقيدة لدى رجال الصناعة فى مصر لذا فهناك حماس للاستثمار داخل الصعيد المطلوب فقط هو البنية الاساسية لو اقيمت هذه البنية لأقبل المستثمر بل وفضل إقامة مشروعات فى الصعيد والسبب مكونات شخصية ابن الصعيد الذى يتماثل مع شخصية اليابانى والقيم المتوازنة التى حافظ عليها اهل الصعيد أكثر من اهل الوادى والشهامة والتحمل هى من عرف الصناعة والاداء الجيد..

ويواصل المجلس اجتماعاته صباح اليوم



المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٥

ارتياح القاهرة لبيان السفارة السودانية واستجابة للوساطة

مجلس الشورى المصري يستبعد ضم حلايب إلى قائمة الدوائر الانتخابية

القاهرة: «الشرق الأوسط»

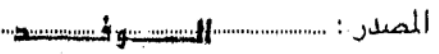
في تطور جديد وصفته الدوائر السياسية بالمفاجاة الايجابية، اسقطت الحكومة المصرية، في مشروع قانون عاجل وافق عليه مجلس الشورى المصري امس دائرة حلايب وشلاتين الانتخابية من الاضافة الى قائمة الدوائر الانتخابية، في حين استحدث التعديل الجديد دائرتين اخريين، وهما دائرة الدخيلة في الاسكندرية والاخرى في منوف بمحافظة المنوفية، ليبدا تطبيق هذا التعديل الجديد مع انتخابات التجديد النصفي للمجلس في شهر ابريل (نيسان) المقبل.

واعتبرت الدوائر السياسية ان مصر ارادت اغفال دائرة مثلث حلايب ـ المتنازع عليها مع السودان ـ نوعا من الانتظار حتى تكشف نوايا السودان الدبلوماسية، في اعقاب تقلد وزير جديد ينتمي للجبهة الاسلامية الحاكمة في الخرطوم مسؤولية وزارة الخارجية، وعدم افتعال ازمات جديدة، قد تكون معوقا امام تسوية الخلاف على مائدة المفاوضات السياسية ـ الا ان مصادر حكومية اكدت ان هذا الموقف لا يعني تراجع الحكومة عن يقينها بمصرية منطقة حلايب، واحقيتها فيها، او تخاذلا او تخوفا من اي رد فعل سوداني متهور، يمكن ان يوصد الباب امام الحلول السلمية للازمة.

وفي الوقت نفسه لم تفسر الحكومة في مشروع القانون الجديد ـ الذي اقرته اللجنة التشريعية بالمجلس قبل ساعات من موافقة المجلس عليه ـ سبب استبعاد دائرة حلايب من التعديلات، رغم ما اعلن منذ العام الماضي عن تقدم الحكومة بمشروعين الى كل من مجلس الشورى ومجلس الشعب المصري باضافة هذه الدائرة، بل ووافقت عليهما اللجنة التشريعية في مجلس الشعب. والمحت مصادر مطلعة الى ان استبعاد تشكيل دائرة جلايب الانتخابية قد يكون راجعا الى وساطة عدد من الاطراف العربية، منذ طرح هذا الموضوع في دورة البرلمان السابقة، بضرورة العودة الى ضبط النفس بين الجانبين، وذلك بعد ان ابلغت الخرطوم دول الوساطة ما وصفته باستيائها من اقدام مصر على هذه الخطوة المتعجلة، في وقت لم يحسم فيه النزاع بعد، غير ان تلك المصادر لم تخف دهشتها، ووصفها لاستبعاد تلك الدائرة بالمفاجاة في الموقف المصري. الا انها قالت ان ادخال حلايب على قائمة الدوائر الانتخابية يمكن ان يتم في اي لحظة.

ومن ناحية اخرى، فانه بموجب التعديل الجديد اصبح عدد نواب مجلس الشورى ـ والذي سيبدا اعماله اوائل يونيو (حزيران) المقبل بتشكيله الجديد ـ 264 عضوا، بدلا من 258 عضوا.





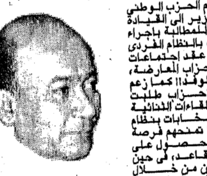
المصدر : الوفد

التاريخ : [illegible] فبراير ١٩٩٥

«والي» يعلن عدم تحديد نظام انتخابات مجلس الشعب
ويزعم رغبة أحزاب المعارضة فى القائمة !!

الفيوم - سيد الشورة:

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطنى، عدم تحديد الشكل النهائى لنظام اجراء انتخابات مجلس الشعب سواء بالفردى أو بالقائمة. أشار «والى» الى قيام القيادة السياسية حاليا بتجميع آراء الأحزاب السياسية لتحديد النظام النهائى، وكان أمين عام الحزب الوطنى قد شهد مساء أمس الأول اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى بقرية جرفس بمركز سنورس بالفيوم. اعلن «والى» قيام الحزب الوطنى بارسال تقرير الى القيادة السياسية، للمطالبة باجراء الانتخابات بالنظام الفردى وزعم «والى» عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب المعارضة، ومن بينها الوفد!! كما زعم «والى» ان الأحزاب طلبت خلال هذه اللقاءات الثنائية اجراء الانتخابات بنظام القائمة، لانها تمنحهم فرصة أكبر فى الحصول على الاصوات والمقاعد، فى حين انهم يعلنون من خلال صحفهم واجتماعاتهم، رغبتهم فى اجراء الانتخابات بالطريقة الفردية!!



يوسف والى



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٥

عادل حسين في المحلة:

سنطالب بإشراف دولى على الإنتخابات إذا رفضت الحكومة الإشراف القضائى

كتب طارق عبد الحميد:

فى مظاهرة حب، التقى الاستاذ عادل حسين- أمين عام حزب العمل- السبت الماضى مع جماهير حزب العمل بالمحلة، وذلك بمقر الحزب من خلال اللقاء الذى نظمته أمانة المحلة وحضره لفيف من مختلف التيارات السياسية.

وفى بداية كلمته أكد عادل حسين أنه كان حريصًا على تلبية دعوة المحلة لكل ما ترمز له هذه المدينة العظيمة من جهاد وصناعة وعمال يقع على عاتقهم أن يكونوا فى الصفوف الأولى من أجل مستقبل مصر إن شاء الله..

وفيما يتعلق بالضجة المثارة حاليًا من أهل الحكم حول الأسلحة النووية قال ليتهم يصدقون فيما يقولون ونكون معهم ولكننا كحزب معارض نسعى للحكم ليقيننا بأنهم لايصلحون.. وعن هذه الضجة فإن الشواهد لاتشير إلى شىء جديد فمسالة القنابل النووية تمتلكها إسرائيل منذ السبعينيات والآن يقول أهل الحكم لن نسمح بتهديد الأمن القومي بسبب امتلاك إسرائيل (٢٠٠) قنبلة نووية مع انهم سمحوا طوال الوقت ولم يتحركوا!! والغريب أن يدعى البعض أن ذلك قد حدث لأننا كنا فى حالة حرب مع أن الحقيقة غير ذلك فقد كنا فى حالة «سلام»!!

لابد من التحرك

وتطرق عادل حسين إلى وجوب التحرك الجدى من جماهير شعبنا لتغيير هذه الحكومة العاجزة ومنع التردى والتقاعس أمام مخططات الأعداء بحيث لانكتفى بمجرد الكلام وان توقد شمعة خير من أن تلعن الظلام ألف مرة.. والمهم محاولة الإصلاح ومن هنا فإننا لاننتظر إلى الانتخابات القادمة بتفاؤل سميح فلا يخامرنا أدنى شك فى أن اللصوص سراق المال الحرام سيسعون لتزويرها باستخدام أدوات البطش والناس يعلمون تمامًا إفكهم ولكن يجب حثهم على التحرك لتغيير أوضاعنا المزرية لأن اللصوص لن يتركوا مقاعد الحكم إلا باقتلاعهم اقتلاعًا ويعنى ذلك أن حرية ونزاهة الانتخابات لن تكون بالشىء السهل ولكن ان استطعناها فسوف يسقطون.. ولكن إذا عملنا بإخلاص وبجد فالنظام الآن يزداد انعزالاً أكثر من أى وقت مضى بعد استنفاد كل الفرص المتاحة له خلال ثلاث دورات، والوعى الشعبى والعام سوف يصعب عملية التزوير.

وأكد أمين عام حزب العمل أنه فى حالة رفض الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات لضمان نزاهتها فإننا سوف نسعى إلى اشراف دولى من هيئات ودول صديقة «زى الكورة»!!

وختم عادل حسين كلامه مؤكدًا أن ما يجرى فى مصر جزء مما يحدث بالأمة العربية والإسلامية التى ليست فى محنة الآن بل تعيش فى ملاحم عظيمة تتحقق فيها انتصارات متتالية.. فمنذ خمسة عشر عامًا لم تكن هناك دولة إسلامية تحكم بشرع الله منذ سقوط الخلافة العثمانية، وحرص الصهاينة والغرب على ذلك بوجود حكومات علمانية ولكن ظهرت دول إسلامية بقيام ثورة إيران الإسلامية، ثم ثورة السودان، والبشائر تدل على أن نصر الله قادم بالجزائر.

مقبرة النظام

وفى كلمته أشار ناجى الشهابى الأمين العام المساعد لحزب العمل إلى أن عادل حسين أحد المفكرين الإسلاميين العالميين النجوم فى كل محفل.. لذا كان اهتمام العالم الغربى واستياؤه مما حدث له من خلال وسائل إعلامه ووكالاته رغم أنه فضح الغرب ومخططاته.. والسبب الحقيقى وراء حبسه كان شعار «الإسلام هو الحل» الذى جعله حسين غنوة يرددها الجميع.

وتطرق الشهابى فى كلامه إلى أن شعب المحلة طوال تاريخه يمثل الصمود الوطنى، ولن يستطيع أى ظالم إذلاله، وأنه ينتزع حقوقه بكل الوسائل.. وإذا فكر النظام فى بيع غزل المحلة، أو شركة النصر فإن ذلك بمثابة المقبرة له.

وأكد محفوظ حلمى رئيس المجلس الشعبى المحلى لمدينة المحلة أن المرحوم أحمد حسين سمى السجن كعبة الاحرار فهو لايفت عضد مجاهد، ولايرهب صاحب فكر وقلم ورأى.

وأضاف حلمى أن النظام المصرى يشارك أعدى أعداء الإسلام فى مواجهة الصحوة الإسلامية.. فأين مصر من قضية البوسنة التى لم يكتف النظام فقط بالتخاذل نحوها، بل أصدر رئيس الدولة قرارًا بمنع التبرعات للمجاهدين الذين يذبحون على أيدى الصليبيين!!

محنة الديمقراطية

وأشار محمد السخاوى عضو اللجنة المركزية للتنظيم إلى أنه يجب علينا استلهام معانى الصمود والنضال فى الشهر الكريم، ونتذكر أن هناك (٦٠) ألف معتقل فى السجون أغلبيتهم الساحقة من الإسلاميين وهذه قضية خطيرة ترتبط بقضية الديمقراطية، والغريب أن النظام الحاكم يدعى أنه لايوجد معتقل أو سجين رأى فى مصر!! وهذا تزييف لوعى الناس من جانب الحكومة التى تتشدق بالديمقراطية، بينما تضيق على الأحزاب المعارضة وتكمم الأفواه.

وتحدث رضا البيطار أمين عمال حزب العمل قائلاً: إن هذه الحكومة العاجزة مضت فى تنفيذ مخططات صندوق النقد الدولى وما يتم حاليًا فى شركة أسمنت المنيا من بيع معداتها خردة بالكيلو لوسيط يسلمها لإسرائيل -كما حدث مع شركة القاهرة- يؤكد أن الهدف الأساسى للخصخصة هو الإجهاز على مصر والتنمية بها لصالح الصهاينة حتى يستطيعوا السيطرة على مقتضيات الأمور بالشرق الأوسط!!

وأضاف البيطار أن عمال مصر يستطيعون منع قانون العمل الموحد وتصحيح الأوضاع الخاطئة فى هذا



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٥

البلد إذا كان هدفنا هو الإخلاص لله مادام فينا شخص مثل عادل حسين.

وقال محسن أبو سعده عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل إن عادل حسين رمز من رموز الوطنية المصرية، وزعيم إسلامى قومى يسعى لتجميع عناصر الأمة على خط واحد هو مناهضة الفساد والمفسدين.

فى حين اشار عاطف الكوش عضو اللجنة العليا لحزب العمل إلى أن حب الناس الكبير لعادل حسين الذى ظهر فى اثناء محنته لايساويه اى شىء فى الدنيا، بينما رحب صالح الفيشاوى عضو اللجنة المركزية للحزب الناصرى بالأستاذ عادل حسين باسم حزبه مؤكدا أن عادل حسين صاحب القلم الوطنى الشريف الذى لاييأس، ويستشرف الضوء فى أشد حالات الظلام.

وأضاف الفيشاوى أن العمل النضالى المشترك هو الحتمية فى تلك المرحلة الحرجة التى تواجهنا.. مرحلة الردة والتجاوز فى حقوق العمال والفلاحين وإغراق مصر بالفساد، وبيع القطاع العام للصهيونية وعملائها.

واكد جمال يوسف امين عمال الحزب بالغربية أنه لاتوجد زنزانة تحتوى عادل حسين لانه يمثل الصدق والوطنية والإخلاص وجهاده نبراس لنا جميعا.

واشار أسامة الزرقا إلى أن عمال المحلة يرحبون بالمفكر الإسلامى الكبير عادل حسين الذى وقف بكل قوة أمام جوقة الفساد والمفسدين، وضد النظام الحاكم الذى فتح سجونه للعمال والمعتقلين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : [illegible] ١٩٩٥

وفؤاد سراج الدين يرد:

لم نحضر مثل هذه الاجتماعات ولا نعلم شيئا عنها والوفد يرفض اجراء الانتخابات بنظام القائمة

وأدلي فؤاد سراج الدين رئيس الوفد، بتصريحات هامة تعقيبا على ما أعلنه الدكتور والي عن عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب المعارضة . ابدي «سراج الدين»، أسفه للزج باسم حزب الوفد في هذه الاجتماعات، والتي لم يحضرها الوفد ولا يعلم عنها شيئا. وقال «سراج الدين»: «أننا الوفد لم نعقد مع الحزب الوطني مثل هذه الاجتماعات التي اشار اليها الدكتور والي، ولم نطلب منهم اجراء الانتخابات بنظام القائمة لاننا لم نعقد مثل هذه الاجتماعات اصلا». واضاف فؤاد سراج الدين: «بل على العكس.. طالب الوفد في صحيفته أكثر من مرة، اجراء انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردي، «ولازال الوفد يتمسك بهذا الرأي. واشار فؤاد سراج الدين الى ان برنامج حزب الوفد يرفض اجراء انتخابات المجالس النيابية بنظام القائمة سواء النسبية أو المطلقة، واكد رئيس الوفد، ان القائمة مخالفة للدستور نصا وروحا. كما أن برنامج الوفد ضد القائمة، ولذلك يصر الوفد علي اجراء انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردي،



فؤاد سراج الدين



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٥

تطور مهم: استبعاد حلايب من الدوائر الانتخابية المصرية

استبعد مجلس الشورى دائرة حلايب وشلاتين من قائمة الدوائر الانتخابية المصرية فيما يعد تطوراً مهما فى العلاقات المصرية السودانية.

وقد وافق المجلس فى جلسته امس الاول على إجراء تعديل جديد فى الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى ليصبح عدد، وذلك بإضافة دائرتين فى الدخيلة بالإسكندرية ومنوف بالمنوفية.

وقد اعتبرت المصادر السياسية أن مصر أرادت إغفال دائرة حلايب فى أعقاب تولى على عثمان طه وزارة الخارجية فى السودان، وهو الرجل الثانى للجبهة الإسلامية بعد الدكتور الترابى.

وذكرت مصادر سياسية أن استبعاد حلايب من الدوائر الجديدة قد يكون راجعا لوساطات قامت بها أطراف عربية منذ طرح هذا الموضوع فى دورة مجلس الشعب السابقة، والتى كانت على وشك إقرار دائرة انتخابية جديدة فى حلايب.

• من أجل مصر •

القضاة .. والانتخابات
وإخراج ابن رئيس الوزراء .. من لجنة الفرز!



• بقلم :
جلال عيسى

العدل دائما اساس الملك .. ولما كان مناط ذلك .. رجال القضاء .. فإنهم بلا منازع ظل الله فى الأرض .. ولايرقى لهذه المكانة أحد غيرهم من خلقه ..

ولذا كانت لهم المهابة والتقدير .. وكانت لأحكامهم القدسية والتبجيل .

وكان اصرار الشعب دائما على أن تكون الانتخابات .. كل الانتخابات وكافة الاستفتاءات .. تحت اشرافهم ضمانا لسلامتها ونزاهتها ..

حتى انتخابات النقابات المهنية .. وخلال التعديلات الأخيرة لقانونها .. فإن الكل طوال هذه التعديلات ـ المعارضين قبل المؤيدين ـ حرصوا على أن تكون تحت اشراف القضاء الذى يجله الجميع ويقدره .

وإذا كانت هناك بعض الملاحظات على ممارسات القضاه فى الانتخابات والاستفتاءات .. فإنها نادرة والنادر دائما لاحكم له .

ويرى الكثير من المرشحين الطاعنين فى نتائج الانتخابات انها مسئولية لجان الفرز .. وبخاصة الذين يطعنون فى النتيجة النهائية . بدعوى انها لاتمثل حقيقة الأصوات التى حصلوا عليها . وان أصوات الناخبين التى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأسبوع

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٥

ادلوا بها لصالحهم تم احتسابها لمرشحين آخرين .. بل يزعم البعض ان النتيجة التي تم إعلانها شفاهة .. تغاير النتيجة الرسمية التي أبلغ بها وزير الداخلية .

وينسبون هذه الأخطاء إلى القضاه الذين تولوا رئاسة اللجان العامة للانتخابات ومنهم من ايدتهم محكمة النقض أعلى سلطة قضائية عند تحقيق طعونهم بمعرفتها في هذه الدعاوى . كما حدث في انتخابات دائرة مصر الجديدة الخاصة بالدكتور حمدى السيد .. وكذا انتخابات دائرة الزرقا محافظة دمياط دائرة الدكتور حلمى الحديدى وغيرهما .. وقد اسفرت الممارسة الخاطئة لقاضى مصر الجديدة رئيس اللجنة إلى عزله بمعرفة مجلس التأديب الخاص برجال القضاء كما أن نقابة المحامين رفضت حتى الآن قيده في جداولها .. وأبعد عن أسرة العدالة سواء القضاء الجالس منها أو الواقف !!

لأن الثوب الأبيض الناصع لا يسمح أصحابه لحظة أن يعلق به شائبة من الشوائب .. ونصب أعينهم دائما تطهيره من كل ما يتهدده ووقايته من كل ما يمكن أن يلحق به من بقع سوداء .

● ● ●

وإذا كانت هناك أخطاء نسبت إلى عدد محدود جدا من القضاة بشأن الانتخابات فلا شك ان الغالبية العظمى من هؤلاء القضاة الذين اشرفوا بكل الأمانة وسلامة القصد على العديد من الانتخابات والاستفتاءات .. كانت محل ثقة ورضا وتقدير الغالبية العظمى من الناخبين والمرشحين .. مهما تباينت آراؤهم ومشاربهم .. والنادر دائما لا حكم له كما قلنا من قبل .

كما ان سلوك العديد من القضاة في ادارة الانتخابات وتمسكهم بواجب الحيدة والنقاء والتجرد .. كان موضع التقدير والاعجاب من المواطنين والمرشحين والمسئولين على السواء ..

ولقد علمت من بعض الثقاة ممن تابعوا عن كثب انتخابات دائرة طوخ قليوبية التي رشح لها المستشار عادل صدقى الشقيق الأكبر للدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء .. وكان ينافس فيها عطية الفيومى أمين عام الحزب الوطنى بالقليوبية موقف رئيس لجنة الانتخابات في هذه الدائرة .. المستشار عادل علام الدرش .. عندما طالبه المستشار عادل صدقى أن يسمح له على سبيل الاستثناء بحضور ابنته الطبيبة حتى تتولى علاجه أثناء حضوره لجنة فرز الأصوات .. والتي كان يتم الفرز فيها صندوقا صندوقا بل وبطاقة بطاقة .. اذا ما احتاج إلى رعاية طبية بسبب الضغط والارهاق الذى لاقاه طوال العملية الانتخابية .. وكذلك شقيقته الدكتورة أميره صدقى الأستاذة بالجامعة لمعاونته في متابعة أعمال لجنة الفرز وكذلك ابن شقيقه المهندس أحمد عاطف صدقى .. نجل رئيس الوزراء لذات المهمة فكان تعليق المستشار عادل علام على طلب استاذه السابق المستشار صدقى ان أى طلب من هذه الطلبات يعد خروجا على القواعد المقررة وتمييزا له عن غيره من المرشحين . وهو أمر مرفوض تماما .. وأن ماقد يقبل على سبيل التسامح أو التجاوز من أى من المرشحين لن يقبل منه على الاطلاق كمستشار سابق ورجل من رجالات القانون .. كما وأن حضور ابنته وشقيقته مرفوض ويستطيع اذا ما احتاج علاجا أن يطلب احلال بديل عنه في اللجنة ويغادرها إلى الخارج ليفعل مايشاء .

فورا .. وألا يحضر إلا اذا كان كبديل لعمه المرشح .. وبموجب توكيل رسمي يسمح له بذلك .

وانصاع المهندس أحمد عاطف صدقى دون اعتراض لطلب رئيس اللجنة وغادرها فورا .. ولم يحاول العودة اليها ثانية .. استشعارا منه للمسئولية واحتراما للقضاء وحرصا على مايؤثر على سمعة والده استاذ الحقوق قبل أن يكون رئيسا للوزراء .

كما امتثل المستشار عادل صدقى لقرار رئيس اللجنة . وتم اجراء الفرز عدة أيام متتالية كما هو معروف للجميع .

ولم نسمع أن رئيس الوزراء غضب لطرد أسرته من لجنة الفرز بل تقبل الأمر بكل الرضا والارتياح .

● ● ●

وحول هذا القاضى الشامخ يؤكد الحضور انه اتخذ أيضا اجراء لقى الاعجاب والتقدير .. فقد فوجيء أثناء الفرز بأن مركز الشرطة قدم اليه ولعدد قليل ممن يعاونونه في عملية الفرز وجبة غداء مكونة من « ساندوتش طعمية » تم اعدادها عند « طعمجى » بطوخ .. ولاحظ رئيس اللجنة ان الوجبة ليست على المستوى المطلوب له ولمعاونيه .. فرفضها وطلب الى مامور المركز أن يوضح عمن طلب اليه تقديم



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٥

مثل هذه الوجبة .. وهل هى منه شخصيا باعتباره مضيفا ومكرمة منه فيشكر عليها أم أن وزارة الداخلية ـ التى كلفته برعاية اللجان أثناء الفرز ـ هى التى تقدم مثل هذه الوجبة لاعضاء اللجان خاصة انهم لايتمكنون من مغادرة اللجان أو شراء ما يحتاجونه .. فإذا كان ذلك فإن عليه ان يذكر له المبلغ الذى اعتمدته الوزارة لهذا الغرض وتسلمه السيد المأمور ..

وهنا يكون لرئيس اللجنة حق توجيه إنفاقه هو واعضاء اللجنة بالصورة التى يرونها .. وهنا طلب أحد المرشحين المنافسين للمستشار عادل صدقى أن يسمح له بتقديم هذا الواجب لضيوف دائرته اسوة بما اتبع فى بعض اللجان الفرعية أثناء الانتخابات . فرفض رئيس اللجنة هذا العرض على الفور وقال : انه واعضاء اللجنة يقومون بواجب وطنى .. وأنهم على استعداد للتضحية فى سبيل تحقيقه .. وأن كل ما يرغبه هو ارجاء الفرز فترة حتى يتمكن من تدبير احتياجاته واعضاء اللجان بالصورة المناسبة لطعامهم وشرابهم .. وهنا تبين أن وزارة الداخلية لم تألو جهدا فى رعاية اعضاء اللجان أثناء الفرز والتصويت وأنها مع المحافظة المختصة قد اعتمدت المبالغ اللازمة لذلك وسرعان ما تم تقديم الوجبة المناسبة لرئيس اللجنة والتى اصر على أن يقدم مثيلتها لكل أعضاء اللجان مهما بلغ عددهم ..

وقد تم ذلك .. أما بالنسبة له شخصيا فقد رفض تناول أى طعام أو شراب ، واتصل بأسرته حيث قامت بتدبير ذلك له أثناء رئاسته للجنة وكان يصله يوميا واحد من اسرته من خارج محافظة القليوبية يحمل اليه طعامه وشرابه حتى انتهى الفرز تماما الذى استغرق اياما كثيرة .

● ● ●

هذا نموذج من النماذج المشرفة لرجال القضاء فخر بلادنا .. نسوقه بمناسبة موسم الانتخابات مع كل تطلعنا الى انتخابات سليمة ونزيهه تعبر عن إرادة الناخبين ولا يتم فيها تزييف إرادة ولو ناخب واحد .. كما كانت انتخابات ممدوح سالم رحمه الله .. وانى على يقين ان انتخابات عاطف صدقى لن تكون غير ذلك .

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٥

استمرار الغموض حول نظام إجراء انتخابات مجلس الشعب

تضارب تصريحات الحكومة حول الموقف ولقاءات سرية داخل الحزب الوطني للوصول إلي حلول

مازال الغموض مستمرا حول الشكل النهائي لنظام إجراء انتخابات مجلس الشعب القادمة: وتضاربت تصريحات المسئولين بالحكومة حول نظام اجراء الانتخابات خلال اليومين الماضيين. اعلن الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب امس اجراء الانتخابات بالنظام الفردى طبقا للقانون الحالي.أرجع «سرور» موقفه الى عدم تلقى المجلس أى قانون اخر حول نظام الانتخابات.

وكان الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب الوطنى قد اكد اجراء انتخابات مجلس الشعب بالقائمة.وزعم «والى» عقد اجتماعات ثنائية مع احزاب المعارضة ومن بينها الوفد.كما زعم «والى» ان الاحزاب طلبت منه إجراء الانتخابات بالقائمة. وأحدثت تصريحات فؤاد سراج الدين رئيس الوفد المنشورة امس دويا هائلا بالاوساط السياسية.

وكان «سراج الدين» قد نفى تصريحات «والى» بشأن عقد اجتماعات ثنائية مع أحزاب المعارضة. وأبدى سراج الدين اسفه للزج باسم حزب الوفد فى هذه الاجتماعات والتى لم يحضرها الوفد ولا يعلم عنها شيئا. تبادل الوزراء مع «والى» الاتهامات عقب نشر تصريحات «سراج الدين». وكان مسئولو الحزب الوطنى قد اعدوا تقارير مغلوطة بشأن موقف أحزاب المعارضة من نظام اجراء الانتخابات. وزعموا وجود اتصالات مع حزب الوفد. وتم رفع التقارير الى القيادة السياسية للنظر فيها. وتجرى الآن عدة لقاءات سرية مع كبار المسئولين بالحزب الوطنى للنظر فى نظام الانتخابات. وطلب امناء الحزب الوطنى بالمحافظة اعادة النظر فى قرار الامانة العامة باجراء الانتخابات بالنظام الفردي. اشار الامناء الى صعوبة فوز الحزب الوطنى بنتائج متقدمة وطالبوا باجراء الانتخابات بنظام القائمة. وكان مجلس الشعب قد شهد امس مناقشات حادة بين اعضاء الحزب الوطنى وبين المستقلين عندما طلب رئيس المجلس التصويت على مشروع قانون بتعديل بعض الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى لتصبح ٨٨ دائرة بدلا من ٨٦ دائرة. اعترض النائب المستقل فاروق متولى. وطالب بتحديد نظام الانتخابات القادمة سواء بالقائمة او بالفردى قبل النظر فى تعديل الدوائر الانتخابية.

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ردود الأفعال الواسعة .. للحكم فى قضية

انتخابات الحديدى مستمرة

الدكتور فتحى سرور « لآخر ساعة » :

● نعم .. مجلس الشعب سيد قراره . طالما كانت السيادة للشعب .

● كلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها

● المجلس يفصل فى الطعون .. بصفته جهة ذات اختصاص قضائى

● أجرى الحوار : زكريا أبو حرام المحرر البرلمانى لـ « اخر ساعة »

● لا زالت ردود الفعل التى اثارها حكم محكمة استئناف القاهرة ، فى قضية انتخابات الدكتور الحديدى ، مستمرة ، فما نادت به المحكمة وطالبت به من المبادىء الهامة .. فى صميم الحياة السياسية ، فإدانة سلبية المواطنين فى الانتخابات ووجوب الا تسقط جرائم تزييف إرادة الناخبين بالتقادم كلها من القضايا التى يجب الوقوف امامها ودراستها لازالة أسباب حدوثها . كذلك ضرورة ان يتم دفع التعويضات من جيوب المزيفين او المخطئين ، ولا تدفعها الدولة من اموال دافعى الضرائب التى تدخل خزينتها ..

كما تطرقت المحكمة الى ان مجلس الشعب ليس دائما « سيد قراره » وان حصانة الاعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومساءلته إذا خرجت عن الشرعية



الدستورية والقانونية . وبعد حكم المحكمة طالب البعض بوجوب دفع الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب والدكتورة فوزية عبدالستار رئيسة اللجنة التشريعية والدستورية بالمجلس للتعويض من جيبهما الخاص الى جانب جيب اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق الذى تمت الانتخابات فى عهده .. والا يعفيه الخروج من الوزارة من مسئولية تزييف إرادة الناخبين .. وان هناك فى بعض مواد الدستور ما تتعارض بين أعمال مجلس الشعب ومحكمة النقض.

من هنا كان لابد من أن نستمع لراى الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب فيما اثير من آراء حول البرلمان ودوره فى الفصل فى الطعون الانتخابية .

اكد رئيس مجلس الشعب « لآخر ساعة » ان مجلس الشعب « سيد قراره » وسوف يظل طالما ان السيادة للشعب وان مجلس الشعب يمارس سلطاته طبقا للدستور .. وتراقبه المحكمة الدستورية وحدها فيما يتعلق بدستورية الأعمال التشريعية .. وان الأعمال البرلمانية ـ غير التشريعية ـ لا تخضع لرقابة القضاء تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات وانه متفق مع ما ذهبت اليه المحكمة من إدانة سلبية المواطنين فى الانتخابات .. وان جرائم تزييف إرادة الناخبين جرائم خطيرة يجب الا تترك للنسيان او تسقط بالتقادم كما قالت المحكمة .. واننا كلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها ، وان مجلس الشعب يفصل فى الطعون الانتخابية بصفته جهة ذات اختصاص قضائى ..

● وقبل أن نعرض لتفاصيل ما جاء فى الحوار نشير الى السؤال الذى وجهه عبدالمنعم العليمى عضو مجلس الشعب تحت القبة للدكتور فتحى سرور حول ما جاء فى الحكم وقد رد رئيس مجلس الشعب بقوله انه يهمنى أن اجيب بما يلى :

ـ **أولا** : إن مجلس الشعب بصفته السلطة التشريعية للبلاد يكن للقضاء كل تقدير واحترام .

ـ **ثانيا** : إن مجلس الشعب من منطلق تقديره للقضاء واحترامه ينزه نفسه عن التعليق على الاحكام .

ـ **ثالثا** : صدر حكم على مجلس الشعب فطلبت من هيئة قضايا الدولة أن تطعن عليه طبقا للدستور والقانون .

ـ **رابعا** : امتنع عن التعليق على الحكم تأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات ، ذلك أن مبدأ الفصل بين السلطات هو احد علامات النظام الديمقراطى الذى نص عليه دستورنا ، بل نص إعلان حقوق الانسان على مبدأ الفصل بين السلطات فاعتبر الفصل من علامات احترام حقوق الانسان ، ومقتضى هذا المبدأ الا تتدخل إحدى السلطات فى شئون سلطة أخرى مما مقتضاه الا تتدخل السلطة التشريعية فى شئون السلطة القضائية والا تتدخل السلطة القضائية فى شئون السلطة التشريعية .

الفصل بين السلطات

وقال رئيس مجلس الشعب : وتطبيقا لحرص المجلس على عدم التدخل فى شئون السلطة التشريعية امتنع المجلس عن الخوض فى شئون العدالة بل وصل الأمر الى انه قد امتنع عن مناقشة معايير تعيين أعضاء النيابة العامة رغم إثارة ذلك من بعض الأعضاء لما رؤى من انها من شئون العدالة ، كما كف المجلس ايضا عن مناقشة وقائع تحققها سلطات التحقيق القضائية .. كل ذلك تقديرا من المجلس بعدم التدخل فى شئون السلطة القضائية .

ومن ناحية أخرى لا يجوز للسلطة القضائية أن تراقب أعمال السلطة التشريعية إلا بصدد الأعمال التشريعية فقط وفى حدود الدستور حين أناط الدستور بالمحكمة الدستورية العليا سلطة رقابة الاعمال التشريعية وقد كان الموضوع محل جدل كبير حتى أن هناك قولة مشهورة للجنرال ديجول « إن البرلمان هو المحكمة العليا للشعب » ومع ذلك رؤى حتى يمكن ضمان أن الأعمال التشريعية تتفق مع الدستور أن توجد محكمة واحدة هى المحكمة الدستورية العليا لكى تراقب مدى دستورية الأعمال التشريعية والأعمال التشريعية فقط دون غير ذلك من الأعمال البرلمانية .

وقال الدكتور سرور : ولمبدأ الفصل بين السلطات معنيان :

ـ **معنى وظيفى** : وهو أن كل سلطة تشتغل باختصاصاتها بمعنى انه لا يجوز لسلطة أخرى أن تزاحمها فى هذا الاختصاص فليس للسلطة التشريعية أن تزاحم السلطة التنفيذية



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٥

ولا السلطة القضائية في اختصاصهما .

ـ ومعنى آخر عضوى : معناه انه لا يجوز لسلطة من السلطات ان تقحم نفسها بالرقابة على اعمال سلطة اخرى إلا في حدود ما نص عليه الدستور بشأن الرقابة على دستورية القوانين وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض الفرنسية حين تعرضت محكمة الجنح في حيثياتها لتقرير قرار البرلمان الفرنسي قضت بإلغاء حيثيات محكمة الجنح لما تضمنته الحيثيات من اعتداء السلطة القضائية على اختصاص السلطة التشريعية .

وقد عنى مجلس الدولة المصرى من خلال المحكمة الادارية العليا في خمسة احكام :

حكم صدر في اول اكتوبر سنة ١٩٨٧ في القضية رقم ٥١٣٦ لسنة ٤١ قضائية وحكم صدر في اول اكتوبر سنة ١٩٨٧ في القضية رقم ٥٣٣٣ سنة ٤١ قضائية وحكم صدر في ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ٣٢٢٣ سنة ٤٧ قضائية وحكم صدر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٩٣ في القضية رقم ٦٧٣٣ سنة ٤٧ قضائية وحكم صدر في ٢٠ يوليو سنة ١٩٩٣ في القضية رقم ٦٧٣٢ لسنة ٤٧ قضائية .

قضت كل هذه الأحكام بأنه لا يجوز للقضاء أن يراقب الأعمال البرلمانية وان الأعمال البرلمانية هي بمنأى عن دائرة الرقابة القضائية فلا يجوز للمحكمة أن تخطىء قرارا للمجلس أو ان تصوبه .

وبناء على مبدأ الفصل بين السلطات فإني امتنع عن التعليق على الحكم ولكن اذكر المجلس ايضا واطمئنه بأن المادة ٩٨ من الدستور تنص على انه لا يؤاخذ اعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء في اداء اعمالهم في المجلس او في لجانه وعدم مؤاخذة العضو عما يبديه من آراء ، يعنى ضمنا عدم مؤاخذة المجلس نفسه عما يبديه من آراء لأن قرار المجلس ليس إلا حصيلة آراء الاعضاء كلهم . لهذه الأسباب كلها امتنع عن التعليق على الحكم احتراما لمبدأ الفصل بين السلطات .

بداية الحوار

● **ونأتي إلى تفاصيل ما جاء في نص الحوار مع الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب . وقد سألته في البداية عما اثير من ان مجلس الشعب ليس دائما « سيد قراره » وان الأعمال البرلمانية تخضع لمساءلة القضاء ورقابته إذا خرجت عن الشرعية الدستورية والقانونية ؟**

ـــ فكان رد الدكتور سرور : نعم مجلس الشعب « سيد قراره » ، وسوف يظل « سيد قراره » طالما كانت السيادة للشعب هكذا تقتضيه طبيعة النظام الديمقراطى والنيابى ، فإن نواب الشعب يمارسون سيادة الشعب طبقا للدستور وبلا شك فإن مجلس الشعب يمارس سلطاته طبقا للدستور وتراقبه المحكمة الدستورية العليا وحدها فيما يتعلق بدستورية الأعمال التشريعية ، اما غير ذلك من الأعمال البرلمانية ، فإنه لا رقابة لأية سلطة على مجلس الشعب ، لأن البرلمان ـ كما قال الجنرال ديجول ـ هو المحكمة العليا للشعب . ومبدأ الفصل بين السلطات هو من حقوق الانسان حتى لا تتسلط سلطة على سلطة اخرى ، فالسلطات تتعاون دون أن تتصادم او تتناقض .

كما انه لا تخضع الأعمال البرلمانية ـ غير التشريعية ـ لرقابة القضاء تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات وبهذا استقرت احكام القضاء المصرى .

● **ما هو رايك فيما اثير من انه يجب أن يكون دفع التعويض في قضية الدكتور حلمى الحديدى من جيب الدكتور سرور وعبد الحليم موسى والدكتورة فوزية عبد الستار وكل من شارك في اهدار إرادة الناخبين ؟**

ـــ ويقول رئيس مجلس الشعب : لا تعليق لي على الآراء السياسية او على الآراء المخالفة للقانون .

السلبية ضد الديمقراطية

● **ادانت المحكمة سلبية المواطنين في الانتخابات ما هو رايك في ذلك ؟**

ـــ ويقول الدكتور سرور : أشاطر المحكمة في هذا الرأى فإن سلبية المواطنين ضد الديمقراطية .

● **لماذا بقى تقرير محكمة النقض بالمجلس سبعة اشهر دون مناقشة ولماذا كان هناك تراخ في عرض التقرير على لجنة الشئون التشريعية والدستورية وهل اخطأ مجلس الشعب في ذلك ؟**

ـــ ويقول رئيس مجلس الشعب : لا توجد سلطة تملك بحث خطأ مجلس الشعب من عدمه في اى عمل برلمانى غير تشريعى تطبيقا لمبدأ الفصل بين السلطات .. والمجلس في ضوء المسائل المعروضة عليه ووقته ينظر جدوله وفقا لنظام معين لا رقيب عليه سوى ضميره . وفي نفس الوقت فلا يجوز مراقبة المحكمة بسبب تأنيها في نظر القضايا ولا مراقبتها في قرارات التأجيل ، ذلك امر من اطلاقاتها .

● **جريمة تزييف ارادة الناخبين يجب الا تسقط بالتقادم ما هو رايك في هذا ؟**

ـــ ويقول الدكتور احمد فتحى سرور : جرائم تزييف ارادة الناخبين هى جرائم خطيرة يجب الا تترك للنسيان .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠-٢-١٩٩٥

أتفق مع محكمة استئناف القاهرة فى أن :

● سلبية المواطنين .. ضد الديمقراطية
● تزييف إرادة الناخبين .. جرائم خطيرة يجب ألا تترك للنسيان ..

أين التناقض ؟

● يرى البعض أن هناك تناقضا بين المواد (٩٣) ، (١٦٥) ، (١٦٦) من الدستور ذلك أنه فى حين تنص المادة (١٦٥) على أن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفقا للقانون . وتنص المادة (١٦٦) على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون العدالة . نجد أن المادة (٩٣) من الدستور تعطى الاختصاص فى صحة عضوية اعضاء مجلس الشعب للمجلس نفسه وتقصر اختصاص محكمة النقض على مجرد التحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد احالتها إليه من رئيسه وهذا تناقض لأن الفصل فى الطعون الانتخابية هو بلا جدال امر من شئون العدالة . وهو الفصل بين الطاعن والمطعون فى أمر يتعلق بحق كل منهما ويستوجب تحقيق العدالة بينهما . فما هو رأى الدكتور سرور فى ذلك ؟

ويقول رئيس مجلس الشعب : لا يوجد تناقض بين هذه النصوص ، لأن مجلس الشعب يفصل فى الطعون الانتخابية بصفته جهة ذات اختصاص قضائى ، ونصوص الدستور تفسر متكاملة متناسقة ولا تفسر متناقضة متصادمة .

● يقول البعض أن نظر الطعون يتم فى ظل حرج شديد من المطعون ضدهم وهم أعضاء مجلس الشعب ولذلك يتلمس المجلس واللجنة التشريعية والدستورية لأى سبب للحكم واصدار قرار أو عدم قبول أى طعن أو رفضه تحت هذا الشعور بالحرج فما رأيك فى ذلك ؟

ويقول الدكتور سرور : لا حرج على الاطلاق . فإن عضوا من ٤٥٤ عضوا هم أعضاء مجلس الشعب لن يغير قرار ٤٥٣ عضوا . ولم يتفرد الدستور المصرى بمنح الاختصاص بالفصل فى الطعن للبرلمان بل توجد دساتير كثيرة فى العالم بهذا المعنى .

المعوقات الانتخابية

● **طالب البعض بسرعة اجراء تعديلات تشريعية للقضاء على المعوقات الانتخابية متى سيتم ذلك ؟**

— يرى رئيس مجلس الشعب : انه إذا وجدت معوقات انتخابية فيجب أن تزول ، فكلنا حريصون على سلامة الانتخابات ونزاهتها .

● **اخذ مجلس الشعب برأى محكمة النقض فى قضية الدكتور حمدى السيد ولم يأخذ به فى قضية الدكتور الحديدى .. ترى لماذا ؟**

— الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب : كل طعن انتخابى له ظروفه ووقائعه . والمجلس لم يرفض طعن الدكتور الحديدى وانما قرر عدم قبوله شكلا لعدم استيفاء احد اشكال الطعن ، أخذا فى ذلك برأى محكمة النقض فى غير ذلك من الطعون .

الأهرام
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٥

وإلى هنا وينتهى الحوار مع الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب حول ما أثير من ردود فعل فى حكم قضية انتخابات الدكتور حلمى الحديدى وحتى تكتمل الصورة فسنعرض هنا جانبا سبق ان ادلى به الدكتور سرور فى دورة المحررين البرلمانيين التى نظمها المجلس الأعلى للصحافة الشهر الماضى حيث كانت أول محاضرة فى هذه الدورة للدكتور سرور ووجه إليه الزملاء من بين اسئلتهم سؤالا حول الطعون الانتخابية وذكروا أن المجلس رفض بعض الطعون رغم أن محكمة النقض طالبت ببطلان العضوية وكانت اجابة الدكتور سرور على هذا السؤال :

— أحب أن يكون مفهوما أن النظم الدستورية فى مسألة الفصل فى العضوية ثلاثة :

— نظام يجعل الاختصاص فى يد محكمة قضائية قد تكون المحكمة الدستورية أو المجلس الدستورى كفرنسا .

— نظام يجعله فى يد البرلمان نفسه وهذا هو النظام المصرى .

— ونظام يجعل هذا الاختصاص فى يد لجنة من اللجان تختص بنظر هذا الموضوع .

وبالنسبة للنظام المصرى نحن المحكمة ، والمحكمة الدستورية العليا قالت فى أحد احكامها أن مجلس الشعب يعتبر محكمة عندما يفصل فى صحة الطعن لكن ما الذى تقوم به محكمة النقض ؟ هى تحقق فقط وتكتب تقريرا برايها ودورها هنا دور المحقق وليس دور المحكمة . والقضاء اما قضاء تحقيق أو قضاء حكم . محكمة النقض فيما يتعلق بالطعون تباشر نشاطها كقضاء تحقيق وليس قضاء حكم . نحن نختلف مع محكمة النقض فى الرأى فى بعض الطعون . وهذا ليس تقليلا من شأن المحكمة . وإنما تكون المعايير الموجودة عندها غير المعايير الموجودة عندنا لأن محكمة النقض تقول على سبيل المثال ان اللجنة العامة مكونة من سبعين من رؤساء اللجان الفرعية وقد وقع على محضر اللجنة العامة عشرون عضوا ولم يوقع عليه خمسون عضوا ، نتيجة أن ثلاثة اعضاء انصرفوا فى الصباح . هناك تقول محكمة النقض انهم لم يستوفوا كل الامضاءات وتحكم ببطلان الانتخابات . ومجلس الشعب يقول لا وما دام رئيس اللجنة قد وقع فقد انتهى الأمر وأن الامضاءات الأخرى ليست جوهرية . ومعنى هذا أن شخصا ما يدخل الانتخابات ويتعب وينجح ولمجرد أن خمسة أو ستة لم يوقعوا تبطل الانتخابات !

أصوات الأموات

كذلك تقول محكمة النقض هناك أموات دخلوا ، يقول مجلس الشعب نعم الأموات من الكل لا يحسم فى الأمور أيضا محكمة النقض جاءت بمكتب خبراء وهذا المكتب عمل عينة عشوائية ولاحظ أن هنـاك « لخبطة » فى الانتخابات فنقول أن النتيجة العشوائية لا تكفى وعليك أن تأتى بكل الصناديق وما دامت الصناديق قد فتحها الخبراء وأخذوا منها صندوقين كعينة عشوائية وقالوا انها « ملخبطة » ونتيجة الصناديق مخالفة لتقرير اللجنة . فكله باطل . أقول له لا . عملت لى نتيجة عشوائية ليست كافية . فهل اطلعت على الباقى . والباقى لا أمان له لأن الصناديق عبثت بها وفتحت ولا أستطيع أن آتى بها لأعدها ومن هنا لا أطمئن ورفض الطعن .

واختلاف رأى مجلس الشعب مع محكمة النقض يأتى لأن معايير محكمة النقض كانت معايير إما قانونية بحتة أو أنها اعتمدت على أراء وخبراء غير دقيقة . ومن هنا جاء وجه الخلاف فى الرأى - ليس لأن مجلس الشعب « سيد قراره » بمعنى اننا متحكمون . وإنما معاييرنا السياسية غير معايير المجلس الدستورى فى فرنسا بأن العبرة أن يطمئن المجلس إلى أن ارادة الناخبين قد احترمت بغض النظر عن وجود أخطاء فى الاجراءات .

وقال الدكتور سرور : وسيتساءل أحد لماذا يرفعون دعوى تعويض على وزارة الداخلية بسبب الحكم بصحة الانتخابات ؟

وأقول إنه أولا لا أحد يصرف التعويض من مجلس الشعب لأن المجلس حر فى ابداء أرائه . والتعويض يصرف من وزارة الداخلية حيث يقدمون تقريرا لمحكمة النقض ويقولون إن وزارة الداخلية أجرت الانتخابات بطريقة خاطئة ويريدون تعويضا فيحصلون على تعويض بسبب أن هذا الخطأ الذى ثبت لهم والذى تسببت فيه وزارة الداخلية ولا يحصلون على تعويض من مجلس الشعب .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥

الحكم لصالح «الحديدى» يفتح ملف الطعون الانتخابية

رغم قرب انتهاء مدة المجلس أكثر من نصف النواب مطعون فى عضويتهم !!

●● فجر حكم محكمة الاستئناف بتعويض الدكتور حلمي الحديدى بمائة ألف جنيه في دعواه ضد رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية ملفا كاملا يرقد الآن داخل لجان مجلس الشعب ولجان خبراء محكمة النقض تحت عنوان ضخم هو «الطعون الانتخابية» ●●

تحقيق : نبيل رشوان



على الرغم من قرب إنتهاء الفصل التشريعى الحالى للمجلس الذى يكمل سنته الخامسة بعد ثلاثة أشهر فقط إلا أن الطعون الانتخابية لاتزال تتوالى على اللجنة التشريعية - فى صحة عضوية النواب الذين يشرعون ويراقبون أداء الحكومة منذ ما يزيد على أربع سنوات.

وحتى الآن فإن الطعون قد وجهت إلى أكثر من نصف اعضاء المجلس الحالى (٤٥٨ عضوا) ووصلت جملتها إلى ٢٦٨ طعناً تقدم بها المرشحون فى انتخابات ١٩٩٠ أمام محكمة النقض والتى أخذت طوال هذه السنوات فى نظر الطعون والاطلاع على الوثائق والأوراق ومحاضر اللجان العامة.. وحتى الآن لاتزال محكمة النقض تنظر ٨٥ طعنا فى نواب قد يخرجون من المجلس الحالى بعد انتهائه فى يونيو القادم دون أن يتم الفصل فى صحة الطعون المقدمة ضدهم.

اللجنة التشريعية بالمجلس رصدت الطعون التى تقدم بها المرشحون وبلغت ٢٦٨ طعنا فى صحة عضوية نواب المجلس، وتم إرسالها إلى محكمة النقض للتحقيق فيها وقد قبلت المحكمة ٤٥ طعنا وإعادتها إلى مجلس الشعب لاتخاذ القرار بشأن عضوية النواب الذين شملتهم الطعون، ورفضت المحكمة ١٣٨ طعناً، ولاتزال المحكمة تنظر ٨٥ طعنا.

ويعد الطعن المقدم من د. حمدى السيد نقيب الأطباء ضد بدر الدين خطاب من أشهر الطعون التي قبلها المجلس فى فصله التشريعى الحالى، كما قبلت اللجنة طعن عبدالجابر عثمان ضد نائب ملوى عبدالشكور حمزة، غير أن المجلس رفض تقرير اللجنة.

وطوال الفصل التشريعى الحالى رفضت اللجنة التشريعية برئاسة د. فوزية عبدالستار ٤٣ طعنا فى نواب حاليين رغم تأييد محكمة النقض لبطلان الانتخابات فيها شملت اسماء لامعة من النواب الحاليين ورؤساء اللجان، وهذا الباب يفتح المجال واسعاً أمام قضايا التعويض التى يقوم بها الطاعنون استناداً لحكم محكمة النقض.

للطعون نظام

ووفقا للائحة الداخلية التى تنظم أعمال مجلس الشعب تقيد الطعون المقدمة إلى رئيس المجلس وفقاً لأحكام الدستور بسجل الطعون بلجنة الشئون الدستورية والتشريعية، ثم يحيلها رئيس المجلس إلى رئيس محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ ورود الطعن لتقوم المحكمة بتحقيقها.. ويرفق بالطعن المستندات التى قدمها الطاعن وأوراق الانتخابات الخاصة بالعضو المطعون فى صحة انتخابه إذا كانت قد أودعت المجلس ، ويحيل رئيس المجلس إلى لجنة الشئون الدستورية التقارير التى ترد إليه من محكمة النقض نتيجة التحقيق فى الطعون التى أحيلت إليها خلال ثلاثة أيام من ورودها لتنظرها اللجنة في اجتماع تعقده خلال شهر من إحالة نتيجة التحقيق إليها.. وعلي اللجنة عند تحقيق صحة العضوية أن تقرر استدعاء العضو (المطعون فيه) واتخاذ ما تراه من اجراءات لازمة لاظهار الحقيقة.

وإذا تبين للجنة ضرورة تحقيق بعض جوانب الطعن قبل ابداء رأيها للمجلس فى شأنه أعدت تقريرا برأيها للمجلس، على أن تحدد الموضوعات التى تطلب استيفاء تحقيقها لإحالة الامر إلى محكمة النقض لاجراء شئونها فيها.

وعلى اللجنة فى جميع الأحوال أن تبدى الرأى فى الطعن وتعرض تقريرها على المجلس بعد إحالة تقرير محكمة النقض عما طلبته إليها.. وتقدم اللجنة تقريرها عن تحقيق صحة العضوية وعن التحقيقات التى أجريتها محكمة النقض فى الطعون المحالة إليها بإلى رئيس المجلس خلال ستين يوما من تاريخ ورود أوراق الانتخاب أو نتيجة التحقيق، وعلى اللجنة



الانتهاء من تحقيق صحة العضوية بسبب الجمع بينها وبين احد الوظائف أو بسبب الصفة على وجه السرعة.

ولايجوز النظر فى تقرير اللجنة إذا تضمن اقتراح بطلان انتخاب عضو إلا بحضوره الجلسة، وللعضو أن يبدى أقواله ودفاعه ويؤذن له فى الكلام كلما طلب ذلك .. ويعلن الرئيس قرار المجلس بصحة العضوية أو بطلانها ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى عدد أعضاء المجلس.

طعن الحديدى

تقدم الدكتور حلمى الحديدى مرشح دائرة الزرقا - دمياط بطعن فى نتيجة انتخابات الدائرة التى تمت فى نوفمبر ١٩٩٠ إلى مجلس الشعب مبينا أن العملية الانتخابية وقعت فيها عدة أخطاء وشابتها عدة ثغرات وخطأ فى جمع الأصوات أدلى إلى أن النتيجة التى أعلنت أولى الامراءات إلى الاعادة بين شخصين ليس بينهما الدكتور الحديدى بينما لو احتسبت النتيجة بصورة صحيحة لتمت الاعادة بين الحديدى وآخر... ورفض مجلس الشعب الطعن المقدم منه لانه لم يستوف الشكل القانونى الذى اشترطته المادة ٢٠ من قانون مجلس الشعب والتى اشترطت لقبول الطعن الانتخابى أن تحقق ثلاثة شروط هى أن يقدم الطعن إلى رئيس مجلس الشعب خلال الـ ١٥ يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخاب وأن يكون الطعن مشتملا على الاسباب التى بنى عليها وأن يكون مصدقاً على توقيع الطالب عليه فى الشهر العقارى، وإذا تخلف أى شرط من هذه الشروط فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ومن ثم لا ينظر فى الموضوع، والطعن المذكور لم يكن مصدقا على توقيع الطالب عليه فى الشهر العقارى، أى غير مستوف للشروط الشكلية.

وأمام المحكمة تابع الدكتور الحديدى القضية طوال السنوات الاربع الماضية وقررت المحكمة فى المرحلة الأولى من نظر القضية مسئولية وزارة الداخلية عن العيوب والثغرات التى سجلها تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق وحكمت بالزام وزارة الداخلية بدفع تعويض للطاعن (د. الحديدى) مقداره «٥٠» ألف جنيه، واستأنف الطرفان الحديدى ووزارة الداخلية أمام محكمة الاستئناف التى قررت مسئولية وزارة الداخلية ومسئولية مجلس الشعب حيث أن الأخير تراخى فى عرض تقرير محكمة النقض بنتيجة التحقيق على لجنة الشئون التشريعية والدستورية به، كما أن عدم التصديق على عريضة الطعن لا يؤدى إلى رفض الطعن شاملا وحكمت محكمة الاستئناف بتعويض ١٠٠ ألف جنيه.

القضية على هذا النحو تفتح ملف الطعون الانتخابية بكل ما تحويه وتطرح العديد من التساؤلات المهمة هل المجلس سيد قراره؟ وما هى الحدود القانونية والحدود السياسية التى يتحرك فيها المجلس إزاء تقارير محكمة النقض؟ ولماذا يرفض المجلس فى كثير من الأحيان تقارير لمحكمة النقض تؤكد بطلان الانتخابات فى الدوائر بالاسانيد والأدلة وهل يمكن للمجلس أن يخطىء؟ وهل الدستور ترك الأمر كله فى أيدى ثلثى نواب المجلس وهل يمكن أن يقرروا بالابقاء على عضوية نائب أكدت محكمة النقض بطلان انتخابه؟!

المجلس محكمة

ويرى الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس المجلس إن النظام البرلمانى المصرى هو نظام نيابى، وإن نواب الشعب هم الذين يمثلون الشعب أى أن الشعب يصدر قراره من خلال نوابه المنتخبين منه ويوضح رئيس المجلس أنه يجب التميز بين اختصاص محكمة النقض وإختصاص مجلس الشعب، فالمحكمة تحقق وتبدى رأيها ولكنها لا تصدر حكماً أما القرار فيصدره مجلس الشعب، وعلينا أن نتذكر ما

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المصور
التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٥

● د. فتحى سرور:
مجلس الشعب «محكمة» سياسية ومحكمة النقض قانونية
● د. فوزية عبدالستار: ندرس الالتزام بالمدد الزمنية للطعون حتى يتحقق الاستقرار البرلمانى

قررته المحكمة العليا التى كان لها إختصاص المحكمة الدستورية العليا - برئاسة المرحوم المستشار بدوى حموده أن مجلس الشعب يعتبر فى الفصل فى الطعن محكمة وأن له إختصاصها قضائيا فى هذا الشأن وبالتالى فإن المحكمة هنا هى مجلس الشعب.

ويقول الدكتور سرور مادام الدستور أناط بالمجلس الفصل فى الطعن، وطبقا للدستور فإن المجلس له تشكيل سياسى، إذن فقد قبل أن يكون من احد معايير العضو فى الطعن المعيار السياسى ومحكمة النقض عندما تبدى رأيها، فإنها تبديه على أساس معيار قانونى بحت لا تشكيلها قضائى قانونى، والمحكمة أى مجلس الشعب باسم الدستور تشكيلها سياسى إذن فالمعيار سياسى.

التعويضات من الداخلية

ويوضح رئيس مجلس الشعب أنه بالنسبة للتعويضات التى يحصل عليها البعض فإنهم يحصلون عليها من وزارة الداخلية وليس من مجلس الشعب لأن قرار مجلس الشعب قرار برلمانى لا يسائل أمام القضاء بحكم الحصانة، وبحكم حرية الرأى، وإنما ترفع الدعاوى على وزارة الداخلية لتسببها فى إجراءات خاطئة، وقد يسأل سائل إذا كانت وزارة الداخلية قد أدينت من القضاء لارتكابها إجراءات خاطئة فكيف يفصل فى صحة الطعن؟.. ويوضح د.



سرور أن هناك فرقاً بين وجود خطأ فى الإجراء وبين سلامة إرادة الناخب، ووفقاً لما رآه مجلس الشعب بناء على قرار اللجنة التشريعية والدستورية ، قد يحدث الخطأ بالا يوقع جميع رؤساء اللجان الفرعية أو أن يثبت أن عدداً من الناخبين من المتوفين ثم يثبت أن العدد الباقى كاف رغم خصم عدد المتوفين كما أن عدد توقيع عدد من رؤساء اللجان الفرعية لايبطل الانتخابات مادام رئيس اللجنة العامة قد وقع.

ويؤكد رئيس مجلس الشعب إن مثل هذه الاجراءات القانونية، إذا خولفت يرى المجلس بحكم تشكيله السياسى إنها لاتمس إرادة الناخبين ولكن القضاء له معياره القانونى فى محاسبة وزارة الداخلية بسبب هذا الخطأ وذلك لايمس قرار المجلس.

إعمال الدستور

من جانبها ترى د. فوزية عبدالستار رئيس اللجنة الدستورية والتشريعية إن استمرار الطعون بهذه الصورة طوال الفصل التشريعى وحتى الآن بل إن هناك ٨٥ طعنا لا تزال لدى محكمة النقض لم تحققها بعد رغم قرب انتهاء عمر المجلس الذى ظل مستمرا لخمس سنوات، لا يعطى البرلمان استقراره المطلوب، ولا يعطى للنواب وخصوصا المطعون فى صحة عضويته الاحساس الكامل بتمكنه من أداء دوره التشريعى والرقابى.

وحول التزام مجلس الشعب بتقرير محكمة النقض تقول د. فوزية إن المادة ٩٣ من الدستور تقرر انه يختص المجلس بالفصل فى صحة العضوية وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوما من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

وتوضح رئيس اللجنة التشريعية والدستورية إن المشرع أعطى للطعون الانتخابية أهمية خاصة باعتبارها تتعلق بكيان السلطة التشريعية نفسها ، وجعل من محكمة النقض سلطة تحقيق وليست سلطة حكم فى الطعون الانتخابية، ويختص مجلس الشعب - وحده - بالفصل فى صحة هذه الطعون فى ضوء التحقيق الذى اجرته محكمة النقض ومن هنا يمكن أن يخالف المجلس ما جاء فى تقرير محكمة النقض فقد ترى المحكمة إن اجراء معينا يترتب على إغفاله بطلان الانتخاب بينما يرى المجلس إن إغفال هذا الاجراء لايترتب عليه البطلان استنادا إلى أن هذا الاجراء ليس إجراء جوهريا، والمعيار هنا هو الارادة الشعبية حيث لا يوجد بطلان مادام لم تزيف الارادة الشعبية، وتعطى الدكتورة فوزية مثالا شهيراً حيث نص القانون على ضرورة توقيع رئيس اللجنة العامة على محضر الفرز كما يتطلب توقيع رؤساء اللجان الفرعية وقد يصل عددها إلى أكثر من ١٠٠ فرد فى الدائرة الواحدة فإذا تخلف بعض رؤساء اللجان الفرعية عن التوقيع لسبب أو لآخر هل يتصور أن يترتب على هذا الخطأ البسيط بطلان العملية الانتخابية بكل ما أنفق فيها من أموال وجهد ومطبوعات ومؤتمرات انتخابية .. بالطبع لا .. لانه إجراء غير جوهرى ولم يؤثر فى حقيقة الارادة الشعبية.

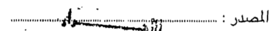
ومن هنا فإننا نعد دراسة فى اللجنة التشريعية لاعمال نصوص الدستور فى هذا الشأن وفق المدد الزمنية التى حددها، حيث نص الدستور فى مادة ٩٣ بانه يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه، وتختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه، ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ علم المجلس به، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض، وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه

المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ٦٠ يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس .... ولو نظرنا إلى المدد الزمنية التى حددها الدستور وتم جمعها لوصلت إلى خمسة أشهر ونصف الشهر تقريبا وهى مدة لاتتجاوز الدورة الأولى من الفصل التشريعى للبرلمان، وهذا يحقق كل الطعون ويفصل فى صحة العضوية خلال السند الأول من عمره وهو ما يحقق الاستقرار النيابى، أما أن تظل الطعون مستمرة طوال عمر المجلس كله وعلى مدى خمس سنوات كاملة ولم تنته بعد من تحقيق صحة عضوية كل الاعضاء المطعون فى اجراءات انتخاباتهم فهذا لا يحقق استقرار البرلمان.

نبيل رشوان



المصدر : .... الأحرار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢٤ فبراير ١٩٩٥





●● بقلم : مصطفى كامل مراد

عين فى الجنة!!
وعين فى النار!!

يبدو ان الحزب الوطنى الديمقراطى مازال حتى الآن حائراً بين نظام القائمة النسبية ونظام الدوائر الفردية فى الانتخابات العامة القادمة!!

والغريب فى الامر ان الحزب الوطنى قد اعلن على لسان الرئيس محمد حسنى مبارك وعلى لسان الامانة العامة للحزب الوطنى ان الامر قد استقر على الدوائر الفردية وبدات الاحزاب السياسية تعد نفسها وقياداتها على اساس النظام الفردى وفجاة خرجت علينا تصريحات غريبة وجديدة وهى احتمال اجراء الانتخابات القادمة بنظام الدوائر الفردية والقوائم النسبية معاً!! وذلك بالرغم من انه قد ثبت على وجه اليقين واكد ذلك الدكتور فتحى سرور ان نظام القوائم مع الدوائر الفردية مخالف للدستور لانه يحرم المستقلين من نصف عدد الدوائر وهى الدوائر التى يتم الانتخاب فيها بالقوائم النسبية!!

وقد استنتجنا منذ بدء الحوار الوطني ان الحزب الوطني يميل إلى الانتخاب بالقائمة النسبية وهو الذى اوعز لاعضاء المؤتمر لمناقشة هذا الموضوع وكان راى الاحرار انه إذا كان الحزب الوطنى مصرا على تطبيق نظام الانتخاب بالقائمة النسبية فإن الأمر يتطلب ما ياتى:

اولاً: الغاء نسبة الـ ٨٪ كلية.

ثانياً: تكون النسبة المطلوبة للحصول على اى مقعد متوقفة على عدد المقاعد فى الدائرة فإذا كانت الدائرة تضم ١٠ مقاعد فإن النسبة المطلوبة من اى حزب للحصول على مقعد واحد ستكون بطبيعة الامر ١٠٪ من الاصوات وإذا كان عدد المقاعد فى الدائرة خمسة مقاعد فإن ادنى نسبة مطلوبة من قائمة اى حزب للحصول على مقعد واحد هى٢٠٪!!

ثالثاً: ان يسمح للاحزاب بالدخول بقوائم منقوصة اى باقل من العدد المطلوب.

رابعاً: ان تلغى الاسماء الاحتياطية التى كانت تشكل عقبة كبيرة امام الاحزاب لصعوبة موافقة المرشحين على ترشيح انفسهم فى الاسماء الاحتياطية فى القائمة.

خامساً: ان يسمح للمستقلين بتكوين قوائم بجانب الاحزاب السياسية.

وفى ختام المقال لايسعنى إلا ان اقول للقطبين الكبيرين د. يوسف والى وكمال الشاذلى.. فضوها سيرة!! وتوكلوا على الله ولا داعى للتردد ولعله قد فاتكم ان المعارضة قد تنبهت منذ البداية الى حركات الحزب الوطنى!! واعدت نفسها للقوائم النسبية وللدوائر الفردية وللاثنين معاً !! تحسبا لمناورات الحزب الوطنى التى تتكرر فى كل انتخابات!!

مصطفى كامل مراد



فكرة!

صفقنا وهتفنا وايدنا الحكومة يوم قررت أن تكون الانتخابات فردية بدل نظام القائمة البغيض، وبعد أن تقبلت الحكومة التهاني وأصدق التمنيات عدلت فجاة عن الانتخابات الفردية وعادت إلى الانتخابات بالقائمة التى رفضها الشعب واستنكرها وهزا بها وسخر منها . ولم تقل لنا الحكومة لماذا عدلت عن رايها . وميزة هذه الحكومة انها على كيفها تعمل ما تشاء وتقرر ما تريد دون ابداء الاسباب . وهكذا سيكون مجلس الشعب القادم بالتعيين بدلا من الانتخاب وسيخرج من المجلس كل نائب قال لا او سال ثلث الثلاثة كام وستخلو كشوف الحكومة من نواب الحزب الوطنى الذين عارضوا او لم يطيعوا الحكومة طاعة عمياء . وسنرى مجلسا مؤدبا مطيعا يضرب السلام للحكومة كلما خرجت او دخلت وكلما جلست او وقفت وسيكون المجلس الجديد مجموعة من المؤيدين والمصفقين والموافقين .

ولو حدث هذا فنكون رجعنا إلى الوراء بدل ان نتقدم إلى الامام . وكنا نرجو ان يكسب الشعب كل يوم خطوة جديدة وحقا جديدا ولكن يظهر ان تلاميذ حكم الفرد لا يزالون الغلبية بين اصحاب النفوذ والسلطان !

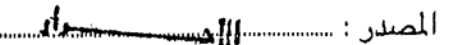
وتقول الحكومة انها اخذت راى احزاب المعارضة فاختارت نظام القائمة ، وقد كذبت احزاب المعارضة الكبيرة هذا الزعم ولم تبق إلا الأحزاب المصنوعة التى لا يزيد عدد اعضائها على اصابع اليد . وقالت الحكومة انها اتصلت بحزب الوفد الذى رحب بالقائمة ودهش اعضاء الحزب وكذبَّ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد ان احد اتصل به واكد انه يرفض هو وحزبه كله الانتخابات بالقائمة .

من مزايا الانتخابات بالقائمة انها تسهل مهمة قادة الحزب الوطنى فسوف يختارون النواب الذين يدفعون اكثر لخزانة الحزب وتختار النواب المهذبين المؤدبين المطيعين الذين يجيدون التصفيق والهتاف والنائبات اللاتى تحسن اطلاق الزغاريد !

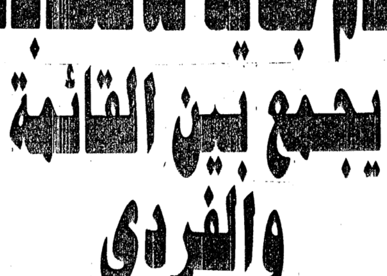
وسوف تترحم الامة على مجلس الشعب الحالى الذى كانت ترتفع فيه كلمة « لا » من وقت لآخر !

مصطفى أمين



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٥



نظام جديد للانتخابات يجمع بين القائمة والفردى

الفيوم-احمد عبد الله:

يعرض على مجلس الشعب خلال الاشهر القليلة القادمة مشروع قانون جديد يجمع بين العمل بنظام القائمة والنظام الفردى تجرى على اساسه انتخابات مجلس الشعب القادمة وذلك بنسبة ٥٠٪ للفردى، ٥٠٪ للقائمة فى الدوائر.

وصرحت مصادر سياسية عليا بالحزب الوطنى الحاكم للاحرار بان د. رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق قد كلف مع نخبة أخرى من القانونيين باعداد مشروع قانون الانتخابات القادمة والذى سيتم عرضه على مجلس الشعب قبل انقضاء دورته الحالية بشهرين.

وذكرت المصادر ان الحزب الوطنى الحاكم اعد من جانبه مذكرة رفعت الى رئيس الجمهورية أعرب فيها عن مخاوفه من اجراء انتخابات مجلس الشعب بالطريقة الفردية تحسبا من سيطرة الراسماليين على مجلس الشعب وفرض نفوذهم على المجلس لتعطيل العمل ببعض الاتفاقات الاقتصادية المهمة ومن بينها اتفاقية الجات التى ستمثل خطورة كبيرة على مستقبل النشاط الاقتصادى الراسمالى فى البلاد.

واكد الحزب الوطنى فى مذكرته ان احزاب المعارضة تسعى الى التنسيق فيما بينها خلال الانتخابات الفردية مما يسهل ايضا من تسرب بعض عناصر جماعة الاخوان المسلمين الى مجلس الشعب. وأكدت المذكرة ان اجراء الانتخابات بطريقي الفردى والقائمة معا لن تعطى الفرصة لأحد للطعن فى نتيجة الانتخابات.



د. فتحى سرور   د. يوسف والى

الى ذلك رفض د. يوسف والى الامين العام للحزب الحاكم التحدث عن نظام الانتخابات القادمة لمجلس الشعب.

وقال والى خلال اجتماع النادى السياسى للحزب الوطنى بمركز ابشواى بالفيوم مساء ليلة امس الأول -اذا كان رئيس الوزراء قد أعلن -خلال لقائه لبيان الحكومة أمام مجلس الشعب – عدم امكانية تحديد نظام الانتخابات القادمة فمن البديهى ترك هذا الموضوع للقيادة السياسية لأنها صاحبة الرأى والقرار النهائى.

وكانت التصريحات التى أدلى بها يوسف والى خلال لقائه بالنادى السياسى للحزب الوطنى بمركز سنورس بالفيوم منذ عدة ايام قد اثارت جدلا كبيرا فى الأوساط السياسية فى البلاد حيث اكد والى ان الدولة لم تحسم حتى الآن الموقف بالنسبة لنظام الانتخابات القادمة لمجلس الشعب وان احزاب المعارضة طالبت بعودة نظام القائمة النسبية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٥

كلمة حب

●● قال الاستاذ هيكل.. ان الانتخابات القادمة سوف تكون تحت الاشراف الدولي.. سواء رضيت الحكومة او رفضت.. وقد عارضت هذا الرأى.. وطلبت الاكتفاء باشراف القضاء المصرى وحده على الانتخابات.. وطلبت من الحكومة ان تضع بنفسها ضمانات الانتخابات الحرة.. وانه سيكون يوما اسود عندما تتم الانتخابات تحت اشراف دولي.. لأن ذلك يعني اننا دولة لم تبلغ سن الرشد.. وتحتاج إلى وصاية سياسية.. كما احتاجت إلى وصاية اقتصادية.

●● ولكن القارىء المهندس امين العقاد من الشرقية له رأى اخر.. ويقول إن الاستعانة بالاجانب في الانتخابات ليست مصيبة وليست اطلاقا يوما اسود بل هو الخير المحض.. حتى نضمن عدم تدخل السلطة في الانتخابات.. ويقول ان معظم دول العالم تستعين بالخبراء الاجانب في كل شيء.. ما عدا السياسة.. وهو يرى ان ذلك استثناء غريب.. ونحن في مصر نستعين بالاجانب في الرياضة والصناعة والاستثمار والزراعة والسياحة ..ولم يعترض احد.. فلماذا نعتبره كفرا ان نستعين بالخبراء الاجانب في السياسة ايضا.. هل لأن اهل السياسة يستكبرون.. ويرفضون ان ينافسهم احد.. ولذلك يرى ان الاستعانة باشراف دولي هو الخير المطلق.. لصالح الجماهير التى تعاني من تدخل السلطة في الانتخابات.

●● وواقع الامر ان الانتخابات القادمة تشغل كل الناس.. في الداخل والخارج.. لأن استمرار الحزب الوطني في احتكار السلطة عن طريق التزوير يمكن ان يؤدى إلى بديل خطير.. وكل الشعوب تحتاج إلى تغيير.. فإذا تم عن طريق الانتخابات قبله الشعب.. واذا استمر التزوير والاحتكار ظهرت بدائل اخرى غير شرعية.. لان التغيير بالانتخاب هو الطريق الشرعي الوحيد.. وغير ذلك قد يكون تخريبا.. والانتخابات القادمة اخر فرصة لتحقيق التغيير بالاختيار وتحت اشراف الشعب.. بدلا من تغيير اخر قد لا يمكن السيطرة عليه.. وخير للحزب الوطني ان يفوز باغلبية بسيطة في انتخابات حرة.. من ان يفوز باغلبية ساحقة في انتخابات مزورة.. لان ذلك يشوه صورة الديموقراطية في مصر تماما.. ولا مانع ايضا ان يفوز باغلبية ساحقة اذا كان ذلك هو رأى الشعب دون ضغط او تزوير او تزييف.. وكل ما تطلبه احزاب المعارضة أن يعطى للناس حق الاختيار في حرية كاملة.. بصرف النظر عن النتيجة.

●● وهناك مشروع قانون للانتخابات قدمته احزاب المعارضة.. ومشهور عن مجلس الشعب انه يصدر القوانين التى تريدها الحكومة بسرعة وبدون دراسة.. فلماذا لا يحاول مجلس الشعب ان يتبنى هذا القانون.. وان يلزم الحكومة باحترام العدالة والمساواة في الدعاية للأحزاب.. وان تلغى الحكومة قانون الطوارىء.. حتى لا يأتي اليوم الأسود وتجرى الانتخابات تحت اشراف دولي.

محمد الحيوان



المصدر : [illegible]

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٥

كيف.. ولماذا تكون الانتخابات القادمة حرة؟!

بقلم : حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

أولي بنا أن نقول: لماذا تكون الانتخابات حرة هذه المرة!.. من أن نقول أو نتوقع أن تكون حرة ولنناقش أنفسنا بصراحة.. ونلقي بالأسئلة لتجيب علينا التجارب السابقة.. وليست البعيدة بل القريبة جداً.. لقد جرت الانتخابات في عدة دوائر تكميلية في قليوب - في مينا البصل بالاسكندرية - في بورسعيد. وقد انتهت جميعاً كما كنا نتوقع - وليس كما ينتظر المتفائلون أصحاب النوايا الحسنة - وليس هذا معناه أننا نضمر سوء النية بل لأننا كنا نجيب علي هذا التساؤل: وكيف تجرى الانتخابات حرة؟ ولماذا؟ هل تغير الحال؟! فاليد التى تحكم هي ذات اليد وهي التى تأمر.. وتصدع لها علي التو والفور وبحماس الأداة التى تنفذ! وجميعها هي هي لم تتغير؟ ولم تتحسن ولاتريد حتي أن تتحسن أو تتجمل صورتها بل بالعكس تزيد شراسة وضراوة!.

إن الإجابة علي أي سؤال. أبحث عن أصدق أصدقائك واخرج بالنتيجة الحتمية؟! ان أصدق الأصدقاء خمسة أحرف أو ألفاظ - هي: من؟.. وهل؟.. ومتي؟.. وكيف.. ولماذا؟!

هذا بالنسبة لنتيجة الانتخاب في دوائر كانت منها اثنتان لمستقلين كان من المستحيل أن يفقدا مقعديهما بحال! ولكن هذا عند حسني النية. فالرأى والتأييد الشعبي شيء.. والنتيجة الحتمية الحكمية شيء أخر! والأمر الثانى الذي بدد الأمل.. وصدق الحدس والحس والظن هو ما طالعنا به رئيس مجلس الشعب رئيس الاتحاد البرلماني مجددا اعلانا تليفزيونا عن عدم تنفيذه حكما قضائيا بالتعويض لأحد المرشحين بمائة ألف جنيه وهو عدم مؤاخذة مجلس الشعب علي أي أجراء أو أي تصرف لأنه بقدرة قادر وبعنترية برلمانية مستحدثة بني ذلك علي أنه مادام - مستنداً في ذلك إلي نص دستوري - العضو يؤاخذ علي ما يبديه من أقوال وأفكار تحت قبة المجلس فبالتالي مجلس الشعب لايؤاخذ لأن المجلس هو مجموع أراء الأعضاء! تخريج غريب يثير الأعصاب ويدعو للشبهة، هناك فرق يارئيس مجلس الشعب بين الأفكار.. وبين مايتخذ من إجراءات وتصرفات وهل تحولت الأقوال.. وكيف إلي تصرفات واجراءات لترفض الأحكام وإن كان حتي هذه المرحلة لمجلس الشعب أن ينقض حكم محكمة الاستئناف ولكن مامعني أن يقول رئيس مجلس الشعب أنه يستند إلي نص الدستور وإلي مواثيق حقوق الانسان حماية لمبدأ فصل السلطات - فهل ياترى ادخلنا ومررنا عدم تنفيذ الأحكام إذا أصبحت نهائية.. وهذا الكلام موجه إلي السلطة القضائية التى ستنظر الحكم في الطعن بالنقض علي حكم الاستئناف أن المجلس لا يؤاخذ عما يبديه من أفكار قياسا علي عدم مؤاخذة العضو وفقا للمادة ٩٨ من الدستور. ولكن هناك فرقا كبيرا بين حصانة الفكر ياسيادة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وحصانة الأعضاء في عدم تنفيذ الأحكام حقيقة قد لاتستطيع مؤاخذة أعضاء المجلس كله.. ولكن ليس هذا استنادا الي الدستور.. ولكن عدم تنفيذ الأحكام القضائية من المجلس الذى يفترض فيه أن



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٥

يكون القدوة في تنفيذ الأحكام القضائية واحترامها وليس في عدم تنفيذها! والديمقراطية ليست أقوالاً تقال.. قدسية القضاء ومع هذه النغمة تداس الأحكام وتهدر. إن أساس الشرعية الدستورية لكل سلطة هى احترامها الدستور والقانون والأحكام القضائية من تلقاء نفسها دون أن تكون هناك قوة مادية تحركها إذ تعجز أي قوة عن ذلك! أم أن الأحكام القضائية فقط تطبق علي الأفراد دون السلطات؟!

وأخيراً كانت هذه الأنباء والأخبار الجديدة.. فمازال الحدس أو التخمين هو الذي يسيطر علي أسلوب الانتخاب الذي ستجري عليه الانتخابات القادمة. ولقد كتبت منذ عدة أشهر مقالاً تحت عنوان «جوز أو فرد» متسائلا عن نوع الانتخاب هل هو بالقائمة أو بالفردية وقيل ان الموضوع قد انتهي بالرأي فيه حيث أقر الحزب الحاكم حزب الأغلبية انه بالإجماع صار تحبيذ الانتخاب بالاسلوب الفردي وأن الأمر رفع للسيد رئيس الحزب للمصادقة عليه. وللآن لم يعلن التصديق وحيث كان قد أعلن الرئيس لأكثر من مرة أنه وان كان يحبذ الانتخاب الفردي - إلا أن هناك أفكاراً مطروحة في التفكير بالقائمة وها هو الحزب الوطني بالكامل وبالإجماع أعلن وفي الصحف القومية وبصورة رسمية بأنه بالإجماع يطالب بالانتخاب الفردي ثم ينام النشاط السياسى للأحزاب مدة شهر أو يزيد لمواجهة الهجمة الإسرائيلية النووية الدعائية ليساند الحكم وقيادته وإذا بأمين عام الحزب الوطني والذي قيل انه من أنصار الاسلوب بالانتخاب الفردي يخرج بتعليل آخر.. مستنداً في ذلك لا إلي دستور أو الي قانون إنما لأن كحسب قوله ان أحزاب المعارضة طلبت منه أن يكون الانتخاب بالقائمة.. فيرد عليه رئيس حزب الوفد بأن هذا غير صحيح وأن حزب الوفد بالذات لم يطلب ذلك!

هذا مايدور علي الساحة السياسية - فهل يطمئن أحد إلي سلامة الوضع السياسي وصدقه؟ ولم يبق علي الانتخابات سوي بضعة أشهر ولم يحدد اسلوب الانتخاب!.. ثم قد تمضي ستة أشهر ولايبقي إلا شهر أو أقل ثم يعلن الحزب الحاكم أو يفاجيء المعارضة الحقيقية بأنها فردية! وهكذا ليقتل النشاط السياسي بين الأحزاب! فهل أحد يطمئن إلي هذه التصرفات؟! ومع وجود سيف المعز وذهبه ونفوذه مع جماعة الحكم!! إن هذه المقدمات تؤكد قول الشاعر:

ومن لم يتق الضحضاح زلت به قدماه في البحر العميق!

الكذاب.. في نظر النبي!!

يقول الرسول صلوات الله عليه وسلم: «كبرت خيانة أن تحدث أخاك حديثاً هو لك مصدق.. وانت له كاذب!!».



المصدر : العربى

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة العربى

الأهم: «انتخابات نظيفة»

عادت التساؤلات من جديد حول أسلوب انتخابات مجلس الشعب المقبلة.

والبعض يؤيد نظام القائمة النسبية، وآخرون يفضلون النظام الفردى، وطرف ثالث يريد الجمع بين النظامين فى صيغة متكاملة.

وبالطبع، توجد لكل طرف أسبابه، وتوقعاته، وأهدافه، ومناوراته أيضًا، وإن كان الكل يعلن حرصه على التوافق مع الدستور الذى يتيح حريات الترشيح للكافة.. حزبين ومستقلين.

ونحن لا ننكر أهمية الاستقرار على نظام تجرى به الإنتخابات، وإن كان ذلك ليس مربط الفرس، فالأهم: ضمانات نزاهة الإنتخابات، وإشراف القضاء عليها بالكامل، وقد سبق للإنتخابات أن جرت بالقائمة سنة ١٩٨٧، ثم جرت بالنظام الفردى سنة ١٩٩٠، ولم تظهر الفوائد المفترضة نظريًا فى كل نظام، وجاءت النتائج بأغلبية ميكانيكية للحزب الحاكم، وجرت على دورتى الإنتخاب طعون بالتزوير أيدتها تقارير لمحكمة النقض.

نريد، إذن، فتح قصة الانتخابات بكاملها، نريد ضمانات فى الحكومة التى تشرف على الانتخابات، ونريد ضمانات لسلامة التصويت الانتخابى، وتنقية جداول الناخبين، ونريد ضمانات ضد «التزوير الوظيفى» الذى يمارسه المحافظون ورجال الإدارة بالتنسيق مع جهات الأمن، ونريد لمبدأ الإشراف القضائى - الذى دافعوا عنه فى قانون النقابات - أن يكون القاعدة أيضًا فى انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية.

وحين نطلب الضمانات، فنحن نريدها لطرف أو لحزب، بل نريدها لمصر كلها، مصر التى بلغت أزمتها حدود الكارثة، مصر التى تتلمس طريقها وسط مخاطر تتدافع من كل إتجاه، مصر التى تخاف أن تمشى إلى مجهول لا يرغبه أحد، مصر التى لا أمل لها فى تطور سلمى بغير «الانتخابات النظيفة».



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩٥

الحرية... والانتخابات... والأعداء

بقلم: مصطفى مشهور

الحرية غالية ولازمة لكل إنسان فبها يثبت وجوده ويحقق مطالبه وهى الطريق إلى العزة والقوة للأفراد والشعوب والأقطار، والإسلام يقرر حق الإنسان فى الحرية وفى إطار دقيق ويرفض القهر والطغيان والظلم ويحارب الاستعباد ويشجع على تحرير العبيد.

وأى نظام حكم يحترم إرادة شعبه ويعطيه حقه من الحرية يتحقق له الاستقرار والحياة الكريمة ويكسب ثقة شعبه، ويتم التعاون الكامل مع كل افراد الشعب لبناء الدولة وحمايتها والدفاع عنها من كل غائلة او عدوان. هذا بخلاف نظم الحكم التى تمارس القهر والتسلط على شعوبها فإنها تفقد الثقة بينها وبين شعوبها وبالتالى لاتقف معها شعوبها فى الأزمات ورد العدوان، ولن يحدث استقرار ولن يطول صبر الشعوب على الظلم والطغيان فتعمل على نيل حرياتها. والتاريخ يثبت لنا أن إرادة الشعوب غلابة حتى تصل فى النهاية إلى نيل حريتها.

وقد عاشت مصر فترة طويلة تحت الاحتلال الإنجليزى، ثم عاشت بعده تحت حكم عسكرى وصدرت خلاله عدة قوانين مقيدة للحريات حتى صارت هذه القوانين الاستثنائية هى الغالبة، وصارت المحاكم العسكرية هى السائدة خاصة فى قضايا الراى. وصار هناك متخصصون فى تفصيل هذه القوانين الاستثنائية وما أسهل تمريرها فى مجلس الشعب الذى يكاد يكون خاليا من أحزاب المعارضة. فمثلا قانون الطوارىء الذى طال بقاؤه، وكثرت مساوئه وقانون الاحزاب وقانون الصحافة وقانون الإرهاب وقانون ١٠٠ للنقابات وتعديله وقانون تعيين العمد والعمداء فى الجامعة وغيرها من القوانين. وهذا ليس فى صالح الوطن والمواطنين فى شىء. وقد أثر ذلك على الحياة العامة، وتسبب فى أزمات متعددة، حيث تعطلت الطاقات والمواهب، ولم تواكب التنمية للثروة زيادة السكان، ولم يتحقق الاكتفاء الذاتى وارتفعت الأسعار وزادت نسبة البطالة، وكثرت جرائم النهب والسلب والمخدرات والقتل وكتمت الأنفاس وضاق الشباب المطحون المحروم من كل ضروريات الحياة من غذاء وملبس ومسكن وزواج وغير ذلك. وبدأ الصدام ونزيف الدم الذى استمر حتى الآن. ولم يظهر فى الأفق حل جذرى لهذه الأزمات غير الوعود التى لا تتحقق والقى العبء الاكبر على وزارة الداخلية لحل هذه المشكلة بالقوة والعنف الذى يولد العنف وازدحمت السجون بالمعتقلين وصار الشعب يتوجس من رجال الامن وكانهم صاروا رجال فزع لا رجال أمن واطمئنان.

كل هذا يحدث ونحن نعيش عام انتخابات. وكما يقال فإن الانتخابات هى الطريقة الديمقراطية الصحيحة لتحقيق الاستقرار والامن والإصلاح إذا تمت بحرية ونزاهة لانها تفرز الممثلين الحقيقيين للشعب، والحكومة التى يرضى عنها الشعب ويتعاون معها فى حل المشكلات والأزمات. وللأسف تحدث البلبلة حول الانتخاب بالقائمة أو الفردى.

ونحن نأسف كل الأسف لما حدث ويحدث فى الجزائر فعندما تمت انتخابات حرة نزيهة ونجح فى الجولة الأولى الإسلاميون تحركت عناصر من الجيش، وأحدث الجيش انقلابا والغى الانتخابات وبدأ الصدام ونزيف الدم الذى وصل إلى ثلاثين ألفا. وآخر الاحداث ما حدث فى أحد السجون وزاد فيه عدد القتلى على مائة قتيل. وصار الموقف اكثر تعقيدا. وقد اجمعت آراء من يبحثون عن حل لهذه الأزمة على أنه لا حل إلا بإجراء انتخابات حرة ويترك للشعب أن يختار فيها من يمثله ومن يحكمه.

فما احوجنا فى مصر إلى أن نسارع فى حل مشكلاتنا الحل السليم بإلغاء القوانين الاستثنائية، وأن تتم الانتخابات المختلفة فى النقابات، وفى المجالس التشريعية فى جو من الحرية والنزاهة، والا تسبح الحكومة ضد التيار فلا يتحقق استقرار ولاأمن ولا أمان. خاصة أننا نواجه هذا العدو الذى غرس كيانه بالإرهاب والعنف، ثم يواصل مسيرته بالخبث والخداع وقد كشر عن أنيابه حديثا.

هذا العدو الصهيونى

طالما ذكر الإخوان بخطورة هذا العدو وحقده، وذلك ما استقيناه من كتاب الله ومن تاريخهم مع الإسلام والمسلمين. وما قامت به عصاباتهم من قتل الفلسطينيين وتشريدهم، وكان موقفنا هذا لا يعجب الساسة وعانينا الكثير بسبب ذلك منذ عام ٤٨ حتى الآن.

فقد حاربناه فى ٤٨ وأجهض هذا الجهاد وعارضنا اتفاقية كامب ديفيد، ولم يستجب لنا وعارضنا اتفاقية أوسلو وقيل لنا إننا ضد السلام وتعرضنا ومازلنا لعنف شديد بسبب ذلك. وزارنا السيد ياسر عرفات وأوضحنا له نظرتنا وحذرناه من أى صدام بين الفلسطينيين بعضهم بعضا، وأكدنا له أن هذا العدو لا يعنى السلام كما تفهمون ولكن الخداع والمماطلة والعمل الجاد لتهويد كل فلسطين وخاصة القدس.

والآن وقد كشف العدو عن حقيقة نواياه، وأنه يستعد للحرب، وأنه لن يوقع على اتفاقية منع الأسلحة النووية، وهذا الهجوم على وزير خارجية مصر لتصريحه بعدم توقيع مصر على هذه الاتفاقية ما لم يوقع العدو عليها.

نحن نقدر كل التقدير موقف مصر الوطنى الصحيح من هذه القضية وندين بكل شدة هذا التعنت الصهيونى، وقد

جاء بيريز لمقابلة الرئيس حسنى مبارك لعله يصل إلى حل وسط فيه مماطلة وخداع، ولذلك نحذر المسئولين فى بلدنا مصر الحبيبة من أن يستجيبوا لمطلب العدو بتأجيل توقيعهم على هذه الاتفاقية إلى ما بعد إتمام السلام الشامل فى المنطقة. ونقول إن ما يسمونه سلاماً ليس بسلام، ولن يتحقق ذلك فهم أهل غدر وخيانة ولا تزال خريطة إسرائيل الكبرى معلقة فى الكنيست. بل وقيل إن أمريكا تفكر فى نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس التى يعتبرها العدو فى كثير من تصريحات المسئولين عندهمُ أنها العاصمة الأبدية لدولتهم.

ما أحرانا بعد أن كشف العدو عن نواياه أن تراجع حكومتنا سياستها إزاء شعبها، وأن تستعد وتعد هذا الشعب لمواجهة هذا العدو وألا تظل فى خديعة السلام معه.

ولكى تجد الحكومة شعبها سندا قويا لها فى مواجهة العدو لابد أن تطلق الحريات، وأن تجرى انتخابات حرة نزيهة، وأن تزيل أزمة الثقة بينها وبين شعب مصر الخالد الذى له تاريخه المجيد فى مواجهة الأعداء. ويعلم الله أننا من منطلق حبنا وإخلاصنا لوطننا نتقدم بهذه النصيحة التى نرجو أن تجد تجاوبا من المسئولين، وقبل فوات الأوان فالأحداث تتسارع والزمن لا ينتظر وكفانا إعراضا عن مثل هذه النصيحة منذ ما يقرب من نصف قرن.

أيها المسلمون فى كل مكان

انتبهوا إلى ما يحاك ضد الإسلام والمسلمين عامة وكونوا حراساً يقظين لعقيدتكم معتزين بإسلامكم مقدرين متطلبات انتمائكم لهذا الدين الحق، واعلموا أن ما يحدث فى البوسنة ليس حرباً عرقية، ولكنها حرب دينية، وكذا ما يحدث فى فلسطين والشيشان وكشمير وغيرها، يؤيد ذلك ما أعلنه مسئولون فى حلف الأطلنطى عن نيتهم فى مقاومة الأصولية الإسلامية بعد انتهائهم من الشيوعية بادعاء أنهم يقاومون الإرهاب والتطرف الذى يهدد السلام فى منطقة الشرق الأوسط وهذا بإيعاز من العدو الصهيونى. هذا السلام الزائف الذى يغرون به بعض حكومات المنطقة ويدفعون بعضهم للتضييق على التجمعات الإسلامية. فى حين أن الإسلام دين السلام والأمن والعدل والرحمة، والمسلمون لا يحملون حقدا لأحد بل يريدون الخير للبشرية جمعاء بهذا الدين الحق الذى ارتضاه الله للناس جميعا.

هذا العيد..

أيها المسلمون اقبل علينا هذا العيد، وأحوال المسلمين كما ترون محن وابتلاءات وحرب وكيد من الأعداء، كنا نود أن نفرح فى عيدنا، ولكن كيف نفرح وإخوان لنا يقتلون ويعذبون ويشردون وتيتم أطفالهم وترمل نساؤهم،

وآخرون غاب عنهم عالهم وراء الأسوار ظلما وعدوانا. ولكن علينا أيها المسلمون أن نصبر ونحتسب وألا يداخلنا يأس أو إحباط مهما تألبت علينا كل قوى الباطل فالتاريخ يعيد نفسه، فقد بدأ الإسلام فى مكة بين عدد قليل من المسلمين وحولهم أعداء كثيرون، فالمشركون عبدة الأصنام واليهود بحقدهم وكيدهم والفرس والروم، ومع ذلك فقد نصرهم الله على كل هؤلاء الأعداء وتطهرت الجزيرة من الشرك وأجلى اليهود وفتحت الفرس وغلب الروم وتبدد الظلام وعم النور فالحق أحق أن يتبع والباطل زهوق مهما انتفش.

فعلينا أن نسلك الطريق إلى نصر الله بأن نصلح أنفسنا لنكون مؤمنين حقا وندعو غيرنا بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن نتحاب ونترابط ونزيل الخلافات التى أثارها الأعداء بين دولنا ليحارب بعضنا بعضا. فلنبعث الأمل المشرق للإسلام والمسلمين بين المسلمين، وخاصة الشباب جيل المستقبل ولنطمئن إلى أن الله حافظ دينه «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»، ولنعلم أن المحن سنة الله فى الدعوات لتمحص المؤمنين وتزيدهم قوة وعزما وصلابة. وصدق الله العظيم، «ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا ولا مبدل لكلمات الله ولقد جاءك من نبأ المرسلين» فعيدنا وفرحنا الحقيقى سيكون بنصر الله بإذن الله.

«ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم».



المصدر : ....الشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢٨ فبراير ١٩٩٥

الحكم على رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية بإفساد نتائج الانتخابات

بقلم: الدكتور
محمد حلمي مراد

أصدرت محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد وعضوية المستشارين فوزى نعمان ولطفى سلمان حكما تاريخيا فى الدعوى المرفوعة من الدكتور حلمى الحديدى الأستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة ووزير الصحة الأسبق ضد كل من الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب، واللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق بصفتهما بالتضامن فيما بينهما بأن يؤديا إليه مبلغ مائة الف جنيه تعويضا ادبيا عما حاق به من اضرار نتيجة المطاعن التى اخذها على انتخابات الجولة الاولى لمجلس الشعب التى أجريت فى ٢٩/١١/١٩٩٠ بدائرة مركز شرطة الزرقا محافظة دمياط، والتى أسفرت عن إعادة الانتخابات بين اثنين من المرشحين ليس هو من بينهما حيث فاز أحدهما بعضوية مجلس الشعب... وتقدم بطعن فى نتيجة تلك الانتخابات إلى رئيس مجلس الشعب ناعيا على انتخابات الجولة الاولى حدوث أخطاء فى فرز الاصوات ورصدها وجمعها بحيث اهدر اكثر من الف صوت تخصه وأعطيت لغيره مما حرمه من فرصة الإعادة ومنحها لآخرين بالإضافة إلى مطاعن أخرى.

وقد أحال رئيس مجلس الشعب الطعن إلى محكمة النقض للتحقيق فى صحته وانتهت محكمة النقض إلى قبول الطعن شكلا وفى الموضوع ببطلان عملية الانتخاب بالدائرة المذكورة لعدم استكمال الشكل القانونى لمحاضر بعض اللجان الانتخابية ولوقوع خطا فى الرصد والجمع حرمته من أن يكون الاول بين المرشحين، وارسلت تقريرها إلى مجلس الشعب فى ٥/٣/١٩٩٢ غير أن رئيس المجلس لم يقم بعرض التقرير على المجلس خلال الميعاد المحدد فى الدستور ولم يتخذ اى إجراء فى شانه «مما اهدر بهذا القرار السلبى جميع الضمانات الدستورية وجعل من نفسه سدا منيعا يحول دون وصول الطاعن إلى حقه» الامر الذى دعا الدكتور الحديدى إلى اللجوء إلى ساحة القضاء طلبا للانصاف «بعد أن تقاعس مجلس الشعب فى أداء واجبه الدستورى سبعة أشهر كاملة» دون مبرر أو مسوغ يستأهل إرجاء العرض على المجلس، ولم يتم عرض الامر على مجلس الشعب إلا بعد رفع دعواه للقضاء.

الأخطاء المنسوبة إلى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب:

سجل هذا الحكم التاريخى خطاين فى حق الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب استوجبا ما قضت به عليه «بصفته» -وليس بشخصه كما جاء خطا فى بعض الصحف اليومية- بالتعويض النقدى بمبلغ مائة الف جنيه بالتضامن مع وزير الداخلية الذى كان مسئولا عن إدارة العملية الانتخابية:

الخطا الأول:- مخالفته نص المادة ٩٣ من الدستور التى تقرر: «تختص محكمة النقض بالتحقيق فى صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه. ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به... وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس».

وقد تاخر رئيس مجلس الشعب فى الالتزام بما نصت عليه هذه المادة «وهو المنوط به الحفاظ على الدستور والالتزام بأحكامه بكل دقة» -على حد تعبير الحكم... وقد أصاب هذا الإرجاء المستانف باضرار أدبية ونفسية، وهو يترقب وينتظر أن يصل إلى حقه الذى طالب به، وساندته فيما طالب به محكمة النقض فى تقريرها الخاص بتحقيق طعنه- مما تتوافر معه اركان المسئولية التقصيرية حسبما حددتها المادة ١٦٣ من القانون المدنى، وتستوجب حصول المستانف على تعويض عن هذا الخطا.

الخطا الثانى:- لم يعرض رئيس مجلس الشعب الدكتور فتحى سرور على المجلس نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه محكمة النقض للفصل فى صحة الطعن وإنما قام -كما جاء فى الحكم- بعرض أمر آخر وهو تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية الذى لم يشر إلى نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه محكمة النقض وإنما قامت هذه اللجنة بفحص الطعن بدلا من محكمة النقض، وانتهت إلى عدم قبوله شكلا مستشهدة فى ذلك بتقارير لمحكمة النقض فى امور غير متشابهة مع الطعن المقدم بالنسبة لوقائعه فى

حين أن محكمة النقض قبلت الطعن المقدم شكلا لانه جاء مشمولا بتوقيعه وإن كان غير مصدق عليه حيث إنه من المقرر -كما جاء في الحكم- أن عدم القيام بعمل إجرائي كالتصديق على التوقيع لا يترتب عليه البطلان ما لم يرتب ذلك القانون، وهو ما لم ينص عليه «قانون مجلس الشعب» الذى نص على التصديق على توقيع الطاعن.

هذا وقد أدلى الدكتور فتحى سرور ببيان أمام مجلس الشعب بعد صدور هذا الحكم أعلن فيه انه لا يريد التعرض لهذا الحكم احتراما للقضاء، وأنه عهد إلى هيئة قضايا الدولة بالطعن فيه أمام محكمة النقض... غير أنه تناول «مبدأ الفصل بين السلطات» بما يؤدى إلى عدم جواز الالتجاء إلى القضاء ضد قرارات السلطة التشريعية... وهو ما سنعود لتناوله بالرد في مقال قادم إن شاء الله.

حيثيات مسئولية وزير الداخلية عن أخطاء النتيجة المعلنة:

وفيما يختص بمسئولية وزير الداخلية بصفته -وهو اللواء عبد الحليم موسى الذى كان وزيرا للداخلية وقت إجراء الانتخابات العامة موضوع الدعوى- فقد أرجعها الحكم إلى ما حاق بالمدعى الدكتور الحديدى نتيجة سلوك وتصرفات تابعيه من رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية والعامة الذين تم تعيينهم بقرارات منه حيث ارتكبوا العديد من الاخطاء أهمها تزييف إرادة الناخبين بإسقاط ١٢١٥ صوتا حصل عليها المستأنف مما أدى إلى إظهار النتيجة النهائية على غير حقيقتها، وانه لولا هذا الخطأ الحسابى لكان المستأنف (الدكتور حلمى الحديدى) هو الثانى في الترتيب ولتمكن من الدخول في انتخابات الإعادة... هذا فضلا عن أن النتيجة العامة للانتخابات أعلنت طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية بقرار من وزير الداخلية.

وورد في حيثيات حكم المحكمة انه «قد ثبت من التحقيقات التى أجرتها محكمة النقض أنه قد وقعت بعض الاخطاء المادية الخاصة بالرصد وجمع الاصوات ونتج عن تلك الاخطاء عدم احتساب ١٢١٥ صوتا للطاعن، ولما كان خطأ هؤلاء القائمين على لجان الانتخابات الفرعية والعامة في جمع ورصد الأصوات الصحيحة للناخبين قد ثبت على وجه القطع واليقين... ولما كان هؤلاء القائمون على رصد وجمع الاصوات من رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية قد تم تعيينهم بمعرفة وزير الداخلية، وأن الاخطاء التى قارفوها قاموا بها في أثناء تأدية وظيفتهم وبسببها، وكان من المقرر أن يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع بناء على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعيه وتقصيره في رقابتهم... وقد أوقع هذا الخطأ الذى قارفه هؤلاء التابعون الضرر بالمستأنف وأدى إلى حرمانه من دخول الإعادة في الانتخابات وفوت عليه الفرصة والأمل في تمثيل الناخبين والفوز بعضوية مجلس الشعب، ونتج عن سلوكهم بكل الأسف تزييف إرادة الناخبين بتقديم مرشح لخوض معركة الإعادة لاحق له في خوضها وما نتج عن ذلك من بطلان لعملية الانتخاب ذاتها مما يعد مساسا بسيادة القانون والشرعية الدستورية».

الرد على الدفع بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى:

وفيما يتعلق بالدفع بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى الذي تقدم به الدفاع عن رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية السابق، فقد ردت عليه المحكمة بان المستأنف لم يعرض للطعن في قرار صحة عضوية منافسه بحيث يثار الادعاء الخاص بالمجلس سيد قراره، وإنما كانت دعواه المطالبة بالتعويض بسبب ما لحق عملية فرز الاصوات وإعلان النتيجة من أخطاء ثم تعطيل عرض التحقيق الذى أجرته محكمة النقض على مجلس الشعب في وقت مناسب... وهذه جميعها إجراءات لا يحصنها سوى أن تكون مستندة إلى المشروعية الدستورية... فإذا فقدت سندها الدستورى أو انحرفت عن أحكامه تردت إلى مستوى العمل المادى واقتضت مسئولية فاعلها بحيث يتحقق بها ركن الخطأ في المسئولية التقصيرية.

«لما كان ذلك وكان الدستور لم يسلب المحاكم حق رقابة هذه الإجراءات وتقرير المسئولية عنها ولم تختص بها مؤسسة دستورية أخرى، فإنها تبقى في نطاق الاختصاص العام للمحاكم ذات الولاية العامة... وتختص المحاكم بنظر دعاوى التعويض على هذا الأساس».

توصيات ومناشدات أوردتها المحكمة في ختام حيثيات حكمها:

وقد ختمت المحكمة أسباب حكمها بمجموعة من توصيات تستهدف منها إعمال القواعد الدستورية السليمة وتحقيق سلامة الانتخابات العامة نوردها فيما يلى مع التعليق عليها بإيجاز:

(١) ذكرت المحكمة أن مسلك بعض القائمين على أعمال الانتخابات من رؤساء وأعضاء اللجان العامة والفرعية، وما يقع منهم من أخطاء وتصرفات وسلوك من شأنه أن يؤدى إلى بطلان الانتخابات، فضلا عن تزييف إرادة الناخبين، وتقديم من لا يستحق شرف نيل عضوية المجالس المنتخبة بغير حق- تعد في حقيقتها اعتداء صارخا على الحرية الشخصية للمواطن في أن يختار من يشاء في الانتخابات أو الاستفتاءات لأنهم بسلوكهم هذا يحلون إرادتهم محل إرادة المواطن بتزييف نتائج الانتخابات، وهى جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ويتعين ضرورة مساءلة مقارفيها عنها جنائيا ومدنيا، وألا تطبق في شأنها أحكام المادة ٥٠ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية التى تسقط الدعوى الجنائية والمدنية عنها باعتبارها من الجرائم الانتخابية بمضى ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء، وذلك حتى يظل سيف الاتهام مسلطا عليهم أبد الدهر والعدالة تطاردهم في كل وقت مما يحد كثيرا من هذه الجرائم والاخطاء.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : [illegible] فبراير ١٩٩٥

وناشدت المحكمة المشرع- وهو ممثل فى هذه الدعوى (حسب تعبير الحكم أى ان الخطاب موجه لرئيس مجلس الشعب الدكتور فتحى سرور بالذات) ان يسارع إلى تأكيد هذه الحقيقة تشريعيا.

فهل يستجيب رئيس مجلس الشعب لمناشدة القضاء علما بانه يوجد لدى لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس اقتراح بمشروع قانون بتنظيم ممارسة الحقوق السياسية وافقت عليه أحزاب المعارضة والقوى السياسية بالإجماع ويتضمن ما يطالب به الحكم، ومجدد تقديمه فى هذه الدورة من الأستاذ خالد محيى الدين عضو المجلس ولايزال حبيس أدراج اللجنة المذكورة، كما هو المتبع على الدوام كلما يجدد تقديمه فى كل دورة برلمانية على مر السنين والأعوام!!

وإن كنا نرى أن نص المادة ٥٠ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المشار إليها بسقوط الجرائم الانتخابية بمضى ستة أشهر أصبحت منسوخة بموجب الدستور القائم المعمول به بعد إصدار هذا القانون حيث نص فى المادة ٥٧ منه على أن: «كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضا عادلا إن وقع عليه الاعتداء»... ويمكن بالتالى ملاحقة المعتدين على حرية الانتخابات العامة فى أى وقت باعتبارها جرائم لا تنقضى بمضى المدة.

(٢) طالبت المحكمة ألا تتحمل الخزانة العامة ودافعو الضرائب- قيمة التعويضات التى يقضى بها للمضرورين نتيجة أخطاء وسلوكيات القائمين على أعمال الانتخابات، حتى لا يكون دفعها على حساب المصالح والخدمات العامة التى تؤدى للشعب، وإنما يتحمل بها المخطئون حتى يكون ذلك رادعا لكل من تسول له نفسه العبث بنتيجة الانتخابات أو بأى شأن من شئونها.

ونرى فى هذا الصدد أنه يتعين على وزارة الداخلية بعد دفع التعويضات المحكوم بها للمضرورين أن ترجع على المتسببين فى جرائم التزوير الانتخابية لإلزامهم بدفع ما تحملته بسبب أفعالهم، حماية للمال العام وإلا اعتبرت متخاذلة ومتواطئة مع الفاعلين الأصليين- وذلك دون حاجة لانتظار صدور تشريع يقضى بذلك.

(٣) ناشدت المحكمة وزير الداخلية أن يختار رؤساء اللجان الانتخابية وأعضاءها من القيادات العليا للعاملين فى الحكومة والهيئات العامة وأساتذة الجامعات وأن تجزل لهم المكافآت حتى يقبلوا على أداء مهمتهم دون اعتذار عنها، ويكون لديهم الإحساس بالمسئولية دون انحراف نتيجة إرهاب أو زلفى أو استهتار وعدم إدراك لقدر المهمة.

ونرى أن حسن اختيار أعضاء اللجان على النحو الذى طالبت به المحكمة مطلوب أما رئاسة اللجان العامة والفرعية على السواء فيجب أن يكون لرجال القضاء تطبيقا للمادة ٨٨ من الدستور.

(٤) وأخيرا ناشدت المحكمة المواطنين الإقبال على أداء الواجب الوطنى بالمشاركة فى إبداء الرأى فى الانتخاب والاستفتاء.

وإذا كان التعديل الذى أدخل أخيرا على قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية فى غيبة مجلس الشعب بالقرار بقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ ووافق عليه المجلس عقب انعقاده قد رفع قيمة الغرامة التى يحكم بها على الناخب المتخلف لغير عذر عن الإدلاء بصوته فى الانتخاب أو الاستفتاء من مائة قرش إلى «غرامة لا تجاوز عشرين جنيها» (أى لا تقل عن جنيه وهو الحد الأدنى للغرامة فى المخالفات ولا تزيد على عشرين جنيها وليس بعشرين جنيها مقطوعة كما يتصور البعض)..: فإنه لن يكون له أثر فى حفز الناخبين على أداء واجبهم الانتخابى طالما ظلت العملية الانتخابية مجردة من ضمانات كفالة نزاهتها وحريتها لأن الموقف السلبى للناخبين هو نوع من المقاطعة الدال على رفضهم المسبق لنتيجتها المطعون فى صحتها... وهو ما نطالب القضاء بأن يؤيد جمهور الناخبين فى المطالبة بتقرير ضمانات نزاهتها كما وردت فى مشروع قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية التى تطالب به الأحزاب والقوى السياسية فى البلاد.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٥

ردود الأفعال الواسعة .. للحكم فى قضية انتخابات

الحديدى .. تتزايد مع قرب الانتخابات

كمال الشاذلى «لآخر ساعة»

الرئيس مبارك حريص .. على سلامة الانتخابات القادمة وأن تكون المنافسة بين الأحزاب والأفراد مصرية فى دعايتها .. مصرية فى حواراتها

أجرى الحوار: زكريا أبو حرام - المحرر البرلمانى لآخر ساعة

لازالت « أخرساعة » مستمرة في فتح ملف الانتخابات .. مستهدفة تحقيق سلامة ونزاهة العملية الانتخابية في جميع مراحلها .. من اجل مصر .. مصر الديمقراطية .. مصر سيادة القانون واستقلال القضاء .. وذلك بمناسبة حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر لصالح الدكتور حلمى الحديدى الذى انفردت بنشره كاملا وما تضمنته حيثيات الحكم من نداءات ومطالب بضمانات لو تحققت كلها لكانت العملية الانتخابية كما نرجوها جميعا .. غاية في الطهر والنزاهة حتى نفاخر بها ونباهى الدنيا كلها .. وحتى لا نترك الادعاء الصهيوني وإعلامه .. يركز دائما ان إسرائيل وحدها واحة الديمقراطية والحريات في المنطقة ! ولهذا احتفت « آخر ساعة » بالحكم الهام كما قال رجل القضاء الكبير الشامخ المستشار عبد الحميد يونس في مقاله بالزميلة العزيزة « اكتوبر » وحركت بذلك « الاحتفاء » الماء الراكد لبدء الحوار حول ما يتطلع إليه الجميع من ضمانات واجراءات كما وصفها العالم الجليل والبرلماني العتيد والنقابي الأصيل الدكتور حمدى السيد .. حيث ان العام الحالى ١٩٩٥ هو عام الانتخابات .. إذ تشهد الحياة البرلمانية والسياسية حدثين هامين هما انتخابات مجلس الشورى في ابريل ومايو وانتخابات مجلس الشعب في اكتوبر ونوفمبر القادمين .

من هنا فإن الحديث عن الانتخابات لن ينقطع خلال عام ٩٥ في كل انحاء مصر والسؤال عن ضمانات نزاهة الانتخابات القادمة وطهارتها .. سيظل قائما فنسبة الطعون الانتخابية في المجلس الحالى والمجالس السابقة كانت كبيرة والكلام حول تزييف إرادة الناخبين كان محل جدل في كثير من الأوساط السياسية والحزبية والمطالبة بالمزيد من الضمانات بل وعمل تشريعات تكفل إزالة المعوقات من امام العملية الانتخابية حتى تتم بسلامة ويسر .. كان حديث الكثيرين .

● جميع الضمانات مكفولة .. لحرية ونزاهة الانتخابات والمواطن هو خير ضمان .. لتحقيق ذلك

● مجلس الشعب الحالى .. من أقوى المجالس .. والمعارضة لم تكن هامشية



وقد اختارت « آخر ساعة » للحوار هذا الاسبوع البرلماني العريق كمال الشاذلي وزير شئون مجلسى الشعب والشورى .. الذى اكد ان تزييف إرادة الناخبين ليس من صالح احد وان المواطن المصرى هو خير ضمان لنزاهة الانتخابات وان الاحزاب كلها بما فيها الحزب الوطنى مسئولة عن تحريك المواطنين للمساهمة الايجابية فى اختيار من يمثلهم داخل البرلمان .

وتأتى اهمية الحوار مع كمال الشاذلى فى هذا التوقيت بالذات لعدة اسباب فالقضية التى اثارتها « آخر ساعة » على مدى الاسابيع الماضية فجرت العديد من القضايا الهامة فى مجال الانتخابات مثل إدانة سلبية المواطنين والمزيد من الضمانات لنزاهة الانتخابات وعدم تزييف إرادة الناخبين .. خاصة ان عام ٩٥ هو عام الانتخابات ، وقد كشف كمال الشاذلى فى حواره ما يطمئن المواطنين على نزاهة الانتخابات المقبلة .. مؤكدا أن الرئيس مبارك طالب بأن تكون المنافسة بين الاحزاب والأفراد مصرية فى دعايتها ومصرية فى اساليبها وحواراتها وان تكون منافسة حرة نزيهة .

ولم يكن اختيار كمال الشاذلى للحديث فى هذا التوقيت لانه الوزير المسئول عن شئون مجلسى الشعب والشورى فقط ولكن لأنه اقدم برلمانى ــ ٣١ سنة يمثل إرادة اهل دائرته ــ خاض اكثر من تجربة انتخابية .. يعى تماما اصول اللعبة الانتخابية وكيف تدور ومن هنا تأتى اهمية أن نستمع إلى كل ما يقوله :

● ونبدا برايه فى سلبية المواطنين وعزوفهم عن المشاركة فى الانتخابات والتى ادانتها محكمة استئناف القاهرة فى حكمها .

ــ يقول كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى :

هذه الظاهرة من وجهة نظرى تقع مسئوليتها على الاحزاب بالدرجة الأولى ومنها الحزب الحاكم الحزب الوطنى الديمقراطى .. فكل الاحزاب مسئولة عن تحريك المواطنين فى الانتخابات العامة . من جهة أخرى فإن للمواطنين أنفسهم دورا .. فالمواطن يجب ان يشارك بدلا من أن يكون فى موقف الناقد فقط .. يجب أن يشارك ويساهم برايه فى قضايا البلد ولكن كيف يساهم المواطن برايه هذه مسئولية كل الاحزاب والنقابات والهيئات الشعبية والسياسية فى خروج المواطن عن هذه العزلة وخاصة فى المدن .. لأن هذه الظاهرة موجودة فى المدن فقط ومن وجهة نظرى انها غير موجودة فى الريف .. فأهلنا من الفلاحين والعمال يساهمون مساهمة كبيرة فى هذا العمل .. فبينما نجد أن نسبة كبيرة من أهل المدن لا يساهمون بالدرجة المطلوبة نجد أن أهل الريف اكثر إيجابية فى الانتخابات .. ونأمل فى الانتخابات العامة القادمة لمجلس الشعب والشورى هذا العام الذى اسميه عام الانتخابات .. ان نجد مشاركة اكثر من كل مواطن على ارض مصر سواء فى المدن أو القرى من اجل أن يساهم المواطن برايه فى اختيار من يمثله فى القضايا الهامة التى تهمه وتهم البلد .. ومسئوليتنا جميعا فى ان نخرج الناخب أو المواطن من عزلته وعدم مشاركته وإسهامه ونساعده للمشاركة الايجابية فى النواحى السياسية والقضايا العامة وفى اختيار من يمثله داخل مجلس الشعب أو مجلس الشورى .

● كيف يمكن ان يتم ذلك ؟

ــ هذا ممكن أن يتم ببساطة شديدة عندما يتحرك كل حزب مع اعضائه ومن خلالهم يشرح اهمية المشاركة والمساهمة فى الحياة العامة والسياسية واختيار نواب الشعب وان يقول كل حزب رايه فى اهمية ذلك ويقنع أعضاءه ومن حوله .. هذا هو الأسلوب الأساسى فى تعريف الناخبين بأهمية دورهم .

المواطن خير ضمان

● مع اقتراب موعد انتخابات مجلسى الشعب والشورى يتساءل الكثيرون عن الضمانات التى تكفل أن تكون هذه الانتخابات سليمة ونزيهة ودون أى تزييف لارادة الناخبين ؟

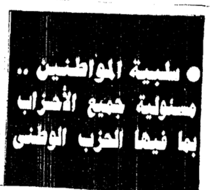
ــ يرد وزير شئون مجلسى الشعب والشورى :



المصدر : أخبار الساعة

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المواطن المصرى هو خير ضمان لنزاهة العملية الانتخابية وذلك بالمشاركة الايجابية .. بالخروج من عزلته والادلاء بصوته فى الانتخابات .. فحرص المواطنين على قيد اسمائهم فى جداول الناخبين والتوجه إلى صناديق الانتخاب عامل مهم فى هذه القضية والمبالغات بالمطالبة بالضمانات الانتخابية لا مبرر لها لأن جميع الضمانات مكفولة لنزاهة العملية الانتخابية واهمها هو وعى الناخبين وحرصهم على الادلاء بأصواتهم .. واحب ان أؤكد أنه ليس من صالح أحد ان يتم تزييف إرادة الناخبين ونحن نريدها انتخابات حرة ونزيهة . والمنافسة بيننا وبين باقى أحزاب المعارضة منافسة شريفة .. لاننا جميعا مصريون ووطنيون .. والكل يسعى لخدمة بلده .. ومن هنا فنحن نطالب بأن تكون المنافسة كما ارادها الرئيس مبارك فى خطابه الذى القاه فى افتتاح الدورة البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى .. منافسة حرة وأن تكون المنافسة بين الأحزاب والأفراد مصرية فى دعايتها ومصرية فى اساليبها ونحن مع الرئيس مبارك فى هذا التوجه السليم لنظرته للانتخابات القادمة ، ففى إطار المنافسة الشريفة سيكون رأى الشعب هو الحكم والفيصل فيها لأن الاختيار سيكون لمرشح مصرى وطنى .

● تقول انه ليس من صالح احد تزييف الانتخابات والسؤال إذا حدث تزييف لارادة الناخبين كيف يكون الحساب ؟

— وكان رد كمال الشاذلى : القوانين القائمة تحاسب اى موظف عام على خروجه على واجبات وظيفته .

المشاركة ضرورية

● الناس تامل فى فعل يؤكد ان الانتخابات القادمة ستكون حرة ونزيهة والتساؤل قائم عن مدى طهارة ونزاهة الانتخابات القادمة ؟

— ويقول كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى :

عندما يشارك المواطن سواء فى حزبنا او فى احزاب المعارضة فإن ذلك خير ضمان لنزاهة الانتخابات فالمشاركة مسألة ضرورية لاثراء الحياة السياسية فى مصر .

● ولكن البعض يرى ضرورة إجراء تعديلات تشريعية تساهم فى القضاء على المعوقات الانتخابية والخروج بها حرة نزيهة ؟

— يقول وزير شئون مجلسى الشعب والشورى :

لا اعتقد أن هناك ضرورة لاجراء اى تعديلات تشريعية .. لأن التشريعات القائمة تكفل الضمانات والحماية الكاملة لراى الناخب بحيث تجعله يعبر عن إرادته الحرة .

● إذا كان الأمر كذلك فبماذا تفسر كثرة الطعون الانتخابية التى تقدم ؟

— يقول الوزير كمال الشاذلى :

الطعن يقدم من شخص لم يوفق فى الانتخابات .. فليس امامه إلا أن يطعن ، وهذا حق مكفول له .. وإذا حدث وأن كان على حق فإن القانون يعطيه حقه كاملا .

● البرلمان ودوره فى الفصل فى الطعون الانتخابية .. يجرى كلام كثير حوله خاصة فى قضية التعارض بين اعمال المجلس ومحكمة النقض فى مواد الدستور الا تحتاج المسالة إلى إعادة نظر ؟

— وهنا رد وزير شئون مجلسى الشعب والشورى قائلا :

لقد نظم القانون والدستور هذه الاجراءات وأعطى محكمة النقض سلطة التحقيق فى الطعون الانتخابية التى يحيلها إليها رئيس مجلس الشعب أو رئيس مجلس الشورى بشرط ان تكون مستوفاة الشكل القانونى الذى ينص عليه القانون .. وقد أعطى ايضا الدستور لكل من مجلس الشعب ومجلس الشورى حق الفصل فى هذه الطعون بعد تحقيقها بمعرفة محكمة النقض .



● الانتخابات بالنظام الفردى .. وتم حسم ذلك من قبل واعجب لإثارة المعارضة .. لهذا الموضوع من جديد

الاختيار فى المرحلة القادمة

● كثرة الطعون تثير الكلام حول الاختيار .. فما هى معايير الاختيار فى المرحلة القادمة ؟

— ويقول كمال الشاذلى :

توجيهات الرئيس مبارك فى مسألة الاختيار واضحة وصريحة وهى ضرورة مراعاة عدة ضوابط عند اختيار مرشحى الحزب لعل أهمها حسن السمعة والالتحام بالجماهير ومعايشتها والقدرة على حل مشاكلها وأن يتمتع المرشح بشعبية كبيرة وسط ناخبيه .. وترشيحات الحزب تتم من خلال مستويات القاعدة فى المراكز والمحافظات وترسل هذه الآراء إلى الأمانة العامة لبحث مدى توافر الشروط التى ذكرتها عن المرشحين وذلك كله قبل العرض على رئاسة الحزب .

الرئيس مبارك حسم نظام الانتخابات القادمة

● رغم التأكيد على أن الانتخابات القادمة بالنظام الفردى إلا أن البعض مازال يردد ما هو الأسلوب الذى ستجرى عليه الانتخابات القادمة فهل حسم الأمر تماما ؟

— وكان رد وزير شئون مجلسى الشعب والشورى على الفور :

اكرر ماسبق أن أكدناه فى بيان الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى بأن الانتخابات ستكون بالنظام الفردى .. وذلك بعد أن استطلعت الأمانة العامة رأى جماهير الحزب وقواعده فى جميع انحاء مصر .. ورفعت ذلك الى سيادة الرئيس مبارك بصفته رئيس الحزب ـ وقد حسم الرئيس مبارك ذلك .. وأعلن مرارا ان النظام الفردى هو الذى اعتاد عليه الشعب المصرى .. وهو أنسب نظام يتفق ورغبة الغالبية العظمى من المواطنين .. ونحن نعد انفسنا الآن داخل الحزب الوطنى على أن انتخابات مجلسي الشعب والشورى ستكون طبقا للنظام الفردى .. وهذا شيء انتهى الجدل حوله وأعجب لاثارته من جديد من بعض احزاب المعارضة

● فى تصريح لك علم ٩٠ مع بداية أعمال مجلس الشعب الحالى قلت انه سيكون أقوى البرلمانات المصرية .. هل مازلت عند رأيك ونحن نقترب من نهاية أعمال المجلس وبداية الانتخابات لمجلس جديد ؟

— قال كمال الشاذلى :

هذا صحيح وأقول إنه من أقوى البرلمانات التى عاصرتها بصفتى من أقدم النواب حتى الآن فقد أثرى أعضاؤه المناقشة وأصدر عددا كبيرا من القوانين والممارسة التى تمت تحت القبة بين نوابه المعارضين والمستقلين ونواب الحزب الوطنى ممارسة على مستوى عال من الموضوعية .

● رغم ما تقول إلا أن البعض يرى أن تواجد المعارضة داخل البرلمان تواجد هامشى بشكل يثير الشكوك فى جدوى التعددية الحزبية ؟

— ويقول وزير شئون مجلسى الشعب والشورى :

إطلاقا لم تكن المشاركة هامشية وإنما هى مشاركة موضوعية وجادة والحق أقول أن هدف الجميع هو الصالح العام وأيضا تؤدى المنصة دورا كبيرا فى هذا المجلس متمثلة فى الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب .

● البعض يفسر هامشية هذا الدور بضعف الاستجوابات فى هذا البرلمان فمارأيك ؟

— يسأل فى ذلك المستجوبون .. فأنا لاأنوب عن المعارضة أو المستقلين فى ذلك ويمكن سؤالهم .

● البعض يرى لاثراء الحياة النيابية أن يسمح لنواب الأغلبية بتقديم الاستجوابات فمارأيك ؟

— كمال الشاذلى :

الاستجواب هو اتهام للحكومة والحكومة هى حكومة الحزب الوطنى الحاكم .. من هنا فالحق المكفول للنائب هو تقديم الأسئلة وطلبات الاحاطة وطلبات المناقشة .. أما إذا كان لديه ما يشبه الاستجواب أو الاتهام فى أمر ما فإن ذلك تتم مناقشته داخل الهيئة البرلمانية للحزب .

المجلس القادم

● شكل المجلس القادم من وجهة نظرك كيف يكون ؟

— يقول كمال الشاذلى :

تأمل فى المجلس القادم .. وهذا أمل نرجوه أن يحتفظ الحزب الوطنى بالأغلبية .. وثقتنا كبيرة فى الشعب المصرى .. هو الذى سيقول كلمته فى الأقدر على من يمثله داخل البرلمان .. وفى النهاية اقول إن حرصنا فى الحكومة وداخل الحزب على أن تكون هذه الانتخابات حرة نزيهة وأن تكون المنافسة شريفة بين الأحزاب بشرط أن تكون كما طالب الرئيس مبارك منافسة مصرية فى دعايتها وحوارها وكل هذا لصالح مصر وشعب مصر .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٥

الانتخابات القادمة نزيهة أم مزورة ؟

طلعت المغربي

الانتخابات القادمة فى مصر: نزيهة أم مزورة؟

سؤال تبدو الاجابة عليه صعبة فعلا ولكنها مطلوبة بأى حال لخطورة القضية، حيث تعد انتخابات ١٩٩٥ لمجلسى الشعب والشورى من أهم الأحداث السياسية على الاطلاق فى بر مصر فى هذا العام. كما يصفها خبراء السياسة والاستراتيجية. ولعل اهتمام العالم الخارجى بالانتخابات القادمة فى ١٩٩٥ يفوق اهتمام الداخل نظرا للمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية التى اقل ما توصف به انها متغيرات كثيرة ومتلاحقة، لتصبح الحكومة امام خيارين كلاهما مر: اما انتخابات نزيهة تفقد معها الحكومة مواقعها وامتيازاتها خاصة انها حكومة مرفوضة.

وإما انتخابات مزورة وهذا معناه استمرار الوضع المأزوم فى الصعيد السياسى والاقتصادى والاجتماعى بما ينبىء باسوأ الاحتمالات.

ياسين سراج الدين عضو الهيئة العليا ورئيس لجنة الوفد بالقاهرة يؤكد ان تزوير الانتخابات أو نزاهتها أمر يتوقف على توفير الضمانات التى يطالب الوفد بتحقيقها لضمان نزاهة العملية الانتخابية بشكل معقول لأنه لا يمكن قطع دابر التزوير نهائيا..وشروط الوفد معروفة ومعقولة وهى لا تتطلب حتى لتعديل الدستور الذى ندعو اليه ومن اهم هذه الشروط تنقية الجداول الانتخابية من كشوف المهاجرين والموتى واشراف الهيئات القضائية على العملية الانتخابية وإذا لم يكن عدد القضاة او رجال السلك القضائى كافيا يتم الاستعانة بأساتذة الجامعات وإذا لم يتوفر العدد الكافى تجرى الانتخابات على يومين او اكثر، ولابد من التأكد من هوية الناخب ويتم هذا بأى اثبات للهوية سواء بطاقة شخصية او عائلية أو رخصة سلاح، كذلك لابد أن يسلم لكل مرشح اسماء وعناوين الناخبين فى دائرته حتى يتصل بهم مع دفع الرسوم المطلوبة.

ولتوفير قدر معقول من النزاهة للعملية الانتخابية لابد من تعطيل قانون الطوارىء اثناء الانتخابات كذلك لابد من تحقيق التكافؤ فى الفرص الاعلامية فى الإذاعة والتليفزيون لكافة المرشحين فى مختلف الأحزاب كذلك طالبت وزير الداخلية ان يسلم المرشحين عناوين اللجان التى تضم صناديق الانتخاب قبل الانتخابات بشهر على الاقل.

وبالنسبة للتزوير فى لجان السيدات فلكى نمنع هذا فاننى اقترح أن يتم ختم كف المرأة بحبر لا يزول إلا بعد ٢٤ ساعة كذلك نطالب بعدم عقد لجان انتخابية فى المصانع او شركات القطاع العام.

اما الكاتب الصحفى صلاح عيسى فيتوقع ان تكون الانتخابات القادمة نزيهة نزاهة الضعفاء، فالحكومة ستسمح بنسبة معينة من مقاعد المجلس لتمثيل احزاب المعارضة القائمة والمستقلين مع استبعاد او التقليل من فرص التيار الاسلامى، بحيث لا تتجاوز نسبة هؤلاء جميعا «المعارضة والمستقلين والاسلاميين» الثلث فقط وتكون للحكومة نسبة الثلثين لأن الحكومة حريصة على ان تحتفظ لنفسها بكل الاغلبيات الخاصة المنصوص عليها فى الدستور وعلى هذا فاننى اتوقع ان الحكومة ستتدخل فى ترشيحات الأحزاب المعارضة لكى تستبعد مرشحين بعينهم يمكن ان يثيروا لها بعض القلاقل، والغريب فعلا ان الحكومة لم تستقر بعد على النظام الانتخابى الذى ستجرى عليه الانتخابات القادمة «فردى أم قائمة مطلقة أم قائمة نسبية» واعتقد أن عدم الاستقرار هذا هدفه تقليل الفرص الانتخابية للتيار الاسلامى وأنا شخصيا ممن يرحبون بنظام الانتخابات بالقائمة لأنه افضل احزاب المعارضة.

وبالنسبة لإشراف القضاء على العملية الانتخابية فهذا أمر وارد خاصة فى ظل مسار العلاقات المصرية ـ الامريكية الذى تمر به الآن، فالحكومة ستوافق على شكل من اشكال الاشراف القضائى للايحاء لمن يعنيهم الأمر بان الانتخابات نزيهة لكن ليس الى الحد الذى يخل بالموازنة، وإذا كانت الحكومة تريد اصلاح الاحوال حقا فلابد من اطلاق حرية المنافسة السياسية بين جميع القوى السياسية وأن تتعلم ان مخاوفها من التيار الاسلامى مبالغ فيها الى حد ما وان تعلم أن لديها عقدة هى الاحتفاظ بالاغلبية للحزب الوطنى يجب ان تتخلص منها إذا كانت تريد الحفاظ على الصالح العام وعلى مصالح الجماهير.

النائب العمالى احمد طه يلقى بالكرة فى ملعب المعارضة موضحا انه لا يوجد احد يستطيع ان يقرر الآن ان الانتخابات القادمة ستكون نزيهة وليست مزورة والعكس صحيح فالمسألة برمتها تتوقف على قدرة أحزاب، المعارضة على استنهاض الشعب للمقاومة والتحدى وإذا كان البعض يشكك فى قانون الانتخاب المصرى من انه لا يضمن سلامة العملية الانتخابية وانه يؤدى الى التزوير فاننى أقرر صراحة أن التزوير موجود فى الانتخابات وقد حدث وسوف يحدث ولعلنا جميعا نتذكر الانتخابات التى حدثت فى عهد ممدوح سالم والتى وصفها البعض بأنها كانت انزه انتخابات.. هذه الانتخابات حدث فيها تزوير ولكنه كان محدودا وبالنسبة لقانون الانتخاب المصرى فهو من افضل قوانين الانتخابات فى العالم، باستثناء المادة ٢٨ منه التى تنص على أن المندوب يكون من اللجنة المقيد فيها..

اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية الأسبق الذى جرت فى عهده انتخابات ١٩٨٤ التى شهدت تمثيل اكبر نسبة معارضة فى مجلس الشعب منذ سنوات طويلة يتمنى ان ترضى انتخابات ١٩٩٥ كافة القوى السياسية لأن الرضاء الشعبى عن مسار عملية الانتخابات سيكون نقطة انطلاق لتأكيد الممارسة الديمقراطية ولتأكيد الاستقرار فى مصر، بل اكاد أجزم أن رضاء القوى السياسية عن مسار هذه الانتخابات سيكون بداية حصار واقعى لتصاعد عمليات الارهاب،

والى .. والانتخابات



يوسف والى

نهال شكرى

انتهت ايام وليالى الشهر الكريم فى عجاله اعتدنا عليها كل عام .. ويبقى فى فكرنا دائما العبق المبارك لتسابيحه .. بقى حكاياته وقصصه ونوادره والغازه .. ولكن مع انقضائه بقى لغز تجتهد الأمة كلها فى حلة ولاتستطيع حتى الآن .. ولانستطيع ان نرجع ذلك الى قصور فى فكر الامة .. ولكن لأن حله يغيب عن الجميع ..

برز هذا اللغز الذى يحرص على الاختفاء جيدا . فى جلسات مجلس الشعب الاخيرة، والتى شرح فيها الدكتور عاطف صدقى ابعاد بيان الحكومة . وقد طرح هذا اللغز نفسه فجاة عندما سال احد النواب رئيس الوزراء عن نظام الانتخاب الجديد الذى تم الاستقرار عليه وهل هو نظام القائمة ام النظام الفردى ؟...

وسرت فى القاعة الهمهمات، وتساوى فيها النواب جميعا اغلبية ومعارضة، وقد تواصلت الاحاديث الجانبية بين رئيس الوزراء والدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى والسيد كمال الشاذلى الامين المساعد للحزب، وكان القرار الا تكون هناك إجابة محددة عن هذا التساؤل.

وبالرغم من عدم الاجابة عنه فقد احاط النواب فى حلقات بالدكتور يوسف والى متسائلين عن نظام الانتخابات الجديد وماتم الاستقرار عليه، وكانت الاجابة التى يرددها دائما ان الامر معروض على الرئيس مبارك، وظل الجميع يتساءلون دون الوصول الى حل اللغز الكبير .. وبعدها بايام رصد المراقبون السياسيون تحركا لعدد من الوزراء الذين اعتادوا ترشيح انفسهم أو على الاصح ترشيح الحزب الوطنى لهم فى دوائرهم . فى المرور على هذه الدوائر والاجتماع باهالى الدائرة وبدء الحديث معهم دون اقامة الشوادر او عقد المؤتمرات والتى تاتى فى مرحلة لاحقة .. ولكن فى الوقت ذاته كانت حركتهم تتسم بالقلق وعدم الاستقرار، واجروا عدة اتصالات بقيادات الحزب الوطنى والتى استمرت تؤكد انتظار قرار الرئيس مبارك فى تحديد النظام الانتخابى ..

ويجب علينا ان نقسم اللغز الى قسمين، احدهما يظهر فى الموافقة الجماعية من الاحزاب . خلال مؤتمر الحوار الوطنى . على الاخذ بنظام القائمة كاساس لانتخابات مجلس الشعب القادمة .. وقد قيل فى هذا النظام الاشعار ، و هذا بالطبع مع ابداء البعض لتحفظات من جانب المعارضة ..

وبعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطنى ظهر الجزا الثانى من لغز الانتخابات، وهو اتفاق الرأى واجماعه داخل الحزب الوطنى على الاخذ بالنظام الفردى كاساس للانتخابات القادمة.

وبالطبع تنكر الكثير من احزاب المعارضة لمواقفه السابقة مؤكدا ان النظام الفردى هو النظام الامثل والذى يعبر بحق عن الجماهير وامالها والامها..

وقامت الامانة العامة للحزب الوطنى برفع تقرير شامل براى الحزب واجماعه للاخذ بالنظام الفردى فى الانتخابات الى الرئيس مبارك كرئيس للحزب الوطنى الديمقراطى .. وبعدها ساد صمت طويل قطعه سؤال النائب البرلمانى والاخبار المتواترة التى تكتبها صحف المعارضة حول اتفاق بين قيادات الحزب الوطنى على الاخذ بنظام القائمة كاساس للنظام الانتخابى فى الفترة القادمة ودون حقيقة وراء هذه الاخبار المستمرة ..

ويبقى اللغز حائرا وجماهيره حائرة ، ولن يستطيع احد ان يجد له حلا سوى الرئيس مبارك، والآن الامة كلها فى انتظار كلمة مبارك ليخط طريقا جديدا للديمقراطية فى مصر ...

المشروع اللقيط مرفوض

ترددت، مرة أخرى، الدعوة إلى نظام الانتخابات بالقوائم على لسان مسئولين فى الحكومة والحزب الوطنى رغم الاحكام القاطعة للمحكمة الدستورية العليا، ورغم تاكيدات الرئيس مبارك حول افضلية نظام المقاعد الفردية.

وبين فترة واخرى تتم محاولات لإحياء الموتى من خلال تصريحات غامضة تحاول نسبة هذا اللقيط (القوائم) إلى أحزاب العارضة.

والمدهش أن الدوائر التى تصدر عنها هذه التصريحات وتحاول التظاهر بالامتثال لإرادة المعارضة قد اهملت كل ما اثارته المعارضة من مقترحات بشأن الإصلاح الديمقراطى الشامل كمدخل لمواجهة الإرهاب والفساد، سواء تعلق الأمر بإلغاء القوانين الاستثنائية- سيئة السمعة- وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية ، او إطلاق حرية تكوين الاحزاب والجمعيات وإصدار الصحف وكل أشكال التعبير السلمى وهذه الدوائر نفسها هى التى وضعت الاصلاح الديمقراطى على الرف تحاول نسبة هذا اللقيط الذى يحقق لها مصالح انتخابية ضيقة إلى قوى المعارضة، التى رفضت نظام القوائم فى اكثر من مناسبة واحنت رأسها إجلالا لاحكام المحكمة الدستورية.

ولاندري ما هو الحزب او الأحزاب التي أيدت هذا المشروع ؟ لقد كان حزب التجمع سباقا فى رفض هذا المشروع، ولم يسمح بأن يحيط بموقفه التباس بشأن هذه القضية، عندما قامت هذه الدوائر بإثارة الغبار حول موقف المعارضة من النظام الانتخابى بعد جلسات مؤتمر الحوار الوطنى.

ففى اجتماعها فى ١٣ اغسطس عام ٩٤ اصدرت الأمانة العامة للتجمع، وهى القيادة الجماعية للحزب، بين دورات اجتماعات اللجنة المركزية بيانا قاطعاً بشأن موقف الحزب من النظام الانتخابى ، وموقف ممثليه فى جلسات المؤتمر، جاء فيه «لقد اعلن ممثلو التجمع فى مؤتمر الحوار الوطنى أنهم يفضلون نظام الانتخاب الفردى»، وفي موضع اخر «وقد أكد ممثلونا أنهم لا يعطون صكا على بياض لأحد، وأنهم لا يوافقون من حيث المبدأ على نظام انتخابى لا يعرفون تفاصيله، خاصة وأنه قد سبق تطبيق نظام القوائم فى انتخابات ١٩٨٤و ١٩٨٧ بالمخالفة لاحكام الدستور، وكان واضحاً أن الهدف منه هو تحجيم احزاب المعارضة بصفة عامة، وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا النظام مرتين»

وأكدت الأمانة العامة فى اجتماعها في ١٣ أغسطس الماضى على عدة نقاط أخرى منها «تركيز الجهود على ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات لجذب المواطنين إلى ساحة العمل الديمقراطى بعيداً عن العنف والسلبية». وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، وقد تقدمت أحزاب المعارضة بمشروع القانون للرئيس مبارك، كما قدمه خالد محيى الدين إلى مجلس الشعب باسم الهيئة البرلمانية للتجمع

ولهذا نقول لكل الدوائر التى تحاول إحياء المشروع اللقيط أن التجمع كان سباقا فى رفض نظام القوائم ولن يقبله ويحذر من ظاهرة التلاعب بالقوانين لحساب مصالح ضيقة تغلق أبواب الأمل فى التغيير الديمقراطى.

لطفى واكد



المصدر : الأهــالــى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مارس ١٩٩٥

تقرير النقض يؤكد انتخابات الدرب الأحمر باطلة

أصدرت محكمة النقض تقريراً بنتائج تحقيقاتها فى الطعن المقدم من وجيه عباس المحامي حول ما شاب الانتخابات التكميلية لمجلس الشعب والتى جرت بدائرة الدرب الاحمر فى اول مارس ٩٤ وكان مرشحاً بها.

أمد تقرير النقض ان إجراءات الانتخاب والتصويت والفرز جاءت بعيدة عن الدقة والحيدة والجدية بما يبعد الثقة والطمانينة عن النتيجة التى انتهى إليها. أشار التقرير إلى ان كشوف الناخبين تضم تكراراً للاسماء وتكراراً لإدلائهم باصواتهم. كما ثبت أن محضر إجراءات الفرز لم يوقع عليه سوى رئيس اللجنة العامة وخمسة فقط من اعضائها من مجموع ٥٥ عضواً بالمخالفات لتعليمات وزارة الداخلية.

واضاف إن نتائج التحقيق اثبتت مخالفة ما تم فى هذه الانتخابات للمواد ٩ و ٣٠ و ٣٤ و٣٦ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته "قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية" إلي جانب مخالفة المادة ٥٥ من تعليمات وزارة الداخلية الخاصة بإدارة اللجان لانتخاب اعضاء مجلس الشعب.

كان وجيه عباس قد ترشح فى انتخابات الدرب الاحمر التى تم تزويرها لصالح مرشح الحزب الوطنى فتقدم بالطعن عليها.



أسرار خطة الاخوان فى الانتخابات القادمة

الاخوان وارهاب الحكومة

هل سيكون للازمة المشتعلة مؤخراً بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين « المحظورة » تاثير فى موقف الاخيرة فى الانتخابات البرلمانية القادمة المقرر إجراؤها فى نوفمبر القادم ؟

كل الشواهد تؤكد ان الإخوان مصممون على خوض الانتخابات بكل ما اوتوا من قوة والدليل قرارهم بعدم خوض انتخابات مجلس الشورى التى ستجرى قبل الانتخابات البرلمانية بخمسة اشهر توفيراً للجهد والمال وعدم اقتناعهم بجدوى مجلس الشورى .

لكنهم هذه المرة يدخلون الانتخابات وهناك اتهامات تحاصرهم بمساندة فصائل الإرهاب ، ولهذا كانت هناك رغبة شديدة لدى قيادتهم لكسر الحاجز النفسى لدى عامة الناس بسبب الاتهام بالتآمر .

خطة الإخوان هذه المرة تكمن فى تعظيم النتائج التى حققوها خلال دورتى البرلمان الوحيدتين اللتين شاركوا فيهما عامى ٨٤ ، ١٩٨٧ ، ولذلك فإن استعدادهم جاء مبكراً قبل عدة شهور ، عندما تم اختيار الدكتور عصام العريان عضو مكتب الإرشاد (والموجود حالياً بالسجن بعد القبض عليه مع ٢٧ قيادياً آخرين من الجماعة بتهمة تشكيل تنظيم سرى يهدف لقلب نظام الحكم) اختياره كمشرف عام للجماعة للإعداد للمعركة الانتخابية واختيار المرشحين الإخوان ومحاولات التحالف والتنسيق مع الأحزاب المعارضة رغم عدم الحاجة إليها .

وقد جاء هدف تعظيم النتائج خلال الانتخابات أو ما يطلقون عليهم ضمن أدبياتهم سياسة « التمكين » للجماعة دافعاً إلى استقرار رأى قيادات الجماعة على السعى إلى التحالف مع أحزاب المعارضة .. وقد أشيع فى إطار ذلك العديد من هذه المساعى سواء فى طريق الإبقاء على التحالف التقليدى الذى يضمهم وحزب العمل وحزب الأحرار الذى خاضوا به انتخابات عام ١٩٨٧ أو باتجاه حزب الوفد أو حتى ناحية أعدائهم التاريخيين « الناصريين » وهو الأمر الذى أكده القريبون من كلا الطرفين وهو ما يوصف بالمفاجأة ، حيث أشارت المصادر فى هذا السياق إلى أن هذا النوع من التنسيق لن يكون علنياً ولن تكون له أشكال مباشرة ، لكنه يأتى ضمن بنود اتفاقية « التصالح » التى جرت بينهما فى أحد مؤتمرات « المؤتمر القومى العربى » فى بيروت والذى شاركت فيها عناصر قريبة من الإخوان .

● مفاجأة !

المثير فى قضية تحالفات الإخوان فى الانتخابات أن مسألة التحالف تلك لم

تكن مطروحة ضمن خطة الجماعة لخوض الانتخابات وأنها برزت مع الهجوم الأمنى الذى بدأ يتصاعد ضد قيادتهم بعد أن تأكد النظام من استفحال خطر الجماعة وارتباطها الوثيق بجماعات الإرهاب ومساندتها لها مادياً ومعنوياً ، وهى المسألة التى تخوف قيادات الإخوان بسببها على انحسار دورهم التأثيرى فى الشارع السياسى فلقد تمكن الغرور من الجماعة فى الفترة الأخيرة بعد سيطرتهم على كثير من النقابات المهنية واستطاعتهم التغلغل داخل الجمعيات والمساجد وتقديم بعض الخدمات البسيطة للفقراء وتوهموا أن بإمكانهم خوض الانتخابات بمفردهم دون تحالف مع أحد خاصة بعد الاستقرار على إجرائها بالنظام الفردى ، لكن ومع الضربة الأمنية الموجعة التى وجهت لهم وبعد انكشاف تورطهم فى مساندة قيادات الإرهاب مادياً تأكدت قيادات الجماعة من ضعف موقفهم فى الانتخابات ، ولذلك بدأ سعيهم فى عدة اتجاهات كشفها أحد المقربين من الجماعة .

الاتجاه الأول : هو السعى لخوض هذه الانتخابات بتحالف يدمج بين تحالفاتهم فى انتخابات ٨٤ و١٩٨٧ معاً .. حيث أعادت قيادات الإخوان التأكيد علناً على حرصهم على التحالف الإسلامى التقليدى الذى يضم حزب العمل وحزب الأحرار بعد أن أصيب هذا التحالف بحالة شديدة من الترهل بسبب تخوف قيادات من حزب العمل على رأسها عادل حسين الأمين العام للحزب من تغلغل الإخوان فى الحزب وسيطرتهم على مستوياته التنظيمية .

ثم أعادت قيادات الإخوان الاتصال بالعناصر المقربة إليهم فى حزب الوفد من أجل التنسيق الانتخابى حيث التقى مؤخراً مصطفى مشهور نائب المرشد العام للجماعة ومأمون الهضيبى المتحدث الرسمى باسم الجماعة بالدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد بمكتبه بالحزب واتفقوا سوياً على التنسيق بين الجماعة والحزب فى الانتخابات على أساس تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس قوة المرشح بما يضمن لكلا الطرفين نجاح مرشحه بمساندة من الطرف الآخر .

لكن هذا لا يدفعنا إلى التسليم بحدوث التنسيق المتوقع والذى قد لا يكون الوفد فى حاجة إليه طالما استطاع الباشا رئيس الحزب ترميم جدرانه المتصدعة بفعل معاول الخلاف التقليدى بين الأجنحة المعارضة ممثلة فى د . نعمان جمعة وجناح التفاهم مع الحكومة ممثلاً فى شقيق الباشا ياسين سراج الدين وخاصة أن لجوء نعمان إلى إجراء اتصالات من أجل التنسيق الانتخابى مع الإخوان لم يكن إلا رد فعل على تنسيق مشابه جرى بين رئيس الحزب وقيادات الحزب الوطنى ونسق له ياسين سراج الدين .

ولذلك فإن حسم هذه الخلافات من شأنه إجهاض محاولة الإخوان لتوسيع دائرة المتحالفين معهم فى الانتخابات .

● استغلال

أما الاتجاه الثانى أو المفاجأة ـ فهو استغلال نقابة المحامين التى تسيطر عليها أغلبية إخوانية من أجل فتح قنوات اتصال مع عناصر جماعات الجهاد والجماعة الإسلامية ـ خارج السجن ـ من خلال أحد المحامين الإخوان بالنقابة ثم أسفر هذا التقارب عن تسريب معلومات عن مساندة وتأييد الجماعات الإرهابية للإخوان المسلمين فى الانتخابات القادمة .

المراقبون لشيوع وانتشار هذه المعلومات وصفوها بأنها لا تتجاوز محاولة لى ذراع الحكومة من أجل إنهاء الهجوم على الجماعة عن طريق توصيل رسالة للحكومة فحواها أن الحركة الإسلامية بكل تنوعاتها بإمكانها أن تتوحد وتتضامن وبإمكانها خلق جبهة إنقاذ فى مصر شبيهة بتلك الموجودة فى الجزائر .

لكن المثير فى هذه المعلومات هو موقف الجماعات الإرهابية من الإخوان المسلمين كجماعة ثم موقفهم من مسألة الانتخابات ذاتها وهى المواقف التى قد تتسبب فى فشل المناورة الإخوانية للضغط على الحكومة .

فى البداية يمكن وصف موقف الجماعات الإسلامية التى تستخدم العنف فى التغيير والإرهاب بأنه موقف العقدة من جماعة الإخوان المسلمين التى كانت عباءتهم الأولى وشاهدوا دقة تنظيماتها التى سببت لهم بعد الانشقاق عن الجماعة واتخاذ مفاهيم أخرى تميل إلى العنف والإرهاب ، عقدة خلق تنظيمات مماثلة لتنظيمات الإخوان ، ثم بدأ موقف هذه الجماعات يكون أكثر حدة تجاه الإخوان واتهموهم بالنفاق ومداهنة الحكام والتخاذل ، وأنهم لا يمثلون الحركة الإسلامية وطرحوا هذه المواقف فى كتاباتهم مثل كتابات ناجح إبراهيم ، وفى أشرطة كاسيت مثل شرائط كرم زهدى المحكوم عليهما بالمؤبد فى قضية اغتيال السادات .

أما عن موقف هذه الجماعات من فكرة مجلس الشعب والانتخابات فلقد كان سبباً قوياً فى اشتداد خلافها مع الإخوان ، وذلك لأن هذه الجماعات لها موقف يتلخص فى رفض المجتمع « الجاهلى » ـ على حد وصفهم ـ بكل أشكاله ومؤسساته ، وبالتالى رفض فكرة الانتخابات ، والدخول لمجلس الشعب باعتبارها مشاركة فى الجاهلية .. وكان رد الإخوان المسلمين على هذه الأفكار بأنهم يأخذون بنظرية التدرج ، واحتكموا فى ذلك إلى أن النبى ﷺ استغل عرف الجوار فى الجاهلية ، وقبل بدخول مكة تحت حماية القانون الجاهلى حتى مكنه الله من أن يقوى ويبنى الدولة الإسلامية .

واستند الإخوان إلى هذا الموقف فى إجازة دخولهم مجلس الشعب ،



والاحتكام لقانون الجاهلية - على حد قناعتهم - من أجل الوصول للحكم ، وتنفيذ حكم الله .

وحيال هذا التبرير العقائدى الذى خرج به الإخوان انبرت قيادات الجماعات بالسجن إلى تأصيل رفض هذا المنهج الإخوانى ، وأعلنوا فى دراسات غير منشورة ، وكتب (ميثاق العمل الإسلامى - لناجح إبراهيم وعصام دربالة) إن الإخوان يريدون الاحتكام للمرحلة المكية وحدها ، وأنهم يأخذون من الدين ما يروق لهم .

لكن سنة ١٩٨٧ حدثت مفاجأة فى هذا الموقف حين انفرد الشيخ عمر عبد الرحمن مفتى جماعة الجهاد بالإفتاء بجواز مساندة الإخوان من أجل دخول مجلس الشعب ، وكان رد فعل قيادات الجماعة فى السجن مثل - كرم زهدى وعصام دربالة وعاصم عبد الماجد - مؤبد فى اغتيال السادات - أن أصدروا بيانا شديد اللهجة جددوا فيه رفضهم لفكرة مجلس الشعب ، وقاموا بتوزيعه على أعضاء الجماعة مما تسبب فى حدوث خلاف فى مجلس شورى الجماعة حول الفتوى ورد فعلها ، وهو الأمر الذى دفع صفوت عبد الغنى - المحكوم عليه فى قضية اغتيال رفعت المحجوب - ومحمود شعيب الذى تربطه علاقة مصاهرة بعمر عبد الرحمن إلى محاولة إقناع عبد الرحمن بالتوقف عن هذا الموضوع ، واقتنع الشيخ عمر ، وأغلقت هذه المسألة فى حينها ، لكن لم تتوقف حتى الآن آلاف الكتب والخطب التى تهاجم العمل الحزبى ، والتى من شأنها أن تنسف مناورة الإخوان الأخيرة لِلَىّ ذراع الحكومة لتركهم سائرين فى مخططاتهم .

● حرب الانتخابات !

وأمام هذه المساعى والخطط والمناورات الإخوانية ، ودقها لطبول حرب الانتخابات قبل الأوان بكثير فإن أبرز التساؤلات التى تدور فى الأوساط السياسية يتركز على قدرة الإخوان على الوصول إلى مقاعد مجلس الشعب ، وبأى عدد ، وخصوصاً أن هذه الانتخابات المقبلة هى المرة الأولى منذ اندلاع موجة الإرهاب باسم الإسلام عام ١٩٩٢ ، ووقوف كل قوى المجتمع فى مواجهته فى الوقت الذى تكشفت مؤخراً مساندة الإخوان لهذه الجماعات الإرهابية ، مما أدى إلى تفجير أزمة دائمة بينهم وبين الحكومة ، آخر تفاصيلها اتهام ٢٨ قيادياً بارزاً فى « الإخوان » بمساندة الإرهابيين ، وتشكيل تنظيم سرى يهدف لقلب نظام الحكم .

المراقبون يرون أن القبض على عناصر الإخوان فى هذا التوقيت ربما يصنع منهم شهداء الديمقراطية ، وربما يساعدهم كثيراً فى كسب تعاطف الناخبين على اعتبار أن عددا كبيرا من التحقيقات التى جرت مع عناصر كثيرة من الجماعة لم تكن مكتملة من حيث العناصر القانونية ، وآخرها قضية تنظيم سلسبيل الذى أفرج عن جميع المتهمين فيه .

لكن مصادر أمنية أكدت أن القضية الأخيرة المتهم فيها ٢٨ من قيادات الإخوان ربما تكون أكثر القضايا التى اتهم فيها الإخوان تكاملاً من حيث العناصر القانونية ، وأشارت نفس المصادر إلى أن أوراق التحقيق تثبت تحرك المتهمين من خلال تنظيم سرى تم رصد اجتماعاته ، وأن فى أوراق القضية ما يثبت أن المتهمين عقدوا اجتماعات خارج مصر لما يسمى بالتنظيم العالمى للإخوان ، وأنهم بعد عودتهم أشرفوا على انتخابات سرية جرت بين الإخوان لانتخاب مجلس شورى الجماعة .

هذه هى الوقائع والتوقعات ، ولكن هل من الممكن التنبؤ فعلياً بمدى تأثير افتضاح مخططات الإخوان على موقفهم الانتخابى القادم .

قياداتهم تؤكد أن هذا الذى يجرى لهم لن يزيدهم إلا قوة ، وأنه من شأنه أن يضيف إلى أسهمهم فى الانتخابات .. لكن الوقائع تمنحنا حق المجادلة لنسأل : لم الالتجاء إلى توسيع دائرة تحالفاتكم الآن بالتحديد .. وقد كنتم ترفضونه من قبل ؟!

هناك استطلاع رأى قد يؤكد مصداقية ما نقوله حيث أنه يعد من أهم قياسات الرأى حول الموقف من التيارات الإسلامية والتعددية الحزبية ، أجرته « الأهرام ويكلى » فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر من العام الماضى ، وأشرف عليه د. نادر فرجانى أستاذ الإحصاء ، اعتمد الاستطلاع على أخذ رأى عينة عشوائية عددها ١٥٠٥ أفراد من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية ، ومثلت فيها النساء بنسبة ٤٤٪ ، والعينة هى مجموع الأفراد الذين يتم الاستطلاع عليهم يشكلون نموذجاً مصغراً للمجتمع المراد بحثه بكل تبايناته واختلافاته حتى يمكن تعميم النتائج على كل المجتمع ، وقد أشار الباحث إلى أنه راعى تمثل أكبر قدر ممكن من الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية .

مكان البحث هو محطة قطار رمسيس ، ومحطة قطار الجيزة حتى يتمكن الباحث من الالتقاء بمواطنين من الوجه القبلى والوجه البحرى .

وبسؤال العينة عن الاتجاهات والأحزاب التى تمثلهم ، وتعبر عنهم خرجت النتائج كالآتى : ٢١,٣٪ حزب وطنى ، ٧,٧٪ وفد ، ٢,٥٪ إجمالى الاتجاهات اليسارية مقسمة كالآتى : ١,٣٪ ناصريين ، ١,٢٪ تجمع ، وكان إجمالى الانتماءات الإسلامية ٥,٩٪ ، نصيب جماعة



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإخوان المسلمين من هذه الحسبة ٤,٪ ، وهى نسبة تمنح الإخوان حجمهم الطبيعى فى المجتمع ، وتضع مؤشراً لنتائج خوضهم الانتخابات المقبلة رغم كل ما يسعون إليه وما ينفذونه من مخططات .

لكل ذلك تأتى مساعيهم للتحالف والتنسيق مع الأحزاب الأخرى ، وحتى تلك التى قد لا تتلاقى معها فى أية خطوط

ولكنها لعبة السياسة وربما لعبة الانتهازية التى لا غنى عنها ، والتى يجيدها الإخوان بإتقان . .

أما مصير هذه التحالفات فهذا هو التساؤل ، وليس لنا الآن أن نجيب عنه !!

تقرير :

«رضا حماد»

كلمات

البعض يسبقون الاحداث وكانهم يعلمون الغيب لقد بدا بعض الحريصين على ان يكون مجلسهم المفضل تحت قبة مجلس الشعب ياخذون اهبتهم لخوض المعركة الانتخابية القادمة بعد بضعة شهور.. وقد واتتهم المناسبة التى تجعل لنشاطهم الانتخابى مبررا.. وهذه المنافسة هى عيد الفطر المبارك وما قبل العيد مباشرة من موسم اداء فريضة زكاة المال التى تتبعها فريضة زكاة الفطر وكل عام وانتم بخير.. وليس هناك ما يمنع ان يتطوع القادرون لفعل الخير، اما النيات فامرها موكل الى علام الغيوب وسواء كان القصد هو فعل الخير من اجل الخير والمحبة والود ومعاونة المحتاج وملاطفة الاصدقاء، او كان القصد شراء اصوات الناخبين فى الانتخابات القادمة بمجلس الشعب او لمجلس الشورى او لنقابة معينة فإن المرء لايجد فى نفسه القدرة على شجب هذا السلوك او الدعوة الى ايقاف البر والاحسان او حرمان الناس من الخير الذى يصيبهم فى مثل هذه المناسبات، على ان الكثيرين يقدرون فتضحك عليهم الاقدار.. بعضهم يقدر ان الانتخابات ستجرى بالقائمة ويسعى لان يكون فى الرأس لا فى الذيل.. وقد تصدر القائمة فاذا بها خالية من الاسم الموعود.. وبعضهم يريدها انتخابات فردية يختار فيها المرشح الدائرة التى يرشح نفسه فيها وهنا قد يفاجئه القدر بما لم يكن على البال. ورغم التاكيدات التى نقرأ عنها منذ اسابيع، بعضها يؤكد ان الانتخاب سيكون بالقائمة النسبية وبعضها يؤكد انها ستكون انتخابات فردية، فان مجرد تضارب الرأى او اختلاف الظن دليل على ان الامر لم يتم حسمه حتى الآن..

ولقد كنّا ايآم عقد الحوار الوطني نتناقش ولا نمل ونتساءل عن الافضل والاحق بان يتبع من اساليب الانتخاب .. وكان الرأى الغالب او هكذا بدا لى ذلك هو انه لو استطاع رجال القانون ان يجدوا مخرجا يضمن دستورية الجمع بين نظام القوائم ونظام الانتخاب الفردى لكان هذا هو الحل السعيد. ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه ثم انه مما يزيد الامر صعوبة والجدل استمرارا هو التمسك بنظام الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين، والخمسين الاخرى للفئات من جميع الطوائف والمستويات الاجتماعية والثقافية فهذا النظام اضافة الى انه غريب وعجيب ولا مثيل له فى اى بلد من العالم، يزيد الامر صعوبة، ويجعل من اللازم تفضيل العامل او الفلاح على مرشح الفئات الاخرى فى بعض الاحوال، ولست ادرى ولا احد غيرى يدرى متي نتخلص من هذا النظام الذى ينص عليه دستور اصبح غير ملائم لما اصاب المجتمع المصرى من تغيرات وتطورات.. ولعن الله الارهاب والارهابيين الذين جعلوا من انفسهم عذرا لبقاء الدستور على ماهو عليه، رغم انه اصبح كالثوب المهلهل الذى لاينفع فيه ترقيع او اصلاح.. وسوف تنبئنا الايام بما يضمره الغيب لنا فى الشهور الباقية حتى موعد الانتخاب..

محمود عبدالمنعم مراد



الانتخابات القادمة.. وأوهام التزوير!

بقلم: مرسى عطاالله

ماذا بعد أن حسم الرئيس مبارك الأمر واعلن بكل الوضوح ان الانتخابات البرلمانية القادمة ستجرى بالنظام الفردى باعتبار انه النظام الذى ترتاح اليه الغالبية العظمى من الشعب، فضلا عن أنه النظام الذى يستحيل التشكيك فى دستوريته؟

ماذا بعد ذلك حقيقة؟

ماذا بعد ان سقطت كل الحجج والذرائع التى كان يتعلل بها البعض للاحجام عن المشاركة فى المعركة الانتخابية بدعوى أن النية متجهة للأخذ بنظام القائمة الذى يعنى استمرار احتكار الحزب الوطنى لكل مقاعد البرلمان تقريبا؟

ماذا بعد أن اعلن الرئيس مبارك بكل صراحة انه لاقيد ولاحجر على أى مواطن يتقدم للترشيح تحت مظلة الأحزاب الشرعية أو بصفته مستقلا مهما كان فكره ومهما كانت عقيدته؟

هذه كلها أسئلة ينبغى أن تكون محور اهتمام الشارع السياسى فى المرحلة القادمة سواء داخل الأحزاب أو فى اطار النخبة السياسية المهتمة بتدعيم وتأمين مستقبل التجربة الديمقراطية فى مصر.

لقد آن الأوان بالفعل لكى تبدأ فصائل العمل السياسى والحزبى مرحلة جديدة بلغة جديدة ترتكز الى مفردات جديدة تعكس واقع الرغبة الصادقة فى الاسهام الجاد من أجل أن تكون الانتخابات القادمة نموذجا نفخر به جميعا أمام الدنيا كلها ، وامام أنفسنا ايضا!

لقد آن الأوان لكى يكف البعض عن تلك النغمة الممجوجة التى تتحدث عن تزوير الانتخابات ، لأن استمرار الدق على هذه النغمة لايمثل افتئاتا مسبقا على الحقيقة فحسب ، وانما يمثل دعوة صارخة لنشر السلبية ودفع المواطنين الى الاحجام عن التوجه الى صناديق الانتخابات.

لقد آن الأوان حقيقة لكى تتغير لغة الخطاب العام، وأن تسعى الأحزاب لكسب أرضية حقيقية من خلال طرح جديد لأفكار واجتهادات وبرامج علمية وعملية تستقطب اهتمام الناس وتخلق شعورا فى الشارع المصرى بأن لدينا بالفعل أحزابا حقيقية لاتهتم فقط بمجرد سرد المشاكل وتشخيص الأزمات وتضخيم الهموم، وانما أحزاب تملك الرؤية وتقترح الحلول فى إطار من المعقولية ومراعاة مانملكه من امكانيات وموارد.

لعلى أكون أكثر وضوحا وأقول ان الرأى العام قد سئم ومل من كثرة الالحاح على تحويل المعركة الانتخابية الى مبارزات فى التجريح والتشهير ،وكان هموم الناس واحلامهم وطموحاتهم غائبة ومغيبة تماما عن أذهان الرموز الحالمة بمقاعد البرلمان الطامحة فى مقاعد الحكم!

ان نزاهة وحرية الانتخابات لن تتحقق بقرار من السلطة - اى سلطة -



وانما يتم ضمان ذلك بمدى قدرة الأحزاب الفاعلة فى الشارع المصرى على تركيز جهودها فى حشد مؤيديها ودفعهم الى الوقوف امام صناديق الانتخابات ، بدلا من الادعاء بتسويد البطاقات!

ثم ان نزاهة وحرية الانتخابات لاينبغى أن تكون محل شك طالما أننا لا نشك - جميعا - للحظة واحدة فى نزاهة الاسرة القضائية التى تتولى الاشراف على العملية الانتخابية وتحت مظلة ضمانات عديدة لعل أهمها هو حق وجود مندوب لكل مرشح فى كل لجنة انتخابية!

واذا كان البعض يرى ان وجود الرئيس مبارك على راس الحزب الوطنى يعطى لمرشحى هذا الحزب رصيدا وقوة، فان ذلك يمثل شهادة لمرحلة حكم الرئيس مبارك واعترافا من الشعب بحجم ماتحقق من انجازات فى عهده ، وفى ظل حكومات تمثل الحزب الوطنى الذى هو فى البداية والنهاية رئيسه الشرعى والمشارك الاساسى فى إنشائه وتطوير برامجه لكى توائم بين جذور الانتماء الحقيقية لثورة ٢٣ يوليو ، وبين مرونة التكيف مع لغة العصر ومتغيراته حاضرا ومستقبلا !

ولست أظن أن أحدا من الذين يتحدثون عن ضرورة تخلى الرئيس مبارك عن الحزب الوطنى ، يمكن أن يجادل للحظة فى ان الرئيس مبارك نفسه هو أكثر الناس حرصا على قيام ديمقراطية حقيقية تعبر عن نفسها تحت قبة البرلمان بتمثيل صادق وأمين لجميع التيارات السياسية الشرعية التى تخاصم الارهاب وتنتصر للديمقراطية .

ولست أظن أن أحدا يمكن ان يصدق مايزعمه البعض بان قانون الطوارىء يمثل قيدا على حرية ونزاهة الانتخابات لأن الكل يعلم علم اليقين ان هذا القانون لايجرى استخدامه الا فى مكافحة الارهاب وحماية الوطن من خطر المخدرات !

واظن انه من العيب ان يقال ان الانتخابات التي تجري في مصر عملية زائفة هدفها تغطية الحكومة امام الرأى العام العالمى، لأن القائلين بذلك أول من يعلمون ان مصر منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن لاتخضع لوصاية أحد ، ولايضع حكامها الوطنيون اى إعتبار لأية قوة اجنبية - معنوية كانت أم مادية - وانما يتحركون بدوافع الحرص على استقلال الوطن واكتساب رضاء الغالبية العظمى من الشعب .

لقد انتهى فى مصر منذ ٤٣ عاما عهد الوصاية الاجنبية.. وتغيرت والى الأبد ملامح الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

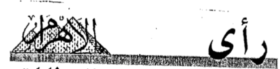
ولقد آن الأوان ليدرك الجميع هذه الحقائق وأن يعملوا على اساسها

مرسى عطاالله

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



النظام الفردى فى الانتخابات

مع العودة الى النظام الفردى فى الانتخابات النيابية ينتهى الجدل الذى ثار حول طريقة الانتخابات والذى تسبب فى ارباك المسار الديمقراطى، وتهدأ الأنفس لتستعد للانتخابات القادمة على الوجه الذى نرجوه والذى نتوقع أن يتم فى جو اكثر رحابة من الديمقراطية وأكثر استقرارا حيث لن يكون هناك مبرر من جهة او اخرى للتشكيك فى سلامة الانتخابات.

ولان النظام السياسى حريص على انجاح التجربة الديمقراطية، فانه كان رحب الصدر مع كل الانتقادات بل والحملات التى شنتها المعارضة اعتراضا على نظام القائمة النسبية رغم ماكان يمثله هذا النظام الانتخابى من فائدة للديمقراطية حيث كان يدفع بتمثيل حقيقى للقوى السياسية حسب وزنها الفعلى فى المجتمع لاحسب براعة المرشحين فى الفوز بالعملية الانتخابية . وكان دليل النظام فى تعامله مع الاحتجاجات على أسلوب القائمة النسبية هو نتائج التجربة ذاتها ومدى اتساقها مع طبيعة المجتمع وماإعتاده من أساليب فى الممارسة السياسية عبر الزمن. ولم يغلق النظام باب الحوار بل اتاح الفرصة للجميع بان يشارك ويدلى بدلوه فى مدى الفائدة من هذا الأسلوب وامكانية العدول عنه الى نظام الأسلوب الفردى.

ان العودة للاسلوب الفردى فى الانتخابات دليل صحة على الممارسة السياسية لانه كان مطلب المجتمع والاحزاب السياسية. والقيمة الحقيقية فى العملية الانتخابية هى فى مشاركة المواطنين وازدياد وعيهم لتقديم افضل العناصر التى تمثل الامة بغض النظر عن مزايا أسلوب او آخر فهو فى النهاية اجراء شكلى، واما الجوهر فهو قوة المشاركة واتساعها والنزاهة فى تطبيق قواعد الممارسة السياسية.

توجيهات رئيس الحزب للأمانة العامة :

لا مجاملات .. فى اختيار المرشحين للشورى

الشاذلى : الحزب يخوض الانتخابات فى كل الدوائر

اليوم تبدأ الأمانة العامة .. فى استعراض الأسماء

تبدأ الأمانة العامة للحزب فى عقد سلسلة اجتماعات اعتبارا من اليوم (الاثنين) لاستعراض اسماء المرشحين لمجلس الشورى .

قال كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب ، وأمين التنظيم ان الحزب قرر أن يخوض الانتخابات فى جميع الدوائر وعددها تسعون دائرة على مستوى الجمهورية .. وان توجيهات الرئيس مبارك رئيس الحزب تقضى بأن يتم الاختيار وفقا لثلاث قواعد أساسية .. الأولى السمعة الحسنة ، والثانية القدرة على التعايش مع الجماهير ، والاحساس بنبض الشارع .. والثالثة الثقل السياسى .. وقد أكد الرئيس على ألا تكون هناك مجالات اطلاقا من أى نوع



● كمال الشاذلى

اضاف كمال الشاذلى ان الأمانة العامة سوف تنتهى من اعداد قوائم المرشحين فى نهاية الشهر الحالى .. على اعتبار ان مجلس الشورى سوف يرفع جلساته من اوائل الشهر القادم لاتاحة الفرصة للمرشحين للقيام بالدعاية الانتخابية اللازمة .

قال أمين التنظيم .. ان الأمانة العامة للحزب قد بدأت فى تلقى ترشيحات امانات المحافظات اعتبارا من منتصف ليلة امس .. حتى تكون كافة البيانات متوفرة عند الاختيار .

من ناحية اخرى .. سوف يعقد مجلس الشورى دورته الجديدة يوم ٢٣ يونيو القادم بأذن الله بعد الانتهاء من عملية التجديد النصفى .. وهى الدورة التى يتم فيها اختيار هيئة المكتب الجديدة التى تضم الرئيس والوكيلين .



المصدر : مايو

التاريخ : ٦ / ٢ / ٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الانتخابات القادمة .. فردية ولا داعى للمزايدات

● يحلو لبعض الكتاب عندنا أن يتحدثوا عن « مؤامرة » تحاك بليل ضدهم .. وضد أحزابهم .. ويشغلون الناس كثيرا بحديث هذه « المؤامرة » المزعومة .. التى ليس لها وجود إلا فى عقول من يتحدثون عنها .

● ونظرية « المؤامرة » أو « توهم المؤامرة » هى أقرب وأسهل « شماعة » يعلقون عليها فشلهم .. ويبررون بها سلبيتهم وعزلتهم .. ويصورون بها للناس أنهم « شهداء » وما هم بشهداء أبدا .

● فمثلا .. الأستاذ لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع ورئيس تحرير « الأهالى » تحدث فى صحيفته الأسبوع الماضى عن « مؤامرة » تدبر فى الخفاء للعودة الى نظام الانتخابات بالقوائم .. وقرر - على غير الحقيقة - أن الدعوة قد ترددت مرة أخرى للأخذ بنظام الانتخابات بالقوائم .. وأن هناك محاولات لاحياء ما أسماه بـ « المشروع اللقيط » من خلال تصريحات غامضة ، على حد قوله .

● ويكرر « واكد » ما قالته الأمانة العامة لحزبه بشأن « تركيز الجهود على ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات لجذب المواطنين الى ساحة العمل الديمقراطى بعيدا عن العنف والسلبية » .

● ولأنه صدق أن هناك « مؤامرة » للعودة الى نظام القوائم فقد أعلنها كلمة مدوية رافضة لهذه المؤامرة حيث أكد : « ولهذا نقول لكل الدوائر التى تحاول إحياء المشروع اللقيط ان التجمع كان سباقا فى رفض نظام القوائم ولن يقبله ، ويحذر من ظاهرة التلاعب بالقوانين لحساب مصالح ضيقة تغلق أبواب الأمل فى التغيير الديمقراطى » .

التعليق

● لقد حسم الرئيس مبارك ، رئيس كل المصريين ، قضية النظام الذى ستجرى به الانتخابات القادمة ، وأعلن بكل صراحة ، وفى أكثر من مناسبة ، أن الانتخابات ستجرى بالنظام الفردى ، وأن لكل فرد مطلق الحرية فى أن يرشح نفسه ، وأن ينجح ويصبح عضوا فى مجلس الشعب فى ظل احترام الشرعية والدستور .

● وقالت قيادات الحزب الوطنى ، حزب الأغلبية ، كلاما كثيرا يعكس هذا الخط السياسى الذى رسمه القائد ، فلقد أثبتت التجربة أن الانتخاب الفردى هو أنسب نظام لظروفنا الراهنة .

● والمبالغات التى يثيرها الكاتب وأمثاله المتمثلة فى المطالبة بضمانات انتخابية جديدة ، فلا مبرر لها ، لأن جميع الضمانات مكفولة لنزاهة العملية الانتخابية ، وأهم ضمان هو وعى الناخبين وحرصهم على الادلاء بأصواتهم .



المصدر : مايو

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٥

● أما عن تغيير التشريعات والقوانين فإنها لعبة تسىء الى المجتمع المصرى ، واذا كنا قد استطعنا أنجاز انتخابات نزيهة فى الانتخابات الماضية ، وقبل الماضية وفق التشريعات والقوانين القائمة فلماذا نسعى الى التغيير .

● ان البعض قد درج عندنا ـ للأسف ـ على ممارسة سياسية مكشوفة .. فإذا سقط فى الانتخابات يقول ان الانتخابات مزودة ، واذا نجح يقول ان الانتخابات نزيهة .. والواقع أن الحكومة لا تتدخل فى الانتخابات ، ولا تملك تزييف ارادة الناخبين ، بل الأكثر من ذلك فإن القانون يحرم عليها ذلك ، ويضع قيودا تمنعها ، ومواد عقابية لمن يثبت أنه زور الانتخابات .

● اذن فالانتخابات القادمة ستجرى بالنظام الفردى الذى يرتضيه المجتمع وكافة الأحزاب السياسية ، ولا داعى لاثارة هذه النقطة مرة أخرى .. والضمانات الدستورية قائمة لتضمن اجراء انتخابات نزيهة .

● على أن وعى الجماهير وحرصها على الادلاء بأصواتها هو ـ بالقطع ـ أكبر ضمان لنزاهة الانتخابات .. لأن هذا الوعى وذلك الحرص سيجابه أصحاب النفوس الضعيفة ممن قد تغريهم عصبياتهم العائلية الى تزييف الانتخابات .

● وقد دعا الرئيس مبارك كل الأحزاب والاتجاهات السياسية ان تتكاتف جميعا لتكون الانتخابات القادمة حرة نزيهة ، تقوم على المنافسة الشريفة ، فالجميع مصريون ووطنيون ، والكل يسعى لخدمة بلده .

● ولو قرأ كتاب صحف المعارضة قانون الحقوق السياسية لأدركوا أنه ينص على ضمانات كاملة لجميع الانتخابات ، فهناك اشراف قضائى على العملية الانتخابية حيث يتم انتداب عدد من أعضاء الهيئات القضائية لهذا الغرض ، ويتولى كل قاض رئاسة احدى اللجان الانتخابية العامة .. ويكون مسئولا عن جميع اللجان الفرعية التابعة له ، وعن اتمام الاجراءات الانتخابية وفقا للقانون ، وبكل نزاهة وحيدة كاملة .. ويتلقى أية شكاوى للناخبين والمرشحين تتعلق بالانتخابات ، ويتولى الفصل فيها وحلها على الفور .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

الانتخابات القادمة بين طموحات المعارضة وألاعيب الحكومة

بقلم:

مصطفى بكرى

ان مبارك قد حسم الطريقة التى ستجرى بها الانتخابات البرلمانية القادمة لصالح الانتخاب الفردى وهو ما أكده الرئيس فى حديث ادلى به مؤخرا لمجلة الحوادث اللبنانية .

فى النصف الأول من الشهر الماضى كنت على موعد مع الاستاذ والكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى مكتبه المطل على شارع النيل بالجيزة.

وذهبت الى الاستاذ لاستمع منه عن تصوراته لمستقبل الوضع فى مصر خاصة بعد المعلومات الخطيرة التى أدلى بها خلال ندوته فى معرض الكتاب وهى المعلومات التى صدمت الكثيرين فى واقعهم وأصبحت مادة للحوار والجدل بين أوساط المثقفين فى البلاد.

واستمعت مجددا الى تحليل الاستاذ وتوقعاته بما يشير الى مخاوف حقيقية على أمن هذا الوطن اذا ما استمرت الأوضاع على ماهى عليه.

وقد توقفت كثيرا أمام مقولة الاستاذ بأن عام ١٩٩٥ هو عام حاسم فى تاريخ هذا الوطن وان نتائج الانتخابات البرلمانية القادمة ستؤثر على مستقبله إما باتجاه الانقاذ او باتجاه الفوضى والانهيار.

وقد لفت الاستاذ إنتباهى الى موقف صحافة الغرب التى تقف لترصد كل شىء على الساحة ، وكانت أمامه مصادفة فى هذا الوقت صحيفة الجارديان البريطانية ، والتى نشرت مقالا خطيرا كتبه الصحافى الشهير ديفيد هيرست حول مستقبل الاوضاع فى مصر.

لم أكن قد اطلعت على هذا المقال ولكننى كنت حريصا على الاطلاع عليه ومعرفة ماذا كتب ديفيد هيرست عن الأوضاع المصرية.

وفى اليوم التالى وجدت ديفيد هيرست فى مكتبى ، فقد جاء فى زيارة الى القاهرة لإجراء تحقيق صحفى حول ما يجرى فى ملوى ، وقد دار بيننا حوار حول مصر

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمستقبل وموقف صحافة الغرب ، وكان هيرست متشائما للغاية حول مستقبل النظام.

وقد اتفق هيرست مع كثير مما طرحه الاستاذ هيكل حول ازمة الحاضر وسيناريو المستقبل وإن كان لديه اعتقاد بان الاسلاميين خاصة تيار الإخوان هم الأوفر حظا فى احتمال تولى السلطة فى البلاد . وفى هذه النقطة يتحفظ عليها الاستاذ هيكل كثيرا والذى قال فى اكثر من مناسبة انه لا مستقبل للاسلاميين فى حكم مصر.

وحاولت ان استفسر من هيرست عن الأسباب التى تدعو الى هذا الاعتقاد ، فكانت اجابته تقليدية تماما ، فالاسلاميون فى رأيه هم القوة الأكثر تنظيما والأكثر شعبية والاكثر تأثيرا على الساحة.

وضرب هيرست مثالا بقدرة الإخوان فى السيطرة على النقابات المهنية وتنحية جميع التيارات السياسية الأخرى، وهو أمر له دلالته التى لا تخفى على أحد!!

وتوقع هيرست ان يحقق هذا التيار نتائج كاسحة فى اية انتخابات برلمانية نظيفة قادمة ولهذا فان الحكومة تسعى من الآن لضرب هذا التيار الذى سيطر على بعض مؤسسات المجتمع المدنى واعتقال بعض قياداته المؤثرة!!

وقال هيرست ان النظام الذى أعلن فى اكثر من مرة انه مع زيادة جرعة الديمقراطية خطوة خطوة ، اصبح الآن يعمل هذا الشعار ولكن بالاتجاه العكسى ، أى بالارتداد حتى عن المكاسب التى حققها طيلة السنوات من الحكم.

وقد اختلفت مع هيرست فى بعض هذه التحليلات ولكن عندما قرأت مقاله فى اليوم التالى فى صحيفة الجارديان شعرت انه قد كتب هذا المقال بلهجة أقل ما توصف انها تفتقد الى الكياسة والموضوعية ، فقد راح يشن هجوما عنيفا وشخصيا على الرئيس بطريقة تستفزك أيا كان حجم خلافك مع هذا النظام!!

ويعيدا عن دواعى هيرست التى دفعته الى كتابة هذا المقال العنيف الذى كذبته فى تقديرى واقعة السماح له بدخول القاهرة وطرح الصحيفة فى الاسواق وهى دليل على ان هناك حيزا من الحرية وليس كما يدعى ، بعيدا عن كل هذا وجدت نفسى امام محاولة الاستشراف للمستقبل فى ضوء ما يتردد حول طبيعة الانتخابات البرلمانية القادمة والتى بدأ الاستعداد لها مبكرا من الآن!!

الانتخابات القادمة

بداية ،من الواضح ان مبارك قد حسم الطريقة التى ستجرى بها الانتخابات البرلمانية القادمة لصالح الانتخاب الفردى وهو ما اكده الرئيس فى حديث ادلى به مؤخرا لمجلة الحوادث اللبنانية .

وحسم الرئيس لهذا الموقف جاء بمثابة هزيمة للتيار الحكومى الداعى الى الأخذ بطريقة الجمع بين النظام الفردى ونظام القائمة النسبية بنسبة ٥٠٪ الى ٥٠٪ فى كافة الدوائر .

وكان اصحاب هذا التيار يرون ان الانتخابات الفردية سوف تحمل الحزب الحاكم عبئا ثقيلا فى مواجهة منافسيه فى الدوائر الانتخابية بعكس الانتخابات بنظام القائمة والتى ستضمن اولا نجاحا مؤكدا لرؤساء القوائم من الشخصيات العامة التى يسعى الحزب الى انجاحها بعيدا عن لعبة التنافس المباشر مع مرشحين اخرين وقد سعى اصحاب هذا التيار الى محاولة اقناع الرئيس لوجهة نظرهم الا ان الرئيس اتخذ قراره وفقا للاعتبارات القانونية السليمة والتى تضمن عدم الطعن فى الدستورية ومن ثم ادخال البلاد فى حلقة مفرغة من جديد تنتهى بحل مجلس الشعب واعادة انتخابه مرة اخرى ربما قبل ان يكمل مدته القانونية .

ولاشك ان موقف الرئيس هذا قد جاء استجابة لاراء الكثير من الاصوات العاقلة بما فيها اصوات من الحكم والمعارضة اعتبرت أن الانتخاب الفردى هو النظام الذى يضمن المساواة بين المرشحين ايا كانت اتجاهاتهم اوتوجهاتهم ..

– ونحن نعتبر هذا بلاجدال بداية مشجعة لاعادة الامور الى نصابها الطبيعى بعد فترة من التخبط اضرت بالنظام واضرت بسمعته – وتسببت فى حل مجلس الشعب السابق قبل ان يكمل مدته الدستورية !!

هناك من يتساءل حول مدى امكانية اجراء الانتخابات القادمة بعيدا عن عمليات التزوير التى اتسمت بها العملية الانتخابية طيلة الفترة الماضية، خاصة ان هناك حالة من التشاؤم سيطرت على اجواء الشارع فى اعقاب اسقاط كل من رشاد عثمان وأحمد سرحان فى الانتخابات التكميلية التى جرت فى دائرتى مينا البصل وبورسعيد لصالح مرشحى الحزب الحاكم .. !!



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهنا لايستطيع احد ان يجزم بنزاهة العملية الانتخابية المقبلة نزاهة كاملة حتى وان التزمت الشرطة جانب الحياد، ذلك ان احدا من اركان هذا النظام لن يتنازل اطلاقا عن ضرورة الحصول على ثلثي مقاعد البرلمان كحد ادنى وهى النسبة المطلوبة لترشيح رئيس الجمهورية ثم بعد ذلك يمكن التفاهم او السماح بنجاح أعداد بعينها من مرشحى المعارضة والمستقلين ..

ان الحزب الوطنى يدرك ان رصيده فى الشارع اصبح صفرا، وان سياساته دفعت بالبلاد الى الهاوية ولهذا فسوف يلجأ -اردنا ام لم نرد- الى سياسة تسويد الصناديق واستخدام اساليب البلطجة لصالح مرشحيه بعيدا عن اية اعتبارات تتعلق بسمعة النظام او حدوث ردود افعال من شانها ان تهدد الامن والاستقرار فى البلاد وطالما ان الجميع على يقين من ذلك فلاخيار امام الرئيس لاجراء انتخابات حرة ونزيهة الا ان يصدر قرارا باقالة الحكومة الحالية وتشكيل حكومة انتقالية لاجراء الانتخابات على ان تجرى اقالتها فى اعقاب الانتهاء من العملية الانتخابية وتشكيل حكومة من حزب الاغلبية .وهذا الاقتراح لايمثل بدعة او شيئا جديدا على ارض الواقع فالانظمة التى تحترم ارادة شعوبها كثيرا ماتلجأ الى تشكيل حكومات انتقالية يكون اعضاؤها من المشهود لهم بالنزاهة واستقلالية الموقف بعيدا عن اللعبة الحزبية واطرافها .

وهذا الحل فى تقديرى سوف يدفع الجماهير الى المشاركة فى الانتخابات والخروج من حالة العزوف التى اصبحت سمة من سماتها، حتى ان التصويت فى بعض الدوائر المهمة داخل القاهرة والاسكندرية لم يتعد اكثر من ٥٪ من مجموع الناخبين .

لقد طرحت المعارضة خلال مؤتمر الحوار الوطنى عددا من الاقتراحات التى تضمن نزاهة العملية الانتخابية والبعد بها عن الشبهات والتزوير، ومن الواجب على الحكومة ان تستجيب لهذه المطالب ان كانت جادة حقا فى اجراء انتخابات بها شئ من النزاهة قبيل نهاية العام الحالى .

ويكفى فى الوقت الراهن ان تستجيب الحكومة لطلب واحد ووحيد وهو ان يوقع الناخب او ينضم بنفسه امام اللجنة الانتخابية قبيل التصويت وان تدون امام خانته بيانات بطاقته الشخصية او العائلية حتى يمكن الرجوع الى ذلك فى حال ادعاء احد المرشحين حدوث تزوير فى عملية الانتخابات .

قد تقول الحكومة نحن لانلجأ الى التزوير بل المرشحون انفسهم هم الذين يلجأون الى ذلك، وهذا امر صحيح فى عمومياته، ولكن الجهاز الادارى كثيرا مايسخر امكاناته ويمارس ضغوطه على العمد والمشايخ والاعيان لدفعهم الى الوقوف بجانب مرشح الحكومة واسقاط الاخرين بكل السبل .

واظننا نعرف ان الحكومة تلجأ احيانا الى لعبة تبديل الصناديق والسعى الى التزوير فى لجان الفرز نفسها، وكثيرا ماأعلن عن نجاح اسماء مرشحين للمعارضة او للمستقلين ثم فوجئوا فى اليوم التالى بسقوطهم ونجاح منافسيهم من اعضاء الحزب الحاكم .

واذا كانت الحكومة تنوى تكرار السيناريو مجددا لهذا فى تقديرى لن يمر هذه المرة مرور الكرام وسوف يشكل اكبر الخطر على مستقبل النظام الحاكم عن البلاد ، بل ومستقبل الوطن كله كما قال الاستاذ محمد حسنين هيكل : إن الشعب المصرى سلبت إرادته على مدى سنوات طوال ولا اعتقد انه يمكن ان يقف متفرجا هذه المرة بعد إن تفاقمت ازماته وعجزت الحكومة وحزبها عن حل مشاكله، وتعرضت موارده لاكبر حملة نهب على يد الفاسدين والمفسدين.

واذا كانت هناك شعوب لا تمتلك اية مقومات حضارية او تاريخية او جغرافية مما يمتلكه الشعب المصرى قد فرضت إرادتها واجبرت الحكومة على احترام رغباتها فى التغيير ،فليس أقل من ان يكون لهذا الشعب العظيم الحق فى انتخابات نظيفة وتبادل سلمى للسلطة فى البلاد.

إن هناك قوى عديدة سوف تقاوم اى تغيير يحدث ، وسوف تدفع بذات الوجوه البالية الى ساحة البرلمان ، ولكن مصلحة النظام الحقيقية واستمراره هى فى فتح الابواب على مصراعيها للجميع واعطاء الفرصة للشعب ليختار نوابه بحرية ولو مرة واحدة!

إن الجميع ينتظر من الرئيس مبارك قرارات تدعم الاتجاه الديمقراطى وتضمن نظافة الانتخابات وتدفع الجماهير الى المشاركة فى اللعبة السياسية والخروج من حالة السلبية والعزوف .

اما اذا ترك الأمر للحكومة وحزبها فسوف تأتى الانتخابات القادمة اسوأ من اية انتخابات سابقة ، وهو امر يفتح الباب على مصراعيه امام سيناريوهات خطرة وعديدة قد تفضى كما قال الاستاذ هيكل الى حالة من الفوضى التى تهدد أمن واستقرار الوطن!!



المصدر : ....مـنـبـر ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٦ مارس ١٩٩٥ ....

تكرار المطالبة بتخلى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى. اسطوانة مشروخة.

الرئيس - باعتراف الجميع - قاد بقدرة واقتدار ومعه حكومة الأغلبية..أهم القضايا الوطنية المصيرية

الحزب الوطنى..يرفض أن يتدخل كائن من كان فى إرادة أعضائه

هل يعرف فؤاد سراج ؟؟:

حكاية الوزارة المحايدة.. لايتطلبها الدستور..!



المصدر : مـــايـــو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

وناقــد الشــىء .. لايعطيــه ..!!

بقلم : سمير رجب

اجتمع فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بعدد من أعضاء حزبه بمناسبة عيد الفطر .. لابلاغهم بأن الحزب سوف يخوض الانتخابات التشريعية القادمة بعد غيابه عن الساحة طيلة خمس سنوات كاملة .

أثار فؤاد سراج الدين خلال لقائه بأعضاء حزبه .. عدة نقاط نرى أنها يجب ألا تمر دون تعليق لاسيما وأن معظمها إن لم يكن كلها .. تجافى الحقيقة ولا تتفق مع المنطق .

من أهم تلك النقاط :

- الزعم بأن الحزب الوطنى لا وجود له فى الشارع ، وأنه يستمد قوته من رئاسة الرئيس مبارك له .
- المطالبة بتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى .
- الاشراف الكامل للقضاء على الانتخابات حتى ولو اقتضى الموقف إجراءها خلال يومين أو ثلاثة أيام .
- فرز الأصوات خارج أقسام الشرطة .
- تشكيل وزارة محايدة أثناء عملية الانتخاب .

● ● ●

ودون تحامل على أحد .. وبعيدا عن الاثارة .. أو التهويل .. أو « الشوشرة » ، أو الخروج عن التقاليد فى الممارسة السياسية .. فإننا نقول لرئيس حزب الوفد :

● أولا : الحزب الوطنى ، وحكومته .. يملآن الشارع السياسى المصرى .. ليس بالكلمات أو الشعارات .. ولكن بتصديهما لكافة المشاكل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التى يواجهها المجتمع .. ولا جدال أن الانجازات الكبيرة التى تمت سواء فى مجال تجديد البنية الأساسية أو الاصلاح الاقتصادى أو الرعاية الاجتماعية خير شاهد وأبلغ دليل .. على أنها انجازات قادها ونفذها بنجاح الحزب الوطنى بقيادة الرئيس مبارك وحكومته .. ومن يدعى بغير ذلك .. ينبغى عليه أن يسأل نفسه أولا :

.. ولماذا عجز حزب الوفد - مثلاً - عن تقديم قوائم بمرشحيه فى معظم دوائر الانتخابات فى المجالس المحلية .. بل لماذا سقطت معظم قوائمه فى هذه الانتخابات .. ؟!

اذا كان الحزب الوطنى .. لا وجود له فى الشارع كما يدعى رئيس حزب الوفد .. فأين موقع حزبه وهو الذى



امتنع عن دخول الانتخابات التشريعية منذ خمس سنوات .. وكل ما يملكه مجرد صحيفة تعتمد على « الفبركة » .. وتأليف الحكايات التى ما أنزل الله بها من سلطان .. ؟!

أين حزب الوفد من مواجهة الارهاب .. ؟!
أين حزب الوفد من معركة مكافحة الأمية .. ؟!
أين حزب الوفد من معركة السلام مع اسرائيل .. ؟!
أين دور حزب الوفد فى برنامج الاصلاح الاقتصادى .. ؟!

ياسادة .. إن الشارع السياسى ليس مجرد صيحات اطلاق دخان فى الهواء .. إنما هو عمل حقيقى ، والأحزاب السياسية هى الوعاء الذى تتم فيه الممارسات سواء من جانب حزب الأغلبية أو أحزاب المعارضة .

أين الجهود التطوعية التى قدمها حزب الوفد فى المجال الاجتماعى من أجل خدمة المواطنين وتخفيف الأعباء عنهم حسبما تقتضيه واجبات العمل السياسى الوطنى .

هاهى شهادة الدنيا كلها التى تقول : إن حزب الوفد يقتصر نشاطه على النقد ، والتجريح فقط .. أما العمل الجاد البناء المخلص .. فلا وجود له .

عموما .. إن الذين بيوتهم من زجاج .. يجب ألا يقذفوا الآخرين بالحجارة .. لأن طوبة واحدة .. تكفى لتحطيم هذه الأبواب الهشة .

• • •

● ثانيا : تكرار المطالبة بتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى .. انما أصبح دوراناً مملاً لاسطوانة مشروخة وان كان هذا يدعونا للتساؤل :

ألا يستمد حزب الوفد بقاءه واستمراره من رئاسة فؤاد سراج الدين .. شأنه شأن بقية الأحزاب الأخرى فى مصر .. ؟؟ وهل يطمئن نفسه إلى قوة حزبه .. لو تخلى عن رئاسته .. ؟!

ورغم ذلك فإن هذا ليس عيبا فى التنظيم الحزبى .. لكننا نعود إلى لب الموضوع لنقول : إن الرئيس مبارك بشخصيته العالمية لا يستمد قوته من مجرد رئاسته للدولة فحسب .. بل ان انجازاته ومواقفه القوية الوطنية النادرة .. جعلته زعيما سياسيا على المستويين الداخلى والعربى .. وشخصية دولية مرموقة تقود عملية السلام فى الشرق الأوسط بعد حرب استمرت خمسين عاماً .

على الجانب الآخر .. لو فرض وأراد الرئيس مبارك أن يتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى .. فسوف تهب مصر كلها مطالبة إياه الاستمرار زعيما وقائدا .. كما هبت من قبل لتعيد انتخابه رئيسا للجمهورية .

إن زعامة مبارك للحزب الوطنى هى - بكل المقاييس - مطلب جماهيرى .. وليس قرارا فوقيا .. وإذا كانت زعامة كل من سعد زغلول ، ومصطفى النحاس لحزب الوفد تستند فى حقبة زمنية معينة إلى قضية تحقيق الاستقلال الوطنى لمصر .. فإن هذه

القضية قد انتهت بجلاء بقية القوات الانجليزية على يد ثورة يوليو ١٩٥٢ .. ثم جاء الحزب الوطنى برئاسة الرئيس الراحل أنور السادات .. وبعده الرئيس مبارك ليحرر البلاد من آثار العدوان الاسرائيلى .. لتبدأ بعد ذلك القضية الكبرى التى انشغل بها حسنى مبارك وهى قضية الاصلاح الاقتصادى عن طريق تحريره من المعوقات ، وتحقيق الرعاية الاجتماعية ، ورفع رايات السلام العادل الشامل فى الشرق الأوسط ، وتأكيد قيادة مصر العربية فى كافة المجالات .

لا يستطيع أبدا أن ينكر أحد .. أن الرئيس مبارك بصفته رئيسا للحزب الوطنى .. قد قاد هذه القضايا الكبرى بحنكة سياسية بالغة ، وصبر ، وطول بال .. ومعه حكومة الأغلبية .. مما حقق له زعامة هذا الحزب بجدارة واقتدار .

●●●

وفى جميع الأحوال فإن ترديد المطالبة بتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى .. إنما هو قول سخيف وتدخل فى سياسة الحزب ، وارادة أعضائه الذين يمثلون أغلبية شعب مصر .. فى نفس الوقت فإن فى كثير من دول العالم يستمر بعض الرؤساء بعد انتخابهم فى رئاسة أحزابهم .. مثلاً فى الولايات المتحدة الامريكية من يتم انتخابه رئيسا .. قد لا يكون وقت انتخابه رئيسا للحزب غير أنه يرأس الحزب ، ويقوده فى فترة رئاسته للجمهورية .

أيضا .. رئيس الوزراء فى بريطانيا هو رئيس الحزب .. وليس مقبولا عقلاً ومنطقاً .. أن يتخلى رئيس الوزارة عن رئاسة الحزب أثناء توليه مقاليد الحكم فى البلاد .

هذا ما لم يقل به أحد .. بل ولا يجرؤ حزب معارض على الاشارة إليه من قريب أو من بعيد .

حتى عندما تجرى الانتخابات فى بريطانيا .. من الذى سيتولى تلك المهمة .. ؟؟

إنها ـ طبعا ـ حكومة حزب المحافظين التى يرأسها جون ميجور مع زعامته فى نفس الوقت للحزب .

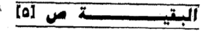
ذلك ما يتم تطبيقه فى أعرق الدول ديمقراطية .. أما عندنا فنسمع لغة مختلفة سواء من الوفد أو غيره .. فمتى يتعلمون .. ؟!

●●●

● ثالثاً : ما ذكره فؤاد سراج الدين بالنسبة للاشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية حتى ولو استمرت يومين أو ثلاثة أيام .. فنحن - والله - نعذره فيما قال .. لأن السن مهما كان الأمر له حكمه .. !!

هل يريد رئيس حزب الوفد أن تدور المعركة الانتخابية ببعض المحافظات فى يوم .. ثم فى محافظات أخرى فى أيام تالية .. بحيث ينتقل القضاة المشرفون على الانتخابات من المحافظات الأولى ثم إلى المحافظات الثانية لكى يشرفوا على الانتخابات .. ؟!

إن هذا ما لا يتصوره « عاقل » .. إذ كيف يستطيع القاضى .. المرهق جسديا وفكريا من جراء الاشراف على العملية الانتخابية .. أن يتوجه فى اليوم التالى إلى محافظة أخرى .. لاسيما أن الاشراف على العملية الانتخابية يتضمن تحضيرا سابقا على يوم الانتخاب .. وبالتالى فإن الفكرة « الخيالية » المطروحة من قبل رئيس حزب الوفد .. تحتاج من أجل تنفيذها إلى أسبوعين .. حتى يتسنى انتقال القضاة الذين أشرفوا على الانتخابات فى المحافظات الأولى إلى المحافظات الثانية .. وهكذا دواليك .. ومن المسلم به أن التراخى فى إجراء العملية الانتخابية يؤدى إلى شلل تام فى مرافق الدولة وإيقاف عجلة الحياة فيها .


البقيــة ص [٥]



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

الحزب الوطنى .. يرحب بقرار الوفد .. بخوض الانتخابات القادمة .. لكننا نسأل

فؤاد سراج الدين :

■ أين حزبك من مواجهة الإرهاب والأمية وماذا عن دوره فى معركة السلام ..؟!

هل تقول لنا عن جهد تطوعى واحد قمت به من أجل خدمة الجماهير .. ؟



المصدر : مـايـو
التاريخ : ٢ مايو 1990
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحزب الوطنى .. يرحب بقرار الوفد .. بخوض الانتخابات القادمة .. لكننا نسأل فؤاد سراج الدين

بقية المنشور ص[١]

باختصار .. إن ما ينادى به رئيس حزب الوفد .. إنما هو أمر غير مسبوق بالنسبة لأى مكان فى العالم .. اللهم إلا فى خيال فؤاد سراج الدين .

يجب أن يكون واضحا .. ان الاشراف على الانتخابات إنما يتم بالاسلوب الممكن تحقيقه .. وطالما أن القضاة يشرفون على الانتخابات .. فإن رئاسة احدى اللجان الفرعية بواسطة شخص آخر ليس قاضياً .. لا تمنع من تحقق الاشراف عن طريق اللجنة العامة التى يرأسها عادة أحد القضاة .. فالمعروف أن الاشراف إما أن يتم عن قرب أو عن بعد .. ولعلنا نذكر رد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل أثناء مناقشة التعديل الأخير لقانون انتخابات النقابات المهنية فى مجلس الشعب عندما سئل ما إذا كان يوجد عدد كاف من القضاة لرئاسة اللجان الفرعية فى النقابات المهنية .. فكان رده بالايجاب .. نظرا لأن عدد أعضاء تلك النقابات .. محدود .. عكس الحال فيما يتعلق بمجلس الشعب حيث يصل عدد الناخبين إلى الملايين !!

● ● ●

● رابعاً : أما عن المطالبة بفرز الأصوات خارج أقسام الشرطة .. فإنى أقول : قد لا يعلم فؤاد سراج الدين .. أن هذا الفرز يتم فى أحوال كثيرة .. خارج تلك الأقسام بالفعل .. فى المدارس ، ودواوين الحكومة وغيرها .. حتى إذا جرت عملية الفرز داخل أقسام الشرطة .. فإنها تتم تحت اشراف القضاء ، وبحضور مندوبين عن المرشحين الذين يراقبون العملية جيدا .

● ● ●

● خامساً : تبقى حكاية تشكيل وزارة محايدة تتولى إجراء الانتخابات .. وأنا بداية أوضح لفؤاد سراج الدين .. أن هذا أمر لا يتطلبه الدستور .

هذه واحدة .. أما الثانية .. فإن أية وزارة محايدة .. سوف يكون أعضاؤها من « التكنوقراطيين » أى غير السياسيين .. إذن كيف يمكن الاطمئنان إلى وزراء لا يمارسون السياسة للقيام بأكبر عملية سياسية .. وهى الانتخابات التشريعية .. ؟؟

إن فاقد الشىء لا يعطيه .. أى الذى لا يتمتع بالخبرة السياسية .. لا يقدر على إجراء أية عملية سياسية ضخمة مثل الانتخابات

● ● ●

وفى النهاية .. تبقى كلمة :

إن الحزب الوطنى .. يرحب بقرار حزب الوفد بخوض المعركة الانتخابية .. لأننا نؤمن بأهمية المشاركة الايجابية للمعارضة .. أكثر من ذلك .. كم تمنينا لو أن حزب الوفد كان قد قرر ذلك منذ خمس سنوات .. لسبب بسيط أنه لا يوجد فصام بين الحزب الوطنى وبينه .. بل أن حزبنا مع كافة أحزاب المعارضة شركاء فى البنيان الديمقراطى .. وإذا كان الحزب الوطنى يتمتع بثقة الأغلبية .. فإنه يسعده أن تكون هناك معارضة وطنية موضوعية .. يستمع إلى آرائها على أساس أن الديمقراطية تفسح الرأى للجميع .

.. ونحن نطمئن حزب الوفد إلى أن المعركة الانتخابية القادمة بإذن الله سوف تكون حرة نزيهة .. لكننا نحذر من الآن .. أن يتباكى « الساقطون » بسبب فشلهم بحجة وقوع عمليات تزوير .. لأن تلك دائما شماعتهم .. !!

إن الرئيس مبارك حريص على أن تجرى الانتخابات بكل حرية ، ونزاهة .. لأنه يسعى دوما إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية .. من أجل مصر ، وشعب مصر .

سمير رجب



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر: رئيس "الوفد" يؤيد خوض الانتخابات

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ أعلن السيد فؤاد سراج الدين رئيس حزب «الوفد» المعارض ان الحزب يجب ان يشارك في الانتخابات البرلمانية المصرية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وطالب بتشكيل حكومة محايدة للاشراف على الانتخابات ووقف العمل بقانون الطوارئ اثناء فترة الانتخابات واجراء عملية فرز اصوات الناخبين بعيداً عن اقسام الشرطة.

وقال سراج الدين الذي كان يتحدث في مؤتمر عقد مساء أول من امس في مقر الحزب: «نحتاج في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر الى وقفة حاسمة، فنحن لا نحارب حزباً بل نحارب دولة بكامل قوتها وبكامل هيئاتها، ولو اننا نحارب الحزب الوطني لهان الامر لأن هذا الحزب يفتقر الى نبض الجماهير، واذا تخلى الرئيس (حسني) مبارك عن رئاسة الحزب الوطني الأكد انه لن يكون هناك شيء اسمه الحزب الوطني، وهم يعترفون بهذه الحقيقة».

وتناول النظام الذي سيعتمد في الانتخابات المقبلة وقال «ليس الاشكال في ان تكون الانتخابات بالنظام الفردي او بنظام القائمة بل الاشكال في ان تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة او زائفة ومزورة، فالتزوير وارد في النظامين وجربنا ذلك فيهما وعانينا كل المعاناة من التزوير والتزييف وتهمنا في المقام الاول حرية الانتخابات ونزاهتها (...). كنا قدمنا مطالب مكتوبة الى المسؤولين بان تجري الانتخابات وزارة محايدة لأن رئيس الحزب الحاكم هو في الوقت نفسه رئيس الدولة، يتولى اختيار الاسماء المرشحة وارسالها للمحافظين، ومن غير المتصور ان يتوانى اي محافظ في بذل جهد لانجاح هذه الاسماء (...) وتجري الانتخابات في ظل قانون الطوارئ لانه يؤدي الى القبض على مندوبي المرشحين المعارضين في اللجان، ويستغل في إخلاء اللجان من المندوبين. انهم في الحزب الوطني حريصون تماماً على منع اي ضمان يمكن ان يؤدي الى شيء من الحرية ونزاهة الانتخابات».

وجدد رئيس حزب الوفد مطالبة حزبه بان يتولى رجال القضاء الاشراف الكامل على الانتخابات وقال: «حجتهم في عدم استجابة هذا المطلب عدم توفر العدد الكافي من رجال القضاء للاشراف على الانتخابات واقترحنا عليهم ان تتم في يومين او ثلاثة ايام كما يحدث في بلدان العالم او ان تكون هناك اكثر من لجنة انتخابية في مقر واحد، يشرف عليها قاض. ولو كانت نيتهم حسنة لتم العمل بهذه الاقتراحات، لكنهم حريصون على تزوير الانتخابات كي يكون لهم اكثر من ثلثي عدد النواب في مجلس الشعب ليضمنوا ترشيح رئيس الجمهورية بغالبيتهم في المجلس».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٥

أزمة بين الحكومة والرئاسة بسبب الانتخابات!

تعليمات بعدم فرض ضرائب جديدة استعدادا لانتخابات مجلس الشعب

والحكومة تسعى لتطبيق المرحلة الثانية لضريبة المبيعات لسد عجز الموازنة!

كتب ـ جمال شوقي:

تواجه الحكومة أزمة خطيرة بسبب التعليمات الصادرة من رئاسة الجمهورية بعدم تطبيق ضرائب أو رسوم أو زيادات جديدة في الاسعار لحين الانتهاء من الانتخابات البرلمانية!!

تسعى الحكومة الى تطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات في يوليو القادم، وتؤدى إلى زيادة في حصيلة الضرائب قيمتها حوالى ٢ مليار جنيه!!

يتم استخدام الحصيلة في سد جزء من عجز الميزانية ومن المتوقع ارتفاعه هذا العام لانخفاض حصيلة التصدير وثبات كميات الانتاج وزيادة مصروفات الحكومة بالاضافة الى تطبيق العلاوة الاجتماعية في يوليو وتعقد خلال الايام القادمة سلسلة من الاجتماعات لدراسة الخروج من هذا المأزق.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ مايو ١٩٩٥

حول خطاب زعيم الوفد

الحكومة المحايدة .. والاحكام العرفية ؟!

بقلم : **عبدالستار الطويلة**

يعاب على الصحف القومية انها لم تنشر بل لم تنشر ولو بسطور إلى خطاب السيد فؤاد سراج الدين زعيم حزب الوفد في عيد الفطر حول الانتخابات القادمة.. فلولا ان هذا من الناحية للهنية البحتة خبر هام يهم الشعب كله اذ يتناول موقف اقوى احزاب المعارضة من تلك الانتخابات واقتراحاته بشأنها.

من ناحية اخرى ان حزب الوفد يلعب دورا هاما جدا في مواجهة التطرف والارهاب بحكم موقفه وسياسته التقليدية في الدفاع عن الديمقراطية منذ ان جاء بولى ثمار ثورة ١٩١٩ المجيدة.. وبالتالى فإنه ليس حزبا مغاليا للنظام.. بل أنه يخوض نفس معركة النظام ولو باساليب ووجهة نظر مختلفة.. هذا اذا سلمنا بأن التقاليد الصحفية تقضى بتجاهل اخبار ونشاط الخصوم.. مع ان المفروض ان تسود قاعدة مقدسة هي حق القارىء في ان يعرف..

هذه ملاحظة لابد منها قبل ان ندخل في صميم الموضوع الذى اثاره زعيم الوفد الذى يشهد له بالتواضع الشديد وللموضوعية.: اذ عندما هتف احد الحاضرين به كزعيم للأمة قال له «ان زعامة الأمة انتهت بموت الزعيم خالد الذكر مصطفى النحاس واننى قد اكون زعيم الوفد»!

لقد طرح رئيس حزب الوفد اقتراحات محددة لضمان سلامة ونزاهة الانتخابات القادمة..

فقد طالب بأن تجرى الانتخابات حكومة محايدة.. كما طالب بإيقاف العمل بقانون الطوارىء..

واصطلاح الحكومة المحايدة كان يعنى ايام الحياة الحزبية قبل الثورة ان يكون أعضاؤها غير منتمين إلى اى حزب من الاحزاب القائمة.. والواقع ان التاريخ السياسى المصرى يروى ان جميع الانتخابات التى اجرتها هذا النوع من الحكومات كانت انتخابات حرة حقا.. ادت إلى سقوط احزاب الرجعية ونجاح حزب الوطنية «الوفد» في جميع الاحوال.

وما كان النظام الملكى الاستعمارى يلجأ إلى الحكومات المحايدة الا تحت ضغط شعبى كبير.. بعد فشل حكومات الرجعية جميعا وانكشاف تواطئها مع الاستعمار.

واليوم اذا اردنا تشكيل حكومة محايدة فيعنى ذلك انها لا يجب ان تضم عضوا من اعضاء احزاب مصر الثلاثة عشر الموجودة حاليا. وانما تضم عناصر مستقلة.

ووجه الخلاف بين الوضع الحالى والوضع فيما قبل الثورة.. ان الحياة السياسية ايامها لانها كانت حياة حية وحرة فقد ظهرت على السطح السياسى عناصر لا تنتمى إلى احزاب ما كلها عناصر بارزة ومؤثرة ولها مكانة حتى بين الجماهير.. مثل حسين سرى ومحمد هاشم بحيث ان هذه العناصر عند ما كانت تتولى الحكومة تصر على الاستمرار في استقلالها.. ولا تتشبث بالحكم.. لانها تعرف ان مهمتها محدودة ومؤقتة.. وتريد تحقيقها على افضل وجه.

فهل في مصر الآن عناصر مستقلة من هذا النوع؟

انه لأول مرة منذ قيام ثورة يوليو يسمح لعناصر كانت في الحكم واقصيت منه بالظهور في الحياة العامة بل وحضور الاحتفالات الرسمية التى يحضرها رئيس الدولة.. وذلك في عهد مبارك فقط.. وان كان السادات قد بدأ بالسماح بذلك التقليد بشكل محدود.. اذ قبل ذلك كان من يخرج من الحكم او الحزب الحاكم يدفن سياسيا.. ولا ينشر اسمه في صحيفة ما الا عند يتوفى!.

ولكن مع ذلك فإنه توجد عناصر ليبرالية في مصر ومستقلة.. وحريصة جدا على ان تجرى انتخابات نزيهة في البلاد.. ولعل من اهم تلك العناصر التى يطمئن اليها كاتب هذه السطور شخصيا هى جمعية النداء الجديد التى يرأسها د. سعيد النجار رغم انى لا انتمى اليها ولا تربطنى بها اية علاقة خاصة او عامة .. لكن مما اقراه لها وعنها اعتقد انها حريصة على تقديم صورة حقيقية للخريطة السياسية في مصر عن طريق انتخابات حرة.. وهناك عناصر اخرى مثل د. عزيز صدقي. واللواء احمد رشدى. والاساتذة لمعى المطيعى وسمير سرحان وسعد الدين ابراهيم وغيرهم.

ووجهة نظر حزب الوفد منطقية جدا في ان رئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطنى تجبر اى محافظ ولو كان ملاكا ان يسخر قوى الدولة كلها لصالح مرشحى الحزب الحاكم. ووجود حكومة محايدة ستمنع ذلك الموقف او ستحد منه على الاقل كثيرا..

على اننا في الحقيقة نكون حالمين لو تصورنا ان الحزب الوطنى قد يسمح بحكومة محايدة وعنده حجة منطقية هي انه في معظم انحاء العالم تجرى الاحزاب الحاكمة الانتخابات ولا تلجأ لحكومة محايدة. طبعا الرد عندنا جميعا جاهز ان هذه البلاد لم تسمع ما نسمعه في مصر دائما عن تزوير الانتخابات وهذا باقرار احكام المحاكم العليا..

ولكن توازن القوى السياسى لن يسمح بحكومة محايدة.. وعلى الوفد وغيره من الاحزاب ان يوطد نفسه على ذلك.

لأن ما البديل.. البديل في الحقيقة سهل.. وهو ان تعطى القيادة السياسية تعليمات صريحة واضحة لكل الاجهزة بأن تجرى الانتخابات حرة.. وقد نشرت جريدة البلاغ الجديد خبرا بهذا المعنى تحت عنوان كبير.. ان الرئيس مبارك بصراحة اذا ارادها حرة ستكون حرة.. وسيقل التزوير والتزييف إلى حد كبير جدا..

وليس صعبا اجراء انتخابات حرة في ظل ما بعد الثورة.. فقد حدث ذلك مرة فى عهد ممدوح سالم .. لأن السادات ارادها حرة في اذ كان يريد استكشاف خريطة مصر السياسية بعد ان كان قد قرر تطبيق نظام المنابر كخطوة للتعددية الحزبية.

ويستتبع ذلك للوقف توسيع اشراف القضاء.. وعدم اجراء التصويت في اقسام الشرطة كما اقترح رئيس الوفد..

تأتى بعد ذلك لاقتراح ايقاف العمل بالاحكام العرفية.. ان السيد كمال الشاذلى صرح للبلاغ الجديد بأن هذا لن يحدث.. وقال انها موجهة ضد الارهاب فقط..

حسنا اذا كانت الحكومة لا تريد أيقاف العمل بتلك الاحكام مؤقتا خلال الانتخابات فلا اقل من ان تتخذ القرارات التى تكفل سلامة العملية الانتخابية..

مثل عدم جواز القبض على المرشحين ومندوبيهم.. وعدم منع الاجتماعات العامة للدعاية للمرشحين.. وعدم منع طبع المواد الدعائية لهم.. وعدم منع للسيرات الانتخابية بل حمايتها من الدخلاء..باختصار يجب الا تتحرك اجهزة الاحكام العرفية الا لمقاومة الارهاب او درء خطره.

وهذه الاجراءات البسيطة تتطابق مع الساحة الديمقراطية التى قررها القانون للانتخابات.. وهى حق كل حزب في شرح وجهة نظره فى الاذاعة والتليفزيون.. كما ان لكل حزب فى الوقت الحالى الصحف التى تعبر عن وجهة نظره.

وبهذه الطريقة نكون قد حققنا اكبر قدر متاح فى الظروف الحالية لاجراء انتخابات في جو من الحرية اكثر من اى وقت مضى.

وعيب كبير ان توصم كل انتخابات تجرى فى مصر فى عهد مبارك بانها انتخابات غير حرة.. فى الوقت الذى اتسعت فيه التعددية الحزبية.. واطلقت حرية التعبير.. وتعددت الصحف.. وهى تمارس حريتها.

وليس من مصلحة النظام على الاطلاق تزوير الانتخابات لان مثل ذلك التزوير هو فى صالح التطرف والارهاب قطعا.. لأنه يسد اهم منفذ للتغيير والتعبير عن طريق القنوات الديمقراطية.. ويعطى هذا التيار سلاحا ودليلا جديدا على عدم جدوى استخدام تلك القنوات وبالتالى فليس امامه سوى اللجوء للعنف والارهاب.

والوضع في مصر حاليا ليس هزلا.. والحلول لمواجهته لا يجب ان تكون مشوبة بقصر النظر من اجل حفنة من مقاعد البرلمان زيادة..

بل لننظر إلى الامام.. إلى المستقبل.. مستقبل مصر كلها وليس مستقبل الانانية والمصالح الذاتية!

المصدر : الشعب

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٥

أفضل إجراء الانتخابات بقانون يجمع بين النظام الفردى ونظام القوائم

أدعو أحزاب المعارضة للمشاركة فى اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى للمطالبة بضمانات الانتخابات

تحالفنا مع الإخوان مستمر.. ونسعى لتوسيعه

إبراهيم شكرى يتحدث لـ «الشعب» عن قضايا الساعة.. ويحدد موقف حزب العمل من التطورات الداخلية والخارجية

قام المهندس إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل -كعادته فى شهر رمضان- بجولة فى ربوع البلاد للقاء الجماهير، والتحدث إليهم عن آخر التطورات السياسية، وموقف الحزب منها.. وأيضا الاستماع إلى نبضهم ومعاناتهم، وقد اتسمت الجولة هذا العام بأهمية خاصة لأنه عام الحسم فى مجال قضية الحريات وحق الأمة فى انتخابات حرة نزيهة.. وحقها فى تطوير نظام المشاركة السياسية الذى كاد الاختناق يصيبه..

كانت للجولة الرمضانية للأستاذ إبراهيم شكرى هذا العام.. نكهة خاصة.. فقد كانت شرارة البدء لحملة جماهيرية عريضة يخوضها الحزب.. استعدادا للمنازلة الكبرى فى الانتخابات العامة آخر العام.. والتى تستهدف كسر احتكار الحزب الحاكم للسلطة.. ولعملية صناعة القرار فى هذا البلد..

وسط التقلبات الحادة التى يشهدها المجتمع.. والتطورات المتسارعة التى تكاد تمزقه.. بات الاستماع إلى ما يقوله إبراهيم شكرى أمرا بالغ الأهمية لأن فيما يقوله إنقاذا للوطن من أزمة تمسك بتلابيبه.. وتكاد تفتت أواصره..

فى ليلة من ليالى شهر رمضان الكريم.. راحت «الشعب» تحاور رئيس حزب العمل حتى وقت متأخر من منتصف الليل.. وتنقل إلى جماهير المصريين رؤيته لقضايا الساعة وتطوراتها الدراماتيكية.

علينا أن نتعامل مع السودان كدولة مستقلة لها شخصيتها

أجرى الحوار: محمود بكرى

● العنف يولد العنف.. ولابد من معالجة تلك الظاهرة بكل الوسائل التى تقلل فرص نموها

● جولاتى بالمحافظات أكدت لى أن التيارات السياسية والجماهيرية المختلفة مجمعة على ضرورة التغيير



حزب العمل وصحيفته لا يدعمان الإرهاب.. ونحن ندين الإرهاب بمختلف أنواعه

الاعتداء على قيادات العمل والإخوان.. وملاحقة النقابات.. لا يبشر بخير فى الانتخابات المقبلة

○ *الشعب: يتعرض حزب العمل.. وجماعة الإخوان المسلمين المتحالفة معه لهجمات حكومية متواصلة.. تمثلت فى: تعرض له الأستاذ عادل حسين الأمين العام للحزب مؤخرا من اعتداء.. إضافة لما تعرض له د. حلمى مراد وآخرون قبل نحو العامين.. ثم شهدت الفترة الأخيرة تعرض عناصر فاعلة فى النقابات من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين لإجراءات تعسفية.. ترى ما هى أبعاد تلك الهجمات؟*

●● شكرى: هذه الهجمات المتتالية تمثل أبشع ما يمكن تصوره من العدوان على حرية الرأى فى البلاد.. فهناك افتعال لبعض القضايا كما حدث مؤخرا مع الأستاذ عادل حسين.. وما سبق ذلك من إجراءات تم التحقيق فيها معى وأسيئت معاملة د. حلمى مراد نائب رئيس الحزب والصحفيين بالشعب.. وتصاعدت تلك الممارسات بالقبض على عمال كفر الدوار من أعضاء حزب العمل تحت زعم إلصاقهم صور الأستاذ عادل حسين.. وحين أفرجت عنهم النيابة صدرت بحقهم قرارات اعتقال..

وهناك هجمة على الإخوان المسلمين.. حيث رصدت السلطات الأمنية اجتماعات قالت إنهم يستعدون فيها لخوض الانتخابات المقبلة.. وهو أمر طبيعى ولا يعاقب عليه القانون.. والهجمات تواصلت كذلك على النقابات بتعديلات القانون ١٠٠ دون العودة لأصحاب الشأن.. وهناك أيضا بعض الملحوظات على الانتخابات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التكميلية التى جرت مؤخرا.. واعتقد أن كل هذه ظواهر لا تبشر بخير خاصة ونحن فى سنة انتخابات.

تحالف العمل والإخوان

○ **الشعب:** *فى ضوء ذلك.. هل التحالف بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين سيبقى متماسكا فى المرحلة المقبلة؟*

●● **شكرى:** باسترجاع ما مر بنا من تجارب.. سواء فى انتخابات ١٩٨٧ أم المحليات فقد تأكد لنا بالتجربة أن التحالف الذى كان قائما فى تلك المعارك.. كانت له نتائج طيبة وإيجابية.. وقد قام هذا التحالف فى العام ١٩٨٧ بين حزبى العمل والأحرار وجماعة الإخوان.. وفى اعتقادى أن التنسيق فى الانتخابات القادمة يجب أن يتسع لأحزاب أخرى.

○ **الشعب:** *وهل استعد حزب العمل لخوض الانتخابات المقبلة؟*

●● **شكرى:** استعددنا فعلا عبر القيد فى جداول الانتخابات.. ودعونا اللجان والأمانات المختلفة للسعى لقيد الناخبين.. وندعوها الآن لمراجعة الجداول.. وتقديم طلبات بتعديل هذه الجداول.. ونحن نتحرك الآن عبر لجان الحزب فى المحافظات لتحديد الإجراءات والخطوات اللازمة فيما يتعلق بقضية الانتخابات المقبلة.

○ **الشعب:** *اتخذتم فى العام ١٩٩٠ موقف المقاطعة من الانتخابات البرلمانية التى شهدتها البلاد آنذاك.. والآن تزمعون المشاركة فى الانتخابات التى ستجرى قبل نهاية العام الجارى.. ترى ما المتغيرات التى دفعت بكم إلى تبديل موقفكم؟*

●● **شكرى:** نحن مازلنا نطالب -كأمر مهم وأساسى- بتوافر ضمانات أساسية لإجراء الانتخابات.. لكى يكون بها تغيير عن الانتخابات السابقة.. وبداية يجب أن تكون هناك دعوة عامة بوجوب مشاركة الناخبين للإدلاء بأصواتهم وأن يكون هناك إحساس بتوافر الثقة فى الانتخابات القادمة، حيث إن الكثير من المواطنين لا يذهبون إلى صناديق الاقتراع لشعورهم بأن جهدهم ضائع.

ومن الضمانات التى نطالب بها كذلك التحقق من إثبات شخصية الناخب وإثبات حضوره من خلال تقديم بطاقته الشخصية أو العائلية.. وبالنسبة للزوجة أو الابنة فعليها أن تذكر رقم بطاقة زوجها أو والدها.. وعلى الناخب أن يوقع فى الجدول إذا كان يعرف القراءة والكتابة.. وإذا لم يكن كذلك فعليه أن يضع بصمته.. وهذه الضمانة لا تكلف الحكومة الكثير.. وإن كان يتطلب ذلك فقط تقليل عدد الناخبين فى كل لجنة إلى النصف مثلا حتى يتاح لكل ناخب تدوين المعلومات المطلوبة.

ونطالب كذلك بالإشراف القضائى.. وللافاة النقص الموجود فى القضاة يمكن الاستعانة بأساتذة جامعات لرئاسة اللجان.. وهم من الفئات الواعية التى تدرك أهمية العملية الانتخابية.. ويمكن كذلك إجراء الانتخابات على أكثر من يوم لتوفير العدد المناسب من القضاة للجان المطلوبة.

ضمانات الانتخابات الغائبة

○ **الشعب:** *ولكنكم ستخوضون الانتخابات دون استجابة الحكومة لضمانات نزاهتها؟*

●● **شكرى:** نحن سنخوض الانتخابات لأن مجلس الشعب الحالى لا يمثل بالفعل اتجاهات الشعب.. ومن مصلحة النظام فى مصر أن تخوض المعارضة الانتخابات فى ضوء بحث جدى للضمانات التى طلبت المعارضة توافرها.. وإلا فما معنى أن يحث الرئيس مبارك أحزاب المعارضة على المشاركة فى الانتخابات دون توافر تلك الضمانات؟

ونحن نسمع الآن عن دعاوى تقول بتشكيل وزارة محايدة للإشراف على الانتخابات أو الاستعانة بمراقبين دوليين.. وفى اعتقادى أننا سنوفر على أنفسنا ذلك إذا ما وفرنا الضمانات اللازمة للانتخابات.

ونحن نطالب د. فتحى سرور -بصفته رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى- بأن يدافع عن الضمانات التى أصدرها الاتحاد البرلمانى الدولى.. والتى توجب توافر نزاهة حقيقية للانتخابات.. ومن هنا فإننا ادعو أحزاب المعارضة للمشاركة بوفود غير رسمية فى اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى فى شهرى مارس وسبتمبر.. وأن تكون هناك وثائق مترجمة عن سلبيات العملية الانتخابية فى مصر.. وفى اعتقادى أن كل الأحزاب التى طبقت الديمقراطية خاضت العديد من المعارك للوصول إلى هذه الغاية.

○ **الشعب:** *أثير الكثير من الأقاويل حول مطالب المعارضة بالنسبة للقانون الذى ستجرى بمقتضاه الانتخابات القادمة.. ما حقيقة موقف حزب العمل من تلك القضية؟*

●● **شكرى:** لاشك أن الانتخابات بالدوائر الفردية كانت الصورة التى اعتاد الناس عليها منذ تطبيق نظم الديمقراطية فى مصر.. ومن هنا كانت الدساتير تتحدث عن النظام الفردى.. ومع ذلك.. فإن تلك الطريقة ليست المثلى لتحقيق التمثيل الصحيح بالنسبة للأحزاب المختلفة أو المستقلين.. فقد تكون القوائم النسبية غير المشروطة وسيلة ملائمة.. وأقول إنها ليست بالضرورة أن تكون حزبية أو متكاملة أو ترتب بطريقة خاصة.. المهم أن يكون هناك توزيع صحيح وعادل للأصوات التى لم توزع نتيجة أنها أقل من النصاب الواجب توافره لفوز النائب أو المرشح بعضوية البرلمان.

الاتصالات مع الحكم

○ **الشعب:** *قال بعض قيادات الحزب الحاكم إن اتصالات جرت معكم للتنسيق فيما يتعلق بالقانون الانتخابى الجديد.. ما حقيقة تلك الاتصالات؟*

●● **شكرى:** لم تجر أحاديث منتظمة أو مرتبة بقدر ما كانت بنت المصادفة فى اجتماعات قد لا تكون أصلا معدة لبحث مثل تلك الأمور.. ولكن الأولى أن تكون هناك اتصالات بين أحزاب المعارضة وبعضها البعض.. ونحن بالفعل أجرينا اتصالات ببعض الأحزاب والاتجاهات.. وسنعمل على تكوين تصور عام حول الصورة الأفضل التى تجعل المعارضة تحصل على أكبر مساحة ممكنة وبواقعية فى مجلس الشعب القادم.

وباستقراء النتائج الماضية لآخر انتخابات خضناها فى العام ١٩٨٧.. فقد تأكد أنه كان يمكن للمعارضة الحصول على تمثيل فى حدود ٢٠٠ مقعد.. ولكن عمليات تزييف قد تمت من خلال أخطاء فى تطبيق القانون.. حكم مجلس الدولة ببطلانها وحكم لصالح المعارضة بإدخال ١٨ عضوا وإبعاد ٧٨ من المنتمين للحزب الحاكم.. واستبدالهم بآخرين.. لذا ليس غريبا أن المعارضة كانت ستتخطى ثلث المجلس وكانت ستحصل على ٢٠٠ مقعد فى البرلمان.

○ **الشعب:** *هل لاتزال المعارضة*



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٥

تأمل الحصول على مثل تلك النسبة في الانتخابات المقبلة؟

●● **شكري:** واقع الأمر.. أقول إنه ليس بالضرورة أن تأخذ المعارضة الأغلبية في الظروف الحالية التي تجرى فيها الانتخابات في ظل استمرار قانون الطوارىء.. والذي تستخدمه الحكومة لضرب المعارضة من تحت الحزام كما حدث في انتخابات ١٩٨٧.. حيث تم القبض على مندوبي أحزاب المعارضة لمدة ٢٤ ساعة ليلة الانتخابات.. وبلغ عددهم حوالي ١٦٠٠ مندوب في كثير من الدوائر.. من بينها دائرتي الانتخابية.. كما تقلص الحكومة عقد المؤتمرات للدعاية الانتخابية لطرح أفكار الحزب وبرامجه.. وتحرمه من طرح أفكاره عبر التليفزيون والإذاعة أسوة بالحزب الحاكم.. حيث لا يسمح للحزب بأكثر من ٢٠ دقيقة على مرتين في الحملة الانتخابية كلها.. بينما تخدم أجهزة الإعلام الحزب الحاكم وعناصره ليل نهار.. وهو ما يتعارض مع ما هو متعارف عليه في البلاد الأخرى.. حيث هناك تقاليد تحترم الجميع وتسوى بين استخدام كل منهم للإمكانات المتوافرة بتوفير فرص متكافئة للجميع: حكما ومعارضة.

ومن هنا فنحن نطالب بأن يتم اعتماد المندوبين عن طريق الشهر العقاري، وإلغاء دور الشرطة في اعتمادهم.. لأنه كثيرا ما شهدنا محاولات لعرقلة اعتمادهم من جانب هيئات الشرطة.. كما نطالب بإلغاء النص الذي كانوا قد وضعوه بأن يكون المندوب مقيدا بنفس لجنة الانتخاب المعتمد فيها.. والاكتفاء بأن يكون مقيدا في الدائرة ذاتها.

لجنة تنسيق الانتخابات

○ *الشعب: لماذا لم نلحظ نشاطا للجنة التنسيق بين الأحزاب المعارضة حول الانتخابات؟ وماذا عن الدور الذي قمتم به للتقريب بين مواقف الأحزاب المعارضة من قضية الانتخابات؟*

●● **شكري:** لم تأخذ هذه المجهودات صورتها النهائية.. ولكن جرت أحاديث تمهيدية ستتواصل بعد عيد الفطر.. حيث نعتزم الدعوة لاجتماعات تحضرها الأحزاب لمناقشة قضايا الانتخابات.. وبالنسبة لي أعتبر أن هذه مهمة أساسية يستدعي الواجب الوطني أن أبذل كل جهد ممكن من أجل إنجاح عملها.

○ *الشعب: في حال إجراء الانتخابات المقبلة وفق نظام القوائم النسبية.. هل يعتزم حزب العمل السعي لخوض الانتخابات في قائمة موحدة مع بقية أحزاب المعارضة؟*

●● **شكري:** في اعتقادي أن الدولة لن تأخذ بنظام القائمة.. ولكن أتصور أن يكون هناك حل وسط.. وهو الأخذ بنصف المقاعد بنظام المقاعد الفردية والنصف الآخر بنظام القوائم.. وفي هذا تكون هناك سهولة أكثر في التنسيق مع الأحزاب والاتجاهات الأخرى.. وليس بالضرورة أن تكون هناك قوائم باسم حزب واحد.. بل يمكن أن تتنوع القوائم بين الأحزاب المختلفة كالعمل أو الوفد أو الناصري مثلا.. وذلك في مواجهة مرشحي الحزب الوطني.

تحركات حزب العمل

○ *الشعب: في ضوء استعدادات حزب العمل للانتخابات المقبلة.. ماذا عن تحركات الحزب خلال الفترة السابقة على الانتخابات؟*

●● **شكري:** هناك توجيهات عامة لتنظيم الجهود.. كجهود الشباب والمرأة التي تؤثر في حياة القرية أو الحي.. ونحن نشجع أعضاءنا بدفعهم للمشاركة فيما هو موجود.. وإضافة واستكمال هذا بأنشطة أخرى لعلاج مشاكل المجتمع.. ومن هنا فسنعمل على الدعوة لعقد مؤتمر للمرأة في يونيو القادم ومؤتمر للشباب في يوليو.. وستكون هناك برامج أعدت للأمانات المختلفة للخروج من هذه المؤتمرات إلى تصورات عملية لدفع الشباب وصفوف المرأة إلى التوسع في التوعية.. وضم أعضاء جدد.. وأن يكونوا مع مجتمعهم باستمرار في كل مشكلاته.. إضافة إلى العمل لجعل صفوف الحزب متسقة ومتعاونة لتحقيق أفضل النتائج في أية انتخابات ستجرى خلال المرحلة المقبلة.

○ *الشعب: تختارون شهر رمضان من كل عام لتكثيف جولاتكم بالمحافظات ولقاء الجماهير.. ترى ماذا تستهدفون من وراء هذه الجولات المكثفة؟*

●● **شكري:** منذ سنوات ونحن نتجول بكثافة في المحافظات خلال شهر الروحانيات.. حيث نتبادل مع الجماهير سبل تأدية واجباتنا بشكل أفضل نحو بلدنا.. ولم تكن الجولات الرمضانية مقصورة على جماهير حزب العمل فقط.. بل كانت هناك عمليات تنسيق مع بقية قيادات أحزاب



المصدر : الشعب

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٥

المعارضة في المحافظات.. لأننا نستهدف مخاطبة كل أبناء الشعب المصري.

وقد أكدت لي الجولات أن هناك شعورا من المواطنين المنتمين لمختلف التيارات بضرورة التغيير.. وقد شعرت بارتياح لهذا التوجه.. وأحسست أن دعوتنا وأحاديثنا قريبة جدا مما يحسه الشعب.. فهناك إحساس لدى الجماهير بأن الوضع غير طبيعي من حيث التمثيل النيابي الحالي في البرلمان.. لكونه لا يعكس حقيقة التوجهات على الساحة السياسية.

قضايا ومشكلات الجماهير

○ *الشعب: وماذا عن أبرز القضايا والمشكلات التي استمعوها خلال لقاءاتكم بالجماهير في المحافظات المختلفة؟*

●● **شكري:** الصعوبات التي تعانيها الجماهير من جراء تلك الهوة السحيقة بين مستوى الدخول والأسعار المرتفعة تشكل هاجسا مشتركا لجماهير المواطنين، وكذلك انتشار البطالة.. وغيرها من المشكلات الأخرى الملحة..

○ *الشعب: تتهم الحكومة المعارضة بأنها لا تقدم حلولا لمشكلات المجتمع.. وفي هذا نسألكم عن رؤيتكم لتجاوز بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع.. كمشكلة البطالة على سبيل المثال؟*

●● **شكري:** عملنا بالترتيب مع اللجنة الاقتصادية بالحزب على وضع دراسات، والدعوة لمؤتمر يبحث عن المزيد من الإسهام الشعبي على كل المستويات فيما يمكن إيجاده من فرص عمل للشباب والشابات بأفكار تبسط الأمور.. فدور الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة يمكن أن يحل بعض المشكلات، كذلك إقامة ورش ملحقة ببعض المصانع سواء مصانع قطاع عام أم خاص، بحيث يمكن أن يكون هناك تدريب على مهارات مختلفة مطلوبة للمجتمع..

وتتناول اجتماعاتنا كذلك سبل تطوير مرافق التعليم والصحة عبر تكاتف الجهود.. وتشجيع القادرين على فعل الخير لمساعدة غير القادرين.. ودعوة المواطنين للحفاظ على البيئة.. وكل ذلك من أجل تحسين صورة المجتمع.. ونحن في هذا نمد يد التعاون مع الجميع بغض النظر عن طبيعة القائمين على تلك الأعمال الخيرة.. ونسعى مع لجان الحزب في المحافظات لتقديم كل الخدمات الممكنة للمواطنين.

صدور «الشعب» اليومية

○ *الشعب: في إطار التلاحم مع الجماهير والتواصل معهم تلعب الأداة الإعلامية دورا فاعلا.. وقد أعلنتم أكثر من مرة عن عزمكم إصدار «الشعب» بشكل يومي.. هل تعتقدون أن ارتفاع أسعار الورق وتكاليف الإصدار قد عرقلت إصدار «الشعب» اليومية؟*

●● **شكري:** هناك بالفعل ارتفاع كبير في أسعار الورق.. كما أن الصحف القومية تجتذب معظم الإعلانات، بحيث لا تبقى للصحافة الحزبية فرصة للحصول على إعلانات تسد بها عجز التكلفة.. ولكننا سنعمل إن شاء الله على تخطي الصعاب، بحيث يمكن أن تتواجد «الشعب» بشكل أكبر بين الجماهير في ظل المعركة الانتخابية القادمة.

○ *الشعب: في رأيكم.. لماذا لم يثمر الحوار الوطني نتائج فاعلة رغم ما سبقه من ضجة إعلامية وطول تحضير؟*

●● **شكري:** كان المقصود بالدعوة للحوار هو التعرف على أفكار الأحزاب وطرح العديد من القضايا للنقاش.. ولكن للأسف لم يؤخذ بتوصيات الحوار الوطني بالقدر الكافي من الالتزام بتوجيهات الرئيس مبارك التي أعلن عنها عشية بدء الحوار.. بل إنني أرى أن نتائج الحوار قد عولجت بصورة غير متوقعة.. حيث صدرت قرارات جمهورية لها قوة القانون قبل انعقاد مجلس الشعب بأيام.. مما حرم المجلس والكتاب والمفكرين من إبداء رأيهم في تلك القوانين.

تصاعد أحداث العنف

○ *الشعب: يشهد المجتمع حالة من العنف المتصاعد بين الحكم والجماعات الإسلامية.. ما رؤيتكم لتصاعد تلك الأحداث؟*

●● **شكري:** شيء مقلق أن تكون هناك أحداث عنف تتزايد أحيانا وتقل في أحيان أخرى.. ولكن من الواضح أن استمرار فرض حالة الطوارىء.. وإدخال تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية يؤكد أننا نعيش حالة غير طبيعية.. فنحن نعيش منذ ١٤ عاما تحت حكم الطوارىء.. ولاشك أن ذلك يؤثر على الاستثمار والسياحة وغير ذلك من المجالات الاقتصادية.

ولقد استمعت منذ فترة لتقرير في راديو لندن نقلا عن إحدى الصحف الإنجليزية حول الإجراءات التي تتخذها أجهزة الأمن المصرية لحماية السياح.. ومن بينها اصطحاب سيارات الشرطة للأفواج السياحية.. حيث تسير بسرعة هائلة تتجاوز الـ ١٠٠ كيلو متر في الساعة.. وتطلق أصواتا مزعجة.. وهذا ليس في صالح السياحة بالطبع.. بل يبعث الرعب في نفوس السياح ويصيبهم بالقلق من مغبة تعرضهم لأحداث طارئة أو فجائية.

وفي اعتقادي أن ٩٥٪ من الإجراءات المتخذة في الصعيد يجب أن تتوقف، فظاهرة انتشار السلاح في الصعيد ليست مرتبطة فقط بجماعات إرهابية، وإنما هو عرف وتقليد اشتهر به الصعيد، وتنتشر في الصعيد عمليات الثأر وتلك عادة سيئة.

وللأسف فقد انتقل الثأر ليصبح ظاهرة بين بعض الأفراد والأسر الذين أحسوا بأن الشرطة لم تكن منصفة في عمليات اعتقال أقاربهم، بل هناك شعور بأنه يتم في بعض الأحيان استعمال وسائل لا تحرص على بقاء المشتبه فيهم أحياء، ولا يوجد شيء لن تتكشف حقائقه مهما حاول البعض إخفاءه، بل إن تقارير حقوق الإنسان -التي تصدرها جهات رسمية- ذكرت العديد من الوقائع.

وفي هذا الصدد لا أود الإطالة، ولكنني أعتبر أن العنف يولد العنف، ولابد من معالجة لتلك الظاهرة بكل الوسائل التي تقلل فرص نموها.

الخروج من المأزق

○ *الشعب: إذن كيف السبيل لخروج البلاد من مأزق العنف الذي هوت إليه؟*

●● **شكري:** لا شك أنه في التوعية الصحيحة بحقيقة ديننا الحنيف البعيد عن الدعوة للعنف والعدوان، بالإضافة



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

للتعــرف على الكيفية التى جندت بها تلـك الجماعات الشبـاب صغير الســن، والعمل على تـوضيـح الامور لهذا الشبـاب، دون الاعتماد فقط على الحلـول الامنية، وأود أن أشير هنا إلى مـا كتبه سعيد سنبـل بالاخبار تعليقـا على ثلاث حوادث وقعـت فى المنيا، حين قال: إنه كـان من الواضح أن المهاجمين كانـوا يطلقون النار على افراد الشرطة فقط بعد تفتيش الركاب، وأصبح يتساوى فى ذلك الضـابط مـع الخفير مـع المجند أو السائق لسيـارة الشرطة، وأدى تصاعد العنف إلى إلغاء نقـاط التفتيش على الكثير من طرق الصعيد، لأنها اصبحت عرضة للهجوم.

كـل هذه الامـور تظهر الحاجـة لمعالجة يتـوافر فيهـا كل مـا تحدثت عنه من معالجة لمشكلات المجتمع المختلفة.

○ الشعب: يحلو لبعض المسئـولين أن يوجهوا بين الحين والآخر اتهامـات لحزب العمل وصحيفته «الشعب» بأنهما يدعمان الإرهاب، فما ردكم على تلك الاتهامات؟

●● **شكرى:** نحن ضد الإرهاب بأنـواعه المختلفة، سواء كان ذلك نـاجما عن تصرفات خاطئة من قبل الشرطة أم صـادراً من شبـاب لا يقدر المسئـولية، ونقـول: إن على الشرطة أن تعـالـج الأحداث بصـورة لا تترك لدى الأهالى مشاعر عداء لها، خـاصة بعـد تـردد أقـوال عـن عمليـات قتـل عمـد، تعـرض لها بعـض الأشخاص الذيـن أكدت الشواهد أنهم كانوا رهـن الاحتجاز قبل مقتلهم، ثـم أعلن أنهم قتلـوا فى مواجهـات فهذا يجب أن يعـالـج، ومعالجته لا تكون بالسكوت عن تصرفات خاطئة، بل يجب بحث سبل الوصول للعلاج الصحيح.

العلاقات المصرية السودانية

○ الشعب: ننتقـل إلى بعض السياسات الخـارجيـة، ونبدأ بالحديث عن التوتر فى العلاقات المصرية-السودانية، فكلما هدأت أجواء التوتر فى تلك العلاقات حدث ما يعكر صفوها، ويلقى بانعكاسـاته على البلدين، كيف ترون مـواجهة حالة التأزم فى تلك العلاقات؟

●● **شكرى:** السياسـة لم تعد تبنـى على العواطـف أو ردود الأفعال، وعلينا أن نتعامل مـع السودان كدولة مستقلة لها كيانها وشخصيتها، ومن هنا يجب أن تخضع التصرفات للمصالح العام، وليس إلى ثقة بهذا النظام أو عدم ثقة، بقدر ما تكون هناك معالجة مبنية على منفعة محتمة بالنسبة لمصر.

○ الشعب: هناك اتهام موجه لكم بأنكم اتجهتم للاستثمار فى السودان، بينما المجـال مفتوح فى مصر للإقدام على خطوة من هذا القبيل؟

●● **شكرى:** أنا شـخصيا لست مستثمـرا، ولست مساهما فى شركة الدويـم المحدودة، وإنما هى شركة تشارك فيهـا مجموعة من المصريين لهم صلة بـالاقتصاد، وعندهم قناعة بـأهمية تنمية الزراعة فى السودان، خاصة فى بعض المحاصيل التى لم تستثمر فى السودان، مثل الأرز.

من هنا فليس لى اختيار فى هذا، ولكن حتى لو كانت لى إمكانات لوظفتها كلها فى السودان، لأن الناتج سيكون ذا فائدة ومشجعا، وستكون هناك فرص عمـل للمصريين فى السودان، وأتصور أنه يمكن أن يكون السودان حلا لكثير من مشاكل مصر، حيث يمكن أن يعيش هناك ما يتراوح ما بين ٥ و٧ ملايين مصرى للاستثمار فى المشروعات، وسيخلق ذلك الكثير من مجالات العمل، ويمكن أن يتحسن الميزان التجارى لمصر والسودان مـن خلال هذا التعاون الذى أدعو إليه.

مبادرات المصالحة العربية

○ الشعب: لماذا تـوقفت مبادرات حزب العمـل للمصالحة العربيـة، خاصـة اننا شهدنـا فى الماضى لقـاءات ومبادرات عديـدة قمتم بها لتحقيـق المصالحة ورأب الصـدع فى الصف العربى؟

●● **شكرى:** لاشـك أن عـدم وجـودنـا فى مجلـس الشعـب كممثلين للشعـب قلـل بـالفعل، أو أضعـف صـورة مـا نسميـه بـإمكـانات الـدبلـومـاسيـة الشعبيـة، ولكننى مـؤمـن تمامـا بالدبلومـاسية الشعبية، وأدعو الله لتمكينى مـن أداء هذا الدور، ولا شك أن زيـاراتى للسـودان خاصـة الزيـارة الأخيرة كانـت بهدف إيجاد فرص للتقارب وتجاوز الخلافات، ومـن هنا فإننى سأواصـل هذه الجهود مع التنسيـق باستمرار مع كـل الجهات التى تعمل فى هـذا الإطار، سواء كانـت الدبلوماسيـة المصرية أم الجامعة العربيـة، أم إيفاد الصحفيين لبعض المناطـق التى يمكن استطلاع حقيقة المشاكل فيها.

وأود الإشارة فى هـذا الصدد إلى أن رحلتـى الأخيرة للسودان جاءت ضمن وفد ضم ٣ رؤساء أحزاب (العمل- الأحرار- مصر العربى)، وكذلك عضو الهيئة العليا لحزب الوفد، فقد كان هؤلاء يمثلون عينة من وفد شعبى يمكن أن يكون له تأثيره، والهدف هو الدفـع باتجاه إيجاد قناعة مشتركـة لدفع الجهد الـذى يمكن أن تبذله تلك الأحزاب، وقد عقدنا عدة اجتماعات مع بعض المسئولين السودانيين، وكـذلك مع -رئيـس الوزراء السودانـى الأسبق- الصادق المهدى، وهـذا يعطى فكرة أننا لسنا منحـازين للنظام فى السودان لمجرد أنه فى الحكم، إنما نحاول أن نتعاون مع السودان كشعب.

○ الشعب: وكيـف ترون تطـورات الأوضاع فى السـودان بعد مرور قرابة الست سنوات على حكم ثورة الإنقاذ؟

●● **شكرى:** الأوضاع فى السودان تحسنت إلى حد كبير، فقد ألغيت حالة منع التجول، وعـادت حركة التعمير إلى نشاطها، وتم التغلب على أزمة الوقود، وشاهدنا الكثير من الوفود الأجنبية التى جاءت للتعـاون على إقامة المشروعـات المختلفة، كما شهـد معدل النمو ارتفاعا بلـغ من ٨- ١٠٪ فى خـلال العامين الماضيين، وزاد الإنتاج فى المحـاصيل الزراعية، وإن كـان من الواضـح أن هناك ارتفـاعا فى الأسعـار بصـورة كبيرة، قد لا تكـون متنـاسبـة مـع المواطنين من متوسطى ومحدودى الدخل.

الانضمام للمغرب العربى

○ الشعب: هناك اتجاه بـرز فى السياسة المصرية مـؤخرا يـرمى إلى السعـى للانضمام إلى اتحاد المغـرب العربـى، فما رؤيتكم لهذا الاتجاه؟

●● **شكرى:** أرى أن الأفيـد مـن ذلك هـو العمـل لتصحيـح موقـف الجامعة العربية، وإعطـائها فاعليـة، وعلى مصر أن تقوم بدور مهم فى ذلك، وأن يكون هذا هو الهدف عبر عمليات التنسيق الاقتصادى والثقافى وما إلى ذلك.

○ الشعب: وكيف تنظرون إلى عمليـات التنسيق التى تتم بين الحين والآخـر، بين كـل مـن مصر والأردن ومنظمـة التحرير الفلسطينية، وبمشاركة إسرائيلية وأمريكية؟

●● **شكرى:** فى اعتقـادى أن هذا التكـوين يشكـل أول جنين لفكرة السـوق الشرق أوسطية، وأرى أن الاتجاه الصحيـح الذى يجب أن تقدم عليه مصر هو أن تقوى علاقتها بالسودان، وتجعل هناك إمكـانات أكبر للانتفاع بتنسيق متكامـل يضم الجماهيرية الليبيـة، ممـا يمكن أن يشكـل المثلـث الـذهبى كما نطلـق عليـه، فالأقطـار الثلاثـة تكمل بعضهـا بعضا، وتحمـل كل منهـا ميزة خاصة بها لدفع العمل فى المنطقة لشكل أفضل.



المصدر : الشعب

التاريخ : ٦ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاندفاع نحو التطبيع

○ *الشعب: هناك حالة من الاندفاع المحموم فى بعض العواصم العربية تجاه تطبيع العلاقات مع العدو الصهيونى، كيف تقيمون تلك التطورات المتسارعة؟*

●● **شكرى:** فى اعتقادى أن هذه التطورات ليست فى المصلحة العربية ككل، خاصة أن إسرائيل لم تقدم أية تنازلات خاصة بإقرار الحقوق العربية، خاصة بالنسبة للفلسطينيين، وفى اعتقادى أن هذا التسرع فى التطبيع سيضر بالقضية بصورة عامة، وهذا ما يشجع إسرائيل على القيام بتصرفات تستهدف إظهارنا وكأننا مضطرون للتسليم بكل شىء بالنسبة للسيطرة الاقتصادية على المنطقة، ذلك فى الوقت الذى تمتلك فيه كل أنواع التسليح المتقدم سواء كان تقليديا أم ذريا، وهو ما يجعل المنطقة كلها وفى مقدمتها مصر تحت الضغوط، ويحدث خللا كبيرا فى مصادر التسليح.

لذلك نحن نطالب بوقفة واضحة أمام محاولة إسرائيل إخضاع المنطقة لسيطرتها.

○ *الشعب: كيف تقيمون التطورات الأخيرة على صعيد توصل اللجنة اليمنية ـ السعودية لاتفاق لحل المشكلات الحدودية بينهما؟*

●● **شكرى:** ماحدث بين الأشقاء فى اليمن والسعودية أمر نرحب به ونرى أنه يمثل نموذجا طيبا لسبل حل الخلافات بين الأشقاء.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

مصطفى كامل مراد :

تنسيق بين احزاب المعارضة استعدادا لانتخابات مجلس الشورى

صرح مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار بانه يتم حاليا التنسيق بين احزاب المعارضة فى اطار الاستعداد لانتخابات مجلس الشورى القادمة مؤكدا انه سيتم ترشيح المعارضة فى معظم الدوائر الانتخابية.

وقال رئيس حزب الاحرار فى تصريحات لوكالة انباء الشرق الاوسط امس ان استعدادات الحزب تاتى فى اطار التنسيق مع الاحزاب الاخرى تحسبا لأى نظام للانتخابات سواء كان بالقائمة او بالفردى او بالنظامين معا مؤكدا ان جميع الاحزاب ستشارك فى الانتخابات القادمة سواء لمجلس الشعب او لمجلس الشورى.

وانكشف المستور!

نزل الرئيس مبارك على ارادة الشعب ليصعد - وبجدارة - إلى المكانة اللائقة بالزعيم الذى يستلهم روح الشعب، فلا يكون قراره سوى قرار الشعب..

وذلك عندما إطاح الرئيس باحلام قلة عادت تراود نفسها بالعودة مرة أخرى إلى نظام القوائم متناسية او متجاهلة انها سبق لها الموافقة وبالاجماع على رفض نظام القوائم فى الانتخابات القادمة لكن الرئيس حسم الأمر وأبقى نهائيا على النظام الفردى الذى اكد انحياز الرئيس إلى حرية المرشحين فى الترشيح باوراقهم دون سيطرة مراكز القوى السياسية عليهم والحقيقة اننا كنا قد صدقنا انفسنا يوم اعلن الحزب الوطنى الموافقة بالاجماع على النظام الفردى ووجهنا التحية للحزب عندما رفض ان يطبق نظاما للانتخابات هو فى حقيقتة «بدعة» من صنع يده وقلنا وقتها - ولعلهم يتذكرون - إن هذا القرار قد كسر موجة الاحباط لدى البعض من مستقبل انتخابات يعلق عليها الجميع آمالا كبيرة فى التغيير وتهيئة المناخ لاختيارات سليمة توفر الضمانات الحقيقية لنزاهة الانتخابات.

لكن الأمر المثير للدهشة والاستفزاز هى تلك «الغمامة» المفاجئة التى غطت سماء حياتنا السياسية حول «تراجع» الحزب الوطنى عن قراره وهو فى الواقع جاء انعكاسا لحالة غريبة ظهر عليها بعض قيادات الحزب الوطنى التى تصر لأول مرة على إعمال قرار «التغيير» رغم انه يتعارض مع الاستقرار.. فبدا الأمر وكان النظام الانتخابى فى بلدنا هو النظام الوحيد الجدير بالتغيير.

وحتى لا نظلم الناس فاننى أرى ان السمة الجوهرية التى كشفت عن نفسها فى مواقف هذه القيادات انها قيادات ادمنت «التكويش» الذى يتميز بانه يضاعف اعداد ذوى الحاجة إليهم الذين يصبحون قوة يستمدون منها سيطرتهم ونفوذهم وبقاءهم.. أمر غريب جدا حتى الحاجة السياسية التى هى المتنفس الوحيد للشعوب، فانهم يرغبون فى السيطرة عليها.. ليعود كورتيش الخيل كما كان فى الستينات مصدرا وحيدا ويتيما لتصنيع القيادات.

لكن لكل غمامة ايجابيات فى مقدمتها فى نظرى وقد أكون مخطئا.. انها اكدت ايضا الازدواجية الفكرية لدى بعض القادة ففى الوقت الذى تتصايح فيه بالدعوة الى الانفتاح الى عالم اصبح قرية كونية تقف وقفة اخرى مضادة تماما عندما تحين ساعة الاختيار فقد شدها الحنين الى نظام القوائم ليس لانه يطبق في الدول الديمقراطية العريقة ولكن لانه هو نفسه نظام الترشيح من خلال الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى الذى كان يحرم الترشيح من خارجه ليخلق «فرقا» وجماعات «لوبى» تمارس الوصاية على حق الترشيح الذى كفله الدستور لكل مواطن رغم ان الرئيس قد انهى ما كان يسمى بالمساءلة السياسية.. وللاسف فقد فاتهم لكن لم يفت الرئيس - انه يريد مجلسا لا يخضع للتهديد بالطعن فى عدم دستوريته.. مجلس يعكس نظاما ديمقراطيا حقيقيا يحرص احزاب المعارضة الحقيقية والقوى السياسية الشرعية على المشاركة فى انتخابات نيابية تعكس الوجه الحقيقى لديمقراطية مبارك.

فاتهم أيضا - لكنه لم يفت الرئيس - ان الناس فى مصر وهى تتوجه لصناديق الانتخاب لا تنتخب عبارات فى برامج حزب، ولكنها تنتخب إنسانا عرفته وعايشته، وهى تعرف ايضا انه قادر على الفعل وهؤلاء الافراد يمكن ان يشكلوا قوة فاعلة يمكن ان يستثمرها الحزب فى النهاية دليلا على مصداقيته.. اذن لا محل لادعاء بعض القيادات بان النظام الفردى يشكل خطورة بالغة على مستقبل الاحزاب فى بلدنا لكن يجب على الاحزاب وبخاصة احزاب المعارضة ان تقف مساندة لمرشحيها حفاظا على وحدتها وقوتها وحتى نستوعب الدرس من الرئيس وهو الذى كشف عن حرصه على نزاهة الانتخابات حينما أصدر القرارات الجمهورية بقوانين قبل انعقاد مجلس الشعب بايام لتنقية الجداول الانتخابية فى اطار دعوته إلى الايجابية والمشاركة السياسية للشعب حيث قرر فورا تنفيذ مد اجل القيد فى جداول الناخبين بدءا من اول نوفمبر حتى آخر يناير من كل عام ولمدة ٣ اشهر.

وحتى نستوعب الدرس من الرئيس فاننا لا بد ان نكمل مشواره بتحقيق الامانى الآتية:

● اعتبار المساس بنزاهة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون وهذه الأمنية لم تأت من فراغ فقد انتقلت جريمة تزوير الانتخابات من مرحلة الاتهام الى مرحلة الثبوت فى أحكام قضائية نهائية طازجة مثل حكم الاستئناف لصالح الدكتور حلمى الحديدى ويجب ألا نقلل . ونحن نعيش جوا سياسيا يشجع على ممارسة الحرية واحترام الديمقراطية . من خطورة جريمة التزوير التى تتعارض مع الشرعية البرلمانية والشرعية السياسية.. ناهيك عن آثارها المدمرة فى علاقة الناخب بمرشحيه ورؤيته لموقف السلطة منها.. فالعداء والسخط الشعبى فى العادة قد ترسبا فى وجدان الناخب عندما يثق بانه يعطى صوته لمرشح ما ولكنه يفاجأ بمرشحين آخرين يحتلون المواقع.. وتندر الشعب فقال: يبدو أن المسألة «مقسمة» بين أناس يأخذون الاصوات، وآخرون يأخذون الكراسى.

● عظم المسئولية وجسامتها فى الترشيح للانتخابات الفردية تمسك فى النهاية برقبة الأحزاب وليس من صالح أى حزب خاصة حزب الاغلبية الحاكم ان يرشح من تحوم حولهم الشبهات مهما بلغ حجم راسمالهم وجاههم ونفوذهم.. بل وعلمهم.

● أيضا فان هناك مسئولية سياسية تمسك برقبة الحكومة التى ينسب لها شرف اجراء انتخابات نزيهة او غير نزيهة.. وهى مسئولية اصدار قرارات ملزمة حول فرص الدعاية المتكافئة للاحزاب والتجمع الشرعى المسئول للاعلان عن برامج وأفكار المرشحين ولماذا لا تنشأ دوائر للطعون الانتخابية فى محاكم مجلس الدولة تعمل ليل نهار خلال فترة الانتخابات للفصل خلال ٤٨ ساعة.

أيضا لماذا لا يطبق فى بلادنا نظام الصناديق الشفافة تأكيدا لعودة الشفافية إلى صندوقنا الانتخابى.

أيضا لماذا لا يوضع نظام واضح وقاطع للتحقق من شخصية الناخب.

● لمن يعفى المواطن ايضا من مسئولية اختيار ممثليه فى ظل هذا المناخ.. عليه الا ينخدع بالشعارات فقد ذاق مرات ومرات طعم مرارة الاختيار حينما اختار من انصرف عن مصالحه وانفرد لصالحه هو وحده فى الانشغال عنه، وها هو يعود اليوم ليفتح صفحة جديدة صفحة انتخابية مليئة بالاسراف فى الوعود والامانى.. والتبرير المرفوض لمواقف غير لائقة تحت القبة.. ناهيك عن سلوكيات عديدة يرصدها المواطن فى صمت.. وأنا لا اشك لحظة فى جدارة الوعى الانتخابى لدى المواطن المصرى الذى هو سياسى بالفطرة التى فطره الله عليها يلتقط الحقيقة بحس المعاناة قبل ان تسعى إليه كاشفة عن نفسها لكنه فى كل الاحوال لا يبوح بها كثيرا.

فالقضية . من وجهة نظرنا . تكمن فى أزمة «التصديق» الانتخابى التى أصابت المواطنين . خاصة المثقفين . بالاحباط فى ظل شعور بغيض بان القرار قد اتخذ سلفا وأن كل مايجرى هو عبارة عن ديكورات لتعميق الشكل الديمقراطى. لكننى فى نفس الوقت أتوجه الى هؤلاء المواطنين بأن كل المؤشرات تتجه الى أن هناك رغبة صادقة فى توفير النزاهة للانتخابات بشرط الابتعاد عن الفوضى والشعارات الخادعة التى تهز الاستقرار، ونحن نتمسك بالاستقرار الذى يضيع كل شئ فى غيبته.

تلك هى قضية القضايا.. فهناك من يفسر الاستقرار على انه الكبت للحريات دون تفرقة بين ماهو للمصلحة العامة وماهو للمصلحة الخاصة وايضا هناك من يسئ فهم طبيعة الظروف الصعبة التى تعيشها البلاد.

لكننا نريد ان نضع حدا فاصلا وواضحا بين من يرغبون فى خلط الاوراق لمصالح شخصية وبين من يحرصون فى حوارهم ومعارضتهم على تحقيق الاصلاح.. كفانا خلطا للأوراق.. وكفانا استثمارا للأزمات فالشعب يؤمن بانه لايصح الا الصحيح.

وفى النهاية فانني لست بحاجة الى أن اكرر الاصداء الايجابية الواسعة لقرار الرئيس ومغزى القرار.. لكن الأمر يحتاج أيضا الى قرار يطبق النظام الفردى فى المجالس الشعبية المحلية حتى لا تكون مصر هى الدولة الوحيدة فى بلاد العالم التى تطبق نظما مختلفة للانتخابات فى مجالسها النيابية والشعبية.

محمود معوض



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

على مسئولية كمال الشاذلي

بصفته مسئولا حزبيا قبل ان يكون مسئولا وزاريا قال لنا كمال الشاذلي في أول تصريح له حول معايير الاختيار في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وهي وشيكة.. قال حسن السمعة.. ثم حسن السمعة.. ثم حسن السمعة.. بعدها تاتي الشعبية ومعايشة الجماهير والقدرة على حل المشاكل.

في رده على سؤالنا بان القرار في النهاية سيكون قرار من؟ قاطعنا قائلا: القرار هو قرار القاعدة الشعبية التي ترشح من المنبع.

● قلنا له اذن بابكم مقفول أمام أي راغب في ان يبدأ رحلة الترشيح من القاهرة؟

●● قال بدون لف ولا دوران لا مجاملات في الاختيار لان الهدف الذي يؤكد عليه الرئيس دائما بصفته رئيسا للحزب الوطني هو الصالح العام.

● قلت: الصالح العام للحزب أم..؟

●● قال مقاطعا: الصالح العام لمصر الذي هو فوق الاحزاب.

● قلت هل الحزب ينوي الدخول بمرشحين له في جميع الدوائر في مجلس الشورى أيضا؟

●● قال: ان الدوائر الخالية التي ستجرى فيها الانتخابات التكميلية ٩٠ دائرة منهم ٨٦ عضوا هم نصف المنتخبين و٤ أعضاء جدد للدائرتين الجديدتين في المنوفية والإسكندرية.

● شيء جميل.. لكن المؤشرات يا أستاذ كمال تقول: ان هناك تهما اخذ شكل الصراع والتهافت من قياداتكم على الترشيح.. في ظل حسبة توزيع قياداتكم على مقاعد الشعب ثم مقاعد مجلس الشورى كيف تواجهون المشكلة؟

●● فعلا نحن في مشكلة اعترف بوجودها.. المعضلة هي كثرة الكوادر الصالحة للموقع الواحد.. والحزب غني بكوادره وقياداته

● قلت له: هل هناك فروق بين المرشحين للشعب والمرشحين للشورى وهو المجلس الذي له طبيعة خاصة في ممارسة اختصاصاته المنصوص عليها في الدستور؟

●● قال مستخدما عبارات التشويق التي تنم عن جديد.. الفرق هو ان شرط الترشيح لمجلس الشورى هو شرط السن التي تجب الا تقل عن ٣٥ عاما.. بينما الشرط في المرشحين لمجلس الشعب هو ٣٠ عاما.

● قلت له: ذلك منصوص عليه في القانون.. انا اسال عن الفروق الموضوعية التي تتناسب مع طبيعة الممارسة تحت قبة المجلسين؟

●● ضحك.. وقال لا جديد!!

● مادام الامر كذلك.. ما هي البرامج الزمنية لهذه الانتخابات؟ وهل تتوقع ان ينفرد الحزب «بالتكويش» على كل الدوائر أيضا؟

●● قال في استفاضة: انتخابات مجلس الشورى ستجرى في أوائل يونيو القادم ومن المفترض ان مجلس الشورى سيرفع جلساته فور اقراره خطة الدولة للعام القادم في أول ابريل القادم.. كي يتفرغ الأعضاء للدعاية والتحرك الانتخابي في دوائرهم. اما حكاية «التكويش» فهي عبارة لا تعبر عن الحقيقة فهناك انتخابات مفتوحة أمام مرشحي كل الاحزاب والمستقلين والجميع تتاح له الفرصة لاقناع الناخب.. ولا مصلحة للحزب في اجبار أي



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

ناخب على اختيار مرشحى الحزب والعبرة فى النهاية بالصندوق اذن لا تكويش.

● قلت هل سيعلن الحزب عن اسماء مرشحيه فى الساعات الاخيرة التى تسبق لانتخابات كما هى عادته؟

●● قال لا.. الحزب سوف يعلن اسماء مرشحيه فى أواخر مارس القادم.

● قلت هل سيرفع مجلس الشعب هو الآخر جلساته فى هذا التوقيت لمساندة مرشحى الحزب؟

●● بالطبع.. لا.. فمجلس الشعب له مدته الدستورية التى يلتزم بها.

● لا أعتقد انه سيكون هناك انتظام للجلسات فى ظل هذه الانتخابات التى سيكون لها تاثيرها على انتخابات مجلس الشعب؟

●● هذه امور طبيعية تحدث فى كل بلاد الدنيا لكن بعد اقرار المجلس للموازنة العامة والخطة العامة للدولة سوف يقوم اعضاء مجلس الشعب بواجبهم الحزبى لمساندة زملائهم فى انتخابات الشورى.

● طالبتم فى الحوار الوطنى بمنح مجلس الشورى اختصاصات تتيح له الفرصة.. وهو يملك الخبرات العلمية ـ لكن الواقع يقول: ان هذا المطلب لم ير النور؟

●● هذا غير صحيح فإن مجلس الشورى يكلف من الرئيس بابداء رأيه فى بعض القضايا وقد أحال إليه الرئيس بعض التشريعات الهامة.. وسوف يعرض على مجلس الشورى لأول مرة فى هذه الدورة ملامح الموازنة الجديدة للدولة بالاضافة إلى الخطة.

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥/٣/٨

ردود الأفعال .. للحكم فى قضية انتخابات الحديدى .. تتزايد بمناسبة قرب الانتخابات

الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق :

مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره

● أجرى الحوار : زكريا أبو حرام المحرر البرلمانى لـ« اخر ساعة »

من المؤكد أن تباين الآراء واختلافها وتنوعها فى أى قضية يثرى المناقشة فيها ودائما ياتى بالجديد .. وعندما تكون القضية المثارة . هى قضية الانتخابات وعزوف الناخبين وسلبيتهم .. وتزييف إرادة الناخبين وضرورة القضاء عليها . فإن الامر مهم ويحتاج إلى المزيد من الآراء خاصة واننا فى عام الانتخابات فعام ١٩٩٥ سيشهد انتخابات مجلس الشعب وايضا التجديد النصفى لمجلس الشورى .

وقد اختارت « أخر ساعة » .. هذا الاسبوع الدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب الاسبق والبرلمانى الكبير لتستطلع رايه للإستنارة به فى رسم خريطة المستقبل لحياة سياسية افضل .. دعامتها انتخابات حرة سليمة ونزيهة .

● اذا خرجت السلطة التشريعية .. عن الشرعية الدستورية والقانونية .. جاز الطعن فى عملها أمام القضاء

وقد أكد الدكتور صوفى أبو طالب على أن خروج المواطنين عن سلبيتهم فى الانتخابات لايكون بالقانون وإنما يأتى ذلك مع التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

وأيد أستاذ القانون الكبير والبرلمانى البارع ما انتهت إليه محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد فى حيثياتها فى قضية انتخابات الدكتور حلمى الحديدى بضرورة عدم سقوط جريمة تزييف إرادة الناخبين بالتقادم لأن ذلك سيؤدى إلى تخويف وردع من يفكر فى القيام بهذه الجريمة البشعة .

وقال ان تعود الناس على مدى ربع قرن او يزيد على نظام الحزب الواحد يحتاج لوقت طويل لكى يتغير مفهومهم عن التعددية الحزبية وممارسة دور فعال فى النشاط السياسى . وان النظام الحزبى منذ قيامه الزم الاحزاب بايديولوجية معينة لايجوز الخروج عليها ومن ثم الاختلاف بين الأحزاب لايظهر اثره للناس من الناحية الأيديولوجية بل الخلاف فقط فى التطبيق !!

واضاف انه آن الأوان لعدم جواز الجمع بين الوظيفة وبين عضوية البرلمان لأن ذلك انعكس على ولاء النائب وجعل الناخب يرى ان هناك فريقا من النواب أدوات فى يد الحكومة فى البرلمان .

وقال إنه إذا خرجت السلطة التشريعية فى عملها عن الشرعية الدستورية جاز الطعن فى عملها امام القضاء وهو مايعنى أن المجلس ليس دائما سيد قراره فهو يخضع لرقابة جهات أخرى فى بعض ممارساته مثل القضاء كما أن لرئيس الجمهورية الحق فى عدم التصديق على أى قانون يصدره مجلس الشعب وله الحق فى أن يرده إلى المجلس لإعادة النظر فيه ورحب الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق والأستاذ الجامعى الكبير « استاذ القانون - رئيس جامعة القاهرة الأسبق » بما طالبت محكمة استئناف القاهرة بضرورة مشاركة أساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الدولة وقال إنها تجربة جديرة بالاهتمام لضمان سلامة العملية الانتخابية والارتفاع بمستوى أعضاء اللجان ..

● لابد من تشريع بإلزام المزيفين بدفع التعويضات من جيوبهم

● ادانت المحكمة سلبية المواطنين فى الانتخابات فما رايك فى هذه الظاهرة وكيف يمكن القضاء عليها ؟

● يقول الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق : سلبية الناخب المصرى ترجع لعدة أسباب منها تفشى الأمية السياسية وإن كانت قد تناقصت هذه الظاهرة بعد انتشار الراديو والتليفزيون ومنها مايرجع إلى نظام الحكم فمنذ قيام الثورة ألغى دور الناخب أو كاد فى المشاركة فى القرارات المصيرية وهو ماعرف فى حينه باسم الشرعية الثورية وتعمق هذا المعنى بسيادة نظام الحزب الواحد وسلب حق المواطن فى الترشيح واعطاء هذا الحق للتنظيمات المتعاقبة وكان أبرزها الاتحاد الاشتراكى فهو الذى يوافق أو يرفض ترشيح أى شخص لعضوية مجلس الأمة أو غيره حتى النقابات .

وفى عام ٧٦ ، ٧٧ بدأ الاتجاه نحو الغاء نظام الحزب الواحد بقيام المنابر ومن بعدها قيام الأحزاب غير انه لم يكن لها فاعلية فى الشارع السياسى نتيجة لتعود الناس على مدى ربع قرن او يزيد على نظام الحزب الواحد وانفراد السلطة الحاكمة بالقرارات المصيرية والجيل الذى تربى فى ظل هذا النظام يحتاج لوقت طويل لكى يتغير مفهومه عن التعددية الحزبية وممارسة دور فعال فى النشاط السياسى .

وزاد على ذلك فى عدم فاعلية الأحزاب أنها كلها باستثناء الوفد نشأت من عباءة الاتحاد الاشتراكى فظل نظام الحزب الواحد والنظام الشمولى مسيطرا على عقلية القائمين بالأمر فى الدولة . كل هذه الأسباب دفعت بالناخب المصرى إلى السلبية التى نشكو منها وحينما أخذنا بنظام الانتخابات بالقائمة منذ سنة ١٩٨٢ احس المواطن بأن دوره هامشى فى الانتخابات والحزب الذى ينتمى إليه هو الذى يحدد المرشحين بجانب هذه العوامل كلها ويأتى قبلها ايضا أن النظام الحزبى فى مصر يظل عديم الفائدة وعديم الفاعلية طالما ظلت الدولة قابضة على ناصية الأمور الاقتصادية . لأن النظام الحزبى يعنى تعدد وتباين المصالح والأيديولوجيات .

والنظام الحزبى منذ قيامه عندنا فى ٧٧ الزم الأحزاب بأيديولوجية معينة لايجوز الخروج عليها .. وهى ماتعرف بالمبادىء الأساسية التى يلتزم بها الحزب ومنها النظام الجمهورى والشريعة الاسلامية والسلام الاجتماعى وعدم



المصدر : اخر ساعة

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● نعم .. يجب ألا تسقط جريمة تزوير الانتخابات بالتقادم

جواز قيام احزاب على اسس فئوية او دينية وعدم جواز المناداة بمبادىء تخالف الدستور القائم ومن ثم الاختلاف بين الأحزاب يكون فى التطبيق لهذه المبادىء ولذلك لايظهر أثره للناس من الناحية الأيديولوجية أما من الناحية الاقتصادية فطالما أن النشاط الاقتصادى فى يد الدولة فالناخب لايجد له مصلحة فى إعطاء صوته لغير الحزب الحاكم ففى يده إنارة القرى ومدها بالمياه والتعليم والتموين والتوظيف . الخ . كل ماذكرته من قبل يؤدى ولاشك إلى سلبية الناخب المصرى .

اضف إلى ذلك ان نوعية المرشحين للانتخابات ساعدت على سلبية الناخب فمنذ قيام الثورة سمح لفريق من الموظفين الذين وصلوا إلى درجة مالية معينة بالجمع بين وظيفتهم وعضوية البرلمان مما ادى إلى ضعف البرلمان فى مواجهة الحكومة وتراخى الدور الرقابى للبرلمان على الحكومة ففى ظل النظام الاشتراكى الذى كان مطبقا كان طبيعيا أن يسمح للموظفين بعضوية البرلمان لأن كل الكفاءات كانت موظفين ولكن بعد التحرير الاقتصادى أعتقد انه أن الأوان لعدم جواز الجمع بين الوظيفة وبين عضوية البرلمان لأن ولاء النائب فى ظل الوضع القائم سيكون موزعا بين مصلحته الشخصية وولائه لوزيره وبين ولائه لعمله البرلمانى كنائب مما ادى إلى وجود انطباع لدى الناخبين بأن فريقا من النواب هم أدوات فى يد الحكومة فى البرلمان ولاقيمة لصوتهم الانتخابى فى الاختيار لأن النائب سيكون ممثلا للوزير اكثر من تمثيله لمصلحة الناخب .

الخروج من السلبية

● كيف يمكن الخروج من هذه السلبية وهذا العزوف ؟

وعن ذلك يرد الدكتور صوفى ابو طالب : بقوله : إن الخروج من هذه السلبية فى نظرى لايكون بالقانون وإلزام الناس بإعطاء اصواتهم بل تتولى التلقائية ذلك مع التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى . فكلما خفت قبضة الدولة على النشاط الاقتصادى ـ وهو مابدأناه فى السبعينيات وعمقنا تطبيقه بعد التحول الاقتصادى ـ إلى نظام الاقتصاد الحر منذ عام ٨٦ ـ ادى ذلك إلى تحرير إرادة الناخب بحيث يختار الحزب الذى يستطيع أن يدافع عن مصالحه الاقتصادية ومن ناحية اخرى يتعين إعادة النظر فى قانون الأحزاب بحيث يسمح لها بأن تتباين برامجها واعتقد أن هذا التطور بشقيه الاقتصادى والأيديولوجى سيحتاج إلى جيل

● اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الاشراف على الانتخابات .. تجربة جديرة بالاهتمام



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

● سلبية المواطنين .. تكمن فى الاعتقاد بأن صوت الناخب .. عديم الفائدة ولا تأثير له ! !

● آن الأوان .. لعدم الجمع بين الوظيفة وعضوية البرلمان

لأن هناك فريقا من النواب يعتبرون .. أدوات فى يد الحكومة !

بأكمله لكى يتعود الناس على نظام الحرية الاقتصادية ومايستتبعها من استكمال مسيرة النظام الديمقراطى .

شراء الأصوات

● هناك تخوف من البعض بان يتم السيطرة لاصحاب راس المال وشراء الاصوات وان يدخل البرلمان من هم يملكون اكثر فما رايك ؟

— **يؤكد الدكتور صوفى ابو طالب** : بأن هذا الرأى يعبر لدى انصاره عن نظرة شمولية ناتجة عن تربيتهم السياسية فى ظل النظام الشمولى السابق لأن شراء الأصوات وهو أمر يحدث فى كل انتخابات فى كل بلاد العالم بصور متفاوته لاتكون فقط بدفع مبالغ مالية للناخب بل يأخذ صورا متعددة منها أداء خدمات معينة للناخب وفى ظل نظام الاقتصاد الاشتراكى واحتكار الدولة للخدمات والانشطة الاقتصادية فهى تستطيع ان تغدق على من تشاء وتكف يدها عمن تشاء ومن ثم يكون شراء الاصوات هنا ليس من جانب افراد بل من جانب النظام الحاكم وهو اشد انواع القهر والديكتاتورية .

فالناخب الذى يرغب وجود مكان لابنه فى المدرسة أو انارة قرية أو توظيف أحد أو نقله من مكان لآخر سيكون باليقين تحت رحمة السلطة التى تتولى هذه الأمور بصفة مستديمة أما شراء الاصوات من جانب المرشح فيكون لفترة عارضة اثناء الانتخابات وفى حالة محددة وهى الانتخابات ويزول اثرها بانتهائها وقد يستجيب الناخب وقد لايستجيب واهم من ذلك أن شراء الأصوات الانتخابية من جانب المرشح كفرد يمكن معالجته بقانون يمنع ذلك ويحد منه أما بالنسبة لتاثير السلطة على الناخب فلا يمكن الحد منها ولاتغييرها فإذا ما أنحصر دور الدولة فى أداء الخدمات الأساسية وسمح بجانبها للقطاع الخاص بأنشطة منافسة يكون لدى الناخب فى هذه الحالة حرية الاختيار بين ما تؤديه الدولة من خدمات ومايقوم به الأفراد والقطاع الخاص من خدمات إذا لم يجد مكانا فى المدرسة الحكومية سيجد فى مدرسة أهلية وإذا لم يجد مواد تموينية أو مستلزمات انتاج فى شركات الحكومة سيجدها فى القطاع الخاص .

ونتيجة لكل ذلك تولد لدى الناخب العادى انطباع بأن صوته عديم القيمة فى العملية الانتخابية ومن ثم يعزف عن المشاركة فيها وخاصة أن اللجان التى تشرف على الانتخابات تتكون من صغار الموظفين ليس لديهم وعى سياسى كامل وتمت تربيتهم فى ظل النظام الشمولى ويعتبر أن اشرافه على الانتخابات عبء يحاول أن يؤديه بأى شكل وينتهى منه .

الانتخابات وأساتذة الجامعات

● على ذكر صغار الموظفين فإن اشرافهم فى الانتخابات يسهل التاثير عليهم من المرشحين والمحكمة نادت ان يكون فى عضوية اللجان بجانب القضاة كبار العاملين فى الدولة واساتذة الجامعات وهو أمر يطمئن الناس على سلامة الانتخابات وحيدتها فما رايك ؟

— **يرى الدكتور صوفى ابو طالب** : ان إشراك رجال القضاء بالذات واقصد رجال القضاء هنا وليس الهيئات القضائية الأخرى يؤدى بلا شك إلى جدية العملية الانتخابية ودليل ذلك أن اللجنة العامة يرأسها قاض وفى نفس الوقت يشرف على لجنة فرعية فى نفس مقر عمله كمشرف عام على اللجنة العامة تجد أن عدد الحاضرين فى اللجنة الفرعية التى يشرف عليها القاضى عدد محدود جدا لأنه يمثل الصورة



الحقيقية للحاضرين فى الانتخابات بعكس اللجان الأخرى حيث تصل فى الريف بالذات إلى مايقرب من ٩٠ ٪ حضورا .

والأمر يقتضى أن يكون الاشراف على كل لجنة فرعية لأحد القضاة وهذا مستحيل إلا إذا اجريت الانتخابات فى عدة ايام متتالية . الأهم من ذلك فى نظرى الوعى الانتخابى لدى المرشح ولدى الناخب بمعنى إذا كان لدى المرشح وعى انتخابى جيد فإنه يختار مندوبين عنه فى اللجان الفرعية على مستوى عال فى الكفاءة وفى هذه الحالة لايمكن تزييف إرادة الناخبين لأن مندوب المرشح سيحول دون ذلك أما أن كان مندوب المرشح ليس على المستوى المطلوب او استحال عليه اختيار مندوب له فى إحدى اللجان الفرعية فإنه تجرى عملية تزييف لإرادة الناخبين لصالح منافس ذلك المرشح ..

ومسأله اشتراك أساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الدولة فى الاشراف على الانتخابات تجربة جديرة بالاهتمام وإن كنت اشك فى جواز إقبال مثل هذه النوعية من الشخصيات فى الاشراف على الانتخابات إنما اعتقد انه إذا احس هؤلاء بجدية العملية الانتخابية واهمية دورهم فيها فقد يؤدى ذلك إلى قبول بعضهم فى الاقبال عليها ويمكن الاستفادة بهم إذا قبلوا الاشراف على بعض اللجان .

تزييف إرادة الناخبين

● طالبت المحكمة بعدم سقوط جريمة تزييف إرادة الناخبين بالتقادم شانها شان جرائم التعذيب فما رايك ؟

— يقول الدكتور صوفى ابو طالب : اعتقد ان هذا الراى له وجاهته ويؤدى إلى تخويف وردع من يفكر فى القيام بهذه الجريمة البشعة ومن ثم لابد من تعديل التشريع مما يجعلها جريمة مؤبدة لا تسقط بالتقادم .

● يجب إلزام المزيفين فى الانتخابات بدفع التعويضات من جيوبهم والا يتحملها عنهم دافعو الضرائب هكذا نادت المحكمة فكيف يمكن تطبيق ذلك ؟

— على الفور قال الدكتور صوفى ابو طالب : عقوبة التزوير فى الانتخابات يمكن ان تتضمن عقوبات مقيدة للحرية كالحبس او غرامة مالية ويمكن ان يضاف إليها إلزام من ثبت فى حقه التزييف ان يدفع التعويض الذى يقضى به القضاء لصالح المرشح الذى سقط فى الانتخابات بسبب تزييف إرادة الناخبين وهذا بطبيعة الحال يقتضى تعديل التشريع القائم وهذا يساهم فى الحد من التزييف ويدفع ضعاف النفوس الذين يشتركون فى الإشراف على الانتخابات إلى الابتعاد او إبعادهم عن الانتخابات .

تعديلات تشريعية

● يطالب البعض بسرعة إجراء تعديلات تشريعية للقضاء على المعوقات الانتخابية ، فهل فى رايك تحتاج إلى مثل هذه التعديلات ؟

— قال الدكتور صوفى ابو طالب : المعوقات التى تعوق حرية الناخب فى التعبير عن رايه لا يعالجها التشريع إنما تعالج بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى وإزدياد الوعى السياسى ووجود مناخ عام للحرية السياسية والاقتصادية ، والمناخ العام يتكون من مجموعة إجراءات ونظم وقوانين تهيىء للمواطن أن يعبر عن رايه بصراحة دون خوف او وجل إنما الموظف الذى يخشى من فصله او معاقبته من جانب رئيسه إذا لم يدل بصوته ، هل نتوقع من مثل هذا أن يدلى رأيه بحرية وكذلك الموظف فى الإدارة المحلية او فى الداخلية الذى يحاسبه رؤساؤه على اساس نجاح مرشح حزب بعينه او سقوطه هل نتوقع مه أن يكون محايدا فى عمله .

سيد قراره

● مجلس الشعب ليس دائما سيد قراره ، هكذا قالت المحكمة مارايك فى ذلك ؟

— وهنا رد الدكتور صوفى على الفور قائلا : « سيد قراره » جملة تعنى صاحب الاختصاص ولكنها اسهل فى النطق والفهم لعامة الناس عن فكرة صاحب الاختصاص ، وكل جهة فى الدولة وكل من يتولى عملا عاما فى الدولة حدد له القانون اختصاصا معينا هو صاحب هذا الاختصاص فى الحدود التى رسمها له القانون ، والدستور اناط بمجلس الشعب اختصاصات معينة تشريعية ورقابية دون أن يشاركه فيها أحد ومن ثم فهو صاحب الاختصاص المطلق فى هذه الأمور وهو ما يعبر عنه بتعبير « سيد قراره » بجانبها توجد اختصاصات أخرى تخضع لرقابة جهات أخرى فهو هنا لا ينفرد بالقرار بل تشاركه جهات أخرى أو تراقبه جهات أخرى مثلا مجلس الشعب صاحب سلطة التشريع غير أن قراراته فى هذا الشأن تخضع لرقابة المحكمة الدستورية فإذا ما اصدر قانونا فيه مخالفة للدستور تستطيع المحكمة الدستورية أن تقضى بعدم نفاذ هذا القانون كذلك يجب أن يصدق رئيس الجمهورية على القانون الصادر من مجلس الشعب ومن حقه أن يرده إلى المجلس وإعادة النظر فيه وعلى ذلك فليس دائما سيد قراره .. لأنه يخضع لرقابة جهات فى بعض ممارساته وفى مقدمتها القضاء .

الشرعية الدستورية

● قالت المحكمة إن حصانة الأعمال البرلمانية تخضع لرقابة القضاء ومساءلته إذا هى خرجت عن الشرعية الدستورية والقانونية فما رايك ؟

— قال رئيس مجلس الشعب الاسبق : إذا

خرجت السلطة التشريعية فى عملها عن الشرعية الدستورية او انحرفت فيما تصدره من تشريعات جاز الطعن فى عملها أمام القضاء وهنا يفرق العلماء بين نوعين من نشاط البرلمان العمل البرلمانى والعمل الادارى . اما عن الأعمال الادارية فهى تخضع لرقابة القضاء والعمل البرلمانى فهو النشاط السياسى والقانونى الذى يمارسه الأعضاء داخل البرلمان وفى حدود اختصاصه منها الفصل فى صحة العضوية وهو عمل برلمانى اما على نشاط عضو البرلمان خارج المجلس مثل ارتكاب جريمة او بيع وشراء ، فهو ليس من الأعمال البرلمانية فيخضع مثله مثل الآخرين للقضاء وفى خصوص العمل البرلمانى الفقه والقضاء مستقر على أنها تقديرية محضة للبرلمان ولا يتدخل فيها القضاء وظهر اتجاه جديد منذ بضع سنوات يبيح إخضاع العمل البرلمانى لرقابة القضاء وهذه الرقابة لا تمتد إلى القرار نفسه بإلغائه او إبطاله بل يظل القرار صحيحا ولكنها تقضى بتعويض من أصابه ضرر فى هذا العمل وهذا الاتجاه هو ما طبقته المحكمة بالنسبة لقضية التعويض التى رفعها الدكتور الحديدى وتم الحكم لصالحه فيها وهو اتجاه موجود فى مجلس الدولة ايضا وصدرت به عدة أحكام .

الفصل فى صحة العضوية

● **يرى البعض ان صحة الفصل فى العضوية تائهة بين محكمة النقض ومجلس الشعب نفسه فما رأيك ؟**

— **يقول الدكتور صوفى** : الدساتير والنظم السياسية تختلف بعضها يجعل التحقيق والفصل فى صحة العضوية من اختصاص البرلمان نفسه باعتبار انه عمل سياسى فى المقام الأول والبعض الآخر يمنح ذلك لجهة قضائية والنظام المصرى يجعل التحقيق فى صحة العضوية من اختصاص محكمة النقض كجهة محايدة لتتكشف الحقيقة دون مجاملة او تأثير أما الحكم بصحة العضوية من عدمها فيكون للمجلس نفسه بأغلبية معينة ومن ثم يكون التحقيق وقرار محكمة النقض اشبه بتحقيق النيابة وقرار الإحالة إلى المحكمة . والمحكمة قد تأخذ بذلك أو لا تأخذ وكذلك بالنسبة لمجلس الشعب يأخذ بما انتهت إليه محكمة النقض وقد لا يأخذ وهو يخضع فى ذلك لموازنات سياسية أكثر منها قانونية ، فمثلا قد يكون عدم توقيع موظف على أحد كشوف الانتخابات سببا يؤدى إلى بطلان الانتخابات فى نظر محكمة النقض وقد لا يأخذ المجلس بهذه النتيجة باعتبار أن ذلك لا يؤثر فى صحة الانتخابات .

ولذلك فإن سيد قراره مسألة سياسية قانونية بمعنى أن المجلس هو صاحب السلطة التقديرية فيما يصدر عنه من أعمال طالما لا توجد مخالفة للدستور ولا انحراف فى السلطة .

● **كثر عدد الطعون فى المجلس الحالى ما هو رأيك فيها وما هى أسبابها ؟**

— **قال الدكتور صوفى أبو طالب** : الطعون باستمرار هى طعون فى صحة العضوية ، كل مرشح يسقط فى الانتخابات يطعن فى ذلك . وبالنسبة لهذا المجلس فقد وجد أن عدد الطعون كبير ، ولعل هذا العدد الكبير ونشر قرارات المحكمة فى التحقيقات ومناقشتها فى مجلس الشعب هو الذى جعل الناس تتنبه إلى أن المجلس سيد قراره وخاصة أن المجلس لم يستجب لعدم صحة العضوية التى انتهت إليه محكمة النقض فى تحقيقاتها إلا لحالات قليلة ، ومعظم الحالات لم يأخذ المجلس برأى محكمة النقض .

فى العدد القادم
أساتذة الجامعات وكبار العاملين بالدولة يرحبون بالمشاركة فى الإشراف على الانتخابات

حزب العمل المصري سيخوض الانتخابات بتحالف مع جماعة "الاخوان" المحظورة

□ القاهرة - من محمد صلاح:

■ اكد المهندس ابراهيم شكري رئيس حزب العمل المصري المعارض ان التحالف القائم بين حزبه وجماعة الاخوان المسلمين المحظورة سيستمر خلال الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، مشيراً الى ان التحالف مع الاخوان خلال انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ «كانت له نتائج ايجابية وطيبة». ورأى ان التنسيق بين قوى المعارضة السياسية للوقوف امام الحزب الحاكم «يجب ان يتسع».

وتابع شكري في حديث نشرته امس صحيفة «الشعب» التي يصدرها حزب العمل ان جماعة الاخوان المسلمين تتعرض لهجمة «حيث رصدت السلطات الامنية اجتماعات قالت انهم يستعدون فيها لخوض الانتخابات المقبلة، وهو امر طبيعي لا يعاقب عليه القانون».

وكرر مطالبة حزبه بان تؤمن الحكومة ضمانات لسلامة العملية الانتخابية من بينها ان يتولى القضاء الاشراف الكامل عليها.

وتساءل «ما معنى ان يحض الرئيس حسني مبارك احزاب المعارضة على المشاركة في الانتخابات من دون توافر تلك الضمانات». وقال: «سنخوض الانتخابات لان مجلس الشعب الحالي لا يمثل بالفعل اتجاهات الشعب، ونسمع الآن دعاوى تقول بتشكيل وزارة محايدة للاشراف على الانتخابات او الاستعانة بمراقبين دوليين، وفي اعتقادي اننا سنوفر على انفسنا ذلك اذا وفرنا الضمانات اللازمة».

ونفى وجود اتصالات مع الحكومة للتنسيق في شأن النظام الذي ستجري الانتخابات البرلمانية على اساسه. وشدد شكري على ان حزبه يناهض الارهاب «سواء كان ناجماً عن تصرفات خاطئة من قبل الشرطة ام صادراً من شباب لا يقدر المسؤولية، وعلى الشرطة ان تعالج الاحداث في صورة لا تترك لدى الاهالي مشاعر عداء لها خصوصاً بعد تردد اقوال عن عمليات قتل متعمد تعرض لها بعض الاشخاص ممن اكدت الشواهد انهم كانوا محتجزين».

واعلن السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار المعارض ان جهوداً تبذل للتنسيق بين احزاب المعارضة في اطار الاستعداد لانتخابات مجلس الشورى، مؤكداً انه سيتم ترشيح ممثلين للمعارضة في معظم الدوائر الانتخابية.



المصدر : اخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 8 مارس 1990

الدكتور فتحى سرور

فى حوار صريح

حول « سيد قراره » و بعيدا عن سيد قراره !

طعنت فى حكم التعويض .. وحكم النقض لايقبل النقض

مصر دخلت النادى الديمقراطى .. منذ زمن بعيد

● التجربة الحزبية .. ليست هزيلة .. وتبشر بالخير

● الانسان هو الذى يخلق الموقع

و .. ليس العكس ..

وخاصة عندما يكون رجلا من طراز د . فتحى سرور الذى يجمع ـ إلى جانب ـ خبرته القانونية الرفيعة روحا مقاتلة تمتلىء بالحماس العاقل .. والتحدى المحسوب .

حدث هذا عندما احتل الرجل موقعه فى وزارة التعليم .. فخاض معركته الشهيرة ضد « الغش » .. حتى تراجع الغش فى المدارس إلى كهوف المحرمات .. وعندما وصل إلى منصة مجلس الشعب .. رفض اسلوب



المصدر : اخر ساعة

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« الهيمنة » على صوت المعارضة .. واعاد لهذا الصوت المساحة التى تليق به تحت قبة برلمان عريق ..

والرجل الآن يستعد لتكرار نفس التجربة .. إلى النطاق العالمى بعد ان اختارته برلمانات العالم العريقة - بالانتخاب - ليكون رئيسا لاتحادها ..

فمن هو هذا الرجل ؟ !

وماذا فى جعبته .. وما الذى يشغله الآن .. وماهو رايه فيما يوجه له او للمجلس من اتهامات .. ؟؟

● حوار : حامد سليمان ● عدسة : محمد سعيد

اجرى حامد سليمان حوارا صريحا مع رئيس مجلس الشعب حول « سيد قراره » وبعيدا عن سيد قراره .

والدكتور فتحى سرور لايعرفه إلا من اقترب منه ..

والذين عرفوه جيدا .. لايملكون - مهما اختلفوا معه فى رأيه أو ممارساته او اتجاهه السياسى - إلا أن يحبوه لصراحته وشجاعته .

عندما ذهبت له فى الميعاد المتفق عليه كان عائداً لتوه من المطار قادماً من العمرة .. وكان مستغرقاً فى نقاش ساخن مع بعض أعضاء اللجنة التشريعية برئاسة الدكتورة فوزية عبد الستار .. ويبدو أنهم كانوا يتشاورون معه .. فى حكم محكمة الاستئناف الخاص بتعويض الدكتور الحديدى .. وانعكاسات صدور قانون النقابات المهنية الجديد وتعديلاته .. التى اثارت الكثير من الجدل والزوابع .. ووجدت نفسى أبدأ معه الحوار من حيث انتهى نقاشهم حول هذه الموضوعات التى شغلت الشارع المصرى أولا فكان سؤالى الأول :

تعويض الدكتور الحديدى

● بعد ان حكم القضاء المصرى .. (بالتعويض) للدكتورين حلمى الحديدى واحمد شوقى المحامى فمن سيدفع هذا التعويض .. الدكتور فتحى سرور .. واللواء عبد الحليم موسى .. ام الشعب المصرى .. من خلال ميزانية مجلس الشعب .. ثمناً لاخطاء « سيد قراره » الذى تتمسك أنت به .. بعد ان ابتدعه سلفك الدكتور محجوب ؟

الدكتور سرور :

— الحكم صدر علىّ وعلى وزير الداخلية السابق (بصفتيهما) لا (بشخصيهما) ومن ناحيتنا هنا فقد طلبت من هيئة قضايا الدولة الطعن فى الحكم بطريق النقض .. وهذا حق لرئيس المجلس واعضاء المجلس ..

● ولكن ماذا إذا صدر حكم (نهائى) من محكمة النقض (لصالح) الدكتور الحديدى ؟

— الدكتور سرور « بدبلوماسية قانونية » شديدة :

أحكام محكمة النقض غير قابلة للنقض ..

● وهل يعنى ذلك - بصراحة - انه إذا خسر مجلس الشعب القضية - فى النقض - انك ستوافق على ان يدفع المجلس التعويض ..

— الدكتور سرور وبدبلوماسية قانونية اشد :

مجلس الشعب حريص على تطبيق الدستور واحترام القانون قالها بما أشعرنى أنه يحتفظ فى جعبته القانونية بالكثير من المفاجآت .. !!

وسارعت أحاول الكشف عما يخفيه بسؤال غير مباشر :

● وهل تعتقد أن هذا الحكم للقضاء المصرى .. يعبر عن « رد فعل عنيف » للقضاء .. إزاء عدم احترام يمثل بداية صدام شديد وعلنى بين السلطتين القضائية والتشريعية ؟ !

— الدكتور سرور « بهدوء شديد » :

لا اعتقد مطلقا .. فسلطات الدولة - رغم استقلال كل منها عن الآخر - حريصة على احترام حدود العلاقات الدستورية بينها .. والسوابق كلها تشير إلى ذلك الاحترام الشديد والتعاون بين السلطتين التشريعية والقضائية بما حدده الدستور والقانون المصرى ..

● هل اطمع فى تفصيل اكثر .. بعيدا عن هذه التعميمات .. وبما يقترب من صلب قضية « الصدام » بين السلطتين ؟ ... وخاصة أن قرارات مجلس الشعب فى الطعون تستند فى النهاية لاحكام قضائية خاصة بوقوع تزوير او اخطاء فى عدد الأصوات او غيرها ..

— الدكتور سرور وقد بدأ فى كشف بعض مايخفى :

بتوضيح اكثر اقول لك .. إن الدستور المصرى - شأنه شأن العديد من الدساتير - جعل الكلمة (النهائية) لمجلس الشعب وخاصة

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

● ديكتاتورية الأغلبية ظاهرة عالمية .. والأغلبية الصامتة فى أعرق الديمقراطيات

فى امور (الطعون الانتخابية) ويقتصر دور محكمة النقض على (التحقيق) ولكن دون إصدار (حُكم) فى هذه الطعون ولكن للأسف الشديد فقد حدثت (بلبلة) فى هذا الشأن فى الرأى العام هنا بسبب ما أثارته الصحف .. فظهر مجلس الشعب وكأنه (مخالف) للأحكام القضائية بينما الدستور صريح وأن محكمة النقض (ليس لها صلاحية) إصدار أحكام فى الطعون الانتخابية .. فهى بالنسبة لها مجرد قضاء (للتحقيق) وليس قضاء (للحكم) وقد اكدت المحكمة الإدارية العليا هذا المعنى فى كثير من احكامها .. كما اكدته المحكمة العليا التى كانت تختص بالرقابة على « دستورية القوانين » واقرت بأن مجلس الشعب (هو الذى يفصل) فى الطعون الانتخابية ..

لهذا .. يجب وضع حد لهذه (البلبلة) التى يتصورها البعض بين السلطتين التشريعية والقضائية .. حتى يعرف الناس (حدود) سلطات الدولة وأن السلطة التشريعية (لم تتجاوز) حدها يوماً .. وانها تصدر احكامها طبقاً للدستور .. وليس مخالفة للأحكام القضائية .

● **هل تعتقد ان « المحكمة الدستورية » .. هى الجهة المختصة بفض ذلك « الاشتباك » الخفى بين السلطتين .. ام ان هناك جهة اخرى .. وما حدود سلطاتها .. وحتمية الانصياع لأحكامها .. ؟**

ــ الدكتور سرور وقد ارتفعت نبرة صوته :

اولا : لا اعتقد ان هناك (اشتباكا) بين السلطتين القضائية والتشريعية .. وحتى ـ فى الحالة الراهنة ـ التى صدر فيها الحكم على مجلس الشعب بالتعويض وطعن فيه المجلس امام محكمة النقض .. فإن ذلك لايعنى وجود اى اشتباك بين السلطتين .. وإنما سيكون فصلا بين (حكمين قضائيين) .. حكم صدر بالتعويض وحكم سيصدر بإقراره او نقضه ..

وقد سبق لمجلس الدولة ـ عن طريق المحكمة الإدارية العليا ان اكد فى سبعة احكام بأنه لاتوجد (رقابة قضائية) على الأعمال البرلمانية ..

هذه واحدة ..

والثانية : ان المحكمة الدستورية ليس لها اى اختصاص فى التنازع بين سلطتين من سلطات الدولة .. وكل مايحدث انه إذا صدر حكمان من جهة (قضائية) وهيئة ذات اختصاص قضائى ، وكان الحكمان متناقضين فإن المحكمة الدستورية تفصل فى هذا النزاع « القضائى » .. ومعنى هذا أن هذه المحكمة لاتنظر إلا فى نزاع (داخل السلطة القضائية) وليس بين سلطتين من سلطات الدولة (!!)

● **ولما ابديت دهشتى .. وطلبت توضيحا اكثر :**

عاد الدكتور سرور يضيف قائلا :

ــ لك حق فى دهشتك .. فهى مسألة قانونية ودستورية عويصة بل تاريخية .. ولأهميتها فقد اثيرت فى فرنسا بمناسبة بحث « دستورية القوانين » .. وأيامها .. رفض البرلمان الفرنسى أن توجد اى سلطة تراقب سلطاته باعتبار أن البرلمان يمثل الشعب كله ويعبر عن إرادته ، مما لايجوز معه (لأية سلطة) ان تراقب إرادة الشعب .. بل وصل الأمر إلى رفض البرلمان الفرنسى رقابة القضاء على « دستورية القوانين » باعتبار ان الشعب الذى يمثله البرلمان هو مصدر كل السلطات ..

ثم .. تم فى النهاية التوصل لحل وسط بإنشاء (مجلس دستورى) للتحقق من دستورية القوانين الفرنسية ـ قبل ـ صدورها ..

اما فى مصر .. فقد اخذ الدستور المصرى بمسلك معظم الدساتير الأوربية فى انشاء محكمة دستورية عليا تراقب نوعا واحدا من اعمال البرلمان وهو (مدى مطابقة القوانين الجديدة الصادرة من البرلمان للدستور) .. وهذا واضح .. فلا رقابة علينا فيما نحكم به من طعون .. حتى من المحكمة الدستورية ..

● **وعند هذا شعرت ان الدكتور سرور قد اوفى هذا الموضوع الحساس حقه على الأقل من وجهة نظره القانونية والدستورية .. فانتقلت بالحديث لموضوع آخر فقلت له : الرجال هم الذين يحركون المواقع ـ وليس العكس ـ وهم الذين ـ يجتذبون لها الأضواء .. او الأفول .. حدث لك هذا عندما اصبحت وزيرا للتعليم ـ فى معركتك مع الغش ـ وعندما اصبحت رئيسا لمجلس الشعب ـ بتغيير اسلوب الحوار مع المعارضة ـ فماذا فى جعبتك بعد أن جلست على كرسى اتحاد البرلمانيين الدولى ؟**

ــ الدكتور سرور :

فى جعبتى الكثير وليس هذا مجرد كلام او « بروباجاندا » .. فمنذ اول اجتماع للجنة التنفيذية .. قدمت اقتراحين .. جديدين .. تقرر البدء فى تطبيقهما ـ لأول مرة فى تاريخ هذا البرلمان العالمى :

اولهما : ان يصدر هذا البرلمان العالمى « إعلانا دوليا » عن الديمقراطية بحيث يضمن هذا الاعلان ـ الحدود الدنيا ـ للممارسة



المصدر : الأهـــرام المســـائي

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« سلق » القوانين مجرد رأى .. تطلقه المعارضة على مالا يعجبها

● الذين اشتكونى لاتحاد البرلمان الدولى .. أساءوا لأنفسهم ولبلدهم

الديمقراطية فى أى دولة من دول العالم مهما تعددت أشكال نظم الحكم من اشتراكية او راسمالية او بوذية .. احتراما لكيان الانسان ، وحقه فى المشاركة ، وفى الحياة ..

والثاني : عقد اتفاق يفتح باب التعاون لأول مرة بيّن الاتحاد البرلمانى الدولي والأمم المتحدة .. وقد التقيت فعلا مع السكرتير العام للأمم المتحدة وتم الاتفاق على وضع مشروع للتعاون الدولى بين المنظمتين .. وسوف تعقد ـ تنفيذا لهذا الاتفاق (جلسة خاصة) لمجلس اتحاد البرلمان الدولى .. فى ٣١ أغسطس القادم ـ داخل مقر الأمم المتحدة ـ لإبداء وجهة نظر البرلمان الدولى فى تطوير نظام الأمم المتحدة ـ بما يشملها من مجلس الأمن وغيره ـ بحيث تكون أكثر عدالة فى تمثيل دول وقوى العالم وماحدث لها من متغيرات بعد الحرب العالمية الثانية ..

« سلق » القوانين ..

وفاجأت رئيس مجلس الشعب بسؤالى التالى :

● **المعروف انك ـ قبل ان تكون وزيراً ونائباً ورئيساً لمجلس الشعب ـ محام (شاطر) فما هى « حيثيات » دفاعك عن تهمتى « سلق القوانين » و « ديكتاتورية الأغلبية » التى توجه دائما لمجلس الشعب .. ؟ !**

ـــ وبعد ابتسامة خاطفة لاحظت انه يضغط على نبرة صوته لتكون اكثر هدوءاً .. وبعدها لم يتردد ان يقول لى :

اولا حيثيات دفاعى عن « مسألة » (سلق القوانين) فهذا الاصطلاح مجرد (رأى سياسى) تطلقه قوى المعارضة هنا ـ وفى الخارج ايضا ـ على صدور القوانين التى (لاتعجبها) .. وهو ليس فى النهاية اصطلاحا قانونيا او تشريعيا .. والذى يقرا مضابط الجلسات يجد أن القوى المستقلة او المعارضة تاخذ حظها فى الراى بالاضافة للأغلبية ..

● **ولكن هناك قوانين لم تاخذ سوى يوم وليلة .. ؟ !**

ـــ ورد الدكتور :

وهناك ايضا قوانين اخذت عدة شهور وأيام .. وكل قانون يصدر له ظروفه .. والذى لايعرفه الكثيرون .. أن هناك قوانين ـ كأحكام القضاة ـ يطلبها الأعضاء (على وجه الاستعجال) .. واللائحة الداخلية للمجلس هى التى تحدد نظام اجراءات نظر مشاريع القوانين بعد دراسة مستفيضة او (على وجه الاستعجال) نظرا لظروف ضاغطة كما حدث فى تعديل قانون النقابات المهنية .. وإذا كنت تقصد بالسؤال القانون رقم ١٠٠ فاسمح لى ان اوضح ثلاث حقائق :

اولها : أن اقتراب موعد انتخابات معظم النقابات المهنية فى مارس ٩٥ يتطلب سرعة اصدار القانون قبل هذا الشهر .

ثانيا : بالنسبة للتعديل فليس فيه جديد سوى ان (يفصّل) اكثر اختصاصات اللجان القضائية التى نص عليها القانون رقم ١٠٠ .

ثالثا : هناك ثلاثة نقباء مهنيون فى المجلس وقد ادلى اثنان منهما برايهما كاملا فى القانون .. فى التعديلات المقترحة عليه .. بالنسبة للجان القضائية التى تستعين بموظفين إداريين تحت اشرافهم .

● القضاة هم الذين سيختارون الاداريين وليست هناك أية شبهة تدخـل حكومـى فى انتخابات النقابات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... آخر ساعة ....

التاريخ : .... ٨ مارس ١٩٩٥ ....

● النقابات المهنية تقاعست .. عن تقديم مشروع لقانونها ونحن لا نحتكر إصدار القوانين

شبهة التدخل في انتخابات النقابات

● المخاوف كلها في هؤلاء الإداريين .. وفيما إذا كان اختيارهم ومشاركتهم في عملية فرز الأصوات .. يأتي معه « بشبهة » تدخل حكومي .. أو تزوير لصالح الأعضاء الموالين .

— اختيار هؤلاء الإداريين سيكون من القضاة .. وعملهم في فرز الأصوات سيكون تحت الاشراف المباشر للقضاة .. وهذه التصورات مجرد أوهام ..

وعدت أقول : ولكن مادفاعك عن الاتهام الثاني الخاص بـ « ديكتاتورية الأغلبية » .. !

— ورد الدكتور سرور من صيغة المرافعة القضائية :

أما بالنسبة للاتهام الثاني الموجه لمجلس الشعب .. والمتعلق بمقولة سيطرة الأغلبية أو « ديكتاتورية » الأغلبية فإنه (مردود) لأمرين هامين : (الأول) لأن طبيعة النظام البرلماني - وحسب إرادة الناخبين - توجد أغلبية وأقلية .. وهذه ليست بدعة اخترعناها .. فهي ظاهرة برلمانية موجودة في أعرق الدول الديمقراطية كفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة .. (والثاني) أن بعض نواب الأغلبية كثيرا مايعرضون مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة - شأنهم شأن المستقلين والمعارضين - بل كثيرا ما اقترح المعارضون تعديلات تم الأخذ بها .. بتأثير معارضة الأغلبية مع المعارضة .. ولكن في النهاية .. فإن (الرأى) للجميع .. (والقرار) للأغلبية .

أغلبية .. موافقة !!

وحسبته انه سيغضب عندما اسأله :

● يلاحظ انك عندما تأخذ الرأى النهائي على القوانين أو القرارات .. تقول أحيانا وأنت مشغول بتقليب الأوراق - (أغلبية) .. (موافقة !!) .. دون أن ترى عدد الأيدى المرفوعة أو تطلب وقوف الأعضاء الموافقين .. أو تستعين بآية لوحة اليكترونية ؟

— ورد الدكتور سرور :

هذا السؤال الاستفزازى متوقع منك .. وأقول لك - دون استفزاز - إن موقعى على المنصة يمكنني بوضوح من رؤية الجميع .. وخبرتي تساعدني في معرفة أغلبية الأيدى المرفوعة بنظرة واحدة .. وعندما يصعب علىَّ الأمر فإنني أطلب وقوف المؤيدين والمعارضين (بالتبادل) .. وأحيانا يطلب أحد الأعضاء النداء بالاسم .. فأستجيب ، والنداء بالاسم اجبارى في أحوال ضرورة حصول الأغلبية الخاصة على القانون .. كما في حالات رجعية القوانين أو صحة العضوية ..

وعندما أقول أغلبية .. موافقة .. فتأكد أنني واثق .. والدليل أنه لم يعترض - لمرة واحدة - أحد الأعضاء المعارضين على كلمة موافقة .. أو شك فيها أو طلب مراجعتها .. أو تكرار عملية التصويت ..

● ولكن حسما لكل هذا .. لماذا لاتطور العملية .. بتركيب اللوحة الإلكترونية ؟

— هذا مستحيل - من الناحية الفنية - في المبنى الحالي .. فالقاعة ضيقة والـ ٣٦٠ عضوا يجدون لهم مساحة بصعوبة .. واللوحة تستلزم وجود (زرارين) لكل عضو للموافقة ، وآخر للرفض .. وهذا متعذر الآن .

وعندما تبنى قاعة جديدة للمجلس سوف يراعى المساحة الكافية للعضو لتركيب الأزرار .. ووضع اللوحة الالكترونية .

هزلية التجربة الحزبية

— وسألت الدكتور :

● **التجربة الحزبية في مصر - حتى الآن .. هل هزيلة لأنها لايتاح لها فرصة للمناقشة في البرلمان .. أو طرح رأيها على الشارع السياسي المصرى .. أم لأن هناك قيودا تمنع قيام احزاب حقيقية تعبر عن القوى الجديدة التى افرزتها المتغيرات السياسية الجديدة في بلادنا .. أم أن لك رأيا آخر ؟**

— الدكتور فتحي سرور :

التجربة الحزبية في مصر ليست هزيلة في رأيي بل انها تبشر بالخير والأحزاب لها منابرها القوية التى تمكنها من طرح رؤيتها على الشارع المصرى فلكل (حزب معارض) صحيفة يومية أو اسبوعية .. وعلى صفحاتها تدور أعنف المعارك والمناقشات والانتقادات دون أى تدخل رقابى حكومى ..

وإذا كانت (بعض) الأحزاب لاتجد عددا كبيرا من المؤيدين فذلك يرجع إما لضعف برامج الحزب أو طبيعة الممارسة الحزبية داخلها وليس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اخر ساعة

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

لوجود اى قيود على حرية الحزب او حركته فى الشارع السياسى .

● **ولكن حركتها ممنوعة فى الشارع .. ومؤتمراتها تكون غالبا داخل اسوار مبانيها .. وتمنع حتى من المسيرات السلمية ؟**

— هذا لايرجع لأسباب سياسية وإنما لظروف أمنية وأحداث إرهابية تمر بها البلاد .. وأحكام عرفية لابد أن يخضع لها الجميع ـ طوال هذه الفترة المؤقتة ـ ولكن لاتوجد اى اسباب سياسية او حكومية اصيلة .. فللاحزاب حرية الحركة فى اطار قوانين البلاد المؤقتة حتى تزول والدائمة حتى يطرأ عليها تعديل ..

● **هل تعتقد ان هذا الوضع من اسباب ظاهرة « الاغلبية الصامتة » فى البلاد حتى تبتعد عن « وجع الدماغ » ام انها ظاهرة عامة .. وفى بلاد العالم الثالث بالذات ؟**

— الأغلبية الصامتة ـ فى رأيى ـ ظاهرة عامة وليست مقصورة على مصر وربما توجد فى بعض الدول العريقة فى ديمقراطيتها .. وترجع أسبابها ـ من وجهة نظرى ـ إلى عدم المبالاة او عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية لدى البعض والاهتمام بالحياة الخاصة او العملية او تنمية الدخل لدى البعض الآخر .. واحيانا توجد هذ الظاهرة .. وخاصة فى بعض الدول الافريقية بسبب عدم الثقة فى النظام الحاكم .. خاصة إذا كان هذا النظام معاديا للديمقراطية ويمارس اساليب استبدادية ديكتاتورية ..

النقابات المهنية كسولة

وعدت اسال رئيس المجلس :

● **لماذا لم يعرض قانون النقابات المهنية الموحد الاخير ـ كما حدث بالنسبة للنقابات العمالية ـ على الجمعيات العمومية للنقابات المهنية وهى الادرى بمشاكلها وظروفها ؟؟**

— واجاب الدكتور سرور :

قانون النقابات العمالية ـ الذى قدمه بعض اعضاء المجلس ـ جاء لنا بعد دراسته فى اتحاد نقابات العمال .. ونحن لانحتكر اصدار القوانين .. بل نرحب بما يأتينا من الهيئات والمنظمات والأفراد .. بدليل انه قد ورد إلينا مشاريع قوانين من نقابتى الأطباء والتجاريين وتعديلات على قانون المعلمين من نقابتهم العامة .. وسوف نبحثها ..

وهل ورد إلينا مشروع قانون من نقابة الصحفيين مثلا عن طريق أحد اعضاء مجلس الشعب أو المهندسين و.. لم ندرسه او نناقشه .. أو حتى نرفضه .. هذا ما لم يحدث ..

فإذا كانت النقابات المهنية المحتجَّة .. لم تتمكن ان تقنع نائباً ـ بأن يقدم لنا مشروع قانون او تعديلا بناء على رغبتها .. فلا تلومنّ إلا نفسها لانه من المعروف ان مشاريع القوانين إما ان تقدم عن طريق الحكومة او احد الأعضاء .. وقد وصلت إلينا عدة شكاوى .. عن الانتخابات فى النقابات المهنية .. وكان على النقابات المهنية ان تكون يقظة .. وتسارع فى تقديم مشاريع قوانينها .. ولكنها لم تفعل وهذا كسل منها .. وليس ترصدا لها من المجلس كما تتصور ..

حكاية سيد قراره

● **ولكن ماهى حكاية « سيد قراره » .. ولماذا لم نكن نسمعها قبل ان يطلقها المرحوم دكتور محجوب .. ولماذا يتكرر ذكرها هذه الايام .. وهل تعنى أن للمجلس سلطات اخرى غير سلطاته التشريعية والرقابية ؟**

— حكاية « سيد قراره » تحولت إلى تعبير دارج بعد أن قالها المحجوب .. ولكنها عبارة قديمة لها مدلول دستورى لم يكن محل جدل .. لأن هذه المسائل كانت لها قدسية داخل المجلس البرلمانى فقط .. وهى تعنى استقلال المجلس فى ممارسة سلطاته الدستورية .. إذن فهى حكاية تعبير سياسى يستند إلى معنى دستورى ..

وقد اتخذتها المعارضة ـ كما ذكرت ـ موضوعا للجدل السياسى .. بينما اساسها الدستورى لايمكن الجدال فيه وهو استقلال السلطة التشريعية فى ممارسة اختصاصاتها طبقا للدستور .. وهى لاتعنى ـ إذن ـ أن المجلس له سلطات أخرى خارج هذا النطاق الدستورى .. ولاتعنى أن للمجلس سلطات أخرى غير سلطاته التشريعية والرقابية التى حددها الدستور بوضوح .

● **هل هناك نص فى الدستور بأن تحديد موعد الانتخابات وإجرائها وفرز أصواتها .. هو من اختصاص مجالس النقابات .. وهل هناك اتجاه لتهميش دور النقابات ؟**

— لايوجد هذا النص .. وكما ذكرت فاللجنة القضائية هى التى ستختار الإداريين .. وهى التى ستشرف على عمليات الفرز واعلان



المصدر : أخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

● المحكمة الدستورية .. ليس لها صلاحية البت في النزاع بين سلطة القضاء .. والسلطة التشريعية

النتيجة .. ولايوجد أى اتجاه (لتهميش) دور النقابات والاشراف القضائى هو لضبط العملية الانتخابية .. لا لتزويرها - عن طريق إشراك الإداريين - كما يشيع البعض .. والحرية النقابية مكفولة .. فالنقابات المهنية تعتبر من « أشخاص القانون العام » وهى تمارس بعض سلطات الدولة .. فهى التى تسمح لأعضائها بممارسة مهنهم أو تحرمهم منها .. وهى التى تضع لوائح المهنة والجزاءات والواجبات . ولذلك فقراراتها يطعن فيها أمام مجلس الدولة لأنها تتعرض لمصائر الأشخاص وأرزاقهم .. والأمر غير ذلك فى النقابات العمالية .. فلا يتوقف ممارسة العضو فيها لعمله على « قيده » فى النقابة العمالية .. فالمسألة فى « المهنية » متعلقة بالمصائر والأرزاق لهذا يجب أن يكون للقانون دور فى نزاهة الانتخابات بالنقابات المهنية بالذات ..

● ظاهرة توقيع طلبات الأعضاء - وخاصة من أعضاء الحزب الوطنى - أثناء نظر الجلسات .. هل مازالت كما هى .. خاصة بعد أن ثار حولها الجدل والغضب منك بالذات كرئيس للمجلس ..

— للأسف .. الظاهرة مازالت كما هى .. ولم يتغير شىء .. ونفكر فى نظام يحتم عدم شغل الجلسات والتوقيع - ولو فى مجلس الشعب - فى حجرات الوزراء بالوزارة أو المجلس .

● وكان سؤالى التالى :

ماذا كان (وقع) الشكوى - التى ارسلتها بعض النقابات - فيكم إلى الاتحاد الدولى للبرلمانيين الذى ترأسه الآن .. وهل تعتقد أن هذا كان نوعا من « نشر غسيلنا » الداخلى فى الخارج .. أم مجرد تنفيس ؟

— وأجاب د . فتحى سرور :

لاشىء على الاطلاق .. لأنه فى وسط التشنجات يغيب على المتشنجين معرفة الجهة المختصة بفحص شكواهم .. ويغيب عنهم - ماعرفته بعد احتكاكى بالخارج - أنهم هناك لايهتمون بمثل هذه الصيحات .. كما يغيب عنهم فى النهاية أن مثل هذه الصيحات (خارج) حدود بلادهم تسىء إليهم وإلى بلدهم أكثر مما تنفعهم ..

حجم الديمقراطية المصرية

● وقلت له : مادمنا نتكلم عن الخارج .. ماذا تكون اجابتك إذا سألك احد عتاة البرلمانيين فى الاتحاد البرلمانى الذى ترأسة عن حجم الممارسة الديمقراطية -فى مصر ومسيرة هذه الممارسة من أيام الحكم الشمولى إلى تجربة السادات وإلى الآن ؟

— وضحك الدكتور سرور قبل أن يجيب :

لقد وجّه إلىّ احدهم هناك (فعلا) هذا السؤال وقلت له اقول لك إن الاجابة على هذا كله « هو » إنتخابى رئيسا للاتحاد الدولى للبرلمانيين والذى يضم ممثلى برلمانات العالم كله .. وهم هناك ليسوا ساذجين .. ولايوجد أدنى شك أن عملية الانتخاب سبقها دراسة مستفيضة للتجربة البرلمانية فى بلادنا وهذا الانتخاب البرلمانى العالمى هو شهادة ثقة على مسيرة الممارسة الديمقراطية الحالية فى مصر ..

فنحن نعيش فى ظل ديمقراطية عاقلة متوازنة ، فسيادة القانون مكفولة وحرية الرأى تشهد بها صحف المعارضة وبعض الصحف الحكومية ، والانتخابات أساس الوصول إلى مقاعد البرلمان .. كل ذلك يجرى هنا رغم ظروف المشكلات الأمنية والارهابية التى نمر بها ..

● وسألته نفس السؤال ولكن فى صيغة أخرى :

مـا رأيك فى تجـربـة « مـانـديـلا » الديمقراطية .. الذى سمح أن تمارس فى بلاده بممارسة ديمقراطية كاملة وغير مشروطة .. رغم أن الشعب هناك لم تتم « فترة فطامه » بعد تجربة طويلة مع الحكم الاستعمارى العنصرى وعقب صراع ليس مع البيض فقط .. ولكن مع السود ايضا بما كان يهدد - ومازال - بحروب اهلية ؟

— تجربة مانديلا فريدة وجاءت بعد كفاح طويل .. تمخض عن تعددية حزبية كاملة حملته إلى مركز الرياسة - عبر انتخابات حرة - بعد انتصار ساحق على البيض وتفاهم ذكى مع منافسيه من السود .. وهو شخصية تاريخية .. استطاعت أن تخفى بجاذبيتها وقوتها صراعات كثيفة .. ولكن الخوف (بعد مانديلا) فلا زالت الديمقراطية هناك معلقة بوجوده ونأمل ألا تتفجر



المصدر : الأهرام ساعة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٥

الصراعات بعد رحيله .. وهى تجربة نأمل لها كل نجاح .. وأن تتخطى كل المتاعب والمفاجآت التى قد تواجهها ..

ثم .. كان سؤالى الأخير :

● فى كل عام يدخل « النادى الديمقراطى » الكامل أحد بلاد العالم الثالث .. أحيانا تكون عملية الدخول متعثرة كما حدث فى اليمن وأحيانا سهلة كما حدث فى جنوب أفريقيا .. وأحيانا ثابتة كما حدث فى الهند .. وأحيانا شبه مستحيلة كما يحدث الآن فى الصين .. ولكن (الكل) يدخل فى النهاية ..

فهل ترى أن مصر قد دخلت ساحة هذا النادى .. أم أنها مازالت تطرق الباب أم أننا نعيش فيما يسميه البعض « هامشا ديمقراطيا » .

— ورد الدكتور وهو يجمع أوراقه بسرعة لارتباطه بموعد هام :

فى رأيى .. أن مصر دخلت ساحة هذا النادى منذ زمن طويل وكان ذلك فى المرحلة المعاصرة منذ دستور ٢٣ .. وإذا كانت (ثورة يوليو) قد أتت لمواجهة بعض الفساد السياسى ولتحقيق بُعد اجتماعى وعدالة توزيع على حساب الحريات .. مما عكس هذا بالسلب على الممارسة الديمقراطية فى مصر فترة من الزمن .. فإنه بعد عودة (الشرعية الدستورية) .. بدستور ١٩٧١ م بدأت الديمقراطية البرلمانية المصرية فى الازدهار .. ومضت مسيرتها إلى تقدم أكثر بعد الأخذ بمبدأ التعددية الحزبية .. والمسيرة مازالت تمضى للأمام وسوف يكفل لها النجاح والازدهار يوما ما .. فنحن لانعيش هامشا ديمقراطيا .. ولكننا نعيش مسيرة ديمقراطية تنمو وتتقدم يوما بعد يوم ..

● ● ●

هذا هو الرجل .. وهذه هى أفكاره وإجاباته الصريحة على أسئلتى التى حاولت - باستفزازية بعضها - وسهولة البعض الآخر .. أن أعبر عن رأى من يختلفون مع هذه الشخصية الهامة.. ورأى من يؤيدونها ويعجبون بها ..

وأرجو أن أكون قد نجحت فى محاولتى ..



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

كلمات

من حقنا ان نامل فى ان يكون لنا مجلس شعب جديد يضع حدا لكل مايقال عن ضعف بعض الاعضاء ، وعن تزوير الانتخابات فى بعض الدوائر .

والخطوة الاولى التى جعلتنا نامل فيما قلناه ان الرئيس مبارك قرر ان يحسم الموقف بالنسبة لطريقة الانتخابات القادمة . فقد صرح الرئيس تصريحا حاسما قاطعا واضحا بانه لاعودة الى نظام القوائم ، وان الانتخابات القادمة ستكون بالنظام الذى تعودنا عليه وهو نظام الانتخابات الفردية ، وقد كان نظام القوائم التى سبق ان جربناه ، يكاد يقترب من التعيين ، ويبتعد عن الانتخابات . لان الحزب عندما يختار اسماء مرشحيه ، ويضع بعضهم فى اول القائمة ، وبعضهم فى آخرها ، فمعنى ذلك ان الحزب هو الذى يقرر مصير المرشحين الى حد كبير . فرؤوس القوائم او الاسماء الاولى فى قوائم المرشحين ، تكون فرصتها فى النجاح شبه كاملة ، بينما يكون الذين تجىء اسماؤهم فى المؤخرة معرضين اكثر من غيرهم للسقوط .

هذا بخلاف تعقيدات اخرى كثيرة ظهرت عند تطبيق نظام القوائم ، بسبب انقسام الاعضاء الى عمال وفلاحين وهيئات اخرى .

والمرشح الفرد الذى يشعر بانه اهل للثقة ، يطلب من الحزب الذى ينتمى اليه ان يرشحه ، هذا اذا كان حزبيا . وعندما يرى المرشح ان حزبه فضل عليه مرشحا اخر . قد يكون اكثر غنى وثروة ، فانه احيانا يرشح نفسه مستقلا متجاهلا قرار الحزب الذى ينتمى اليه . وهذا يجعل الاحزاب حريصة على ترشيح افضل العناصر التى تكتسب ثقة الناخبين ، دون نظر الى مراكزهم المالية . وهكذا تكون الفرصة مهياة لتكوين مجلس جديد يضم العناصر الوطنية المخلصة النظيفة التى تؤدى دورها الوطنى كواجب يلقى عليها ، ولاتعتبر المقعد النيابى وظيفة ووسيلة للكسب وتحقيق المصلحة الخاصة .

وقد شاع بين الناس . وهم على حق ، ان المرشحين الذين ينفقون عشرات الالوف او مئاتها فى الدعاية لكسب اصوات الناخبين ، انما يدخلون فى حسابهم ان هؤلاء المرشحين يعتزمون تعويض ما انفقوه عندما يتم انتخابهم ويصبحون قادرين على استغلال عضويتهم النيابية فى تحقيق المنافع الشخصية ، وبعضهم قد يرتكبون بذلك اعمالا غير مشروعة ، اعتمادا على تمتعهم بالحصانة البرلمانية ، وكل هذا السلوك المنحرف ، ينبغى ان ننزه المجلس الجديد عنه . وعندنا الآن من الامل فى تحقيق ذلك ماتدل عليه البوارد التى ظهرت قبل موعد الانتخابات بشهور كثيرة . ومن هذه البوادر ، ان احزابا كثيرة قد اعلنت عن عزمها على خوض المعركة مهما تكن الظروف . من هذه الاحزاب حزب الوفد الذى قاطع الانتخابات الماضية ، ولم يكسب شيئا من هذه المقاطعة ، وقد بدا الاستعداد للانتخابات القادمة من الآن ، فى حزب الوفد وفى الحزب الوطنى الحاكم وفى غيرها من الاحزاب . فلعل امالنا تتحقق فى انتخابات مجلس جديد بمعنى الكلمة ، يحيى ثقة الجماهير فى مجالسنا النيابية .. ونحن منتظرون .

محمود عبدالمنعم مراد



من رئاسة الحزب الوطني



المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٥

الرئيس الفرنسي لايباشر مهامه الحزبية طوال فترة رئاسته للجمهورية

● فؤاد سراج الدين يطالب بانشاء وزارة محايدة للاشراف على انتخابات مجلس الشعب القادمة، وضرورة تخلى الرئيس حسني مبارك عن رئاسة الحزب الوطني وتقديم الضمانات اللازمة لنزاهة العملية الانتخابية

تحقيق : سامي ابو العز

الحكومة المحايدة للاشراف على الإنتخابات.. مطلب يجب ألا يخشاه أحد

الناصريون والاخوان المسلمون يؤيدون مطالب زعيم الوفد لإجراء انتخابات نزيهة



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٥

نيلسون مانديلا اشهر سجين سياسى فى العالم كسر قيود سجنه واصبح رئيسا لجمهورية جنوب افريقيا لينهى عصر الدكتاتورية ويوقد شموع الديمقراطية.

بنازير بوتو السيدة المكافحة التى جاهدت لتحقيق الديمقراطية اصبحت رئيسة لحكومة باكستان بارادة الشعب.

كورازون أكينو زوجة زعيم المعارضة الفلبينى استطاعت بعد اغتيال زوجها بعد عودته من المنفى ان تقود الشعب حولها لتفجر اكبر الثورات التى أطاحت بحكم الديكتاتور ماركوس وحكمت شعبها بديمقراطية لم يشهدها من قبل وتخلت عن الحكم عندما اراد الشعب ذلك.

الرئيس الأمريكى بيل كلينتون رئيس الحزب الديمقراطى فى عهده نجح الجمهوريون. واصبحت لهم الاغلبية فى مجلسى النواب والشيوخ.

شمس الديمقراطية سطعت على العالم أجمع حتى البلاد التى غابت عنها الشمس قرونا طويلة.. ورياح التغيير غمرت انحاء المعمورة.

الديمقراطية الحقيقية هى الامل لانقاذ شعوب العالم من المستقبل المجهول واشعال مواقد الحرية لتنتهى الى الأبد عصور الظلام.

ونحن فى مصر نتشدق بالديمقراطية ونتغنى بها.. حولناها لكلمات براقة بلا مضمون أو معنى.

قطار الديمقراطية فى أخر محطاته.. رياح التغيير أوشكت على الرحيل.. فهل نلحق بالركب ونكسر اغلال الديكتاتورية؟ أم نكتفى بالتغنى بالديمقراطية والرقص على أنغام الطبول!!

منذ ايام وبمناسبة عيد الفطر المبارك عقد فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد لقاء جماهيريا طالب فيه بتشكيل وزارة محايدة لاجراء انتخابات مجلس الشعب القادم لضمان نزاهة الانتخابات وحيدة الحكومة. كما طالب بوقف العمل بقانون الطوارىء اثناء الانتخابات على الاقل واجراء عمليات التصويت فى اماكن محايدة بعيدا عن اقسام الشرطة وتحت اشراف القضاء ولو تطلب الامر اجراء الانتخاب على عدة ايام كما يحدث فى بعض دول العالم. كما طالب بتخلى الرئيس حسنى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى الذى تسخر له كل امكانيات الدولة لانجاح مرشحيه للحصول على اغلبية تضمن ترشيح رئيس الجمهورية.

فهل آن الأوان ليتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى ليصبح رئيسا لكل المصريين ليترك الشعب يقول كلمته بصدق وحرية ليختار من يشاء دون ضغط أو تهديد.

الانتخابات على الابواب والحزب الوطنى يستعد لها بكل قوة فهو يملك كل الاشياء فى يده ويدافع عن كيانه الهش بين الجماهير العريضة من ابناء الشعب ليسخر اجهزة الدولة التنفيذية والاعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة لخدمة ناخبيه ليحدث ما حدث فى الانتخابات الماضية. الشعب مل مشاهدة تلك المسرحية الهزلية لأنه الوحيد الذى يدفع الثمن من قوته وقوت اولاده. الانتخابات القادمة فرصة اخيرة لتثبت الحكومة صدق نواياها وتحول الكلمات الى افعال جادة وحقيقية.. الى شجرة طيبة يحصد ثمارها كل المصريين الذين تشتاق نفوسهم الى رياح الديمقراطية الحقة لنلحق بركب الانسانية.

ما طالب به فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد منذ ايام هو مطلب اساسى طالبت به المعارضة فى كل بياناتها، واكدت على ضرورة تخلى الرئيس حسنى مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى. وان يكون رئيسا لجميع المصريين. واكد الدكتور عبد المنعم الشرقاوى الاستاذ بكلية الحقوق وعضو الهيئة العليا للوفد ان اول مرة وجه للرئيس هذا الطلب كان عقب الافراج عن المعتقلين السياسيين فى نوفمبر ١٩٨١.

وان الفقيد عبد العزيز الشوربجى وجه اليه هذا الطلب كما وجهه له المرحوم عبد الرحمن الشرقاوى فى اخر اجتماع له مع الرئيس. وقد وعد الرئيس منذ عام ٨١ بأنه سيستجيب الى هذا الطلب الشعبى.

وقال الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ان بقاء الحزب الوطنى تحت رئاسة الرئيس مبارك سيجعله يبقى محتكرا للحكم فى كل الانتخابات وهذا ما يؤدى الى ما نشاهده من ركود فى الحياة السياسية وعدم المبالاة من الاحزاب فى الشارع السياسى.

فالحياة لن تدب الا اذا كان الحكم متداولا بين الاحزاب ولاسيما ذات الجذور الشعبية لتكون لديها الفرصة للوصول الى الحكم سواء بحكومة الحزب واحد او حكومة قومية من عدة احزاب. كما ان رئاسة الحزب لرئيس الجمهورية توحى للمحافظين ان من واجبهم ان يعملوا على نجاح الحزب الذى يرأسه رئيس الجمهورية. فرئيس الجمهورية لايلزم ان يكون رئيسا لأحد الاحزاب لأن ذلك ليس مطبقا إلا فى بلاد معدودة وظروف الناخبين فيها تختلف عن ظروف الناخبين فى مصر.

وقال لايهمنى ان تكون الانتخابات القادمة فردية او بالقائمة لكن المطلوب ان تكون نزيهة تحقق رأى الشعب وتقيس نبض الشارع السياسى بمقياس محايد، وليس طبيعيا ان يحل مجلس الشعب مرتين لعدم دستورية الانتخابات فهذا وضع لم نشهده ابدا فى اى بلد ديمقراطى.. والمشكلة الحقيقية هى ان الذين يطبقون الديمقراطية لايؤمنون بها فالذين يقومون بالخصخصة كانوا من اشد انصار القطاع العام ولذلك مازال نظام الخصخصة يتعثر.. فضلا عن ان مجلس الشعب الحالى قدمت ضد عدد من اعضائه عدة طعون امام محكمة النقض واستجابت المحكمة فى احكامها لبطلان انتخابات كثير من الاعضاء والمسلم به ان هؤلاء وصلوا الى المجلس بوسائل غير مشروعة والمسئول عن ذلك هو الهيئات المهيمنة على اجراءات الانتخابات منذ بداية تشكيل لجان الانتخاب ثم عمليات التصويت حتى فرز الاصوات.

ويستمر الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قائلا لقد قرأت كاريكاتيرا فى جريدة «الوفد» لعمرو عكاشة يطالب فيه باصدار قانون للغش السياسى اسوة بقانون الغش التجارى وانا اؤيد هذا الرأى واصدار مثل هذا القانون لأن الغش السياسى اكبر تأثيرا على مستقبل

الامة ومصيرها من الغش التجارى. هو يتمثل فى اجراءات الانتخابات واحسب ان القانون يتكفل بازالة التزوير فى الانتخابات ويجعلها جريمة لاتسقط بمضى المدة ومع ذلك فهذه النصوص نادرا ما تطبق، والواقع انها نصوص يجب ان يحميها وعى الشعب وحرص الناخبين على الدفاع عن حقوقهم فى اختيار من يمثلهم.

وزارة محايدة

رئيس الجمهورية له الحق ككل مواطن مصرى ان يكون عضوا فى الحزب الذى يختاره. وان يكون رئيسا لذلك الحزب.. هذا من ناحية الحق الدستورى العام لأى مواطن مصرى لكن ماذا عندما يكون رئيس الجمهورية متوليا لسلطاته الدستورية باعتباره رئيسا للجمهورية ويتولى فى ذات الوقت رئاسة حزب من الاحزاب يجيب عن هذا التساؤل الدكتور يحيى الجمل قائلا: الوضع هنا يحتاج الى امعان النظر فهو لابد ان يؤدى الى رجحان كفة هذا الحزب على سائر الاحزاب الاخرى واعطائه ميزة قد لاتعطيها له اوضاعه السياسية وثقله الشعبى فيما لو لم يكن رئيس الجمهورية فى ذات الوقت رئيس الحزب، ومن ناحية اخرى فانه فى بلاد العالم الثالث وفى مصر بالذات فان منصب رئيس الجمهورية هو المحور الذى تدور حوله سلطات الدولة ـ عدا السلطة القضائية بطبيعة الحال ـ وهذا الوضع يجعل من العسير ان ينظر المواطن العادى الى حزب يرأسه رئيس الجمهورية ويضعه موضع المساواة مع الاحزاب الاخرى. والمخرج من هذا انه على المواطن الذى يصبح رئيسا للجمهورية ان يعلن وقف عضويته للحزب طالما هو يتولى رئاسة الجمهورية فاذا زالت عنه هذه الصفة عاد الى حزبه معززا مكرما، وهذا ما يحدث فى بلد متقدم مثل فرنسا فالرئيس ميتران الان هو رئيس لكل الفرنسيين وحكومته الحالية لاتنتمى الى الحزب الاشتراكى الذى ينتمى اليه الرئيس وهو لايباشر اى مهام حزبية طوال مدة رئاسته للجمهورية.

وحول المطالبة بوزارة محايدة لضمان نزاهة الانتخابات القادمة يؤكد الدكتور يحيى الجمل ان المطالبة بمثل هذه الحكومة المحايدة او المؤقتة او الفنية مطلب اعتقد انه لايخشاه احد اذا كان واثقا من نفسه ومن رضا الشعب عنه وثقته فيه واتصور ان تكون الحكومة المحايدة من بعض رؤساء الهيئات القضائية السابقين وبعض الشخصيات العامة التى ليس لها انتماء حزبى وانما لها وزن لدى الرأى العام ويكون تكليفها لغرض محدد وهو اجراء الانتخابات على ان يتولى الحزب صاحب الاغلبية تشكيل الحكومة الجديدة التى تحظى بثقة الشعب والرئيس والبرلمان وانه فى ظل هذه الحكومة المحايدة سيكون لاحزاب المعارضة وزن حقيقى داخل البرلمان.

مطالب عادلة

والمطالب التى نادى بها فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد هى مطالب عادلة اجتمعت عليها كل القوى الحزبية والوطنية فى الشارع المصرى ويتفق معها ضياء الدين داود رئيس الحزب العربى الناصرى قائلا: ان المؤشرات كلها تشير الى صحة هذه المطالب وضرورتها لأن التجارب السابقة وآخرها تجارب الانتخابات الفرعية التكميلية الاخيرة فى مجلس الشعب اكدت ان هناك اصرارا على التلاعب فى عمليات الانتخابات والتدخل بطرق مختلفة لتزييف ارادة الناخبين، والمرحلة القادمة تحتاج اذا كانت هناك جدية ورغبة حقيقية فى تحقيق ديمقراطية واجراء انتخابات تعكس ارادة الناس الحقيقية ان يهيأ لذلك مناخ يطمئن الناخبين ويشجعهم على الممارسة الديمقراطية عندما يشعرون بأن هناك مناخا جديدا واجراءات سليمة تحمى اصواتهم وتعكسها فى النتائج المعلنة.

ويستمر ضياء داود مشيرا الى ان مجموعة الطلبات التى نادى بها فؤاد سراج الدين رئيس الوفد لو تحققت سوف توفر وتخلق المناخ الصحى لاجراء انتخابات جديدة يقبل عليها الناخبون باطمئنان وثقة. وسبق ان تحدثنا فى مناسبات مختلفة وفى مجلس الشعب حول هذا الموضوع.

واوضح انه فى اوقات كثيرة قبل الثورة كانت تتولى وزارات محايدة الحكم اثناء الانتخابات وكانت النتائج تعكس الاتجاه الحقيقى للجماهير. ونتمنى ان تشكل فى الانتخابات القادمة مثل هذه الوزارات ويكون رئيس وزرائها من غير المنتمين للاحزاب او المعروفين بآرائهم المنحازة للحكم الحالى وان يكون من اولئك الذين يستحوذون على ثقة الناس على ان يكون اعضاؤها على نفس المستوى.

الاحتكار الحكومى

الخطوط الاساسية التى جاءت فى خطاب الزعيم فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد يؤكد المستشار مأمون الهضيبى انه متفق عليها من كل احزاب المعارضة بل ان كثيرا من الكتاب الذين يكتبون فى الصحف القومية طالبوا بها واهمها.

● الغاء الأحكام العرفية او وقف العمل بقانون الطوارىء فى فترة الانتخابات وعدم تطبيقه فى شئون الانتخاب اطلاقا.

● ضرورة ان يشمل قانون الانتخابات الحد الادنى من الضمانات التى تكفل انتخابات لها قدر من النزاهة والحيدة والصحة.

● ان يحمل كل ناخب او ناخبة وثيقة رسمية عليها صورته واسمه ويثبت رقمها فى محضر الانتخاب ويوقع بالحضور او يبصم بالابهام ويكون هذا شرطا لازما لصحة الانتخاب.

● الطلب المتكرر والمرفوع به قضية امام المحكمة الدستورية وللأسف مضى عليه ٥ سنوات ولم يفصل فيه وهو ما يقوله نص الدستور ان الجهة القضائية لايتحقق اشرافها على الانتخابات إلا بوجود اشراف فعلى على مقار الاقتراع ولايكتفى بوجود رجل القضاء فى اللجنة العامة فى حين يفشل فى الاشراف على اللجان الفرعية.

● ويضاف إلى ذلك كما يقول المستشار مأمون الهضيبى ان الدولة تحتكر كل وسائل الاعلام ـ التليفزيون والاذاعة والصحف القومية ـ وهى تشكل اكثر من ٩٥٪ من وسائل الاعلام وهى اقواها تأثيرا فى الناس مما يؤثر بشدة على سلامة العملية الانتخابية. فلابد ان تكون هناك لجنة قضائية عليا تشرف على حسن توزيع ساعات استغلال وسائل الاعلام بين مختلف الهيئات المشاركة فى الانتخابات على نحو يحقق المساواة ويمنع احتكار السلطة الحاكمة. على ان يكون لهذه اللجنة القضائية سلطة منع تدخل المحافظين ورؤساء القرى والمدن وكلهم من الحزب الوطنى من تدخلهم فى العملية الانتخابية بصورة غير مشروعة لأنهم فى الاصل غير محايدين. بالاضافة الى إباحة الاجتماعات الجماهيرية العامة والمواكب والمنشورات الانتخابية لأنه فى ظل قانون الطوارىء وتدخل السلطات يتم الحد من نشاط المرشحين من غير اعضاء الحزب الوطنى وتمنع اجتماعاتهم ويسجنون ويقبض على اعوانهم.

الديمقراطية المزيفة

المفروض ان الديمقراطية تعنى حكم الشعب ولكى يتم حكم الشعب فلابد ان يتم اختياره لممثليه فى السلطة التشريعية بحرية ونزاهة تامة بحيث لايصل الى مقعد البرلمان إلا من يحصل على الاغلبية القانونية اللازمة للنيابة عن الشعب بالاسلوب القانونى الشرعى السليم ودون اى ضغط او اكراه او عبث او تزوير لارادة الناخبين ويؤكد المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة السابق ان هذه القاعدة تمثل اهم اساس فى النظام العام الدستورى لأية امة وانهيار هذه القاعدة يجعل الحياة السياسية كلها حياة استبدادية تقوم على الزيف والاستغلال من القوى التى تمسك بالسلطة. ولو كانت هذه القوى من افضل خلق الله فإن وجودها بهذه الطريقة يحتم انحرافها الى تحقيق مكاسب شخصية من التربح من السلطة واستغلال جميع مصالح الشعب واستثمارها لحساب من بيدهم هذه السلطة واقاربهم وعائلاتهم.. الخ، وانه من المقرر فى الدستور المصرى الحالى وما سبقه انه يجب على مجلس الشعب ان يتحقق بنفسه وبواسطة لجنته المختصة من صحة عضوية كل عضو من اعضائه حتى ولو لم يقدم طعن فى عضويته، وانطلاقا من هذا فليست هناك صلة حتمية بين رئاسة رئيس الدولة للحزب الذى يحصل على الاغلبية فى البرلمان وبين تزوير ارادة الشعب فكلينتون رئيس الولايات المتحدة ورئيس الحزب الديمقراطى وزعيم له وفى نفس الوقت ورغم ذلك فإنه قد نجح الديمقراطيون واصبحت لهم الاغلبية فى مجلسى النواب والشيوخ تحت سمع وبصر كلينتون نفسه ويدل ذلك بيقين على ان المشكلة تكمن فى تزوير وتزييف ارادة الناخبين واكراههم على اختيار مرشح معين بوسائل القهر والاغراء والتزييف والتعويق للعمل السياسى الحزبى المشروع وذلك بالمخالفة للدستور والقانون وهذا ما يجب منعه وفى رأيى ان الدستور الحالى يتضمن نصوصا كفيلة فيما لو تابع تطبيقها هيئة الناخبين او الاحزاب السياسية المختلفة دفاعا

عن حرية ونزاهة الانتخابات فإنها سوف تتم بصرف النظر عمن يرأس الحزب الحاكم.

ويوضح أن أهم هذه المبادىء الدستورية أن الدستور ينص على أنه لاتسقط الجرائم التى تتعلق بالحريات والحقوق العامة للمصريين بالتقادم وتلتزم الدولة بتعويض من يصاب بضرر بشأنها ولكل ذى شأن أن يحرك الدعوى الجنائية ضد من يرتكبها. ولاشك أنه طبقا للقانون الحالى لمباشرة الحقوق السياسية فإن هناك جرائم عديدة تسمى الجرائم الانتخابية والتى تتضمن افعالا تتعارض مع نزاهة وحرية الانتخابات فى جميع مراحلها.

ويضيف المستشار محمد الجمل قائلا ان على الاحزاب المختلفة أن تتكتل وتنشىء آلية كلجان عليا منذ الآن لمتابعة احترام الادارة المصرية لأحكام الدستور والقانون فى اجراء العملية الانتخابية وملاحقة من يرتكب من الموظفين العموميين أو غيرهم الجرائم الانتخابية امام القضاء وكشف وتعرية كل هذه الافعال اعلاميا فى الصحف المختلفة واعداد قوائم بأسماء المخالفين.

بالاضافة لضرورة تحقيق ضمانات تشريعية وعملية لسلامة الانتخابات تتمثل فى الآتى:

● اشراف القضاء على جميع اللجان وليس اللجان العامة فقط ويمكن اجراء الانتخابات على فترة شهر واعداد خطة للتوفيق بين عدد القضاة وحجم اللجان مع توفير الامكانيات اللازمة لانتقال القضاة ووسائل الحماية لهم مستقلة عن الاطراف المتنافسة للمتابعة الفعلية والعينية لكل اجراءات الانتخابات فى كل مكان.

● أن تتم عملية التصويت بحضور مندوبى المرشحين دون تدخل منهم أو من الادارة بأية صورة فى حرية الناخبين.

● ضرورة التحقق من شخصية الناخب ببطاقته أو ببصمته.

● يتعين استخدام صناديق شفافة لبطاقات الانتخاب بحيث تبدو فى أول الانتخاب خالية وتظهر فيها بطاقات ابداء الرأى.

● لابد من توفير دوائر بمحكمة القضاء الادارى فى القاهرة والاقاليم تعمل بدوريات على مدى الـ ٢٤ ساعة خلال فترة الترشيح والانتخابات لتلقى الطعون والفصل فيها فى اقصر وقت ممكن.

● اذا لم يكن متيسرا للأمن القومى ولاعتبارات موضوعية التعطيل لقانون الطوارىء خلال فترة الانتخابات فإنه يجب اصدار قانون من مادة واحدة ينص على استثناء جميع نشاطات الاحزاب والمرشحين الافراد للانتخابات فى اطار المشروعية من تطبيق قانون الطوارىء.

كلمات

لقد مررت بتجارب انتخابية كثيرة، منها انتخابات عامة برلمانية، وانتخابات مهنية نقابية أو اتحادية. وعلى مدى ٤٥ عاما متواصلة، بدأت بمشاركتي في انتخابات اخر مجلس للنواب قبل الثورة، وانتهت بعد منتصف ليلة امس، رأيت انني طوال هذه السنوات اتعلم وازداد خبرة، ودروسا، لا اعلم ما اذا كان في استطاعتي الانتفاع بها اذا كان في العمر بقية، واذا كانت الصحة ستظل مواتية. واخر المعارك الانتخابية التي قلت انها انتهت بعد منتصف ليلة امس، كانت خاصة باتحاد الناشرين في مصر. ربما يكون عددنا قليلا، ولكن هذه المهنة التي اتشرف بالانتساب اليها، هي من أهم وارقى واخطر المهن التي يمكن أن يمارسه الانسان، وخاصة في المجتمعات المتقدمة، التي تعرف اهمية الكتاب، وتقيم وزنا للثقافة، وتتعامل مع زبدة المثقفين، واصحاب العقول المفكرة.

وفي معركة الامس، رأيت اننا تقدمنا كثيرا وارتقينا كثيرا. فلم تكن معركة. ولم تبدر من احد المرشحين او الناخبين كلمة نابية أو لفظ خارج عن حدود اللياقة. وكان عدد الذين ادلوا باصواتهم يمثل ثمانين في المائة من مجموع الناخبين المقيدة اسماؤهم في سجل الاتحاد وهي نسبة عالية جدا، رغم انه كان من شروط السماح للاعضاء بالإدلاء باصواتهم، ان يكونوا قد سددوا اشتراكاتهم في الاتحاد. وفي هدوء تام وتفاهم كامل وتضامن وتقدير للمسئولية، جرت العملية الانتخابية كانها تجربة نموذجية يحتذى بها. لم يتهم احد زميله بتعكير الصفو او محاولة الغش او ممارسة الارهاب المادي او الأدبي. وفي حرية كاملة ونزاهة تامة وقف الاعضاء صفا واحدا يزاولون الإدلاء باصواتهم، دون أن يرتفع صوت احد، رغم ان المرشحين كانوا يمثلون مختلف الاتجاهات، وكان من بينهم سيدة فاضلة إن لم يكتب لها الفوز، فقد كتب لها السبق في ممارسة مهنة جادة وشريفة وخطيرة. وخرج من المعركة من خرج، راضيا مقتنعا بنزاهة الانتخابات. ونجح من نجح بلا منظرة ولا فرح صبيان. كنا جميعا اسرة واحدة نبحث عمن هو أصلح واقدر على خدمة المهنة والتصدي لمواجهة المصاعب التي تواجهها. وانعقد العزم على متابعة السير في طريق الارتفاع بمستوى النشر والتصدي بوجه خاص لمشكلة تزوير الكتب المصرية الرائجة في خارج البلاد، وحفظ حقوق المؤلفين والمترجمين والمحققين، وتنمية صادراتنا من الكتب، ليحتل الكتاب مركزه الاقتصادي المرموق بجانب مركزه الثقافي والسياسي، المتمثل في تقريب المسافة بين مصر واخواتها العربيات، مشاركة منا في خلق رأي عام عربي واحد، يؤمن بالحرية والديموقراطية والتضامن والسلام. ومن الملاحظات التي شجعت الاعضاء على بذل الجهد والقيام بالواجب الملقى على اتحاد الناشرين في مصر، ان المؤسسات الصحفية الهامة التي تنشر الكتب بجانب ما تصدره من صحف قد اوفدت مندوبيها للمشاركة في العملية الانتخابية التي انتهت على خير وئام.

محمود عبدالمنعم مراد



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٥

كلمة حب

●● قال فؤاد سراج الدين.. ان معركة الانتخابات مع الحزب الوطنى معركة سهلة.. لان الحزب الوطنى غير موجود فى الشارع السياسى.. ولكن المشكلة ان المعركة الانتخابية تجرى مع نظام يستحدثونه من رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطنى.. وكل أجهزة الحكومة حريصة على نجاح مرشحى الحزب الوطنى لانه حزب الرئيس.. والمرشحون اختارهم الرئيس.. ولذلك اكد فؤاد سراج الدين ان نزاهة الانتخابات القادمة تحتاج الى ضمانات.. منها ان يتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى.. وان يكون رئيسا لكل المصريين.. وان تشرف على الانتخابات وزارة محايدة وليست وزارة الحزب الوطنى مع وقف حالة الطوارىء خلال فترة الانتخابات.. حتى لا تستغل حالة الطوارىء فى مطاردة المرشحين ومندوبى المرشحين.. وان يتم التصويت فى اماكن محايدة.. وان يكون اشراف القضاء على الانتخابات كاملا.. فى كل مراحله.. فى التصويت والفرز واعلان النتيجة.

●● وفؤاد سراج الدين لا يطلب مستحيلا.. واحزاب المعارضة لا تنادى بغير الضمانات الطبيعية للمواطن.. حتى يقول رأيه بصراحة.. وحتى يختار حكامه فى انتخابات حرة ونزيهة.. واحزاب المعارضة لا تطالب بالحكم.. ولا تطالب بقلب النظام.. ولكنها فقط تريد ان يعبر الشعب عن اختياره.. وعضو البرلمان المنتخب من الشعب سوف يكون ولاؤه للشعب الذى اختاره.. ولا يكون ولاؤه وخوفه من الحكومة التى اختارته وزورت له الانتخابات.. وسمحت له بمخالفة القانون مقابل اخلاصه للحكومة.. ولذلك يقول فؤاد سراج الدين لقد عانينا من التزوير والتزييف كثيرا.. ونحن لا نريد الا تحرير الشعب.. حتى يقول رأيه فى حرية.. بصرف النظر عن النتائج..

●● وقد تختلف المعارضة فى برامجها.. وفى مواقفها تجاه الاصلاح الاقتصادى.. ولكنها تتفق جميعا على ضرورة ان تكون الانتخابات حرة.. أمام كل القوى السياسية الموجودة فى الشارع السياسى المصرى.. وتؤمن المعارضة بان مواجهة الفكر بالفكر افضل كثيرا من مواجهة الفكر بالعنف والقتل والسحل.. لان العنف يلد عنفا.. ولان المعتقلات معاهد لتخريج الارهابيين.. وان الديموقراطية وحدها كفيلة بالقضاء على الارهاب وعلى الفساد ايضا.. ولكن يبدو ان الحكومة تريد ان تحارب الارهاب وحده.. ولا تحارب الفساد أبدا!!

●● ويقول فؤاد سراج الدين.. ان النظام يستمد قوته من الطوارىء والارهاب الحكومى.. ويلتف حوله كل المنتفعين.. والمعركة الانتخابية مع هذا النظام صعبة.. لان احزاب المعارضة تدخل المعركة مغلولة اليدين.. بلا قوة.. ولا اعلام حر.. ولا حرية اجتماع.. ولا حرية حركة.. واذا كنا نريد ان ننتقل الى العالم المتقدم فإن علينا ان نمارس الديموقراطية والحريات العامة.. وان نترك كل شىء للشعب.. ان يكون مسئولا عن اختيار حكامه.. لانه مسئول عن مستقبله.. والشعب لا يحكم بنفسه ولكنه يختار من يمثله فى الحكم.

محمد الحيوان



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٥

د. سعاد الشرقاوى :

الانتخاب الفردى ترجم مشاعر الشعب

« القوائم » وراء الفساد والمافيا بايطاليا ..

كتبت - سعاد ابو النصر

قرار الرئيس مبارك باجراء الانتخابات بالنظام الفردى ترجم مشاعر الشعب .. وجاء كاستجابة لنداء كل سياسى يرى ضرورة العطاء والمشاركة فى الحياة السياسية .. وهذا القرار راعى المصلحة العليا للبلاد بغض النظر عن راى الصفوة من بعض قيادات الحزب الحاكم او قيادات المعارضة وبعض اساتذة القانون .

لقد قدم الرئيس مبارك المنهج وعلى الجميع ان يؤدوا واجبهم للاتي القرار بثماره سواء من جانب الاعلام او الاجهزة المعنية لينفذ قرار الرئيس وفى النهاية فالرقابة للشعب المصرى وللناخب الذى يجب أن يؤدى دوره .

هذا ماقالته د . سعاد الشرقاوى رئيس قسم القانون الدستورى بحقوق القاهرة ومستشار رئيس مجلس الشعب .

تقول د . سعاد الشرقاوى : ان هذا القرار يجسد الديمقراطية لتعريفها اشراك اكبر عدد ممكن من العناصر فى السوق السياسى .. والنظام الفردى يوفر هذا للمستقلين وللاحزاب ولهذا فهو اكثر ديمقراطية ..

والنظام الفردى لايصلح لمصر سواه من الناحية الدستورية , الى جانب انه يمكن كل مواطن قادر ولديه رغبة فى المشاركة السياسية ان يخوض الانتخابات وكذلك الاحزاب حتى الضعيف منها يستطيع ان يخوض المعركة ببعض الدوائر بينما القوائم قد لاتتمكن بعض الاحزاب من استكمالها فتضع اسماء فقط بغض النظر عن ثقلها او وزنها السياسى .

وتقول د . سعاد الشرقاوى : ان القوائم قد تجلب « لوبى سياسى » يمرر القوانين لصالح جماعات معينة تسمى « جماعات الضغط » وهذا مايحدث فى بلاد تطبق نظام القوائم .. وثبت ان نظام القوائم له علاقة بعصابات المافيا فى ايطاليا وفى الجريمة المنظمة وكان وراء عدم احداث اى تحسن فى اداء المنظمات السياسية فى ايطاليا .. سواء فى البرلمان او فى الحكومة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عام ١٩٩٢ .. وعندما ادرك الشعب الايطالى هذه العلاقة وشعر بانعكاسات سوء الاداء السياسى على الحياة السياسية قام بمظاهرات ونادى فيها بضرورة الغاء نظام الانتخابات بالقائمة حتى تدخل الحياة السياسية عناصر جديدة حرة غير مرتبطة بالتزامات بجماعات المصالح .. الى جانب اجراء تحسن فى الاداء السياسى وادخال عناصر شابة وملتزمة بافكار متحررة من المصالح دون حاجة للمظاهرات واستخدام العنف .

وتقول د . سعاد الشرقاوى : ان قرار الرئيس مبارك يحمل رؤية بعيدة النظر ويعد من اقوى القرارات لانه تحسس مشاعر الشعب وترجم ماتراه المصلحة العليا للبلاد وارضى كل الاحزاب والمستقلين وجاء مطابقا للدستور واحتمالات الطعن فيه صفر .

قضايا وآراء

الأحزاب.. والانتخابات

بدات الاحزاب منذ فترة استعداداتها للمعركة الانتخابية باساليب مختلفة.. حزب الاغلبية عاود نشاطه فى الاتصال بالقاعدة، وايجاد حلول للمشاكل، وعرض انجازاته وانجازات حكومته فى السنوات الماضية.. واحزاب المعارضةبدات بالتركيز على بعض الدوائر التى رات ان لها فيها ارضية تجعلها مقبولة.. ولان الانتخابات سوف تكون انتخابات فردية، فان شخصية المرشح، وتاريخه، واعتبارات العائلة فى الريف.. ستكون عوامل لها اهمية.. وقد بدا استثمارها منذ وقت مبكر.. بحيث ينتظر ان تكون المعركة الانتخابية ساخنة.. وجادة.. وان مشاركة الناخبين فيها ستكون اكثر من اية انتخابات سابقة.

رجب البنا

واهمية الانتخابات النيابية التى ستجرى قرب نهاية هذا العام انها تاتى فى مرحلة حساسة سياسيا واقتصاديا.. داخليا وخارجيا.. مرحلة انتقال يمر بها المجتمع المصرى، وتعيشها الحياة السياسية المصرية بقوة ملموسة، وهى بطبيعتها تحتاج الى ان تشعر الاحزاب بمسئوليتها القومية، وبمصالح الوطن العُليا، وتغلبها على المصالح الحزبية والفردية..

واخطر ما يبدو من استعداد بعض القوى السياسية لهذه الانتخابات هو سعيها الى افتعال معارك تصادمية دائمة وملتهبة.. لان مثل هذه المعارك يمكن ان يختلط فيها الحق بالباطل، والصدق بالكذب، والوقائع بالشائعات، ويمكن فيها إثارة الانفعالات، والمشاعر، بل يمكن ايضا مع استمرار وطيس هذه المعركة ان تضيع الحقائق ولا تبقى الا الانفعالات وحدها.. وهذا اسلوب خطر فى العمل السياسى.

هذا الاسلوب خطر لانه يعتمد على «الغوغائية» وعلى «تهييج المشاعر.. باختلاق وقائع واحداث غير صحيحة.. او بنشر افكار تثير القلق فى قطاعات معينة دون ان يكون لهذه الافكار اساس فى الواقع.. او بالتهجم على القيادات والرموز واطلاق الشائعات حولها بحملات الهمس المعروفة لتشويه صورتها فى عيون الناس.. وكى تكتسب هذه القوى مظهر البطولة امام الناس.. وهذه الظواهر هى التى يتحدث عنها المفكرون حين يحللون ظواهر «الغوغائية» فى العمل السياسى.. وحين يتحدثون عن «الديماجوجية» كظاهرة مرضية تنتشر حين يغلب بعض الانتهازيين - من الافراد او من القوى السياسية - مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة.

ومن المهم ان تحسن الاحزاب جميعا الاستفادة من شهور الاعداد للمعركة الانتخابية ليس فقط لضمان اختيار عناصر افضل واقدر للقيام بالوظائف الاساسية: التشريع.. وتوجيه الحكومة.. والرقابة عليها.. بل وايضا لايجاد مناخ صحى للتفكير الجماعى الحر.. تنطلق فيه الافكار والآراء.. من النخبة السياسية وجماعات المثقفين، ومن القاعدة العريضة فى كل مكان، لاعادة النظر فى السياسات والنظم لتطوير العمل فى كل المجالات. ولبلورة استراتيجية جديدة للعمل الوطنى تلائم متغيرات الحاضر وتوقعات المستقبل.

فالانتخابات دائما فرصة كبيرة للتفكير بصوت عال.. ولتبادل الراى بحرية.. ولطرح افكار جديدة.. ولاعادة النظر فى كثير من الامور التى تبدو راسخة ومستقرة.. ولكن يبدو ان هناك من يريد ان يضيع هذه الفرصة، ويسلبها من طبيعتها الموضوعية والموجهة لصالح المجتمع، لكى تصبح مناسبة للصياح بصوت عال.. وبايجاد جو من التشنج والعصبية.

واذا كانت بعض القوى السياسية تحاول توظيف ظواهر المشكلة الاقتصادية ونتائجها.. وتسعى الى طمس حقائق ثابتة مثل النجاح الذى تحقق فى الاصلاح الاقتصادى، وفى استكمال البنية الاساسية، وفى المشروعات الاستثمارية، وتحسين نوعية الحياة فى المناطق الاقل تقدما فى المجتمع.. اذا كانت هذه القوى تحاول اطلاق «قنابل دخان غوغائية» لكى تحجب الرؤية عن ايجابيات كثيرة تحققت، وهدفها فى ذلك اثارة جو القلق.. والغضب.. والاحساس بعدم الجدوى.. فان واجب القوى المخلصة لهذا البلد ان تقف موقف الدفاع دون تردد وليس الدفاع عن الحكومة او عن الحزب الحاكم.. ولكن الدفاع عن الحقائق.. وعن حماية جو الانتخابات من «الغوغائية» و«الديماجوجية» لانهما اخطر ما يمكن ان يهدد سلامة المعركة الانتخابية ونزاهتها.. وهذه مسالة مهمة.

فنزاهة الانتخابات ليست فقط فى خلوها من الغش والتزوير اثناء التصويت.. فهذا شئ بديهى ومتفق عليه.. ولكن خلوها من الغش والتزوير اثناء الدعاية الانتخابية، واعتبار كل دعاية انتخابية، او تهيئة للراى العام



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٥

للانتخابات»، باستخدام وسائل غير اخلاقية، او غير مشروعة، هى نوع من الغش والتزوير من جانب هذه القوى، لان تضليل الراى العام جريمة خطيرة وخاصة فى وقت الاستعداد للانتخابات التى تقرر مصير البلاد وتحدد خط ومسار السياسات فى السنوات الخمس القادمة.

وفى كل مرة نشكو من ظاهرة الاسراف الشديد من جانب بعض القوى والتيارات فى الانفاق على المعركة الانتخابية، وفى كل مرة تثور تساؤلات حول مصادر التمويل.. وهناك قانون يحدد مصاريف الدعاية ويلزم كل مرشح بان يكشف عن مصادر تمويل حملته.. ولابد ان يطبق ذلك بكل حزم. لانه من ضمانات النزاهة الضرورية.

وان كان الاستعداد للانتخابات بوعى ويقظة هو واجب كل المواطنين، إلا ان واجب المثقفين اكبر، واعتقد ان سلبية المثقفين التى نشكو منها دائما، ليس لها مجال هذه المرة، لانهم اما ان يتحركوا الآن، واما ان يتخلوا عن دورهم ومسئوليتهم، ويكفوا عن النقد والشكوى.. اذ ليس مقبولا ان يصمتوا فى الوقت المخصص للكلام.. ويؤثروا السلبية فى وقت الحركة والعمل.. ويلوذوا بالصمت والمراوغة فى وقت المصارحة والمشاركة بالراى.. ثم يطلبوا لانفسهم بعد ذلك دورا قياديا او مؤثرا فى المجتمع.. فهذا هو الوقت ليحدد كل مثقف بكل وضوح موقفه.. مع من يقف.. وضد من.. ولم يعد مجديا ان يمسك العصا من الوسط. او ان يغازل كل الاطراف.. او ان يضع قدما مع الداعين للتقدم والحركة واخرى مع دعاة التخلف والجمود.. ولا ان يدافع عن الارهاب بصوره المختلفة بعبارات مراوغة تعطيه المبرر وتقدم له الحجج المؤيدة تحت شعار النقد الكاذب..

ليس الوقت الآن صالحا لسلبية المثقفين.. ولا لاختتارهم موقف الانتظار والحذر.. ولا لادعائهم ان العمل بالنسبة لهم رهن بتوافر شروط يملونها جملة واحدة..

هذه الانتخابات يجب ان تكون تعبيرا عن احساس عام بالمسئولية.. فى وقت يجب ان يتحمل فيه الجميع المسئولية.. دون استثناء.. ودون ان تكون هناك مقاعد للمتفرجين.. او للانتهازيين الذين ينتظرون الى ان تنتهى كل معركة لكى يجنوا هم الثمار.. ينطبق ذلك على الافراد.. كما ينطبق على القوى السياسية، وجماعات الصفوة، والاحزاب، دون استثناء.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٥

عـــام المواجهــــات الديمقــــراطيــــة!

أوراق المعــــارضــــة

عــــبد العظيم درويش

تسعى الاحزاب السياسية ومختلف القوى الوطنية فى مصر الى صياغة مشروع يتيح لها فرصة الوقوف فى خندق واحد فى مواجهة الحزب الوطنى الحاكم خلال العام الجارى الذى يعد «عام المصادمات الديمقراطية» ان صح التعبير. إذ سيشهد العام ١٩٩٥ تغييرا فى تضاريس الخريطة السياسية والنيابية من خلال ٣ انتخابات عامة.

وتخطط الاحزاب السياسية والقوى الوطنية لحشد أكبر عدد من مؤيديها وانصارها خلال هذه الانتخابات من بين ١٨ مليون ناخب باتوا يمثلون المجمع الانتخابى للمجتمع المصرى بعد ان جرى تسجيل اكثر من مليون و٤٠٠ الف مواطن جدد فى جداول الناخبين على مدى الاشهر الثلاثة الماضية التى اتاحها القانون الجديد لمباشرة الحقوق السياسية للمواطن المصرى.

بعد ان كانت عملية تسجيل الناخبين مقصورة فقط على الشهر الاخير من كل عام فى ضوء احكام القانون الذى جرى تعديله فى النصف الثانى من العام الماضى.

وتكشف بدايات العام الحالى عن الطبيعة الساخنة له، إذ حرص الطرفان الحزب الوطنى الحاكم واحزاب المعارضة ومختلف القوى السياسية على الدخول فى اختبارات للقوى كانت التعديلات المقترح ادخالها على نظام الانتخابات العامة لتصبح بالقائمة الحزبية مجالا لها الا أن الحزب الحاكم أثر على ان يتنازل عن موقفه المتشدد تجاه إعمال هذه التعديلات حتى لايزيد من حدة الصدامات مع احزاب المعارضة التى اكدت اعتزامها مقاطعة الانتخابات اذا جرى تعديل نظام اجرائها الى القائمة الحزبية اضافة الى تخوف الحزب الحاكم من تكرار التجربة المريرة التى مر بها خلال الانتخابات البرلمانية الماضية بخروج عدد من رموزه وكوادره عن الالتزام بالمرشحين الذين وقع اختيار حزبهم على تمثيله فى الانتخابات

.. خلال ايام قليلة تدخل القوى السياسية فى اختبار قوى أخر من خلال انتخابات النقابات المهنية التى يشارك فيها نحو ١٤ مليون مهنى جرى تسجيلهم على مستوى جميع النقابات، وسط جو من التوتر اثارته التعديلات الاخيرة التى جرى ادخالها على القانون الموحد لهذه النقابات الامر الذى اثار حفيظة عدد منها وبخاصة المهندسون والمحامون والاطباء حيث اعتبرت قيادات هذه النقابات التعديلات الجديدة - التى شددت من قبضة القضاء على مقاليد الامور فى النقابات - نوعا من احكام قبضة الحزب الحاكم وحكومته على هذه النقابات، الا ان قيادات الحزب الحاكم اعتبرت ذلك «صمام امان» لضمان ازاحة «ديكتاتورية الاقلية» - ان صح التعبير - فى السيطرة على النقابات فى اشارة الى محاولة تفكيك قبضة التيار الدينى الذى بات منتظما ويتمتع بقدرات تنظيمية وادارية تمكنه من حشد انصاره ومؤيديه خلال اية انتخابات نقابية الامر الذى يمكنه فى اغلب الاحوال من السيطرة على جميع مقاعد هذه النقابات.

وعلى الرغم من ان انتخابات النقابات المهنية لاتظهر فيها ملامح جادة للصراع الحزبى الا ان جماهير المهنيين اعتادت على صورة ما من هذا الصراع الحزبى حيث تعتبر الاحزاب السياسية انتخابات النقابات «بروفة» لمواجهة الحزب الحاكم فى الانتخابات البرلمانية العامة.

وحرصا من جانب رموز التيار الدينى على تخفيف حدة المواجهة مع الحزب الحاكم فقد اثر مرشحو هذا التيار الصراع على مقاعد اعضاء مجالس ادارات النقابات المهنية على ان يزاحموا مرشحى الحزب الحاكم فى منصب «النقيب»

اسابيع قليلة وتبدأ انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى الذى اعتادت احزاب المعارضة الرئيسية «الوفد والعمل و التجمع» مقاطعتها منذ تأسيسه فى العام ١٩٧٨، وها هما «الوفد والعمل» فشلا فى اقناع احزاب المعارضة ذات الاقلية الجماهيرية فى مقاطعة الانتخابات المقبلة للشورى.

وفسر قيادى حزب بارز اصرار احزاب الاقلية - ومن بينها حزبا الاحرار والامة، اللذان يمثلهما بالتعيين رئيسيهما فى مجلس الشورى - على المشاركة فى انتخابات التجديد النصفى التى ستجرى فى ٤٤ دائرة على مستوى الجمهورية، بحرص هذه الاحزاب على عمل مايمكن تسميته جس نبض الشارع السياسى حول مدى اتساع جماهيريتها بين المواطنين اضافة الى سعى هذه الاحزاب الى الحصول على الدعم المادى الذى تقرره لجنة الاحزاب السياسية لكل حزب سيشارك فى هذه الانتخابات، وبخاصة ان هذه الإحزاب تفتقر الى مصدر رئيسى لتمويل نشاطها الذى لايزال مقصورا فقط على إصدار صحف تفشل فى ان تعبر عن توجهاتها السياسية الحقيقية وان كانت حددت لها هدفا واحدا فقط هو محاولة تذكير جماهير المواطنين بوجود احزابها التى تحمل اسمها فقط



المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٥

ومن المقرر ان يشهد الثلث الاخير من العام الجارى انتخابات برلمانية ساخنة لتشكيل برلمان ١٩٩٥ الذى سيمتد الى «العام ٢٠٠٠» بعد ان نجح البرلمان الحالي «برلمان ١٩٩٠» فى ان يكمل دورته الدستورية ٥ سنوات ليصبح ثانى برلمان بعد برلمان «١٩٧٩» ينجح فى هذا الامر..

.. وعلى الرغم من ان حزبي الوفد والعمل قاطعا الانتخابات البرلمانية الماضية، التى انفرد بخوضها حزب التجمع الذى انتقلت اليه قيادة المعارضة البرلمانية خلفا لحزب العمل فى برلمان ١٩٨٧- الا ان «الوفد والعمل» يخططان للمشاركة فى هذه الانتخابات البرلمانية المقبلة وان لم يعلنا حتى الآن موافقتهما رسميا على ذلك.

«لقد قاطعنا الانتخابات البرلمانية الماضية، فكان على عكس رؤيتي الشخصية، وذلك التزاما بقرار الهيئة العليا للحزب، ولكن هذا الامر لم يكن صائبا».. هكذا قال ابرز اعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ياسين سراج الدين، وهو هنا يشير بطريقة غير مباشرة الى اصرار حزبه على المشاركة فى الانتخابات المقبلة.

و رغم الاحساس بالندم الذى يقطر من تعبيراته الا ان ياسين سراج الدين اكد ان حزبه لايشعر باى ندم تجاه مقاطعة الانتخابات الماضية لاحساسه المسبق بامكان حدوث تجاوزات ادارية وحكومية لصالح مرشحى الحزب الحاكم.

و رغم الاختلافات المنهجية والسياسية التى تفصل بين الاحزاب السياسية وبخاصة المعارضة الرئيسية الا ان محاولات تبذل حاليا من جانب قيادات هذه الاحزاب للاتفاق على صيغة تتيح لها الوقوف فى خندق موحد فى مواجهة الحزب الحاكم او اعمال مبدأ التنسيق كحد ادنى بين مرشحى هذه الاحزاب.. غير ان رئيس حزب التجمع خالد محيى الدين قال اننى مستعد للتنسيق مع احزاب المعارضة بشرط «الا يكون هذا التنسيق فى صالح التيار الدينى المتطرف» فى اشارة من جانبه غير مباشرة الى رفضه التنسيق مع حزب العمل المعارض اذا استمر فى تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين - المحظور نشاطها رسميا منذ العام ١٩٥٤ - وهو التحالف الذى حصل على مايقرب من ٤٣ مقعدا فى برلمان ١٩٨٧ أتيحت له وقتها قيادة المعارضة البرلمانية..

.. سوابق التجربة اكدت ان اى مشروع لتجميع المعارضة فى خندق واحد يتصادم فى كل مرة مع الاختلافات المنهجية للاحزاب وهو ما تكرر كثيرا منذ عام ١٩٧٨ وقت ان نجحت ٥ احزاب معارضة وقتها فى التوحد من خلال مؤتمر عابدين للمعارضة الذى عقد يوم ٥ فبراير من ذات العام واصطلح على تسميته مؤتمر عابدين الموحد نسبة الى الميدان الشهير الذى شهده بالقاهرة، وعلى الرغم من اتفاق قيادات الاحزاب على تكراره سنويا الا ان هذه الاختلافات لم تتح ايه فرصة امام الاحزاب لاعادة التجربة مرة اخرى والتى تقلصت فى العام ١٩٨٧ إلى مجرد تحالف ثلاثى بين حزبى العمل والاحرار والاخوان المسلمين واصطلح على تسميته منذ ذلك الحين بالتحالف الاسلامى.

.. واذا كانت الاختلافات المنهجية باعدت بين ٥ احزاب منذ العام ١٩٧٨ وحالت دون توحدها فى الانتخابات العامة فإن الامر يبدو أكثر صعوبة فى الانتخابات المقبلة التى سيشارك فيها رموز ١٤ حزبا سياسيا باتت تعمل الآن على الساحة الحزبية الرسمية. فهل سينجح رؤساء هذه الاحزاب فى القفز هذه المرة فوق خلافاتهم الشخصية والايديولوجية املا فى التوحد؟!

سؤال ستظل الاجابة عنه معلقة إنتظارا للتطورات السياسية والحزبية خلال الاسابيع القليلة المقبلة.

ياسين سراج الدين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

مطالب سراج .. غير دستورية !!

إنها مجرد شماعات لتعليق فشل الوفد

هكذا تجرى الانتخابات تحت إشراف قضائى كامل

يا رجل .. كيف تتصور أن الحياة يجب أن تتوقف من أجلك ؟!

● نعم .. مطالب الوفد الاربعة ، او شروطه الاربعة لخوض الانتخابات غير مشروعة .. وغير واقعية .. وبالتالى فهى غير مقبولة .

● ومطالب الوفد الاربعة هى : تنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى ، وتشكيل حكومة محايدة لاجراء الانتخابات ، وإلغاء حالة الطوارىء او وقف العمل بها خلال الانتخابات ، وإشراف قضائى كامل على الانتخابات حتى لو ادى ذلك إلى إجراء الانتخاباب على مدى عدة ايام .

● واضح جدا ان هذه المطالب او الشروط الاربعة مجرد شماعات يضعها حزب الوفد قبل الانتخابات ليعلق عليها فشله إذا ما فشل .. او هى خط رجعة يستطيع ان يجد من خلالها مبررا للفشل امام الاتباع الذين يصورون للناس ان « الوفد » سيكتسح كل الاحزاب فى الانتخابات ، وسيحصل على اعلى الأصوات لو تحققت مطالبه الاربعة .

● وبمناقشة هادئة لهذا الذى تقوله صحيفة « سراج » ورجاله سنكتشف انها الاعيب انتخابية لا تصمد امام الحجة والمنطق السليم .

التعليق

● ما إن اعلن فؤاد سراج الدين هذه المطالب الاربعة غير الواقعية فى لقاء مع اتباعه حتى اخذت صحيفته « الملاكى » ترددها كل يوم وكانها اصبحت مقررة على القراء .. وفى كل مرة تحشد لها الاباطيل حشدا حتى ليخيل للقارىء انها حقا .. وما هى بحق ابدا .. إن هى إلا زيف وضلال .. وبعد تام عن قواعد الديمقراطية التى اقرها العقل البشرى ، وارتضتها المجتمعات المتحضرة .

● ولقد عودنا « سراج » ان يبحث عن شماعة يعلق عليها فشل حزبه كلما احس بالفشل ، وشماعة « سراج » هذه الأيام هى رئاسة الرئيس مبارك للحزب الوطنى ، إذ يحاول ايهام الراى العام بان الديمقراطية التى يريدها سوف تتحقق إذا تخلى الرئيس مبارك عن زعامة الحزب الوطنى ، وهى دعوة باطلة من اساسها انكشف زيفها مرات عديدة ، وفضلا عن ذلك ، فهى دعوة غير دستورية .. اى ان الدستور لا يتطلبها ، ولا يشترطها .. فمن اين جاء « سراج » ! بما يؤيد دعوته ؟ !

● وإذا كان العمل السياسى قائم اساسا على الاختيار .. فيكفينا القول بان الرئيس مبارك قد اختار الحزب الوطنى وأن الحزب الوطنى قد شرف بزعامة الرئيس مبارك حتى تنتهى القضية ، وينتهى الجدل .. إذ لا يتصور عاقل ان يسال احد فؤاد سراج الدين ـ مثلا ـ لماذا اخترت « الوفد » لتكون رئيسا له ؟ !

● هذه مسالة اختيار تقوم على الاقناع الشخصى .. لكن الغريب فى الامر ان الذين يطالبون الرئيس مبارك بالتنازل عن زعامة الحزب الوطنى لا يرون اى غضاضة فى استمرار زعامتهم هم لاحزابهم سنوات طويلة .. رغم ان الزمان قد استدار وتغير ، وتغير معه كل شىء إلا هذه الزعامات التى مازالت تعيش فى زمن غير زمنها .. وتحارب فى قضايا لا تعرف عنها شيئا .

● إن زعامة الرئيس مبارك للحزب الوطنى تتعلق بإرادة جماهير الحزب الوطنى وإرادة الرئيس ليس إلا .. وكان يجب ان تمنع حمرة الخجل . سراج وجوقته من ان يتناولوا هذه القضية التى تعد من صميم شئون الحزب الداخلية .. هذا الحزب الذى يمثل اغلبية شعب مصر .

● لقد اجريت الانتخابات التشريعية مؤخرا فى الولايات المتحدة وفرنسا .. وقريبا ستجرى فى المانيا وبريطانيا .. فهل طالب احد هناك زعماء هذه الدول بالتخلى عن زعامتهم لاحزابهم ؟ ! .. إن هذا ـ والله ـ لامر عجاب !!

● وما قيل فى هذه النقطة يقال فى الحكومة المحايدة التى يطلبها فؤاد سراج الدين .. وهى ـ ايضا ـ مطلب غير دستورى ، اي ان الدستور لا يتطلبها ، ولم ينص عليها .. لانها ستكون بداية لسلسلة من الحكومات الضعيفة .. التى تشكل لهدف واحد ثم تتفكك بانقضاء هذا الهدف .. وهل يعقل ان تاتى وزارة خصيصا للقيام بمهمة « إدارية » ؟ ! .. اى وزارة هذه .. واى وزراء سيكونون فيها ؟ !

● إن الحكومات ـ يا سراج ـ تشكل لانجاز مهام وطنية وقومية قائمة على خطط مدروسة ، وتكون مسئولة عن تنفيذ هذه الخطط .. ولا تشكل للقيام بوظيفة إدارية ..

● اما ما يتعلق بالاشراف القضائى على الانتخابات .. فيجب ان يطمئن سراج .. إلى ان القضاء يشرف فعلا على العملية الانتخابية برمتها .. حيث يتم انتداب عدد من



القضاة لهذا الغرض .. ويتولى كل قاض رئاسة احدى اللجان الانتخابية العامة .. ويكون مسئولا عن كل اللجان التابعة له ، وعن اتمام الاجراءات الانتخابية وفقا للقانون ، وبكل نزاهة وحيدة

● كما يشرف القاضى ، رئيس اللجنة العامة ، على عملية فرز الاصوات لجميع اللجان الفرعية التابعة له واعتماد النتيجة النهائية للجنة العامة التى يتولى رئاستها .. كما ان هناك رقابة قضائية ايضا على جميع اجراءات الانتخابات حيث يمكن لاى مواطن اللجوء الى المحاكم المختصة فى ذلك .. الامر الذى يؤكد فى النهاية ان العملية الانتخابية تجرى برمتها تحت سمع وبصر القضاء ..

● واخر مطالب سراج ان يتوقف العمل بقانون الطوارىء .. وهو مطلب سخيف لانه يعبر عن تصور اكثر سخافة .. إذ يبدو ان هناك من يتخيل ان الحياة لابد ان تتوقف من اجله .. حتى يقبل على الاشتراك فى الانتخابات .. وعلى كل حال فإذا كان هناك من يملك هذا الحق ، فإننا نطالبه فقط بان يوقف نشاط الارهاب وتجار السموم ويضمن لنا ذلك اثناء الانتخابات .. حتى يتوقف العمل بقانون الطوارىء من تلقاء ذاته .. فما وضع هذا القانون إلا لمحاربة هاتين الفئتين الضالتين .. والا إيه يا سراج !! .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٥

الأسلوب الانتخابى «وكيف يكون»!

تارجح إسلوبنا الانتخابى سواء اكان للمجالس النيابية (مجلس الشعب او الشورى) أم المحلية، ومنذ اواخر السبعينات وحتى الآن بين اسلوب الانتخاب الفردى المباشر وإسلوب الانتخاب عن طريق القائمة المطلقة او النسبية اوحتى المزج بين عناصر من الاول واخرى من الثانى محاولا الوصول الى اسلوب او طريقة تحقق اهداف النظام السياسى القائم وفى ذات الوقت لاتخالف نصوص واحكام الدستور. ويبدو ذلك جليا فى الانتخابات المحلية... فالمتتبع لاسلوب الانتخابات فى هذه الفترة ومنذ عام ١٩٧٩ يرى انها اخذت بالنظام الفردى بالانتخاب المباشر ولمدة أربع سنوات انتهت فى عام ١٩٨٣ حيث عدل الى الانتخاب المباشر ولكن بنظام القائمة المطلقة للاحزاب السياسية ثم عدل مرة اخرى وبعد خمس سنوات اى فى عام ١٩٨٨ للاخذ بالاسلوب الجمعى بين نظام القائمة والنظام الفردى بتخصيص مقعد فردى على جميع المستويات عن كل دائرة انتخابية مقابل كل قائمة انتخابية. واخيرا كانت التجربة الاخيرة حيث كان التفكير متجها للاخذ بالنظام الفردى اتساقا مع ماتم الاخذ به فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى الا انه خالف كل التوقعات واخذ بالنظام الجمعى بين نظامى القائمة والفردى.

د .محمود وهيب السيد

وقد صاحب كل مرحلة منها وخاصة اسلوب الانتخاب بالقائمة المطلقة او النسبية او حتى الجمع بين ايهما والنظام الفردى انتقادات واعتراضات لم تقتصر على حزب واحد او تيار بعينه... بل تساوى الحزب الحاكم واحزاب المعارضة، حتى ان البعض بين الاحزاب الاخيرة قد قاطع العملية الانتخابية برمتها فى احدى المرات. كما وجهت ايضا سهام النقد لكل مرحلة منها من طائفة ملحوظه من المثقفين وقطاع محسوب من عامة الشعب... بدعوى أن ايا منها لايتفق بذاته مع طبيعة وتكوينات الشعب وايضا عدم كفايته وبمفرده لتحقيق اماله وطموحاته ورغباته، وقد وجد البعض من المعترضين سندهم وضالتهم المنشودة لفحص هذا النظام الانتخابى القائم حينئذ بالطعن امام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته. وقد استمر هذا القلق وزاد كلما اقتربنا من موعد انتخابات مجلس الشعب المزمع إجراؤها فى النصف الثانى من هذا العام... حتى حسم السيد رئيس الجمهورية الامر اثناء حديثه لصحيفة الحوادث اللبنانية اول مارس ١٩٩٥. حيث قرر ان الانتخابات القادمة ستكون بالاسلوب الفردى المباشر. ومع التسليم بالاعتبارات والحجج والاسانيد التى ساقها فقهاء القانون الدستورى والعلوم السياسية ورجال الاحزاب والمشتغلين او الملمين بالعملية الانتخابية لترجيح كفة اى منها على الاخرى... ومع الأخذ فى الاعتبار الاهمية القصوى بعدم مخالفة نظام الانتخاب المصرى المعمول به للدستور فإن استقراء واقع المجتمع المصرى وحقيقته السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومدى اتساق كل ذلك مع اى من انظمة الانتخابات الممتازة.. وضرورة الضغط على وجود وتنمية المؤسسات السياسية وتنمية قيم العمل الجماعى المنتظم ومقاومة سلبيات واخطاء العمل الفردى وانتهاز الفرص... وايضا تقوية دور الاحزاب السياسية القائمة بافتراض انها مؤسسات لها برامج محددة وثابتة تتصف بالدوام النسبى تعتمد عليها التنمية السياسية فى اى قطر وبصرف النظر عن حقيقة أغلبها الآن فى مصر... وانها الامل لتحقيق سيطرة قانونية سياسية سليمة على العملية الانتخابية والانضباط الحزبى وتخفيض درجة التعصب والصراع الملحوظ اثناء الانتخابات وخاصة بالريف واماكن العصبيات او القبليات... وايضا عدم تغليب المقدرة الاقتصادية للافراد على الانتخابات بتحميل هذا العبء لمؤسسات قادرة على توفير التمويل اللازم من خلال قنوات شرعية يقرها المجتمع . الامر الذى يؤدى الى دفع العناصر الصالحة والواعية للعمل السياسى.. وايضا الاهداف ذات الصيغة القومية الشاملة والتى يتعدى نطاقها المحليات لاهميتها الواجبة... لكل هذه الاعتبارات وخاصة مايرتبط منها بالواقع المصرى البحث واهدافه المستقبلية يدفعنا الى المناداة بضرورة الاخذ بنظام الانتخابات بالقائمة النسبية مع تطعيمها بمزايا من نظام الانتخاب الفردى... وهو اتجاه كان سائدا اثناء عرض مناقشات مؤتمر الحوار الوطنى...ايا كانت المحاذير السابق الاشارة اليها..ولعل استقرار واقع الحقيقة السياسية فى المجتمعات المتقدمة والتى قطعت شوطا يعتد به على طريق الحرية والديمقراطية تتفق مع هذه النتيجة... حيث ترى معظمها التسليم باعطاء دور قيادى وهام وحيوى للاحزاب السياسية القائمة فى العملية الانتخابية.. ان لم يكن تقصرها عليها وحدها كبريطانيا مثلا.. كما انه تتبع اماكن وجود وسيادة نظم الانتخابات الفردية والمباشرة تقطع بانها موجودة فى المجتمعات البسيطة. وانه كان نظاما سائدا حديثا فى الدول ذات نظم الحكم الاشتراكى أو الشمولى.. حيث كانت الدولة كلها عبارة عن حزب سياسى واحد وفق اطر ومفاهيم سياسية وايديوولجية واحدة يعمل كل مرشح فى اطارها مما يجعل معيار المفاضلة معيارا شخصيا بحتا.



المصدر : .... الأحـ[illegible]

التاريخ : .... ١٥ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الزمان

المستقلون قادمون

على الرغم من ان نظام إجراء الانتخابات القادم .. لم يعلن عنه - حتى الآن - حتى تظل احزاب المعارضة (لا تعرف راسها) من رجلها .. حتى موعد الانتخابات بقليل إلا ان نظام الانتخابات (الفردى) هو النظام (المتوقع) خاصة بعد ان اعلنت قيادات كثيرة من الحزب الوطنى .. وشخصيات عامة عن «ارتياحها» لعودة هذا النظام .. وبعد ان اعلن رئيس الجمهورية عن تفضيله لهذا النظام .. الذى تعود عليه الناس منذ القدم وتجنبا لاى مخالفة دستورية تطيح بعدم «الشرعية الدستورية» للمجلس القادم..

وايا كانت الاسباب .. فالنظام الفردى سيعلن فى النهاية ..

وهذا يعنى ان هذا النظام سيشجع الكثير من الشخصيات العامة (والمهمة) على خوض الانتخابات .. ومنها على وجه التحديد :

١- غير المقتنعين باى حزب سياسى على الساحة (المستقلون الحقيقيون) .

٢- المقتنعون (بالحزب الوطنى) ..ولكنهم لا يريدون الارتباط (بكل سياسته وبرامجه..

٣- غير المقتنعين (بالحزب الوطنى) يريدون أن يكونوا (تياراً وطنياً معارضاً) للحزب الحاكم .. ولكن ليس تحت لواء (اى حزب معارض) حالى.

٤- المقتنعون (باحد احزاب المعارضة) .. ولكنهم لا يريدون الترشيح صراحةعلى إحدى قوائمه.. أو برامجه..

٥- المقتنعون بالتيار الاسلامى (المعتدل) .. ولايجدون حزباً يعبر عنهم .. أو يتقدمون به (صراحة) .. الى معركة الانتخابات..

٦- المنتسبون للفئات الجديدة فى المجتمع (اصحاب الشركات الخاصة والمليونيرات واصحاب سياسة الانفتاح) والذين لا يجدون حزباً راسماليا (صريحاً) يعبر عن مصالحهم الراسمالية..

٧- المعبرون عن مصالح ومعاناة الفئات المطحونة التى (سقطت) من مجتمع الانفتاح والاغلبية الصامتة الذين لا يجدون حزباً يعبر عن مشاكلهم ويدافع عن وجودهم ومستقبلهم..

ومن هنا .. فسوف يكون البرلمان القادم .. هو اكثر البرلمانات تعبيراً... عن فئات الشعب المختلفة .. فالاحزاب فيه مشتركة و.. المستقلون فيه قادمون...

حامد سليمان



ردود الأفعال .. للحكم فى قضية انتخابات الحديدى .. تتزايد لقرب الانتخابات

رأى أساتذة الجامعات وكبار العاملين .. فيما نادت به المحكمة بضرورة مشاركتهم فى لجان الانتخابات .. إلى جانب القضاة

● تحقيق : زكريا أبو حرام - ضياء عبد الحميد - جمال عوض

● الدكتور على لطفى :

اشتراك الأساتذة يسكت الأصوات التى تطعن بالتزوير بعد كل انتخابات وعلى الدولة ان توفر لهم المناخ الملائم



المصدر : أخبر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٥

● يوم الانتخاب هو اليوم الفصل في العملية الانتخابية كلها فيه يختار الناخبون من يمثلهم .. من هنا تاتى اهمية الاعداد لهذا اليوم واهمية اختيار من يشرفون على اللجان الانتخابية .. ولا يستطيع احد ان ينكر او يقلل من حجم

ودور رجال القضاة في الاشراف على الانتخابات لما يتميزون به من نزاهة وحيده . ولكن ، لقلة عدد القضاة وكثرة عدد اللجان الانتخابية فإن اختيار من يشارك القضاة في الاشراف على الانتخابات اصبح امرا ضروريا .

وقد طالبت محكمة استئناف القاهرة في حيثيات حكمها برئاسة المستشار رفعت السيد في قضية انتخابات الدكتور حلمى الحديدى بان يكون اختيار رؤساء واعضاء اللجان من القيادات العليا للعاملين في الحكومة والهيئات العامة واساتذة الجامعات حيث إن المشاركة في أعمال هذه اللجان يعد من الأعمال الوطنية والقومية التى يشرف بها من يختار لها ، وناشدت المحكمة أن يجزل

لهؤلاء في قدر المكافاة عن المشاركة في هذه اللجان بالتسوية بينهم وبين رجال القضاء الذين يختارون لهذه المهمة الجليلة ، حتى يقبلوا عليها بدلا من الاعتذار عنها ، ولا شك ان هذه القيادات سوف تحسن اداء العمل بسبب خبرتها الادارية في العمل والتعامل مع المواطنين فضلا عن الاحساس بالمسئولية والمساءلة الناجمة عن الانحراف في أداء المهمة والارتفاع بمستوى أعضاء اللجان الذين هم الآن وفي كل الانتخابات من اصحاب الدرجات الدنيا والوظائف قليلة القدر .

وقد استطلعت « آخر ساعة » راى بعض اساتذة الجامعات والقيادات الادارية العليا واكد غالبيتهم ترحيبهم بالمشاركة وتحفظ البعض وطالب بالمزيد من دراسة الموضوع واكدوا أن اشتراك الاساتذة والقيادات يرفع من مستوى اللجان ويصعب التاثير عليهم او استقطابهم لصالح اى مرشح وأن اشتراكهم ضمان للمسيرة والنزاهة . وطالبوا بان توفر الدولة الاقامة المناسبة لهؤلاء ووسائل الاعاشة باسلوب لائق .

د . حمدى السيد :

الانتخابات القادمة تحت الرقابة الدولية

● توفير وسائل الاعاشة اللائقة للمشرفين يقضى على تجار وسماسرة الانتخابات

● قبل أن نتحدث عن تزوير الدولة هناك تزوير المرشحين الذى يعتبرونه « شطارة انتخابية »

● عام ٩٥ هو بالفعل عام الانتخابات كما يقول الدكتور على لطفى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشورى السابق والاستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس : حيث تجرى هذا العام الانتخابات العامة لمجلسى الشعب والشورى ، وفى تقديرى أن السلطة التشريعية بمجلسيها الشعب والشورى تقوم بدور هام فى المجتمع .. فقضية إصدار القوانين من القضايا الهامة جدا لأى تجمع . فلا يمكن تنظيم المعاملات فى المجتمع إلا من خلال القوانين ، ونحن فى مصر فى حاجة شديدة لاعادة النظر فى كثير من القوانين لكثرة عدد هذه القوانين حتى اصبح لدينا ما يمكن أن نسميه ترسانة من القوانين .. ويمكن دمج الكثير منها فى بعضها كما ان كثيرا من القوانين صدرت منذ عشرات السنين وطرا بالطبع تغييرات تحتم إعادة صياغة وتعديل لهذه القوانين مثل القانون التجارى كما أن هناك قوانين نحن فى حاجة لها لم تصدر بعد .. مثل قانون الشيك وقانون منع الاغراق .

حرص المواطنين

ولخطورة ما يقوم به مجلس الشعب من مهام إصدار القوانين والتشريعات كما يقول الدكتور على لطفى عضو مجلس الشورى الآن : فإن على كل مواطن أن يكون حريصا على ان يدلى بصوته فى الانتخابات ليختار من يمثله فى السلطة التشريعية لخطورة الدور الذى تلعبه هذه السلطة علاوة على دور مجلس الشعب الرقابى ودور مجلس الشورى فى إعداد التقارير والدراسات .

وارى ان اول ضمان للوصول الى اعضاء مناسبين لمجلسى الشعب والشورى وأول ضمان للعملية الانتخابية ذاتها هو أن يقبل المواطنون على الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات والخروج عن السلبية وعن العزوف وأن يرى كل مواطن أن لصوته اهمية كبيرة فى الانتخابات وهى اختيار اصلح العناصر . خاصة وأن الأمر قد حسم

وستجرى الانتخابات بالنظام الفردى وهو أنسب نظام يتفق ورغبة الغالبية العظمى من المواطنين . ومن خلاله يستطيع المواطن أن يقارن بين المرشحين وأن يدلى بصوته لاختيار الأكفأ . وأرجو أن يكون الجميع حريصين على ذلك لانه فى الانتخابات السابقة وصلت الى المجلس بعض العناصر التى ما كان يجب أن تصل فمنهم من كان على غير المستوى ومنهم من كان لا يحضر إلا نادرا وبعضهم يحضر لمجرد الظهور فى التليفزيون !! فعلى ضوء التجارب السابقة يجب على كل مواطن أن يختار افضل العناصر التى تمثله .

ويقول الدكتور على لطفى : وفى مسالة الاشراف على الانتخابات هناك القضاة الذين يشرفون على الانتخابات لضمان الحيدة والنزاهة ولكن نظرا لكثرة الدوائر وعدم وجود العدد الكافى من القضاة حيث نجد أن القاضى يكون مشغولا بالاشراف على أكثر من لجنة ، من هنا فإننى لا ارفض فكرة مشاركة أخرين مع القضاة فى الاشراف على الانتخابات مثل أساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الدولة على الأقل حتى نسكت الاصوات التى تخرج بعد كل انتخابات وتقول انه حدث تزوير وتزييف للانتخابات ، قد تكون هناك اخطاء تحدث ولذلك نجد أن محكمة النقض فى كثير من تقاريرها تقول انه حدث خطأ .

وحتى نسكت هذه الاصوات التى تتحدث عن التزوير ، فأرى أنه ليس هناك ما يمنع إشراك هؤلاء فى إدارة العملية الانتخابية إذا كان القانون يسمح بذلك واعتقد انه فى هذه الحالة لن تكون هناك مشكلة اعداد فأساتذة الجامعة عددهم كبير ناهيك عن انتشار الجامعات الاقليمية فى غالبية محافظات مصر .. والاشراف على الانتخابات واجب قومى ووطنى وحتى لو تطلب ذلك تشريعا جديدا .

وارى انه ضمانا للعملية الانتخابية وللمشرفين عليها لابد من ان توفر الدولة المناخ الملائم للسادة القضاة ولاعضاء هيئات التدريس وكبار العاملين فى الدولة وهذا امر مهم جدا يتمثل فى تامين المقار الانتخابية وبالقطع ان الشرطة لا تتوانى فى ذلك خاصة وأن بعض المناطق تحدث بها بعض المشاكل كما هو الحال فى الريف وفى الصعيد فهناك لابد من تأمين كامل من الشرطة وإذا كان استاذ الجامعة سينتقل من محافظة لأخرى لابد من صرف بدل ومكافأة معقولة تتناسب ومكانته وكذلك توفير مكان الاقامة اللائق له وهى أمور هامة جدا لأى إنسان حتى يقبل على هذا العمل وهو راض وحتى يؤديه فى سهولة ويسر ولا يكون مثل العبء الذى لابد من التخلص منه .

ايضا وحتى نتفادى الطعون الكثيرة التى تحدث بعد كل انتخابات لابد من توفير آلات حاسبة فى كل لجنة خاصة اللجان التى بها عدد كبير من الناخبين حتى يتم الحصر بدقة لأنه احيانا يحدث فى نتيجة الفرز نوع من الخطأ نتيجة التعب والارهاق أما الآلات الحاسبة فإنها سوف تسهل عملية الفرز .

التركيبة الحزبية

● ويقول الدكتور صبحى عبدالحكيم رئيس مجلس الشورى الأسبق وعميد كلية الآداب ونائب رئيس الجامعة الأسبق والأستاذ بقسم الجغرافيا حاليا : عن نفسى لو طلب منى لن أتقاعس عن اداء هذا الواجب

الوطنى والقومى .. ولكن اساتذة الجامعة عددهم كبير ومنهم من يرفض وينأى بنفسه عن مثل هذه الأعمال ، وارى أن نبعد اساتذة الجامعة عن هذا المعترك .. والمسألة تحتاج الى دراسة وحصر حجم الطلب على هذه النوعية من الناس وفى اى مستوى من اللجان ، فى اللجان العامة أم الفرعية ، أيضا لابد من دراسة العملية الانتخابية نفسها وهل يمكن إجراؤها فى اكثر من يوم بدلا من يوم واحد .

ويرى الدكتور صبحى عبدالحكيم ان التركيبة الحزبية فى مصر لم يقدر لها أن تتضح بعد والى أن يتم ذلك يصعب تجنب مشاكل ومتاعب العملية الانتخابية . فهناك عصبيات فى الاقاليم ورءوس اموال تلعب دورا فى العملية الانتخابية وهو امر موجود فى العالم كله مشاكل الانتخابات تتكرر فى بلاد كثيرة حتى فى البلاد العريقة فى الديمقراطية لا يخلو الأمر من بعض الشوائب .. ولكن ان تجرى انتخابات سليمة ١٠٠ ٪ هذا حلم ، فالانتخابات على اى مستوى نقابة أو ناد أو اتحاد طلبة لا يخلو الأمر فيها من مشاكل لأن اعصاب المرشحين تفلت منهم والخلافات تكون حادة والخصومات عنيفة وهذه مسائل عادية فى الانتخابات .

ويقول الدكتور صبحى عبدالحكيم ان توفير المناخ المناسب للعملية الانتخابية من أهم الضمانات لنجاحها فإذا شاءت السلطة ان تأخذ موقفا محايدا ولينجح فى الانتخابات من يختاره الناخبون لكان ذلك افضل .. ايضا على الدولة أن تعد للمشرفين على الانتخابات مكانا مناسبا لاقامتهم وبدل سفر مناسبا ومكانتهم ودورهم وأيضا على الدولة ان تحث الناس على المشاركة ويزيد إقبالهم وأن يشعر المواطن ان مشاركته شرف وعمل وطنى وواجب ، ويجب ان يشعر المواطن ان الانتخابات القادمة أمر مختلف فللأسف ما كان يحدث فى الانتخابات فى العهود الماضية جعل الناس لا يقبلون على المشاركة ، فلابد من خلق جو ديمقراطى يشعر الناخب أن لصوته قيمة وأن الانتخابات حرة ونزيهة وتجرى بالحياد .

الانتخابات القادمة

● **ويقول الدكتور حمدى السيد نقيب الاطباء وعضو مجلس الشعب والاستاذ بكلية الطب جامعة عين شمس** : لابد أن ندرك جيدا وقبل اى شىء أن الانتخابات القادمة ستكون تحت نظر وبصر الجميع ولن نكون فى معزل عن الرقابة الدولية والرأى العام الدولى ، الجميع ينظرون لمصر وتجربتها وسنواجه بهيئات دولية تطلب بأن يكون لها نوع من التواجد لتشاهد الممارسة الديمقراطية وهو امر عادى يحدث فى كل دول العالم وقد طُلب من مصر كثيرا أن ترسل مراقبين فى العديد من البلدان التى جرت فيها انتخابات .

وأرى أن كل الضمانات التى يمكن أن توضع لضمان الحيدة والنزاهة فى العملية الانتخابية يجب ان نشجعها ومسألة مشاركة أساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الدولة مسألة جديرة بالاهتمام خاصة وانها ستزيد من قدر وكرامة اللجنة وإن كنت اتمنى أن يكون الاشراف كله للقضاء ولكن المشكلة فى العدد وإشراك أساتذة الجامعات يمكن ان يقضى على مشكلة العدد وخصوصا وأن الأساتذة من الشخصيات الاجتماعية المرموقة التى لا غبار عليها ومن صفاتهم الحيدة والنزاهة والاحترام . واعتقد انه لن يتردد احد فى المشاركة فى عمل وطنى وقومى مثل الاشراف على الانتخابات ومن هنا لابد من مناشدة اساتذة الجامعة وكبار العاملين فى الدولة للاشتراك واعتقد انه لن يرفض أى منهم .

ويرى الدكتور حمدى السيد اننا بهذا الاسلوب يمكن أن نقضى على اشتراك صغار الموظفين الذين يشتركون فى عضوية اللجان الفرعية ولا يتم توفير الوسائل المعيشية اللازمة لهم ويؤدون عملهم وكأنه عبء عليهم يريدون التخلص منه بأسرع طريقة .

ولذلك فعلى الدولة أن توفر كل السبل المعيشية اللازمة من طعام وشراب وإقامة مريحة وبدل سفر مناسب لكل من يشتركون فى الاشراف على الانتخابات ولا شك انه فى هذه الحالة فإن الحال سيتغير وتخرج من سيطرة تجار الانتخابات والسماسرة والبلطجية والأساليب المتدنية التى تحدث فى بعض الدوائر .

وهناك قضية هامة لابد ان نعالجها فنحن عندما نتحدث عن التزوير أرى من وجهة نظرى ان التزوير يحدث على مستوى المرشحين الذين يتبارون فى إيجاد اساليب للتزوير حتى أصبح التزوير وإيجاد وسائل جديدة له نوعا من الشطارة الانتخابية أصبح البعض يجيدها ولذلك لابد من وضع كل الضمانات الممكنة ولعل أهمها حث الناس على الخروج من السلبية وتوفير المناخ المناسب للعملية الانتخابية واشتراك العناصر الجيدة فى الانتخابات فبجانب القضاة أساتذة الجامعات وكبار العاملين بالدولة والشخصيات العامة المشهود لها بالحيدة والنزاهة والسمعة الطيبة وإعتقد انه فى العمل الوطنى لن يتردد أحد فى المشاركة . فعندما يبقى الشعار انتخابات

• د. صبحى عبد الحكيم :

اجراء انتخابات سليمة ١٠٠ ٪ حلم !

• توفير المناخ المناسب للعملية الانتخابية أهم الضمانات

• د . مفيد شهاب :

يجب أن يكون الاشراف على الانتخابات للقضاة فقط

وأن يكون للقاضى دور هام فى اختيار معاونيه من الاداريين الأكفاء

نظيفة ونزيهة وأن شرف مصر معروض امام العالم كله .. وأن القضية قضية شرف وحضارة فإن ذلك سوف يدفع الجميع للاقبال والمشاركة سواء في الاشراف او ممارسة الحق الانتخابي .

ويرى الدكتور حمدى السيد : أن من الضمانات الهامة للعملية الانتخابية أن يكون هناك إصرار من الدولة على كسب ثقة المواطن لتخرجه من سلبيته وأن يشعر انه يعيش تجربة ديمقراطية حقيقية وليست نظرية ، وايضا الا يكون الاشراف لغير القاضي ، فالهيئات القضائية الأخرى يخضع العاملون فيها للضغوط الادارية وغيرها ، فمثلا المحامي في قلم قضايا الحكومة يخضع للوظيفة الادارية وحصانته ليست كاملة ، ولذلك فإن القضاة ومجلس الدولة هما الهيئات المكفولة لهما الحصانة بالكامل .. وهى الضمان الاكيد للانتخابات .

المشاركة فى الانتخابات

ويرى الدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب واستاذ الاقتصاد ونائب رئيس جامعة الاسكندرية : أن قضية حث المواطن على القيام بواجبه والمشاركة في الانتخابات امانة ومسئولية وكلما قضينا على السلبية كان ذلك تنشيطا للعمل السياسي وتدعيما له ومن الواقع فإن المشاركة الكبيرة في اية انتخابات هى خير ضمان للعملية الانتخابية وهى التى تمكن من فرز اصلح العناصر وهى التى تواجه التكتلات واى محاولات للسيطرة من جانب اى مجموعة او من جانب اى طرف في العملية الانتخابية .. ونحن نعلم أن هناك محاولات عديدة تحدث من مرشحين أو من انصارهم أو اقاربهم لمحاولة التلاعب في العملية الانتخابية وهذا التلاعب لا يمكن أن يكون تلاعبا عموميا ، لا يستطيع اى فرد أو اى مجموعة أن تصل الى كل اللجان او كل الصناديق ، وقد شهدنا في النقابات المهنية بعض الفئات التى تحاول أن تضغط وتؤثر على قرار الناخبين سواء بمنعهم من الوصول الى الصناديق مع محاولة لعرقلة وصول الأطراف الأخرى ، ولو تصورنا أن هذا ممكن أن يحدث وسط الأعداد الصغيرة فإن المشاركة الكبيرة والمكثفة تلغى اثر ذلك حتى لو حدث ذلك في لجنة أو صندوق فإن المشاركة واستمرارية التدفق على المقار الانتخابية يمنع اى شخص من أن يتلاعب او يزور في إرادة الناخبين .

وأرى انه يجب أن يبقى الاشراف في يد القضاء وإذا ارتأى القضاء إمكانية الاستعانة ببعض الطوائف الأخرى والمشهود لها بالنزاهة والدقة مثل اساتذة الجامعات فإن هذا أمر يستحق الدراسة ويستحق وقفة ولكن اميل وأفضل أن تبقى هذه العملية في يد القضاة ..

وإن كنت لا امانع شخصيا في المشاركة في هذا فأنا كأستاذ جامعى مارست العمل العام وخضت الانتخابات أرى أن الانسان لا يستطيع أن يعزل نفسه عما يحدث داخل مجتمعه ، ولكن من وجهة نظرى اجد أن تطبيق هذا الأمر سيكون صعبا وستدخل الجامعات في مجالات ليس لها ، ويمكن الاستفادة بهذه الفكرة في انتخابات النقابات المهنية .

ويقول الدكتور محمد عبداللاه : وفي العملية الانتخابية هناك مسألة هامة جدا وهى اختيار أعضاء اللجان الفرعية ومستوى القائمين عليها فإننى أرى ضرورة اختيارهم من مستويات اعلى وأنا ضد فكرة اختيار أعضاء هؤلاء اللجان من خارج المحافظة ضمانا للحيدة ، ذلك أن انتقال هؤلاء من مكان إقامتهم لمكان آخر يعرضهم للمشاكل في الاقامة والأكل والشرب والاعاشة وبالتالى فإنه يشعر أن العملية كلها عبء عليه ومأمورية يريد أن ينتهى منها في اسرع وقت ممكن ويرجع الى محل إقامته ، وهى مشاكل كما ترى كلها مادية والمقابل المادى من بدل السفر الذى يأخذه لا يوازى ما ينفقه وبالتالى فإن هؤلاء يتعرضون لمشاكل مع المرشحين وانصارهم بل ويمكن الضغط عليهم نتيجة ذلك ولذلك أرى وضع حل لهذه المشكلة ضمانا لحيدة ونزاهة الانتخابات .

العملية الانتخابية

● **ويقول الدكتور حلمى نمر نقيب التجاريين وعضو مجلس الشعب والاستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة ورئيسها الأسبق :** أن العملية الانتخابية لها أكثر من جانب والجانب الهام في تقديرى هو إقناع المواطنين انفسهم بضرورة الحضور في يوم الانتخاب امام صناديق الانتخابات وتجربتنا السابقة انه في المدن يحضر عدد قليل جدا ، وربما الأمر في القرى افضل ، لابد أن يشعر المواطن أن لصوته قيمة في اختيار المرشح المناسب وهو أمر مرتبط بحرية ونزاهة الانتخابات فإذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة يشعر المواطن أن صوته له قيمة ، ولابد أن يشارك في الانتخابات كل القوى السياسية لأنه من مصلحة البلد أن يعبر عنها داخل المجلس كل التيارات ومن المصلحة أن يكون هناك صوت معارض حر وبناء .. فدور مجلس الشعب في التشريع والرقابة اساسى . وعندما يكون هناك صوت معارض قوى ومحترم قادر على أن يعارض من أجل البناء والرقابة الفعالة سيكون الأمر افضل .

ويقول الدكتور حلمى نمر : وفي مسألة الاشراف على الانتخابات ، أرى أن يكون ذلك للقضاة فقط ولحل مشكلة العدد أن تجرى

المصدر : اخـر سـاعـة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٥

الانتخابات فى اكثر من يوم اما مسألة اشتراك اساتذة الجامعات وكبار العاملين فى الدولة فإن المسألة صعبة ولكن اعتقد انه لو طلب منهم ذلك لن يرفضوا ولن يمانعوا فهو عمل وطنى وقومى . ولكن افضل أن يشارك هؤلاء بأن يمارسوا حقوقهم بالنسبة للتصويت لان كثيرا منهم للأسف سلبيون فى ذلك ويمكن إشراك اساتذة الجامعات فى عمليات الفرز من اجل ضمان حيدة هذه العملية الهامة .

ويرى الدكتور حلمى نمر : أن من الضمانات الهامة لاجراء انتخابات سليمة ان تختار الاحزاب مرشحيها بعناية وان يشعر المواطن انه لا يوجد تدخل من الدولة وأن يشعر ان صوته له قيمة وانه يجب احترام احكام محكمة النقض بالنسبة للانتخابات ، فعندما يصدر قرار محكمة النقض خاص بعضو معين يجب النظر بجدية فى ذلك بعيدا عن حكاية ان المجلس « سيد قراره » .

إشراف القضاء

● **ويقول الدكتور مفيد شهاب استاذ القانون ورئيس جامعة القاهرة وعضو مجلس الشورى** : اننى لست مع اشتراك اساتذة الجامعات فى هذه العملية مع كافة الضمانات التى يمكن ان تتم .. فخير ضمان للعملية الانتخابية هو إشراف القضاء ، ويمكن أن يعاونه فى ذلك مجموعة من الاداريين وأن يكون للقاضى دور فى اختيارهم والاشراف العام عليهم .

وأرى أن الاستعانة بالاداريين الأكفاء افضل ، اما استاذ الجامعة وان كان هناك دلالة تقدير له لكفاءته ووضعه ولكنى احسب ان طبيعة عمله وتخصصه وانه رجل علم بالدرجة الأولى وليس له علاقة بالناحية الادارية ، خاصة وان الأعداد قليلة ، صحيح انه من ناحية المظهر مسألة جميلة ومسألة توجد اطمئنانا من حيث المبدأ .. ولكنى اخشى من الناحية العملية أن يكون تطبيقها صعبا ، وانا لست متحمسا لدخولهم فى هذه العملية .

واعتقد ان إشراف القضاه ومعاونة الاداريين الذين يتم اختيارهم على مستوى عال ومن العناصر الكفء غير المشكوك فى نزاهتها وحيدتها وذات السمعة الطيبة مع توفير كافة الخدمات التى يحتاجونها فى يوم الانتخاب والتى تساعدهم على تأدية دورهم بسهولة ويسر .. اعتقد ان ذلك يضمن لنا انتخابات سليمة .

مشاركة المواطنين

● **ويقول الدكتور عزمى عبدالفتاح نائب رئيس جامعة المنصورة** : انه إذا استحال ندب عدد كاف من القضاة فى العملية الانتخابية فلا ارى ثمة مانعا من ان يشارك اساتذة الجامعات فى الاشراف على لجان الانتخابات والقيام بدورهم فى هذا العمل الوطنى الجليل ولا مانع من أن يشرف الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون على الانتخابات واللجان الفرعية فى المراكز والقرى .

ويرى الدكتور عزمى عبدالفتاح ان مشاركة المواطنين فى الانتخابات أمر جوهرى وضرورى لسلامة الممارسة الديمقراطية لأن جوهر الديمقراطية هو الاشتراك فى صنع القرارات الهامة التى تمس جموع المواطنين وإذا احجم المواطنون دون داع عن الاشتراك فى الانتخابات وإبداء الرأى فإنهم يقصرون فى اداء واجب جوهرى مفروض عليهم .

كما أن السلبية تؤدى الى خطر كبير وهو إتاحة الفرصة للقلة المنظمة ان تصادر حق الاغلبية صاحبة الحق الشرعى فى العملية الانتخابية وسيطرة هذه القلة يؤدى الى زيف العملية الانتخابية وتزييف إرادة الشعب لأن تلك القلة المنظمة لا تعبر عن جموع الشعب ، ومن ثم فإن كل مسئول فى موقعه عليه أن يشجع اولا على القيد فى جداول الناخبين وممارسة الحق والواجب الوطنى فى إبداء الرأى فى الانتخابات العامة القادمة .

حكم جرىء

● **ويرى رفعت رضوان وكيل وزارة الصحة ومدير عام هيئة التامين الصحى** : أن الحكم التعويضى الذى صدر لصالح الدكتور الحديدى هو أحد العلامات البارزة التى سيذكرها تاريخ القضاء فى مصر ، لأنه حكم جديد وجرىء جدا .. اعاد الثقة وأكد على حصول المواطنين على حقوقهم إذا حدث عليها أى اعتداء .

مبدأ أخر وهام فى الحكم هو إدانة المحكمة لسلبية المواطنين فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات والاستفتاءات العامة ، لأن عزوف المواطن المصرى عن الانتخابات يتيح الفرصة لأصحاب النفوس الضعيفة للتلاعب فى نتائج الانتخابات وتسويد الكشوفات .

وبالنسبة للعملية الانتخابية والوصول بها الى انتخابات حرة فاتصور ايضا ان احتمالات تزييف إرادة الناخبين غير واردة فى المرحلة القادمة لعدة اسباب منها :

ـ ثقتى الشخصية فى وزير الداخلية الحالى بحكم تاريخه الوطنى .

ـ واضح ان القضاء اقر مبدأ هاما جدا سيتكرر إذا حدث احتمال لتزييف إرادة الناخبين مرة أخرى .

ـ إحساس المواطنين فى المرحلة الاخيرة بقيمة صوتهم ورأيهم فى تحديد مصير الأمة ، ولعل الاستفتاء الشعبى الاخير اثناء تجديد فترة رئيس الجمهورية فى اكتوبر ١٩٩٣ ، أثار



المصدر : الأخبر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ - مارس - ١٩٩٥

● د . حلمي نمر :

على الأحزاب اختيار مرشحيها بعناية وعلى مجلس الشعب احترام قرار محكمة النقض بعيدا عن حكاية «سيد قراره»

الاحساس الوطني بقيمة الادلاء بصوته وإرادته في اختيار رئيسه .. فإذا استطاع الاعلام ان يحرك لدى الناخبين النعرة الوطنية في اهمية الادلاء باصواتهم في الانتخابات ، واختيار من يمثلهم .. وفي هذه الحالة سيكون انتخاب اعضاء مجلس الشعب نابعا من إرادة الشعب نفسه ، وفي هذه الحالة سيصبح المجلس في حقيقته سيد قراره ، طالما انه لن يقبل اى عضو عن طريق التزييف .

وإذا كان هناك دعوة من المحكمة لاختيار قيادات في اللجان الانتخابية لمساعدة رجال القضاء ، فهي فكرة لا باس بها ، ولكن يجب ان يحسن اختيار هذه القيادات بحكم تاريخها في العمل الوطني وما تتمتع به من سمات الحيدة والنزاهة والسمعة الطيبة ، لأن العملية ليست مسالة وظيفية .

ويؤكد رفعت رضوان ان ذلك شرف كبير يناله اى شخص في الرقابة على الانتخابات ـ بغض النظر ـ عن تقاضي مكافأة في هذا .. لانه عمل مشرف ووطني تضيفه الدولة للشخص الذي سيمارس هذا العمل القومي لمصر .. وبالتالي يمكن ان تصبح الانتخابات القادمة انتخابات حرة بالفعل وبعيدة كل البعد عن احتمالات تكرار ما حدث .

إختيار المرشحين

● الدكتور حسن غلاب عميد كلية التجارة جامعة عين شمس يرى : بأن حكم محكمة استئناف القاهرة هو في حقيقته شرف وتاج يضاف للقضاء المصرى ، فهو نموذج للنزاهة والعمل الايجابي في تحقيق العدالة ، وقد تأكد ذلك في هذه القضية بالحقائق الدامغة .

وفي الحقيقة بأنني كمواطن أضم صوتي للآخرين في اللوم على سلبية المواطن المصرى التي تشمل المثقف والبسيط ، فالكل يقف متفرجا وفي النهاية نجني ثمار هذا العمل السلبي ، فإذا نحينا هذا السلوك وشاركنا بجد في الانتخابات فسوف تقل بلا شك فرص التزييف .. وسيكون من يختاره المواطنون هو صوتهم الحقيقي داخل مجلس الشعب .

كما ان العملية ـ كما يقول الدكتور حسن غلاب ـ ليست مجرد الادلاء بالرأى ، ولكن لابد ان الاختيار الجاد لمن سيمثلني ومتابعة تاريخ المرشح نفسه ، فلابد أن يكون شخصية قادرة على أداء العمل الوطني العام بجانب نزاهته وسمعته الطيبة ، لأن من يمثل ابناء مصر ، لابد وأن يكون من سمات شعب مصر ، خاصة وان تاريخنا الديمقراطي طويل ويشهد عليه التاريخ .

ولكن أرجو أن يفسح الاعلام المجال لكل الأحزاب لدخول المعركة الانتخابية ، وتعطى لهم الفرصة المتكافئة .. بحيث يعرض كل حزب برنامجه الخاص به ، وتكون هناك مناظرة ومنافسة فيما بينهم .. كما لو أردنا أن تكون العملية الانتخابية نزيهة لابد من الابتعاد عن الأميين ، لأن درجة النضج السياسي احد مكوناتها هو التعليم .

وحول اختيار القيادات المساعدة في اللجان الانتخابية أؤكد بأنه لن يمانع احد في ذلك ، طالما أن هذا الامر يمثل تكليفا وليس تشريفا .. ويسعد اى مصرى ان يقوم بهذا الواجب الذي تمليه عليه وطنيته ، ولكن لابد وان نسلم اولا وقبل كل شيء بالنزاهة والعدالة التامة بالقضاء المصرى .

سلبيات العملية الانتخابية

وعلق حسين مهران رئيس هيئة قصور الثقافة على حكم المحكمة قائلا : بأن قمة الديمقراطية هي الاشتراك في الانتخابات والادلاء بأصوات الناخبين .. ومصر من أولى دول العالم التي تمارس الديمقراطية ، فالتجربة ليست جديدة علينا ، لذلك اناشد كل المصريين ان يمارسوا هذا الحق كواجب وطني سواء كانوا رجالا أو سيدات ، واناشد كل من لم يقيد اسمه في جداول الانتخابات أن يبادر بالتسجيل لأنه واجب وطني لا يقل عن واجب الجندية للمساهمة في بناء البلد .

وإذا كانت هناك سلبيات في العملية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اخـــر ســاعـــة

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٥

● د. محمد عبداللاه :

يجب مواجهة سلبية المواطنين بتنشيط العمل السياسى لأن مشاركتهم خير ضمان لسلامة العملية الانتخابية

المسألة فى النهاية لا تحتاج إلا الى توعية ونوع من الانضباط واحترام واجب الضمير عند الناس .. فإذا حدث ذلك سوف لا تكون هناك مشكلة فى العبث فى صناديق الانتخابات .

عـدد كـبـير

الدكتور احمد مستجير عميد زراعة القاهرة يؤكد ايضا : على مقدرة رجال واساتذة الجامعات على القيام بمساعدة رجال القضاء فى الاشراف على العملية الانتخابية ويقول ان عدد اساتذة الجامعات كبير جدا وموزعون فى جميع المحافظات بحيث يستطيعون أن يغطوا جميع اللجان .. واعتقد انها مهمة جليلة ويصعب اختراقها .

وحول حكم المحكمة علق الدكتور احمد مستجير قائلا : إننا نحترم القضاء .. الذى اظهر أن مجلس الشعب ليس سيد قراره فى كل الحالات ، وإلا فلماذا تدخلت المحكمة من اصله .. فاعتقد ان القضاء هو السيد هنا .. طالما ان الانتخابات يحدث فيها تلاعب من اصله .

ويرجع ذلك الى عدم إقبال المواطنين على الانتخابية .. فهذه السلبية موجودة فى العالم كله ، ولكن لابد من مناشدة اعضاء اللجان بذل العمل بإخلاص لصالح الديمقراطية، ولصالح مرحلة هامة فى تاريخ مصر .

وفيما يتعلق باختيار مساعدين من القيادات الكبيرة فى عضوية اللجان الانتخابية قال حسين مهران : انّ ذلك شرف كبير لكل مواطن مصرى يساهم فى إجراء العملية الانتخابية ، لأننا فعلا فى حاجة الى وعى لأعضاء اللجان الانتخابية .. والشيء المطمئن ان هذه اللجان برئاسة الهيئات القضائية التى اثبتت نزاهتها وانها السلطة المستقلة الحيادية التى نفخر بها فى مصر .

جوهر الديمقراطية

ويقول الدكتور حمدى عبدالرحمن رئيس قسم القانون المدنى بحقوق عين شمس : ان الانتخابات هى جوهر النظام الديمقراطى لأنها فى نهاية المطاف هى حرية الاختيار دون أن تعبث اى جهة فى النتيجة التى تفرزها صناديق الانتخاب ، وبالتالى فأى حديث عن ضمان الحياد والجدية فى العملية الانتخابية هو فى النهاية دفاع عن الديمقراطية .

وبالنسبة لما اثير فى حكم محكمة الاستئناف فإنه يثير قضية سلبية المواطنين فى بعض الحالات ، لأن صفة المواطنة ترتبط بممارسة العمل السياسى والانتماء الى الوطن ، وكذلك فإن تقاعس المواطن ، يهدر بنفسه حقوق مواطنته ، ويهدم اهم معنى من معانى الديمقراطية .

اما بالنسبة لمسألة الاشراف على الانتخابات فهى فكرة جيدة ، ولكنها تحتاج الى عدد هائل من رؤساء اللجان ، لا اظن انه يتوافر بسهولة ، والاكثر بساطة وسهولة من الحديث عن الجهات التى تشرف على العملية الانتخابية ، هو ضرورة وضع تنظيم دقيق . وفى ظل الاوضاع الحالية ، بحيث تكون الانتخابات تحت رقابة المرشحين ، فإذا تهيأت هذه الفرصة فهم اكثر الناس حرصا على نزاهة العملية الانتخابية .

ويعتقد الدكتور حمدى عبدالرحمن : ان توفير هذه الضمانة تكفى وحدها فى ظل التنظيم الادارى الحالى لازالة اسباب الشكوى التى تثور عند كل انتخابات .. فطالما توافر بالقدر الكافى من مندوبين المرشحين فهذا كاف ، ولا نريد ان نعلق نتائج الانتخابات على عدم الثقة فى رؤساء اللجان .. اما إذا كان بعض المندوبين ضعافا فهذا يعاب على من اختارهم من المرشحين ..



الانتخابات وهى ظاهرة واضحة لشعور المواطنين بعدم اهمية اصواتهم فى الانتخابات .. لذلك لابد من توعية الناس بأن أراءهم محترمة ، وبعد ذلك نريد موجة اعلامية تشترك فيها جميع الصحف القومية والحزبية تؤكد على اهمية واحترام صوت المواطنين .. وأن التعبير بصوتك داخل صناديق الانتخابات له وزنه خاصة فى هذه المرحلة .. وفى هذه الحالة أيضا ستقل حجج أحزاب المعارضة وتشككها فى نزاهة الانتخابات .. فإذا حدث الاقبال .. سيقل التزوير بلا شك سواء كانت انتخابات فردية أو بالقائمة .

من أجل عناصر جديدة

● **ويرحب الدكتور عبدالحليم نور الدين رئيس المجلس الأعلى للآثار بفكرة محكمة استئناف القاهرة الخاصة بمعلونة الجهات الادارية** رجال القضاء فى عملية الاشراف على اللجان الانتخابية ، إذا كان ذلك سوف يسهم فى ضمان سلامة ونزاهة العملية الانتخابية ، ويقول اننى كمواطن اتمنى ان نتجنب السلبيات التى تتمثل فى الاحجام عن المشاركة فى الانتخابات ، التى تؤدى بلا شك الى ... ـناء الفرصة للمرشحين الأكفاء فى الانتخابات . لذلك يجب أن تتغير نظرة المواطنين بالنسبة للعملية الانتخابية ، ويكون الاقبال عليها بوعى وبموضوعية ، وبانتماء أصيل من أجل الديمقراطية ، ومن أجل مصرنا العزيزة ، التى هى فوق كل الانتماءات الشخصية والحزبية .

وعن رأيه فى كيفية خروج الانتخابات القادمة بشكل نزيه وبحيادية تامة يقول الدكتور عبدالحليم نور الدين : إن الموقف دائما فى يد الشعوب ، وخاصة فيما يتعلق بمن يمثله فى اى تجمع برلمانى .. واتصور انه إذا كانت الدولة حريصة على حرية الانتخابات لابد وأن تكون هناك من الضوابط التى تضمن حرية الفرد فى اختيار من يمثله ، ومناداة كل المسئولين فى الدولة بان تتوافر للاشخاص حرية كبيرة فى الاختيار وتوفير كل الضمانات الكافية ، التى تؤكد للناخبين ان من يختاروهم وتجتمع عليهم أراؤهم من القوائم الانتخابية هم افضل الأشخاص لتمثيلهم فى البرلمان ، وفى نفس الوقت يجب على المواطنين الاقبال بوعى وحرص وبالتدقيق فى اختيار أصلح من يمثلهم ، وبالتالى سنضمن انتخابات سليمة سواء من الجهة المسئولة على الانتخابات ، أو من المواطنين انفسهم ، وإفراز عناصر جيدة تمثلنا تمثيلا جيدا ، وقادرة على تحمل مثل هذه المسئولية التاريخية والضميرية .. من أجل سمعة مصر أولا واخيرا .

إيجابية المواطنين

ويقول المهندس احمد مازن وكيل وزارة الأشغال والموارد المائية : انه من المعروف أن رجال القضاء ، بما يتمتعون به من ثقة واعتدال وحصانة هم المشرفون الحقيقيون على أعمال الانتخابات ، لكن إذا نص القانون على معاونة الاداريين ورجال الجامعات فى العملية الانتخابية .. فيجب اختيار أصلح العناصر فى ذلك ، وفى الوقت نفسه دون تمييز بين فئة وفئة اخرى عند الاختيار ، لأن الفكرة الرئيسية فى ذلك هى مراعاة الضمير والأمانة فى الاشراف على العملية الانتخابية .

وبالنسبة لضمان ونزاهة العملية الانتخابية القادمة قال : ان الاشراف القضائى وحده كاف للاطمئنان على ضمان سير الانتخابات ونزاهتها وبحيدة تامة ، وانها سوف تأتى طبقا لرغبة المواطنين ، ولكن ما فى شك فى أن سلبية المواطنين هى دائما التى تؤدى الى ظهور نتائج غير مضبوطة ، والعكس صحيح .. انه إذا كان هناك إيجابية فى إقبال المواطنين سوف يؤدى ذلك الى نتائج محققة لأغراض الناخبين أنفسهم ، ونجاح المرشح الذى ترغبه المجموعة كلها فى الدائرة الواحدة .. فمثلا إذا كان هناك فى إحدى الدوائر عدد الناخبين فيها يبلغ ٧٠ الفا ، ولكن حضر منهم ٣ الاف فقط ، فإن هذا التكتل الذى يمثل الأقلية يمكن أن يؤدى الى وصول ناخب للبرلمان لم ترض عنه المجموعة الكبيرة .

ومن هذا المنطلق فإننا نحث كل المواطنين على المشاركة الجادة فى الانتخابات حتى نستطيع أن نختار افضل العناصر التى تمثلنا ويرضى عنها الجميع .

● ***بهذا التحقيق تكون « اخر ساعة » قد وصلت لنهاية الحملة التى بدأتها بنشر نص حكم محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد وحيثيات الحكم كاملة دون حذف حرف واحد منها فى قضية انتخابات الدكتور حلمى الحديدى ثم سلسلة التحقيقات والحوارات التى اعقبتها والتى تناولت ردود الفعل التى اثارها هذا الحكم التاريخى . وكان هدف « اخر ساعة » من ذلك فتح ملف الانتخابات فى مصر للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة نباهى بها ونفاخر الدنيا كلها .***



المصدر : أخبار الساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٥

مدير ادارة الانتخابات : الداخلية ترحب باشراك قيادات الادارة العليا وأساتذة الجامعات فى لجان الانتخابات

● إن حكم محكمة استئناف القاهرة الذى صدر مؤخرا والذى ادان سلبية المواطنين وتخليهم عن واجبهم القومى .. شمل الحكم ايضا مناشدة وزير الداخلية ان يحسن اختيار رؤساء اللجان الانتخابية وإسناد ذلك إلى القيادات الإدارية العليا وأساتذة الجامعات إلى جانب رجال القضاء باعتبار أن الانتخابات عمل وطنى قومى .. يتشرف به من يختار لها وأن تتم المساواة فى المكافأة بينهم وبين رجال القضاء .

● حول كيفية تنفيذ ما نادت به المحكمة من قبل وزارة الداخلية قال اللواء محمد بدير المنشاوى مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية أن الوزارة اولا ترحب بإشراك كل من قيادات الادارة العليا وأساتذة الجامعات على أن يسمح وقتهم وظروف عملهم وعددهم بالقيام بهذه المهمة الجليلة .

● وأضاف أن وزارة الداخلية سوف تضع فى الاعتبار مناشدة محكمة استئناف القاهرة موضع الاهتمام وأن هذا الحكم سيكون محل نظر وزارة الداخلية عند إجراءات انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى والانتخابات العامة لمجلس الشعب .

كما أكد اللواء محمد بدير المنشاوى مدير إدارة الانتخابات أن وزارة الداخلية سوف تجرى اتصالات مع مختلف الهيئات التى ذكرتها محكمة الاستئناف قبل إجراء الانتخابات القادمة بوقت كاف حتى يتمكن رؤساء وأساتذة الجامعات وكبار موظفى الدولة من تحديد الوقت لتأدية هذا الواجب الوطنى .

وأضاف أن القانون رقم ٧٣ لعام ٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية يختص وزير الداخلية بتعيين رؤساء اللجان العامة والفرعية طبقا للمادة ٢٤ من القانون السابق ذكره والتى تنص :

● يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التى يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب ويعين مقارها وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ويعين امين لكل لجنة ..

● ويعين رؤساء اللجان العامة من بين اعضاء الهيئات القضائية فى جميع الأحوال ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين فى الدولة أو القطاع العام ويختارون بقدر الإمكان من بين اعضاء الهيئات القضائية أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام ويختار أمناء اللجان من بين العاملين فى الدولة .

تجهيز وتحديد مقار اللجان

● وأضاف مدير إدارة الانتخابات أن دور وزارة الداخلية أثناء عملية إجراء الانتخابات ينحصر فى تجهيز اللجان التى يجرى فيها الانتخاب .. كما تقوم بتحديد مقار اللجان . وعمل السواتر التى تقع خلفها صناديق الاقتراع ، كما يتم فحص وتأمين صناديق الاقتراع .

● ويصدر قرار من وزير الداخلية يحدد عدد اللجان ومقرها اعتبارا من ٨ صباحا يوم الانتخاب حتى الخامسة مساء وتسلم اللجان إلى رؤساء اللجان وأمنائها ودور رجال الشرطة تأمين

● سنجرى اتصالات مع الأساتذة وكبار الموظفين قبل الانتخابات بوقت كاف ..

اللجان اثناء العملية الانتخابية .

ثم تبدأ أجهزة الشرطة فى نقل صناديق الانتخاب إلى المقر المقرر أن تجرى فيه فرز صناديق الانتخاب وتأمين مكان إجراء عملية الفرز ، ويتم الفرز بمعرفة رئيس اللجنة العامة واللجان الفرعية لها دور ولا دخل لوزارة الداخلية .

ويتولى رئيس اللجنة العامة عملية فرز الأصوات بالاشتراك مع رؤساء اللجنة الفرعية بعد انتهاء عملية الفرز تعلن نتيجة فرز اصوات الناخبين ..

واضاف ان قرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة قرار كاشف وليس قرارا ناشئا .

سلبية المواطنين لها شقان

● ويقول اللواء محمد بدير مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية : إن سلبية المواطنين فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات لها شقان :

● الشق الأول القيد فى الجداول الانتخابية ان وزارة الداخلية المنوط لها القيد فى الجداول الانتخابية وهذا القيد له نوعان من القيد :

— نوع قيد تلقائى يتم عن طريق كشوف ترد من مصلحة الأحوال المدنية لمن يبلغ عمره ١٨ عاما حسب القانون يباشر حقه السياسى فى الانتخاب والترشيح .

— ونوع أخر قيد بطلب كل من يرى أن اسمه غير مقيد فى الجداول أو سقط اسمه سهوا من الجداول او اسمه ورد خطأ فى الجداول له أن يتقدم بطلب لقيده أو تصحيح اسمه .

وتوجيهات وزير الداخلية حاسمة فى التيسير والتسهيل على المواطنين فى عمليات القيد فى الجداول الانتخابية وهذا التنسيق يشمل طلبات القيد برسوم أو دمغات .

وفى هذا الصدد أمر وزير الداخلية بتشكيل لجنة فى كل محافظة يرأسها اللواء مساعد مدير الأمن للشئون المالية والادارية بكل مديرية تتولى التنسيق والتسهيل على المواطنين والاتصال بالإدارة العامة للانتخابات فى حالة وجود أى صعوبات لتذليلها . كما تتولى الإدارة العامة للاعلام والعلاقات إعلان وإعلام المواطنين وحثهم على القيد فى الجداول الانتخابية تأكيداً لمباشرتهم لحقوقهم السياسية .

وتوجيهات وزير الداخلية ايضا ان تحدد أماكن اللجان الانتخابية فى التجمعات السكنية للمواطنين حتى لا يتحملوا مشقة او عناء الوصول للجان الانتخابية .

تتولى الإدارة العامة للعلاقات من خلال ضباطها المنتشرين فى مراكز وأقسام الشرطة توجيه وتبصرة المواطنين إلى مقار اللجان الانتخابية التى يدلون فيها بأصواتهم أثناء الانتخابات .

● القانون ٢٢٠ لعام ٩٤ الذى أحدث تعديلات فى القانون رقم ٧٣ لعام ٥٦ الخاص بمباشرة الحقوق السياسية وأهمها أنه شدد غرامة التخلف عن إدلاء المواطنين بالصوت الانتخابى من غرامة جنيه إلى غرامة ٢٠ جنيها .

● وأضاف اللواء محمد بدير مدير إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية إننى أناشد المواطنين المقيدين فى الجداول الانتخابية ان يبادروا فى استعمال حقهم الذى نصت عليه المادة ٦٢ من الدستور التى تضمنت أن حق الانتخاب والترشيح للمواطنين حق وواجب وطنى وذلك ترسيخا وتأكيدا للمسيرة الديمقراطية وحتى تكون المجالس النيابية معبرة بصدق عن رغبة الناخبين ، لأن العزوف عن الادلاء بالصوت الانتخابى هو فى حد ذاته نكسة لمسيرة الديمقراطية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠٥ مارس ١٩٩٥

بعد الفتوى بتحريم الانتخابات:

هل تشارك الجماعة الإسلامية فى الانتخابات القادمة؟!

منذ أعوام مضت. أصدرت «الجماعة الاسلامية» من داخل السجن كراسا يحمل فتوى بتحريم الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية سواء بالترشيح أو بالادلاء بالأصوات، واستند عاصم دربالة صاحب الفتوى الى ان التحريم يرجع الى ان المجتمع والحكومة فى فكر «الجماعة الاسلامية» من الكافرين!!.. ومع مضى هذا العدد من السنوات. ومع وجود تيارات اسلامية اخرى على الساحة السياسية وسواء اعترفت الحكومة بوجود هذه التيارات أو رفضت الاعتراف، فإن هناك عددا غير قليل من القيادات الدينية الذين يختلفون كثيرا مع فتوى دربالة والجماعات الاسلامية ـ بل أن عددا غير قليل من قيادات معروفة بانتماءاتها الاسلامية أو السلفية. ترى فى الانتخابات بصورتها التى تجرى عليها حاليا، هى شكل من اشكال الشورى فى الاسلام والتى يتم فيها اختيار ما يعرف بأهل الحل والعقد ولكن بشكل عصرى ومنطق يتفق مع تطورات الطرح والاختيار. ومع نشأة الجماعة الاسلامية لم يكن موقفها من الانتخابات بأشكالها المختلفة يتفق مع الفتوى التى صدرت من داخل السجن بتحريم هذه الانتخابات، بل ان التجربة الانتخابية اثبتت ان الجماعة الاسلامية بدأت نشاطها الفعلى فى الانتخابات الجامعية بالسيطرة على اتحادات الطلاب فى الكليات المختلفة، وأن كثيرا من القيادات قد خاضت من قبل انتخابات المجالس البرلمانية.

منتصر الزيات المحامى والمعروف بانتمائه القريب من الجماعة يقول: الموقف المعلن حتى الآن للجماعة الاسلامية هو مقاطعة الانتخابات، ونحن من جانبنا نحاول اقناعهم بضرورة التطور والتخلى عن هذه المقاطعة، ونحن فى موقفنا الحقيقى ندعم كل من يرشح نفسه من الفصيل الاسلامى ونؤازره ونؤيده.

اما فيما يخص فتوى الجماعة فالفتوى تختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف ومن ناحية اخرى فإن الفتوى لا تمثل اجماعا للمسلمين، وإجماع المسلمين المعاصرين لم يذهب لحرمة الانتخابات كاجراء لأن العمدة فى الفتوى هو النية. وإذا كان السبيل لأسلمة المجتمع سيأتى عبر البرلمان، فمن غير الانصاف ان احرم اى اسلامى من سلوك هذا السبيل. ويبقى اننا نوثق بعضنا البعض وليس من الحكمة ان نعادى بعضنا بعضا خلافا على فتوى.

ويقول الدكتور عبدالصبور شاهين: الانتخابات هى فرصة التواجد الحقيقى لجميع الافكار والقوى.. وبمنطق العصر فإن الانتخابات هى شكل من اشكال الشورى فى الاسلام ويمكن القول بمنطق العصر ايضا انها وسيلة الانتخاب «اهل الحل والعقد»، والقول بحرمتها غريب، بل هو درب من الغباء وهو نفسه ذلك الموقف الغبى الذى يجعل هؤلاء الشبان الموتورين يرتكبون من الافعال ما يعطى للحكومة، ذريعة لقتل الناس فى الشوارع دون ثمن، واعتقد ان ذلك يحمل خيانة سافرة للدعوة الاسلامية لأنه يعطى لاعداء الدين فرصة ذهبية لتشويه وجهه. حقيقة نحن نتفق على ان هناك اشياء غريبة تحدث فى الانتخابات البرلمانية منها على سبيل المثال اختيار تجار المخدرات والسماسرة وتجار السوق السوداء، ولكن لنتساءل من الذى افسح المجال لهذه الفئة من الناس أن تتواجد على الساحة. أليس مثل هذا الموقف الرافض ومثل هذه الفتاوى الغريبة؟!

ويقول رجب هلال حميدة أمين عام حزب الأحرار وأحد الوجوه التى ارتبطت بالجماعات الاسلامية المختلفة: صاحب الفتوى بحرمة الانتخابات لا يمثل دليلا للحكم على الدين، والحقيقة اننى لا اجد دليلا نقليا او عقليا لتحريم الانتخابات وأراها خاضعة لمبدأ «وشاورهم فى الأمر» وطريقة اجرائها خاضعة لقول الرسول الكريم «أنتم اعلم بأمور دنياكم».. وأرى أن الانتخابات فى المناخ الذى تعيشه المعارضة والتيارات الدينية هى الآلية الوحيدة المتاحة للتغيير يقابلها آلية العنف الذى اثبت فشله تماما.. واعتقد انه مع وجود ضغوط على الجماعة الاسلامية سيغيرون من فكرهم خاصة اذا نظروا الى تجربة الجزائر حيث لم يستطع الاسلاميون فرض أنفسهم إلا من خلال الانتخابات. ثانيا فإنهم لم يستطيعوا تقديم طرح اسلامى بديل عن العملية الانتخابية وبنظرة متأنية فإنهم يدركون أن المشاركة من خلال القنوات الحزبية ستوفر لهم استقرارا وتقلل من الضغط المفروض عليهم. والجماعة الاسلامية وبالتحديد تنظيم الجهاد بفصيليه ـ عمر عبدالرحمن ـ وعبود الزمر ـ حتى لو اجتمعا فلن يكونا بقوة الإخوان المسلمين محليا وعالميا واعتقد انهم يحللون الإحداث جيدا ويستخلصون منها تحركاتهم القادمة.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-٥ مارس ١٩٩٥

ضمان نزاهة الانتخابات : مطلوب تعديل

المادة ٨٨ من الدستور

والاشراف القضائى الكامل على اللجان الفرعية

اعلن فؤاد سراج الدين زعيم الوفد ضرورة الاشراف القضائى الكامل على الانتخابات البرلمانية ، واعلنت جميع القوى السياسية المعارضة تاييدها لمطالب فؤاد سراج الدين لضمان نزاهة الانتخابات واحترام كلمة الأمة .

ماذا يعنى الاشراف القضائى ؟ .

وماذا يقول رجال القانون حول هذه الضمانة الهامة ؟ .

ونحن على اعتاب انتخابات برلمانية جديدة وبعدما قرر حزب الوفد اكبر احزاب المعارضة خوض الانتخابات البرلمانية بعد غياب خمس سنوات عن الساحة البرلمانية .

حان الوقت لنضع حداً لحالات التزوير التى تحدث فى العملية الانتخابية والناتجة عن عدم توافر الاشراف القضائى المطلوب فى اللجان الفرعية .. ان الاشراف القضائى على جميع اللجان مطلب هام وملح فى الوقت الراهن بعدما تفاقمت حالات العبث فى العملية الانتخابية وفرز الاصوات .. تُرى هل تتحقق « العدالة » فى الانتخابات القادمة باشراف قضائى كامل ! ؟ .

— ويؤيد راى الوفد فى ضرورة الاشراف القضائى على كل من اللجان الرئيسية والفرعية على حد سواء المستشار عبدالستار مكى نائب رئيس محكمة استئناف طنطا فيقول :

— فى معظم الدول الديمقراطية تتم الانتخابات على مراحل وليس شرطاً ان تتم على دفعة واحدة وعندنا فى مصر من الممكن تقسيم الجمهورية الى محافظات وبعملية تنسيقية لن يؤثر ذلك على العملية القضائية ولا على اجراءات التقاضى لأن القاضى او المستشار بطبيعة الحال ليس لزاماً عليه التواجد بالمحكمة يومياً وارى انه اذا توافرت الرغبة الحقيقية فى تنفيذ ذلك فمن السهل تحقيقه .

السلطة القضائية

— والمستشار شريف كامل يقول :

— فيما يتعلق بالمادة « ٨٨ » من الدستور التى تتحدث عن الاشراف القضائى على انتخابات مجلس الشعب فانه يتعين التمييز بين قراءتين او تفسيرين لهذه المادة ، التفسير النصى او الحرفى للمادة وهو الذى ربما يفهم منه أن رقابة القضاء على الانتخابات تقتصر فحسب على الاشراف وهو ما يعنى بالضرورة اقتصار هذه الرقابة على اللجان العامة فحسب وبقاء اللجان الفرعية تحت سيطرة وهيمنة رجال الادارة . وهذا التفسير النصى او الحرفى للمادة لا يتفق مع ضرورة توافر الرقابة القضائية على الوجه الصحيح . كما انه لا يتفق ايضاً مع الاعتبارات السياسية التى تحتم - خاصة فى هذا الوقت بالذات - ضمان توفير اقصى درجات الحيدة والنزاهة والشفافية فى العملية الانتخابية ، والا كانت ردود الافعال

تحقيق :

هناء مصطفى

السياسية والشعبية غير محمود عقباها وفوجئنا مرة اخرى بالطعون الكثيرة فى صحة عضوية أغلبية اعضاء مجلسى الشعب والشورى ، الامر الذى قد يمثل فى تقديرنا انتفاء شرط الثقة والاعتبار الواجب توافره فى جميع اعضاء مجلسى الشعب والشورى . ولذلك فانا ارفض هذا التفسير الحرفى للمادة « ٨٨ » من الدستور واحسب ان الاصرار على تمسك الحكومة بهذا التفسير قد يدفع الامور الى حافة الهاوية ويعرض الاستقرار السياسى فى مصر للخطر البالغ .

ـ اما القراءة او التفسير الآخر والذى ارى ـ والكلام للمستشار شريف كامل ـ ان مفردات المادة « ٨٨ » من الدستور تسمح به طبقاً لقواعد التفسير العادية والمعمول بها فهو ان تكون الرقابة باكملها على كافة خطوات واجراءات عملية الانتخاب تكون تحت رقابة فعلية مباشرة لرجال القضاء بالمعنى الصحيح اى اعضاء السلطة القضائية وليس مجرد رجال من الهيئات القضائية الاخرى كاعضاء هيئة قضاء الدولة او النيابة الادارية او نحوهما وذلك لان الصلات الوظيفية و « العضوية » بين هذه الهيئات القضائية والحكومة قد تثير بجدية انطباعا قويا لدى الراى العام بانتفاء صفات الحيدة والموضوعية والنزاهة فى الرقابة الانتخابية مما قد ياتي بالاثر العكسى والذى معناه ببساطة تعريض عضوية معظم أعضاء مجلسى الشعب والشورى لاهتزاز الثقة والاعتبار الواجب توافرهما فى الاعضاء .

ـ وينهى المستشار شريف كامل حديثه قائلاً :

ـ اناشد الحكومة بان تلجا الى استخدام القراءة والتفسير الثاني الذى يوجب توافر اشراف ورقابة وهيمنة رجال السلطة القضائية وحدهم ودون غيرهم على جميع مراحل واجراءات عملية الانتخاب المقبلة وذلك اذا كانت الحكومة راغبة فى توفير الاستقرار السياسى والشفافية السياسية ، ومنع اثارة الالغام التى تضع مصر كلها على طريق النفق المظلم المجهول .

وينهى المستشار الدمرداش العقالى حديثه قائلاً :

ـ ان المشكلة الديمقراطية فى مصر تعانى من مازق الاغلبية الصامتة التى لا تتحرك للانتخابات ولو تحركت لاعتدلت موازين كثيرة .



المصدر : الــوفــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١.٥ مارس ١٩٩٥

الأقباط والانتخابات القادمة: مشاركة.. أم انسحاب؟

يمثل الاقباط نسيجا مهما في تكوين المجتمع المصرى يتأثر به ويؤثر فيه باعتبار انهم جزء اصيل وفاعل لا يمكن تجاهله أو نسيانه خاصة فى قضايا محورية كبرى مثل الانتخابات النيابية خاصة ان وجود الاقباط قبل حركة يوليو ١٩٥٢ كان واضحا ومؤثرا بالانتخاب فى حين اختفى هذا التواجد أو كاد داخل البرلمان ليقتصر على التعيين فقط!!

طلعت المغربى

ماهو موقف الاقباط فى الانتخابات القادمة؟ مشاركة ام انسحاب؟ وماسر عزوف الاقباط عن المشاركة فى العمل السياسى عموما والانتخابات خصوصا؟

الاسبوع السياسى تفند القضية:

سعد فخرى عبد النور عضو الهيئة العليا للوفد يرجع اسباب عزوف الاقباط عن العمل السياسى عموما والانتخابات خصوصا الى عدة عوامل أهمها غياب الانتخابات الحرة النزيهة مثل تلك التى كانت سائدة قبل حركة يوليو ١٩٥٢، لذا فإن اجراء انتخابات حرة نزيهة هو المدخل الطبيعى لمشاركة الاقباط فى الحياة النيابية، وهناك سبب آخر ادى الى عزوف الاقباط عن العمل السياسى وهو قرار ضباط يوليو باجراء حركة الاصلاح الزراعى مما قضى كثيرا على طبقة ملاك الاراضى الزراعية والتى كان الاقباط يشكلون جزءا مهما منها ثم فرض الحراسة على اموال وممتلكات جميع النواب والشيوخ الذين انتخبوا فى الفترة من ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ والسبب الثالث فى عزوف الاقباط عن العمل السياسى انه لا يوجد حاليا مايغرى رجال الأعمال الاقباط بالمشاركة فى العمل السياسى بدلا من المشروعات التى يقومون بادارتها لأنهم يعلمون جيدا ان الديمقراطية مجرد ديكور فقط.

ويضيف: لقد شاركت فى العديد من الانتخابات التى اجريت على ارض المحروسة، وتأكد لى بعدها بما لا يدع مجالا للشك ان ضباط حركة يوليو استبعدوا الاقباط من الخريطة السياسية وأصبح وجود الاقباط فى البرلمان يتم بالتعيين بدلا الانتخاب، وقد حدث هذا لأول مرة فى انتخابات ١٩٥٨، حين اشار على سيد مرعى بإعداد عشر قوائم للاقباط على اساس الدوائر المقفلة، ووضعت اسمى كمرشح فى الترتيب العاشر، وكانت المفاجأة ان وافق ضباط يوليو على التسعة اسماء الأولى واستبعدوا اسمى، لينجح تسعة اقباط فقط بنظام الدوائر المغلقة واثنان آخران خارج تلك القوائم.

ولما جاء السادات ارسى نفس النظام ـ التعيين ـ بالنسبة للأقباط، واذكر اننى فى انتخابات ١٩٨٤ ان نجحت على راس قائمة الوفد إلا ان وزير الداخلية وقتها اعترض على لأننى «فئات» ولست «عمال».

إذا كنا نريد مشاركة حقيقية للاقباط فى الحياة النيابية حقا فلابد من ضمان نزاهة الصندوق يوم الانتخابات وان يكون هناك اشراف قضائى كامل ولامانع من اجراء الانتخابات فى ستة أيام خاصة اذا علمنا ان انتخابات ١٩٣٨ اجريت على يومين. وكان عدد سكان مصر وقتها ١٦ مليون نسمة فى حين اننا حاليا ٦٠ مليونا.



ميلاد حنا

الدكتور رفعت السعيد مقرر اللجنة المركزية بحزب التجمع التقدمى يؤكد ان الاقباط جزء من الجسد المصرى لا ينفصل عنه وقد شهدت الانتخابات الاولى بعد ثورة ١٩١٩ نماذج رائعة للامتزاج المصرى حيث لم يفرق الناخبون بين المصريين على اساس من الدين، لكن حدث ماحدث ونجح المتأسلمون فى احداث شرخ فى الجدار المصرى بل ان بعض المتأسلمين يروج من الآن لفكرة عدم جواز ترشيح القبطى او حتى تعيينه فى مجلس الشعب على أساس انه لا تجوز ولاية غير المسلم على المسلم لكن فهمنا لصحيح الدين ولصحيح الوطنية يحتم علينا ان نناشد كل الاحزاب ان ترشح وبنسبة كبيرة مرشحين من الاخوة الاقباط، وان نناشدها إذ تشتعل المنافسة بين مرشحيها ان تفسح قدرا من المساحة الهادئة امام المرشحين من الاقباط، فمصر بحاجة لأن تداوى جراحها وبحاجة لأن تحمى وحدتها الوطنية، وأنا أعتقد ان الأخوة الاقباط بإمكانهم اذا تجاوزوا حاجز السلبية ان يكونوا قوة انتخابية هامة تسهم فى اعادة تشكيل مجلس الشعب على اساس اكثر ديمقراطية واكثر ليبرالية واكثر تمثيلا لحقيقة الشعب المصرى.

إن الانتخابات القادمة هى فى اعتقادى انتخابات فاصلة وإسهام الجميع مسلمين واقباطا فيها على أساس مصرى وديمقراطى هو عمل ضرورى ندعو إليه الكافة.

* سلبية الاقباط عن المشاركة فى العمل السياسى عموما والانتخابات خصوصا.. لماذا؟

ـ لقد بدأت سلبية الاقباط منذ الانتخابات التى أجريت فى العهد الناصرى، حيث كانت القوائم التى يعدها الاتحاد الاشتراكى خالية من الاقباط الى درجة مثيرة للدهشة وبما ان مقاومة مثل هذه القوائم لم يكن مفترضا فقد اكتفى الاقباط بالانعزال وحاول عبد الناصر ان يحل المشكلة بخطأ أفدح هو التعيين، وللأسف كان التعيين ولم يزل اسلوبا خاطئا فى التعامل مع الاقباط حيث يتم اختيار عناصر مرفوضة من جانب الأقباط انفسهم، إذ يتم اختيار تلك العناصر على أساس الولاء للحكم، لذا فإن اختيار هذه العناصر يهز صورتهم امام الأقباط انفسهم.

اما الدكتور ميلاد حنا رئيس لجنة الاسكان الأسبق بمجلس الشعب فيرى ان قبط مصر احد المكونات الرئيسية للجماعة الوطنية تتأثر بها وتؤثر فيها وعندما تكون الجماعة الوطنية فى مجملها فى حالة انكماش او انسحاب يتأثر قبط مصر بذات العوامل، فى عهد عبد الناصر عام ١٩٥٧، اتضح ان نجاح الاقباط فى الانتخابات لدخول البرلمان امر شبه مستحيل لأننا كنا كلنا هيئة التحرير ثم كلنا الاتحاد القومى وبعد ذلك كلنا الاتحاد الاشتراكى العربى، وضمر دور الاقباط فى البرلمان شيئا فشيئا الى ان انتهى الأمر بقبول الأمر الواقع بالتعيين فبرزت على السطح نوعيات متسلقة حتى يمكن إعادة تعيينهم واصبح وجودهم شكليا وديكوريا، وخلال السنوات من الخمسينات الى التسعينات تغيرت البنية الاقتصادية والاجتماعية للأقباط واختفت القيادات المدنية التقليدية واصبح وجود الأقباط فى البرلمان قضية غير مطروحة.

وبالنسبة للانتخابات القادمة فانا اعتقد انها ستكون معركة شرسة بين جملة الأحزاب المسماة بأحزاب المجتمع المدنى وجملة التيارات المسماة بالتيارات الدينية.



انتخابات بدون ضمانات من الخاسر فيها؟!

بقلم: **سعيد عبدالخالق**

انتهى مقال يوم «الخميس» الماضى الى ان «كليهما مر».. الاشتراك فى الانتخابات بدون الاتفاق مسبقا على توفير الضمانات الاساسية لنزاهة وحرية عملية الاقتراع، أو مقاطعة الانتخابات وعدم الاشتراك فيها والاكتفاء بدور فضح «الاعيب شيحة» التى تجيدها الحكومة فى عمليات تزوير وتزييف ارادة الناخبين. نعم.. «كلاهما مر».. الاشتراك أو المقاطعة.. وكأس المرارة الذى سوف تتجرعه احزاب المعارضة لا يختلف فى الحالتين.. نفس مذاق وطعم المرارة، ونفس المصير وخروج المعارضة من مولد الانتخابات بدون الحصول على مقاعد فى مجلس الشعب تتناسب مع حجمها فى الشارع السياسى. والكارثة الكبرى.. ان الشعب هو الذى يدفع الثمن فى النهاية يدفع ثمن اشتراك المعارضة بدون ضمانات، ويدفع ثمن مقاطعة المعارضة للانتخابات. حقيقة.. الشعب يدفع الثمن فى الحالتين. فى الحالة الاولى اى اشتراك المعارضة بدون ضمانات.. فى هذه الحالة.. نرى حرمان الامة من اختيار ممثليها الحقيقيين فى مجلس الشعب. من يريد النظام نجاحه هو الذى سوف ينجح رغم انف الجميع!!. تعالوا ندرسها فى تأن. مثلا.. سوف يطلب الحزب الوطنى من المحافظين اختيار مرشحين لانتخابات مجلس الشعب. وتصبح المسئولية هنا ملقاه على أكتاف المحافظ المسئول عن الاختيار. ويرفع المحافظ كشف المرشحين الذين اختارهم الى رئيس الحزب الوطنى.. ورئيس الحزب الوطنى هو فى نفس الوقت رئيس جمهورية مصر الذى يملك سلطة اقصاء وتعيين المحافظين بدون سبب. هل سمعنا او قرأنا يوما عن أسباب استبعاد محافظ من منصبه أو أسباب تعيين فلان الفلانى محافظا؟!. بالقطع.. لا!!. المهم.. يرفع المحافظ اختياراته الى صاحب قرار تعيينه واقصائه. ويتفضل رئيس الحزب الوطنى الذى هو رئيس الدولة بالتوقيع واعتماد مرشحى الحزب الوطنى الذين اختارهم المحافظ لخوض المعركة الانتخابية!. وتبدأ المعركة.. هل تتصورون حضراتكم ان المحافظين سوف يقفون مكتوفى الايدى؟!. ان سقوط احد المرشحين الذين اختارهم المحافظ.. يعنى فشل المحافظ فى عملية الاختيار مما يعرضه للاقصاء من منصبه. ونجاح مرشحى المحافظ.. يعنى ضرورة استمراره فى منصبه لحسن اختياراته!. وطبعا.. الشعب يجلس فى مقاعد المتفرجين على هذه المسرحية، والمعارضة التى شاركت بدون ضمانات مثل الذى انتابته حالة غير طبيعية، وأسرع يضرب برأسه فى الصخر حتى يلقى مصرعه بإرادته!!. هذه هى الحقيقة، ورأيناها فى الانتخابات التكميلية التى جرت مؤخرا لخلو بعض مقاعد مجلس الشعب. وبالمناسبة.. هذه الانتخابات نراها «نذير سوء»، وبداية تفضح نوايا النظام!!. والأهم من هذا وذاك..ان مذيع الحفل سوف يخرج علينا بعد اسدال الستار معلنا فى فخر وتباه عن اشتراك احزاب المعارضة فى الانتخابات، وسقوط مرشحيها، وضآلة حجمها فى الشارع السياسى. وفور انتهاء فقرة مذيع الحفل.. يبدأ دور اقلام وابواق وسدنة وسائل الاعلام الحكومية، الذين سوف يتشدقون بنزاهة العملية الانتخابية اعتقادا منهم بقدرتهم على خداع الشعب. واستشهد هنا بالبيان الذى اصدره قضاة مصر فى الجمعية العمومية لنادى القضاة، والتى عقدت يوم ١٣ نوفمبر ١٩٨٦. لقد بدأ البيان بالعبارة التالية:

«درجت السلطة التنفيذية وبعض اجهزة الاعلام بصدد الانتخابات العامة واعلان نتائجها، على ترديد انها جرت تحت اشراف القضاء تعزيزا للثقة فى اجراءات العملية الانتخابية». واضاف قضاة مصر فى بيانهم: «الا انهم يأسفون لأن اشرافهم عليها لا يعدو ان يكون اشرافا رمزيا دون فاعلية، ذلك لأن دورهم يقتصر على رياسة اللجان الرئيسية واللجان العامة فى الدوائر الانتخابية، اما التصويت فيتم بعيداً عن رقابتهم فى اللجان الفرعية». وطالب قضاة مصر بتعديل القوانين المنظمة للانتخابات، ووضع العملية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٥

الانتخابية جميعها بين أيدى القضاة «فيتولون رئاسة اللجان التي تجرى الانتخابات وتقوم بالفرز وتعلن النتيجة من اللجان الفرعية والعامة والرئيسية، ولا يحول دون ذلك ما قد يقال من عدم كفاية عدد رجال القضاء لهذه العملية إذ يمكن تفادى هذا الامر باجراء الانتخابات على مراحل فى أيام متتالية او بضغط عدد اللجان الفرعية». وطالب بيان قضاة مصر «بأن يكون الفصل فى الطعون الانتخابية موكولا الى المحاكم دون غيرها وباعتبارها من الدعاوى العادية، سواء بالنسبة لكيفية رفعها أو الحكم فيها أو سقوطها بالتقادم». وانتهى هذا البيان الخطير بالفقرة التالية: «وإلى ان يستجاب لهذا المطلب فإن القضاة يلحون فى اعفائهم من ذلك الاشراف الرمزى. فإما ان توكل العملية الانتخابية اليهم كاملة وهم اهل لها. وإما أن يعفوا منها برمتها وبنسبة نتائجها اليهم أيا كانت. وتكلف الجمعية العمومية مجلس ادارة النادى بإبلاغ هذا الى الجهات الادارية».

وطبعا.. وضعت الحكومة هذا البيان التاريخى فى ادراج مكاتبها. وللأسف الشديد أو من «عجائب الزمن» حسب وصف الدكتور شوقى السيد فى كتابه «مذبحة القبة»: «ما رددته الحكومة من مسئولية القضاة عن بطلان انتخابات مجلس الشعب بدائرة الازبكية والظاهر التى جرت عام ١٩٩٠». ورد ذلك بين أسباب الحكومة فى الطعن بالنقض على الحكم الصادر بتعويض المرشح الدكتور شوقى السيد بمبلغ ٥٠ ألف جنيه!!. وبالمناسبة الشعب يدفع قيمة هذه التعويضات لرفض مجلس الشعب تنفيذ قرارات محكمة النقض ببطلان الانتخابات.

يا سادة.. هذا هو الموقف فى حالة اشتراك المعارضة فى الانتخابات بدون توفير الضمانات الاساسية لسلامة العملية الانتخابية. هل هناك مرارة أكثر من هذا؟!. محافظون تمرسوا على تزييف ارادة الناخبين لضمان استمرارهم فى مناصبهم. وإحقاقا للحق.. لم يعد للشرطة دورا فى عمليات التزوير والتزييف. الشرطة.. لم تتدخل فى انتخابات عام ١٩٩٠، وأكدت قرارات محكمة النقض فى نفس الوقت بطلان عضوية حوالى ثلث اعضاء مجلس الشعب الحالى. لقد اصبحت عمليات التزوير من مهام الجهات الادارية وعلى رأسها المحافظ!!. ولم يدن قرار قضائى اجهزة الشرطة، ولم يكشف قرار عن تدخل الشرطة فى الانتخابات لصالح مرشح الحكومة. نعم.. الشرطة تتولى حراسة اللجان وتأمين المنشآت، ولكن بدون المشاركة الفعلية فى تسويد البطاقات والتلاعب بالنتائج الى آخر الوسائل المعروفة فى تزييف ارادة الناخبين. اذن.. الشعب هو الخاسر إذا شاركت المعارضة بدون ضمانات.. يخسر مرتين.. الاولى فى وصول ممثلين غير حقيقيين عن الأمة الى مقاعد مجلس الشعب. والخسارة الثانية.. فى سداد الشعب لفاتورة امتناع مجلس الشعب عن تنفيذ احكام القضاء ببطلان الانتخابات، ونراها فى احكام التعويضات التى صدرت لصالح بعض المرشحين. والمرارة الأخرى.. هى مقاطعة المعارضة للانتخابات. ولها حديث آخر.

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٥

الحكومة المحايدة

ضمانة حقيقية لنزاهة الانتخابات واحترام إرادة الشعب

تحقيق : سامي أبو العز

التجارب أثبتت أن بقاء الرئيس حسني مبارك على رئاسة الحزب الوطني أمر يتناقض مع دعوة النظام للديمقراطية.. لأن رئاسة مبارك للحزب تعني أن مرشح الحزب الحاكم سيتمتع بنفوذ كافة السلطات التنفيذية بدءا من الرئيس وانتهاء برؤساء المجالس المحلية بصورة تجعل نجاحه مضمونا وتفرغ الانتخابات من مضمونها الحقيقي.

١٩٩٥ عام حاسم في تاريخ مصر السياسي

ويحتاج إلى الحكومة قوية .. ومعارضة أقوى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١.٦ مارس ١٩٩٠

لماذا لا يصبح الرئيس مبارك شخصية فوق الأحزاب والصراعات؟

مطلوب: وضع العملية الانتخابية تحت الإشراف الحقيقى للسلطة القضائية..

القوى الوطنية تطالب بتشكيل حكومة محايدة تشرف على الانتخابات ويكون هدفها انتخابات نزيهة.

الديمقراطية الحقيقية تعنى تداول السلطة وانهاء حكم الحزب الواحد.

الشعب مل الحكومة الواحدة التى اعطت كل ما عندها وجاءت بنواب الى المجلس مشكوك فى عضوية بعضهم والبعض الآخر جاء فوق ارادة الجميع.

فهل حان الوقت لترفع السلطة التنفيذية يدها عن القضاء والقضاة وتترك اختيار القضاة المشرفين على الانتخابات لمجلس القضاء الأعلى.

متى لا تتدخل وزارتا الداخلية والعدل فى اختيار القضاة الذين يشرفون على الانتخابات وفى تعيين المفتشين القضائيين التابعين للوزارة واسناد ادارة العملية الانتخابية لهم بما يمس باستقلال القضاء.

ماذا لو شكلت حكومة محايدة تكون معبرة بحق عن الارادة الشعبية المتعطشة الى الديمقراطية الحقيقية.

المواطن البسيط أصبح لديه اقتناع بان الحكومة هى المهيمن الأول على صناديق الانتخابات وان من تختارهم معروفون مقدما من مرشحيها.. الأمر الذى جعل العديد من المواطنين يعزفون عن الذهاب للجان الانتخابية لمعرفتهم النتيجة مسبقا.

يؤكد الدكتور عاطف البنا الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة أنه من العيب ونحن فى أواخر القرن العشرين والعالم أصبح كالقرية الصغيرة أن تجرى انتخابات وبها كل القصور والعيوب المعروفة من تسديد بطاقات وتصويت الموتى والغائبين وتغيير الصناديق والأخطاء الشديدة فى الفرز.. الى آخره من عيوب. فالمطلوب اذن هو انتخابات حرة ولها ضمانات كثيرة منها الاشراف القضائي الكامل الذى لا يقتصر على تواجد القضاة فى اللجان العامة التى تتجمع فيها الصناديق الواردة من اللجان الفرعية العديدة التى لا يعرف إلا الله كيف تم التصويت وتسديد البطاقات فيها. فالاشراف القضائى فى هذه الحالة مسألة شكلية لأنه يأتى بطريقة لاحقة على أخطاء وعمليات تزوير لم يراقبها أحد والاشراف القضائى الكامل يعنى تواجد رجال القضاء فى كل اللجان الفرعية ـ لجان التصويت ـ فهذه لجان الانتخابات الحقيقية.. أما ما يسمى باللجان العامة او الرئيسية فهى ليست لجان انتخابات ولكن لجان تجميع الصناديق بعد انتهاء يوم الانتخابات بالكامل.

ويوضح أن الاشراف القضائى الكامل على اللجان ممكن رغم التحجج بقلة عدد القضاة لأنه يمكن اجراء الانتخاب على عدة أيام ـ يومين أو ثلاثة ـ ويمكن تجميع لجان الانتخاب الفرعية فى مكان واحد كل ثلاث او اربع لجان. فالقرية التى بها أربع لجان مثلا يمكن أن توضع فى مبنى مدرسة واحدة أو مبان متقاربة بحيث يستطيع رجل قضاء واحد أن يشرف اشرافا فعليا عليها.

من ناحية أخرى حتى لو تحققت هذه الضمانة فهى غير كافية لأنها اذا كانت ستضمن عدم تسديد البطاقات وعدم تصويت الشخص اكثر من مرة وعدم وضع بطاقات فى الصناديق قبل عملية الانتخاب إلا انها لن تمنع الضغوط على الناخبين قبل يوم الانتخاب وهى ضغوط تتمثل فى المصالح الشخصية أو الوعود الانتخابية من رجال الحكومة.

وزارة محايدة

حتى تكون الانتخابات نزيهة بعيدة عن التزوير والتلاعب باصوات الناخبين ومعبرة عن ارادة الشعب الحقيقية ولتفادى الضغوط والمصالح يشير الدكتور عاطف البنا الى ضرورة أن تجرى الانتخابات وزارة محايدة فهذه ليست بدعة ففى مرات كثيرة فى ظل دستور ١٩٢٣ كانت تجرى الانتخابات وزارة مستقلة ليست وزارة حزبية. وقد يقال لماذا نعهد باجراء الانتخابات الى وزارة محايدة بينما الحكومة التى تنتمى الى الحزب الوطنى تقوم بادارة المرافق والمصالح المختلفة.. اى ادارة كل شئون البلاد فلماذا لا نثق فيها فى ادارة العملية الانتخابية؟ ويجيب قائلا ان هذا قياس مع الفارق لأن عملية الانتخابات تتضمن تنافسا بين الحكومة وحزبها وبين سائر الأحزاب والقوى السياسية بحيث يتعين ان تقوم بها جهة محايدة وان توفر الثقة والاطمئنان لكل القوى التى تدخل الانتخابات وان الحكومة وحزبها لن يستخدموا مالديهم من سيف المعز وذهبه للتأثير على الانتخابات. وقد يقال ان الحكومة الموجودة فى السلطة فى الدول الديمقراطية هى التى تجرى الانتخابات ونقول أيضا ان هذا قياس مع الفارق ففى الدول الديمقراطية فى أوربا وأمريكا لا يفكر أحد فى تزوير الانتخابات وهناك تقبل من الحكومة ومن كل الاتجاهات لما ستسفر عنه الانتخابات. يتقبلون هذا بايمان بالحرية والديمقراطية وايمان بتداول السلطة ايمانا راسخا فى الحكام والمحكومين.

ونجد ان الحكومات التى تجرى الانتخابات فى الدول الديمقراطية كثيرا ما تفشل فى الحصول على الاغلبية وتحصل المعارضة عليها وتشكل الحكومة. فهل هذا يحدث أو وارد لدينا؟

بل نجد ان رؤساء للجمهورية فى دول اوروبا وامريكا يقومون باجراء انتخابات الرئاسة ويرسبون ويتولى غيرهم السلطة فهل هذا وارد أو يحلم به أحد لدينا؟

المطلوب باختصار هو حكومة محايدة لاجراء الانتخابات وكذا ان يتخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب حتى يمكن ان توجد لدينا انتخابات حرة.

ضمانات ضرورية

نتمنى ان تقتنع الحكومة الحالية بأن المرحلة القادمة هامة جدا وخطيرة فى حياة الشعب المصرى ومن ثم تتطلب قدرا من انكار الذات وتغليب المصلحة القومية العليا على المصالح الصغيرة والضيقة والذاتية وبالتالى تقتنع بأن ازالة الاحتقان الموجود فى الحياة السياسية المصرية يتطلب التعرف مباشرة على رغبات الشعب وطموحاته وترك حرية الاختيار له بالكامل، وهذا يقتضى توفير أكبر قدر ممكن من الضمانات لاجراء انتخابات حرة ونزيهة تفرز العناصر التى يرغب الشعب فى ان تتولى المسئولية فى المرحلة القادمة.

وحول هذه الضمانات يقول الدكتور حسن نافعة استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. انها كثيرة جداً من بينها تنقية الجداول الانتخابية وان تكون هذه الجداول دقيقة وصحيحة، وايضا ان تكون هناك ضمانات قانونية كاملة فى مقدمتها اشراف القضاء على العملية الانتخابية من اولها لآخرها. بالاضافة الى العديد من المسائل الاخرى وهذه الضمانات لايمكن ان تكتمل الا اذا تم اجراء الانتخابات تحت اشراف حكومة مؤقتة محايدة خلال فترة الانتخابات وهى مسألة ضرورية ويمكن ان يكون لها تأثير نفسى بالغ الاهمية والايجابية بالنسبة للشعب المصرى والذى بات مقتنعا تمام الاقتناع ان الانتخابات تزور باشكال كثيرة ومتعددة، وان وجود حكومة مؤقتة لا مصلحة لها فيما يتعلق بنتائج الانتخابات تمثل ضمانة حقيقية لنزاهة الانتخاب.

ويستمر الدكتور حسن نافعة قائلا من الممكن تصور ان الصورة الحيادية الكاملة والمطلوبة تتم اذا ما قرر الرئيس مبارك الاستجابة لمطلب جماهيرى عارم ان يصبح شخصية فوق الاحزاب وفوق الصراعات الحزبية الضيقة وان يتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى ويقرر التزامه الكامل بما ستسفر عنه الانتخابات القادمة. وفى تقديرى الشخصى ان الرئيس مبارك يستطيع ان يحكم فى ظل نخبة جديدة بل ولا اتجاوز اذا قلت إنه فى حاجة الى هذه النخبة لتجديد دماء النظام وهو فى جميع الحالات يملك من السلطات والصلاحيات ما يؤهله للامساك بالدفة.. لكن السؤال هل هذا هو تفكير الرئيس مبارك أم ان التقارير التى تصل اليه تصب كلها فى اتجاه تخويفه من أن تركه الحزب الوطنى سوف يتركه وحيدا فى الشارع السياسى؟ ويجيب قائلا اعتقد ان هذا هو ما يصل اليه من الأجهزة المعاونة بحكم محدودية أفقها السياسى وبالتالى لا أتصور أن يحدث تغيير جوهرى فى اسلوب ادارة الأمور السياسية وعلى هذا الأساس فاننى استبعد أن يوافق الرئيس مبارك على اجراء الانتخابات فى ظل حكومة محايدة أو أن يتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى قبل اجراء هذه الانتخابات. كذلك فاننى ارى أن أمورا كثيرة على الصعيد المحلى والاقليمى ستحدث قبل اجراء الانتخابات وسوف يتوقف على هذه الأمور صياغة تفكير الرئيس وتقديره للموقف بالنسبة لقضية الانتخابات فمثلا اذا حسم الصراع مع الارهاب وتمت السيطرة عليه من جانب الحكومة واذا تقدمت عملية التسوية السلمية فسوف يتعمق الانطباع لدى النظام القائم بأنه لا توجد اية ضغوط تضطره الى تقديم تنازلات أما اذا ظلت قضية الارهاب معلقة واستمر الخطر الارهابى محدقا وتعقدت عملية السلام فقد يؤدى هذا الى تفكير سياسى جديد.

تجارب ناجحة

اذا اردنا انتخابات نزيهة فلابد ان تؤمن الحكومة القائمة ايا كان لونها أو تشكيلها سلامة الانتخابات وتبتعد عن كل ما يمسها من قريب او بعيد وهذا المعنى ليس جديدا علينا كما يرى الدكتور سليمان الطماوى الفقية الدستورى ـ فأول انتخابات تمت فى ظل دستور ١٩٢٣ أجراها يحيى ابراهيم باشا فاز الوفد فيها بأغلبية فوق ٩٠٪ وعندما قام الملك فؤاد بحل البرلمان واجراء انتخابات جديدة فاز الوفد أيضا بنفس النسبة مما يقطع بأن فكرة تزوير الانتخابات هى فكرة طارئة ومعروف أن اول من ابتدعها هو صدقى باشا الذى زور الانتخابات بطريقة فاجرة وهذا أمر معروف للجمع والغريب أنه لم يعاقب على هذه الجريمة بل عاش مكروها ومات مكروها ومنذ هذا التاريخ فى الثلاثينيات وتهمة وشبهة تزوير الانتخابات قائمة.

ويضيف الدكتور سليمان ان اقامة حكومة محايدة اعتراف بأن الحكومة القائمة ستزور الانتخابات وهو معنى غير مقبول لكن الحل الذى يمكن أن نطالب به أن توضع الانتخابات كلها تحت أشراف الهيئة القضائية فهى معروف عنها الحيدة والنزاهة على أن يجرى الانتخاب على عدة مراحل ومدد حتى تتمكن من وجود القضاة فى كافة اللجان.

المشاركة الهزيلة

الملاحظ فى الحياة السياسية المصرية ضعف المشاركة من قبل المواطنين فى عملية الانتخابات والأرقام تكشف هذا الضعف وخصوصا فى المدن الكبرى ومنها القاهرة لأن نسبة المشاركة ضعيفة جدا بالنسبة لعدد الناخبين وهذه الظاهرة ثابتة بالأرقام فيما عدا بعض الدوائر فى الريف عندما تحدث تكتلات ومن بعض القرى ضد القرى الأخرى.

وحول هذه الظاهرة يعلق كامل زهيرى نقيب الصحفيين السابق قائلا ان المعارضة والحكومة والرئيس نفسه قد لاحظوا ذلك وقد دعا الرئيس مبارك قبل انتخابات الرئاسة الأخيرة الى مزيد من المشاركة التى يبعد الشعب عنها التصور الشائع أن النتائج معروفة مسبقا وأنه هناك رغبة دائمة فى تملك الحكومة أغلبية ساحقة وبالتالى تتارجح المسألة دائما بين ٨٥ و٩٠٪ من عدد نواب المجلس مع تغير الظروف فنزاهة الانتخابات موضوع أساسى لأنها تبنى روح المنافسة السليمة والنزيهة بين الحكومة والمعارضة وأن الذى يحصل على ثقة الناخبين هو الذى يؤلف الحكومة لأن المتفق عليه فى أساس الديمقراطية انها ليست فقط فى التعددية ـ تعدد الأحزاب ـ وشرعية التعدد لكن فى تداول السلطة والأهم هو اقرار مبدأ الديمقراطية ان الأمة فوق الحكومة ولها قرارها الأخير. فموضوع النزاهة ليس امانة خلقية فقط لكنه أيضا الحصول على الأغلبية بطرق مشروعة وبالتالى الالتزام باحترام النتيجة التى انتهت اليها الانتخابات. لكن الملاحظ بعد كل انتخاب ضعف المشاركة وصدور أحكام كثيرة من المحكمة الدستورية بوجود اخطاء ثابتة فى العملية الانتخابية رغم ان هذا لا يأخذ به المجلس. ويستمر كامل زهيرى قائلا أن فكرة تكوين حكومة محايدة ومؤقتة لإجراء الانتخابات قد شاهدناها فى مراحل انتقال معينة فى الفترة من دستور عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٥٢ وقد حدثت التجربة ثلاث مرات فهناك تجربة توفيق نسيم عام ٢٥ وتجربة حسين سرى عام ٥٠ وبينهما تجربة عبدالفتاح باشا يحيى وكانت الوزارة تجلس فترة الانتخابات ويرأسها شخصية سياسية معروفة وغير محسوبة على أى من الأحزاب. واعتقد أن هذا العام السياسى فى مصر عام حاسم وهام جدا لأن هناك العديد من القضايا المصيرية الحاسمة فى هذا الجيل فهناك مسيرة السلام وتأكيد الأمن المصرى وتأمين المناعة الاقتصادية الوطنية والقيام بإصلاحات حقيقية وغير مظهرية حتى تستطيع مواجة الزيادة السكانية والمخاطر العالمية المحيطة لذا فإنه مطلوب لمصلحة مصر كلها حكومة قوية ومعارضة قوية أيضا على أن تكون العلاقة بينهما صحية قائمة على الاحترام المتبادل.

استقلال القضاء

نزاهة الانتخابات لا تتحقق بوزارة محايدة فقط وانما حيدة الوزارة هى أحد الشروط اللازمة لعملية النزاهة. أما الركن الأساسى فى ضمان هذه النزاهة فهو أن تجرى الانتخابات تحت الاشراف القضائى الذى يستوجبه الدستور فمن المستقر فى قضاء محكمة النقض أن مصطلح الاشراف يعنى توافر الرقابة بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان صحة الاجراء وسلامة نتيجته والتجارب السابقة جميعها تركت مراكز الاقتراع فى ايدى غير القضاة ولتحقيق

الاشراف القضائي وتحقيق مراد الدستور منه.

يطالب المستشار يحيى الرفاعي أن تمتد الرقابة القضائية الى تقسيم الدوائر وتنظيم الجداول والتصويت وفرز البطاقات وهو ما يستوجب أيضا أن يرأس رجال القضاء دون غيرهم اللجان الانتخابية كافة حتى لو استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل. كما يلزم اختصار عدد اللجان الفرعية لتكون بقدر الحاجة فقط وضبط عملية الاقتراع بما يكفل التحقق من شخصية كل ناخب من واقع بطاقته الشخصية او العائلية دون غيرها مع توقيعه قرين اسمه في كشوف الناخبين وتوقيع رئيس اللجنة على هذه البطاقة وعلى بطاقة التصويت عند تسليمها للناخب.

كذا يلزم تقرير حق كل مضرور من الجرائم الانتخابية في تحريك الدعوى الجنائية عنها في جميع الأحوال دون اخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أي مكان أخر وأسناد التقاضي في كل ذلك الى القضاء العادي وحده والقانون العام وبالاجراءات المتبعة فيه وحدها وبغير هذه الضمانات لا تكون نزاهة الانتخابات قد تحققت وإذا لم تقرر هذه الضمانات فسوف يكون ذلك دليلا قاطعا على سوء النية وتعمد اجراء الانتخاب بعيدا عن الضمانات التي تكفل نزاهتها.

ويستمر المستشار يحيى الرفاعي قائلا سواء كانت الوزارة محايدة او غير محايدة فيمكن أن يغني الاشراف القضائي الكامل عن اي ضمانة اخرى بشرط استكمال استقلال القضاء اولا ورفع يد السلطة التنفيذية عن السيطرة على القضاء والقضاة بحيث تكون الكلمة النهائية في اختيار رجال القضاء الذين يشرفون على الانتخابات ويحددون المكافآت والمزايا المالية لرجال القضاء لمجلس القضاء الأعلى دون غيره ومن أجل ذلك طالب القضاة طويلا بأن يستقل مجلسهم الأعلى بإعداد موازنة القضاة وتحديد مرتباتهم ومعاشاتهم وسائر مخصصاتهم بعيدا عن تحكم السلطة التنفيذية وذلك اسوة بما يجرى عليه العمل في السلطة التشريعية وفي الجهاز المركزي للمحاسبات وسائر الموازنات المستقلة التي تدرج رقما واحدا في الموازنة العامة للدولة وهنا بالنسبة للقضاء ادعى وأوجب ومن غير المفهوم أن يكون لوزارة الداخلية أو لوزارة العدل اي سلطة في اختيار القضاة الذين يشرفون على الانتخابات ولا في تعيين المفتشين القضائيين التابعين للوزارة او رؤساء المحاكم الابتدائية التابعين لها وجعلهم يتولون ادارة العملية الانتخابية بما يمس الثقة العامة في استقلال القضاة القائمين بذلك الاشراف ولنا في التجارب المتعاقبة اكثر من درس يستوجب تعديل قانون السلطة القضائية فورا بما يستكمل للقضاء استقلاله اولا ويضع العملية الانتخابية تحت الإشراف الحقيقي الكامل للسلطة القضائية.


د. عاطف البنا


د. حسن نافعة



الوفد يحاصر الإخوان في الانتخابات

كتب رضا حماد:

اتضحت أولى بشائر التحالف بين الإخوان المسلمين والوفد ، وذلك فى توغل عناصر من جماعة الإخوان فى صفوف الحزب والسعى إلى تولى مهام قيادية فى مستويات الحزب التنظيمية .

حيث بدأ التابعى السيد داود عضو جماعة الإخوان المسلمين والذى انضم مؤخراً إلى صفوف حزب الوفد بالإسكندرية فى المنافسة على مقعد امانة الشباب بالحزب بالإسكندرية ، وهو الأمر الذى دفع العناصر المتناحرة داخل اللجنة إلى إعادة التنسيق فيما بينها من اجل عدم السماح للتابعى بالفوز بهذا المقعد وشرعوا فى تشكيل قائمة فيما بينهم من اجل هزيمته فى الانتخابات ، وقد علق احد الوفديين على عدم رغبة قيادات الحزب فى فصل هذا العضو ، ومن انضموا معه من الجماعة إلى الحزب بان ذلك من شانه أن يسىء إلى سمعة الحزب ، وأن هزيمته فى انتخابات امانة الشباب هى الصيغة الديمقراطية لمحاصرته .

المعروف أن لجنة حزب الوفد بالإسكندرية تعانى كغيرها من لجان المحافظات من انقسامات شديدة بين من يؤيدون سياسة رئيس الحزب فؤاد سراج الدين ، ومن يعارضونها ، وهى المسائل التى كان لها صداها على مستويات الحزب المركزية ، وكانت بعض عناصر اللجنة قد تعرضت إلى الفصل من الحزب بمعرفة رئيسه فؤاد سراج الدين بسبب معارضتهم الشديدة له



فؤاد سراج الدين

كلمات

علنا او فى السر، تجرى الاستعدادات الحزبية للانتخابات القادمة . وبعض الاشخاص يقومون من الآن بجهود حقيقية فى سبيل الاتصال والتقرب من الناخبين استعدادا لترشيح انفسهم فى بعض الدوائر . واستغل الكثيرون فرصة شهر رمضان المبارك وعيد الفطر ، للاتصال والتهنئة او لاقامة موائد الرحمن وتعليق اللافتات الدالة على اسمائهم وما يشتهرون به . وربما كانت هذه هى المرة الاولى التى تبدا فيها الاستعدادات مبكرة ، قبل الهنا بنصف سنة .

وقيل إن هناك مساعى لتشكيل جبهة متحدة عن الحزب الوطنى الديموقراطي وبعض الاحزاب الاخرى المعارضة بشدة والمتصدية للارهاب والتعصب لتخوض المعركة معا فى تنسيق وتفاهم . وليس عندى من المعلومات ما يؤكد هذه الروايات او ينفيها ، على ان اخبارا مؤكدة تقول إنه قد اقيمت عدة مادب فى بعض المنازل . حضرها بعض القيادات الحزبية ، من هذا الحزب وذاك للتنسيق بينها فى معركة انتخابات مجلس الشعب القادمة . ولا غبار على ذلك . فمن الطبيعى ان تحدث بعض التحالفات ، التى تحتاج إلى تنسيق وتفاهم . وفى الانتخابات الماضية ، وبعدها ، دعوت إلى ايجاد تحالف ديموقراطي ، يضم الاحزاب والجماعات المؤمنة حقا بالديموقراطية والتفاهم الودى وجمع الشمل ، فى مواجهة المتطرفين المتعصبين الذين يحملون السلاح ولا يتفاهمون مع احد إلا بالرصاص وهذه الجماعات الارهابية تستحق ان يدينها كل مؤمن بالديموقراطية والسلام الاجتماعى وكل من يحمل شعارا يقول إن الدين لله والوطن للجميع . وإذا كان التحالف هدفا ووسيلة فى نفس الوقت للوقوف فى وجه الارهاب ، مهما يكن الوقت والظروف والملابسات ، فإنه فى وقت الاستعداد للانتخابات ، يبدو اهم والزم ، ويبدو الوطن فى اشد الحاجة إلى تضامن قوى المؤمنين بالديموقراطية والسلام الاجتماعى .

والاحزاب المؤمنة بهما إيمانا حقيقيا واعيا ، معروفة ولا تحتاج إلى تحديدها بالاسم . والاشخاص والجماعات المساندة للارهابيين ، بالمال او بالسلاح او بمجرد السكوت وعدم الادانة العلنية ، معروفة ايضا لكل من لديه إلمام عادى بمجريات الامور فى بلادنا . وقد آن الأوان لكي نتخلص نهائيا من هذه الموجة التى عبثت بالامن والنظام ، وراح ضحيتها الكثيرون من رجال الشرطة ومن الاهالى المسالمين الذين لا ناقة لهم ولا جمل ، ولا مشاركة فى اى عمل سياسى ، ومن بينهم نساء عاديات واطفال ابرياء راحوا ضحايا الارهاب المجنون ، الذى يبدو انه انحسر وخفت وطاته فى الاسابيع الاخيرة . نجد ان الحذر والاحتياط واجبان . فاعداء مصر فى الخارج وعملاؤهم فى الداخل ، لم ييأسوا تماما من محاولاتهم الآثمة لتعكير صفو الامن ، والاخلال بالنظام فى بلد يؤمن شعبه بالسلام والهدوء ، وتدين غالبيته بالاسلام دين التسامح والاخوة والرحمة .. حمانا الله من قوى الفساد والشر .

محمود عبدالمنعم مراد

الانتخابات القادمة .. بين الفيلسوف وحمار السلطان



بقلم الدكتور : محمد شتلة

لا شك ان الشارع المصرى سيشهد خلال الشهور القادمة نشاطا مكثفا وملحوظا تشارك فيه الاحزاب الافراد لنيل اصوات الناخبين لاننا مقبلون على عام الانتخابات لانتخاب اعضاء مجلس العائلة (المسمى بمجلس الشورى) وبعدها بشهور لانتخاب مجلس التشريع الوحيد فى مصر والمعروف بمجلس الشعب .

ولا اعرف لماذا تذكرت وانا ارى الجميع احزابا وافرادا يستعدون لخوض هذه المعركة الانتخابية التى تعتمد بشكل رئيسى على الدعاية التى تشمل الممكن والمستحيل معا .. احداث تلك القصة الوهمية التى كانوا يروونها لى وانا طفل حتى انام والمعروفة باسم قصة الفيلسوف وحمار السلطان .

ومفاد هنا القصة انه كان فى قديم العصر والأوان سلطان ظالم وكان عنده حمار وكان السلطان دائم الضجر من احد مواطنيه الذين رمزوا له بالفيلسوف فارسله له السلطان وقال له اني اريدك أن تعلم حمارى هذا الكتابة .. واذا فشلت قتلتك .. فاجابه الفيلسوف بانه يستطيع ان يعلم حمار السلطان الكتابة والقراءة وبكل اللغات .. الا أن ذلك سيستغرق منه عشر سنوات وعندما يفشل فيحق للسلطان أن يطيح براسه بعد أن يقطع يديه ورجليه من خلاف .. وما أن علم أهل الفيلسوف بما قطعه على نفسه لاموه لانه مقتول لا محالة لاستحالة تعليم الحمار .. فضحك الفيلسوف .. وقال قولته الشهيرة التى اصبحت مثلا .. بعد عشر سنوات ساكون قد مت أو مات السلطان أو مات الحمار ..

• • •

والحقيقة تقول أنه ما اشبه الليلة بالبارحة فجميع المتقدمين للانتخابات فرادى واحزابا يدخلون الانتخابات وتسبقهم دعاية تكلف الواحد منهم ما بين عشرات الى مئات الالوف من العملات الصعبة والسهلة وجميعهم يقول انهم وحدهم القادرون على تحقيق الأمانى والآمال حتى الأعضاء القدامى من فئة أبوالهول .. الذين لا يتكلمون .. لان الكلام فى المجلس حرام .. فهم دائما غائبون واذا حضروا فهم نائمون ، من منطلق أن نوم النائب عبادة !! فهم الآن يعدون بأن حناجرهم ستنطلق فى الدورة القادمة بعد ان صامت عن الكلام لمدة خمس سنوات كاملة .

والامر بالنسبة للاحزاب لا يختلف عن الافراد .. وجميعهم يدخل لعبة الانتخابات رافعا راية : « اللى تكسب بيه العب بيه » .. وبدات جميعها فى ممارسة النفاق السياسي بحنكة تفوق حنكة الفيلسوف فى قصته مع حمار السلطان .

• • •

ورغم أن السيناريو المتوقع لاى انتخابات قادمة سيعاد كما هو بنفس التكرار فالحزب الحاكم سيظل حاكما بنفس الاغلبية او يزيد ما دام هو حزب الرئيس والحكومة التى ستشرف على الانتخاب وتتولى الفرز واعلان النتيجة حتى لو ضم بين اعضائه اكبر عدد من النائمين .

وأحزاب المعارضة الحقيقية والمستترة ستظل متشنجة ومنهارة من قبل أن تبدأ الانتخابات حتى لو رضى البعض منها ببعض المقاعد القليلة التى ستترك لبعض رموزه تكرما من الحزب الحاكم حتى لا تصيبه عين الحسود التى بها عود اذا حسم كمبيوتر وزارة الداخلية الامر لصالحه بنسبة الـ ١٠٠٪ المتعارف عليها ، رغم أن كل من لم يصبه النجاح سيتعلل حتما بتزوير الانتخابات وسيلجأ الراسبون حتما لمحكمة النقض .. والتى لن ينفذ حكمها لأن راحل مجلس الشعب قد قال أن المجلس سيد قراره .

هكذا ينتظر ان تتكرر قصة الفيلسوف والسلطان ولكن هذه المرة بين الناخب قليل الحيلة رغم انه صاحب المصلحة وصاحب الكلمة فى اختيار من يمثله وهو يتخايل لمدة أيام قليلة متفاخرا بزى السلطان فى



مواجهة ادعاءات وحزن المرشح الذى قبل طواعية ان يرتدى زى الفيلسوف .

وقديما قالوا انه اذا خدعك انسان مرة فهو المخطىء واذا خدعك مرتين فانت المخطىء ، واذا كان صحيحا أن الناخب المصرى قد اخطأ مرات ومرات لانه تصور صدق ما يدعيه محترفو الانتخابات من نواب الشعب المغلوب على أمره .

فانه صحيح ايضا ان هناك تغييرات كثيرة حدثت داخل مصر وخارجها خاصة أن القرار العظيم الذى اتخذته الحكومة يفتح باب القيد فى جداول الانتخابات والذى انضم على أثره عدة ملايين من الناخبين وخرج منها مئات الالوف من الأموات .. حتى أصبح القادمون الجدد هم الحصان الأسود فى الانتخابات القادمة لانى لا اعتقد أن السلطان الحالى (اكثر من مليونى ناخب جديد) سيقعون فى نفس الفخ القديم لتنتهى والى الابد امكانية تكرار عصر الفيلسوف وحمار السلطان .

● ● ●

ولهذا فاننى ومن موقعى كمتفائل دائما .. أتمنى أن تشهد الانتخابات القادمة سلوكا جديدا .. يضمن الا يذهب كرسى المجلس النيابى الا لمن يستحقه من أبناء مصر القادرين على حسن تمثيل الأمة تحت القبة الذهبية لمجلس الشعب ـ المجلس النيابى الوحيد فى مصر ـ اما مجلس العائلة المعروف بمجلس الشورى .. فتلك قصة أخرى .

●● كاتب المقال : استاذ بكلية زراعة عين شمس



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

تزوير الانتخابات.. الجريمة والتداعيات

بقلم: د. السيد عبد الستار*

اتفقت كلمة الأمم المعاصرة على اعتبار الديمقراطية إحدى الآليات المعتمدة لتبادل السلطة بين التيارات السياسية المختلفة.. ومن أهم مظاهر الديمقراطية في بلاد العالم الانتخابات الحرة التي تعبر عن إرادة الناخبين إجمالا وتعطي مؤشرا واضحا لرغبة الشعوب في نوع الحكم وصفات الحكام الذين تؤيدهم الغالبية.

كما اتفقت كلمة الأمم المعاصرة على ضرورة إحاطة العملية الانتخابية بالضمانات التي تكفل لها النزاهة الكاملة واعتبار المساس بنزاهة الانتخابات جريمة يعاقب عليها القانون.

وللأسف الشديد فإن جريمة تزوير الانتخابات العامة وتزييف إرادة الأمة المصرية خرجت من طور الاتهام إلى طور الثبوت بأحكام قضائية غير قابلة للنقض، ومما يعمق الاسى ويدمي القلوب أن جريمة التزوير لم تقع من مرشح ضد مرشح آخر، ولكن السلطة التي باشرت التزوير وتسترت عليه -كما جاء في حكم المحكمة- هي السلطة التي ينـاط بها حماية الانتخابات من التزوير وهي وزارة الداخلية، ورئيس مجلس الشعب، وانطبق علينا المثل القائل: «حاميها حراميها»، ولا حول ولا قوة إلا بالله.. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ليس هذا فحسب، بل إن الترصد وسبق الإصرار على ارتكاب جريمة التزوير ثابتان في حق المزورين بأدلة متواترة.

* ففي قانون النقابات المشبوه ١٠٠/٩١ وتعديلاته الأخيرة ٥/٩٥ لا توجد أي إشارة من بعيد أو من قريب إلى أحقية المرشحين أن يكون لهم مندوبون يمثلونهم في لجان الانتخابات بالرغم من النص على ذلك في القوانين الخاصة بكل نقابة.

* وفي حالات كثيرة بلغت درجة التواتر أن قامت الشرطة بطرد مندوبي المرشحين ليس هذا فحسب، بل والتعدي عليهم بالضرب المبرح وفي حالات أشد فظاظة وأكثر جرما قامت الشرطة باعتقال كل من تشتم فيه رائحة المعاونة للمرشحين المعارضين، وذلك بهدف تفريغ الساحة الانتخابية لعملية تزوير كبرى تتم بطريقة جماعية اختصارا للوقت وحسما للموقف وقضاء مبرما على كل مشاعر الأمل في المساواة والحرية التي تراود بعض المواطنين أصحاب القلوب البيضاء والسرائر النقية.

* ولقد تكررت هذه المظاهر في كافة دوائرنا الانتخابية حتى أضحت سمة عامة للانتخابات العامة لمجلسي الشعب والشورى، ولعله من مكرور القول أن رفض السلطات القائمة اعتبار البطاقة الشخصية كافية للتصويت في الانتخابات العامة أكبر دليل على الترصد وسبق الإصرار لإتمام عملية التزوير من خلال الاعتماد على سجلات انتخابية لا تعبر عن المواطنين المصريين إطلاقا.

لماذا لا تعتبر البطاقة الشخصية أو العائلية وهي الوثيقة الأساسية لإثبات الشخصية، والتي تدل على بلوغ سن التكليف هي بطاقة الانتخابات العامة؟

ثم جاء الحكم الأخير -وهو واحد من أحكام كثيرة مماثلة الذي صدر عن محكمة استئناف القاهرة برئاسة المستشار رفعت السيد- يقضي بأن كلا من وزير الداخلية، ورئيس مجلس الشعب قد ارتكبا جريمة التزوير في الانتخابات الأول بالمباشرة، والثاني بالتستر وعدم الالتفات للطعون المقدمة إليه في هذا الشأن حسب النصوص القانونية التي تتعلق بذلك، جاء هذا الحكم مع غيره ليثبت وقوع تلك الجريمة البشعة التي صرخ من آلامها الموجعة جمهور عريض من المواطنين المظلومين.

ومن عجب أن الشخصين الذين صدر الحكم بإدانتهما يفترض أنهما على علم كامل بالقانون، فالأول كان يشغل وقت وقوع الجريمة منصب الوزير المعني بإنفاذ القانون، أما الثاني فهو أستاذ في القانون ويرأس المجلس التشريعي، ولذلك فإن الصورة تبدو أمام المراقبين صورة بشعة ومقززة إلى درجة لا تطاق، ولا تحتمل.

ولنا هنا أن نتساءل: كيف ماتت ضمائر الناس إلى هذا الحد؟

وماذا يقول المزورون لأنفسهم ولأبنائهم؟

وبأي وجه يلاقون الناخبين في المرة المقبلة؟ ولمصلحة من في مصر تزور إرادة الأمة؟ أم هناك مصلحة لغير المصريين؟

وإذا كانت هناك قدرة على الجدل من خلال وسائل الإعلام التي يمتلكها المزورون وهي كثيرة ومتنوعة فماذا يقولون لرب الأرباب في يوم الحساب؟

* وأما عن التداعيات فحدث ولا حرج:

أولها -وهو أخطرها من وجهة نظري- فقدان الشرعية لكيان الدولة القانوني وانفراط عقدها وتفكك منظوماتها القانونية.

فالمجلس الذي تناوشته سيوف البطلان من كل ناحية حتى هدت كيانه هو الذي يرشح رئيس الدولة، وهو الذي يصدر التشريعات، ورئيس الدولة بدوره هو الذي يكلف أحد المواطنين بتشكيل الوزارة، والوزراء يشرعون فور تكليفهم وحلف اليمين في إصدار قرارات وزارية، فإذا كان المجلس باطلا إلى هذه الدرجة، فإن البطلان يمتد إلى كافة ما ترتب عليه من قوانين ومناصب، وبالتالي تنعدم شرعية السلطات ويجوز الطعن فيها من قبل المواطنين الذين تمارس عليهم أعمال السلطة والسيادة.

وثاني هذه التداعيات هو فقدان الثقة من الناخبين في جدول الاشتراك في الانتخابات وإصاباتهم بحالة من عدم الاكتراث بها والسلبية في أدائها، وقد وقع هذا بالفعل، مما أعطى للمزورين فرصة أكبر في إتمام التزوير بتسويد بطاقات الغائبين لصالح مرشحي جبهة التزوير والمواطن

هنا معذور، حيث لاحظ أكثر من مرة أنه يعطى صوته لمرشح ما، ولكن الذين يأخذون المواقع قوم آخرون حتى صار المثل الدارج أن هناك مرشحين يأخذون الاصوات ومرشحين يأخذون الكراسى والمواقع.

ومن التداعيات أيضا أن شيوع التزوير إلى هذا الحد قد ترتب عليه إيجاد جبهة عريضة تنادى بأسلوب العنف طريقا لتداول السلطة وحجتهم فى ذلك أن المزورين يعتمدون على أسلحة الشرطة بإجراء عملية التزوير، وأن الديمقراطية ليست إلا شعارا أجوف لإتمام سيطرة المسلحين على السلطة والحقيقة أننا لا نمتلك أى حجة لمواجهة هؤلاء والرد عليهم طالما أن عملية التزوير ماضية على هذا النحو البشع.

وأكثر هذه التداعيات هى حالة عدم الاستقرار التى أوجدها المزورون بفعلتهم الشائنة وسلوكهم المخالف للأعراف والقوانين، لقد تسببت حالة عدم الاستقرار فى خسارات اقتصادية متمثلة فى تقلص الاستثمارات وهروبها وهجرة العقول وفرارها فانتشرت البطالة وكسدت التجارة الداخلية والخارجية، وتسببت فى خسارات اجتماعية متمثلة فى مشاعر الانتقام لدى من لهم الحق فى النجاح والفوز بتمثيل الأمة، ومن اغتصبوا منهم عنوة كل الحقوق وخلف هؤلاء وهؤلاء جمهور من الناس، يحمل نفس المشاعر العدائية للفريق الآخر.

كما أضحى المواطنون الآن ينظرون بالريبة والشك لكل ما يأتى من الداخلية وكمبيوتر الداخلية، وبالتالى إلى جهاز الشرطة بوجه عام، وترتب على ذلك مشاعر من الكراهية تلف الوطن والمواطنين وتترجم فى حوادث العنف والعنف المضاد الذى راح ضحيته مئات من أبناء هذا الوطن.

نعم كل هذا وغيره من المتاعب يمكن أن يزول، ولكن بشرط أن نتقى الله فى أمتنا، وفى شعبنا وفى مستقبلنا وحاضرنا ونتوب إلى الله من أبشع جرائم العصر فى نظر العالم، وهى جريمة تزوير إرادة الناخبين، وكل ما يؤدى إليها أو يحض عليها.. وللحديث بقية.

كلية العلوم - جامعة قناة السويس



المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأة: انتخابات مجلس الشعب القادم باطلة قبل إجرائها!

كتب صلاح النحيف:

امتنعت وزارة الداخلية عن عرض جداول الناخبين خلال المواعيد القانونية التى بدأت أول فبراير الماضى وتنتهى فى ١٥ من مارس الجارى.. خالفت الداخلية بذلك قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار من وزير الداخلية مما يعرض الانتخابات القادمة للطعن فيها لعدم استيفاء جداول الناخبين للشروط القانونية. وبررت الداخلية عدم عرض جداول الناخبين فى كل شياخة بالمدينة وكل حصة بالقرية كما ينص القانون ولائحته التنفيذية بدعوى الحفاظ على الجداول من التلف والضياع!

وأكد اللواء محمد بدير المنشاوى مساعد وزير الداخلية والمشرف على الانتخابات ولجان مراجعة الجداول الانتخابية فى تصريحات لـ«الشعب» أن جداول الناخبين موجودة فى اللجان حتى (١٥) من مارس الجارى لأننا نحافظ على الجداول بقدر الإمكان من التعرض للتلف والضياع.

وتساءل مساعد الوزير والمشرف على الانتخابات قائلاً: هل نضع الجداول فى الميادين العامة أو المساجد؟!

وإذا وضعنا الجداول كما ينص القانون فسيأتى من يقلب الاوراق وقد تتمزق الاوراق ويأتى المواطن يطعن ويقول لم أجد اسمى !! وعلى كل حال على المواطن الذى لم يقيد لأى سبب من الأسباب أن يطعن أمام اللجنة المشكلة من رئيس المحكمة ومدير الأمن ورئيس النقابة بكل محافظة ومن يرد أن يطلع على الجداول فهى موجودة فى اللجان! و«الشعب» بدورها تدق أجراس الخطر، فانتخابات مجلس الشعب القادم باطلة.. باطلة من الآن وقبل إجرائها مالم تتم معالجة الامر قبل دعوة الناخبين حيث لايجوز قانونا إدخال اى تعديل على جداول الانتخابات بعد دعوة الناخبين إلى الانتخاب.. ويقترح د. حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل وأستاذ القانون وعميد حقوق عين شمس ورئيس الجامعة الاسبق لتفادى الطعون فى انتخابات مجلس الشعب القادم إصدار قانون بحكم وقتى للانتخابات القادمة بمواعيد جديدة يتم على أساسها عرض هذه الجداول فى كل شياخة بالمدينة وكل حصة بالقرية طبقا للقانون وفى أمكنة ظاهرة وقابلة لان يطلع عليها المواطنون وبحيث يتمكن من يريد الاعتراض خلال المدة الجديدة بالحذف أو الإضافة حتى تكون قانونية، وان اى إجراء آخر يعتبر حجبا لعرض هذه الجداول ووضع العراقيل امام إمكان تصويبها ويعتبر امتناعا عن تنفيذ القانون ومخالفة له. ويؤكد د. حلمى مراد أهمية تعديل هذه الأوضاع بإعادة النظر فى المادة الخاصة بطريقة عرض جداول الناخبين الواردة فى القانون ولائحته التنفيذية مشيرا إلى أن القول بخلاف ذلك يؤدى إلى فتح باب الطعون فى انتخابات مجلس الشعب القادمة وستكون الجداول مطعونا فيها حتى ولو أجريت الانتخابات، لعدم استكمال الجداول للشروط القانونية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٥

مسئولية: هيئة الرقابة الإدارية.. وجهاز المحاسبات تجاه الانتخابات القادمة!

بقلم: حسن حافظ
عضو مجلس الشعب السابق

لاجدال أن المسئولية الرئيسية كي تجرى الانتخابات نزيهة وبحياد تام تقع على كاهل القيادة السياسية والحكومة.. ولايعفى الشعب من مسئوليته فى هذا المضمار.. وإن كان كل ذلك لايلاشى دور الاجهزة الرقابية الرسمية.. على مستوى الدولة وبالذات هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للمحاسبات. والجانب الأكبر لضمان سير المعركة الانتخابية المقبلة لمجلس الشعب بصورة نظيفة يرضى عنها الشعب ويشارك فيها بنصيب كبير ويكون ذلك ميسرا ومتوقعا إذا اسندت الوزارة الى رئيس حكومة محايد يعاونه مجموعة من الوزراء الفنيين والمستشارين ليست لهم صبغة حزبية وذلك أثناء فترة اجراء الانتخابات والترشيحات لها والتى لاتمتد لأكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر يتسلم بعدها زمام الحكم الحزب أو الأحزاب المؤتلفة الحاصلة على الأغلبية وبهذا تتحقق سلامة الأوضاع الدستورية على أن تجرى الانتخابات تحت اشراف قضائي كما ينص الدستور مادة ٨٨. والحمد لله إن عدد قضاة مصر كما جاء فى بيان لوزير العدل الصيف الماضى أكثر من ٧٠٠٠ عضو بالهيئات القضائية الأربع: القضاء الوطنى، ومجلس الدولة، والنيابة الادارية.. وهيئة قضايا الدولة. ولما كانت اللجان الفرعية للانتخابات لايزيد عددها على عشرين الف لجنة كآخر احصاء لوزارة الداخلية فإن اشراف قاض على اربع لجان فى مقر أو قاعة واحدة - بعيدا عن مراكز وأقسام الشرطة - يحقق المراد والمطلوب كما جاء فى الدستور على أن يظل الف من اعضاء النيابة العامة وغيرهم لتسيير الأوضاع العادية فى ذلك اليوم. هذا إذا اجريت الانتخابات فى يوم واحد. ونصف هذا العدد يكفى إذا اجريت الانتخابات على يومين، يوم للوجه البحرى ويوم للوجه القبلى. وأعتقد ولعل الكثيرين يسايروننى الرأى بأن الصعيد يتطلب تضافر الجهود جميعا من رجال أمن وشعب لكى يفرغ له يوم وعدد كاف من رجال الأمن لكى يتفادى وقوع حوادث ولكى تتملك الطمانينة الناخبين..

ولكن هل تكفى تلك الضمانات؟! نعم قد تكون كافية لحيدة الانتخابات، ولكن هناك ماهو أخطر على الانتخاب وعلى المعركة الانتخابية من الحيدة ألا وهو مواجهة الانحرافات فى الانتخابات. والحق يقال حتى الحكومة المحايدة فإنها وحدها لاتستطيع أن تجريها نظيفة على المستوى الذى يرنو اليه الشعب مالم تقم الأجهزة الرقابية والمحاسبية للدولة بدورها الذي يفرضه القانون عليها.. فيجب أن تكون يقظة متنبهة مفتوحة العينين لكل مناحى الانحراف من استغلال نفوذ.. واهدار المال العام.. ومخالفة القوانين.. والتسيب فى كافة صوره اثناء الفترة التى تسبق الانتخاب وهى بضعة اشهر فإن هناك صورا تستفز الناس.. والرأى العام فى كل دورة انتخابية تتكرر دون مراعاة لقانون أو واذعان لضمير أو احترام لشعب. ولحسب أن هذه الأمور والأوضاع غير الشرعية و غير السليمة لاتغيب عن لخطر جهازين رقابيين: هيئة الرقابة الادارية، والجهاز المركزى للمحاسبات وايقاف هذه الأوضاع غير السليمة فى التصدى لها من الأجهزة الرقابية كل فى اختصاصه هو من صميم عملها.. ومن أول واجباتها. فقط يعتذر دائما المسئولون فى هذين القطاعين الهامين من أن الأمر فقط يحتاج الى نور أخضر من الحكومة التى على دست الحكم رسميا أن لها حزبا هى تمهد له بطريق غير مباشر ويعبر فى كثير من الأحوال كثيرا من الحواجز القانونية والموانع الشائكة مما يجعل التصدى للانحراف ولهذه الأوضاع الخاطئة تحدا سافرا للحكومة وهذا مالاتقدر عليه هذه الاجهزة لانها تسير بأوامر. فالرقابة الادارية تتبع وزير التنمية الادارية ورئيس الوزراء والجهاز المركزى للمحاسبات يتبع مجلس الشعب.. وفى حالة غياب مجلس الشعب بعد فضه يقوم رئيس مجلس الشورى بتسيير اختصاصاته والأخر من جماعة الحكم التى يهمها أن تسير الأمور فى طريقها الذى اعتادته مالم توكل الأوضاع الى وزارة محايدة فتعمل بقوة وحماس وصدق لتنفيذ القانون فتساند اجهزة الرقابة فى رسالتها وان كانت هذه الأخيرة من الاجهزة ينبغى أن تواجه الانحراف وإيقاف نزيف اهدار المال العام والتصدى للانحراف وهى ترى جبهات منه تدوس باقدامها على



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٥

القوانين واللوائح غير عائبة بعقاب أو مكترثة برادع!

وللأسف قد مهد الدستور القائم — والذى يجب أن يعدل بل الذى توجب مثل هذه الأوضاع تعديله — التيسير والتمهيد لارتكاب الانحراف تحت أعين الناس دون أن يجرؤ أحد أن توقف المهازل والعبث لهذه الصور بل لتلك الجرائم التى ترتكب والتى تصنع بعد ذلك نوايا يقال انهم يمثلون الشعب.. لايحضرون الجلسات فتصدر القوانين باطلة.. ولايعبأون بقانون فلاحصانة ترفع عنهم والغريب أن على رأس هؤلاء وتتصدر قائمتهم كبار العاملين ورؤساء الهيئات والشركات ورجال الحكم المحلى الذين تدفع بهم الحكومة أو الحزب الحاكم للمعركة الانتخابية وماهى بمعركة انما هى تحضير رجال الجهة الرسمية التى يرأسها أو الشركة التى يدير مجلس ادارتها فيفتح خزائنها.. ويفرغ مخازنها ويعد سياراتها ويفرغ العاملين من مواقعهم لكى يخرجوا للهتاف والمظاهرات وللتجمع فى السرادقات. والترقية والحافز والعلاوة التشجيعية لكل من يشمر عن ساعده ولكل من يساهم بالنصيب الأكبر فى التهريج أما من يسود البطاقات ويترأس البلطجية فهو الفارس الذى يكافأ على همته.. والذى يغدق عليه بدون حساب.

سيظل الحال هكذا طالما كانت هذه المادة قائمة فى الدستور تطل من نافذة تبيح لجميع العاملين فى الحكومة والقطاع العام والذى من امتد مسماه ليشمل قطاع الأعمال ايضا.. كذا لم تقم حظرا على العاملين فى الحكم المحلى بمافيهم سكرتيرو عموم المحافظات ومساعدوهم ورؤساء المدن والمراكز والقرى فى ترشيح أنفسهم فى حين أن القانون لم يجز الجمع بين عضوية مجلس الشعب وعضوية المجالس الشعبية أو وظائف العمد والمشايخ أو عضوية اللجان الخاصة بها! فهل ياترى عضو المجلس المحلى فى القرية أو الشيخ فى العزبة أو الناحية له من السلطة والتأثير ماهو أعظم واضخم من الاجازة التى اجازها الدستور لسكرتير عام محافظة أو مدير عام اسكان فى محافظة فى مدينة أو محافظة. كما أجاز القانون أن يجمع بين عضوية مجلس الشعب وممارسة الوظيفة العامة فى الحكومة أو القطاع العام وبالتالى قطاع الاعمال سيما بين كبار العاملين من رجال الدولة.

إن هذه الصور المقيتة فى الانتخابات اثناء المعركة تنبى عن تشغيل السيارات الحكومية الفارهة — يقودها العاملون الذين يغدق عليهم من المكافآت والعلاوات بغير حق يحف بالمرشح الحكومى المديرون العامون ورؤساء القطاعات والموظفون وسائر العاملين يهتفون ويصفقون فى السرادقات تحت اليفط التى تحمل اسم مرشح القطاع العام وكل ذلك على حساب المواطنين الكادحين.. وكل هذا المال المهدر فى غير خشية أو حياء بل إن الحكومة وجماعة الحكم تباركهم.. وكل ذلك ايضا تحت أعين اجهزة الرقابة الرسمية للدولة: هيئة الرقابة الادارية.. والجهاز المركزى للمحاسبات وكأنها تضع العصائب على العيون مسدلة الستار عن هذه المهازل والمآسى.. وتدع مايدعيه هؤلاء أن نورا أخضر لايسمح لهم بمنع هذه المخالفات! فهل القانون المنشئ لهذه الاجهزة يجبرها أيضا ويطلب من كبار مسئولى ورؤساء هذه الاجهزة اسدال الستار عليها. ضربة واحدة لبؤرة من بؤر الانحراف والفساد سيسقط حجر كبير!! ومن ورائه احجار أخرى كبيرة. فالى متى يتنبه هذان الجهازان العملاقان لبتر هذه الاوضاع الفاسدة.. فهل من مجيب؟!!

هذا الزمان

هجمة النقابات والانتخابات القادمة

والبلد تستعد حكومة وشعبا للاشتراك فى الانتخابات القادمة وبعد اشهر قليلة من موافقة «غثاة البرلمانيين» على إلحاق مصر «بالنادى الديمقراطى» وانتخاب رئيس مجلس الشعب المصرى ليرأس اتحاد البرلمان الدولى.

وسط هذا العرس الديمقراطى المصرى العالمى يسعى عبيد القهر والظلام الى هجمة تتارية مؤسفة على النقابات فيتم حل إحداها ويعتقل اهم رموز الثانية «بتهمة» الاستعداد للانتخابات الثانية!! وتتجه - الآن - الجحافل للهجمة على الثالثة «المحامين» ومن خلال تهم «مشتركة» للنقابات الثلاث بمخالفات مالية وإدارية!! وكأنه لا توجد أى «مخالفات» إلا فى هذه النقابات الثلاث بالذات؟! والسؤال الآن لماذا انتظرت الحكومة «كل هذه الشهور» على هذه المخالفات لتظهر - فجاة - الآن فقط رغم ان النقابات الثلاث خاضعة لتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة الرقابة الادارية ؟ ثم لماذا صمت عنها مجلس الشعب حتى الآن والتقارير فى سجلاته وتحت يديه؟! ثم اين كانت النيابات والقضاة واحكام الحراسة طوال السنوات الاربع الماضية وهل تملك هذه النقابات اليتيمة كل هذا «النفوذ» حتى تستطيع ان تسكت كل هذه الاجهزة الرقابية عنها أم ان الحكومة كانت تنظم صفوفها وجحافلها انتظارا للاشارة ولحظة الانقضاض، ويالها من لحظة يائسة وتعسة لقد نجحت الجحافل فى «الهجوم» وسقطت فى (التوقيت). فهل كان هذا وقته .. والعالم يرقب تجربتنا الديمقراطية الوليدة .. وإذا كان لا يهم - من نظمها - اهتزاز ثقة العالم الخارجى .. ألم يفكر - للحظة - فى ثقة المواطن المصرى .. فى الانتخابات القادمة !! ثم .. ما هى جريمة هذه النقابات الثلاث .. ان تيارا معينا خارجا من اعماق تراثنا المصرى - هو الذى سيطر (بالاصوات) على مجالسها .. وهل سيطر على هذه المجالس عن طريق التزوير او كمبيوتر الداخلية .. ام عن طريق الاقتراع السرى الحر؟! وهل تكون (المواجهة) بذلك الاسلوب التتارى القهرى الحكومى .. ام بتغيير استراتيجية العمل الديمقراطى لحزب الحكومة داخل هذه النقابات .. وتوسيع دائرته فى ساحة الشارع المصرى أم أن المسألة كلها لا تعدو سوى تعمد الاساءة لتيار قوى فى الشارع المصرى ؟!

ثم .. هل تعلم الحكومة .. ان هذه الهجمة على هذا التيار قد تزيد من رصيده .. بقدر ما تنقص من رصيدها فى الشارع السياسى المصرى .. خاصة انها تحارب تيارا سياسيا لا يلجأ للسرية أو العنف او الاكراه .. ويدين للفكر الاسلامى المستنير الذى ينتمى له غالبية مواطنى هذه الأمة.

أرجو ان يعيد تتار الظلامية .. ومغول الديكتاتورية النظر فى هذه الهجمة الحمقاء فالذين تحاول قهرهم ليسوا صهاينة او ملاحدة أو ملاعين .. وانما هم مواطنون اصحاب دعوة للسلام .. والحب .. والعدل .. والمساواة .. والحرية. فهل (هذه) هى ذنوبهم فى نظر التتار ؟!

حامد سليمان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الأهـــــرام........

التاريخ : ....٣٠ مارس ١٩٩٥........

في بور سعيد

الانتخابات اشتعلت مبكراً

والمحافظ يعلن أنه ممثل الحزب الوطني

كتب محمود التهامي:

بدأت معركة انتخابات مجلس الشعب في بورسعيد مبكراً جداً وعلى غير العادة حيث بدأت عملية الاعداد لها قبل عام كامل من موعدها بعملية الانتخابات على مقعد الشعب الذي خلا بوفاة السيد سرحان رئيس لجنة الاسكان، ثم انتخابات مقعد الشورى الذي خلا بوفاة حسن عمار، وماتلا ذلك من أحداث اقالة السيد متولي عضو مجلس الشورى من النادي المصري وتعيين مجلس مؤقت برئاسة عبدالوهاب قوطة عضو مجلس الشعب ووكيل لجنته الاقتصادية. وكالعادة فان جميع المؤشرات تؤكد ان الانتخابات القادمة ستكون مشتعلة.

ويمثل بورسعيد ٦ نواب في مجلس الشعب بواقع نائبين لكل دائرة من الدوائر الثلاث التي تنقسم اليها بورسعيد وهي المناخ، والعرب والضواحي، والشرق وبورفؤاد في هذا التقرير نرصد استعدادات بورسعيد للانتخاب وكيف تدور في ظل وجود محافظ يعلن دوما انه محافظ للحزب الوطني.

ويؤكد المراقبون أن دائرة المناخ ستشهد اعنف معركة انتخابية في تاريخ بورسعيد بين ثلاثة اقطاب هم عبدالوهاب قوطة نائب الدائرة الحالي فئات والذي يراهن على نجاحه اعتماداً على - حد قوله - كشف انجازات

أما في مقعد العمال فيراهن الرفاعي حمادة النائب الحالي على ارتباطه القوي بالشارع البورسعيدي للنجاح دون الاعتماد على حزب الوفد الذي فصله من العضوية أثناء الانتخابات الماضية فنجح مستقلا.. الأمر الثاني هو عزم قطبين كبيرين للترشيح على مقعد الفئات للانتقام من قوطة وهما اللواء سامي خضير محافظ بورسعيد السابق الذي يسعى للثأر من قوطة حيث يعتقد انه كان المتسبب في عزله من منصبه في فضيحة قرية مرحبا السياحية، وأحمد سرحان شقيق الراحل السيد سرحان حيث يعتقد أن قوطة قاد عملية انتخابات المقعد الذي خلا بوفاة السيد سرحان لصالح مرشح الحزب الوطني محمد الفقي الذي فاز بمقعد فئات «العرب» رغم أن سرحان كان الاقرب للفوز لولا عمليات تزوير فاضحة قادها المحافظ واعد لها قوطة..

ويزيد صعوبة فرص قوطة والرفاعي عزم التيار الإسلامي ترشيح شخصين هما الشيخ محسن عطايا على مقعد الفئات وهو يحظى بحب جماهيري واسع وحسن أبو السعود على مقعد العمال.

والاحتمال أيضا وارد في دخول السيد متولي عضو الشورى الحالي وبشرى عصفور المحامية للترشيح على مقعد الفئات في دائرة المناخ وهم من الد أعداء قوطة ولكن هذا العدد الكبير من اعداء قوطة قد يدعم موقفه ويفتت من الاصوات التي ستذهب إلى منافسيه.

وفي الدائرة الثانية «العرب والضواحي» والتي يمثلها حاليا البدري فرغلي - عمال - ومحمد الفقي فئات - وطني - والاحتمال القوي جداً فيها نجاح البدري - تجمع - والذي يعتبر نجم بورسعيد الأول خاصة بعد أدائه الجيد تحت قبة البرلمان خلال الدورة الحالية وارتباطه القوي بالقاعدة الشعبية والفقيرة حتى انه لم يغير عادته من الجلوس على قهوة العريجية حتى الآن!!

وقد ينافسه السيد قمصان رغم ضعف شعبيته واعتماده على عصبية صعيدية يتناقص تأثيرها في الشارع البورسعيدي بمرور الأيام وزيادة الوعي السياسي لدى الجيل الجديد ورغم ان فرص فوز قمصان امام البدري محدودة جداً إلا ان المفاجآت هي طابع انتخابات بورسعيد المميز والذي يزيد معركة مقعد عمال الدائرة الثانية اشتعالا هو الاحتمال الكبير لترشيح احدى قيادات الجنوب عن الحزب الوطني وخطورة منطقة الجنوب «ام خلف - ام الريش - بحر البقر - القابوطي» في انها معقل التزوير في جميع انتخابات بورسعيد الماضية، ايضا قد يبرز اسم السيد علي قاسم الذي تخلى عن عضويته في الشورى لخوض انتخابات الشعب الماضية لكنه فشل..

اما معركة الفئات فينتظر ان يتصدر احد طرفيها قيادة وفدية مثل محمد سالم زهدي او محمد عبدالوهاب ندا وهما يحظيان باحترام بالغ من ابناء بورسعيد بغض النظر عن ميولهما السياسية اولا كما أن البورسعيدية يميلون إلى الوفد المعارض بدرجة اكبر من الوطني الحاكم.

ولعل هذا السبب هو احد دوافع احمد سرحان للترشيح في دائرة المناخ - اما الطرف الاخر فهو محمد الفقي نائب الوطني الحالي او حامد الشناوي مدير قرية النورس السياحية تصفية خلافاته مع قيادات الوطني وتنازله عن الترشيح في الانتخابات التكميلية الماضية. وعموما فان محددات النجاح في الدائرة الثانية تتوقف إلى حد كبير على من يملك زمام أمور التزوير في منطقة الجنوب رائدة التزوير.

أما الدائرة الثالثة - الشرق وبور فؤاد - فهي دائرة الطبقة الراقية ورغم تميزها بزيادة الوعي الانتخابي إلا ان شراء الاصوات بالمال هو الذي حسم انتخابات ١٩٩٠/٨٩ الماضية، وتتميز هذه الدائرة ايضاً بارتفاع الكثافة السكانية في بورفؤاد.

ومن المتوقع ان يشهد الحزب الوطني خلافات داخلية حادة لاختيار مرشح واحد للعمال من ثلاثة هم محمد علي احمد وهو ليس من مواليد بورسعيد اصلا.. والسيد السيد قاسم وابوبكر الصديق النائب السابق في ظل انتخابات القوائم وثلاثتهم يمثلون الحزب الوطني حتى لو انقطع بعضهم عن حضور اجتماعاته - الصديق - وقد يستمر السيد قمصان نائب الدائرة الحالي مرشحاً من قبل الوطني ايضا في نفس الدائرة بما يفجر الخلافات مرة اخرى داخل اروقة الحزب الوطني مع احتمال ترشيح مرشح إسلامي مثل حسن ابو السعود وحتى الآن لم تظهر قيادة عمالية مستقلة جديرة بالترشيح على مقعد عمال الشرق وبورفؤاد.

وعلى مقعد فئات الثالثة يدور صراع عنيف بين محمود السيد صبح النائب الحالي ومحمد عبدالفتاح المصري رئيس شركة «برسيل للمنظفات» ورئيس الغرفة التجارية والذي رسب في الانتخابات الماضية أمام صبح بدعوى شراء الاصوات ويسعى الحزب الوطني لترشيح احدهما..

وينافس بقوة رجل الأعمال فهمي أبو حشيش عن الوفد وهو يحظى بشعبية واحترام كبير بالاضافة إلى ممثل حزب الاحرار عادل المصري الذي يتمتع بقبول واسع من اهالي بورفؤاد القوة الضاربة في الانتخابات بسبب التجمعات السكنية الضخمة.

سرور فى ندوة «الديمقراطية والتنمية»:

نظام الانتخاب بالقائمة لايصلح فى مصر والديمقراطية تدعم اقتصاديات السوق

كتب - جميل عفيفي:

اكد الدكتور احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ان الرئيس حسنى مبارك نادى كثيرا بازالة الأسلحة النووية من منطقة الشرق الاوسط ولهذا فان مصر تشترك فى معاهدة منع انتشار هذه الأسلحة وإسرائيل هى الدولة الوحيدة التى تملك اسلحة نووية وموقف مصر واضح وصريح فى هذا الشان كما اننا لايمكن أن ننسحب من هذه المعاهدة لاننا لن نجد تاييدا من اية دولة فى العالم ونحن فى انتظار حل مناسب يرضى جميع الأطراف فى هذا الشان.



د. فتحى سرور

وقال الدكتور سرور - فى ندوة «الديمقراطية والتنمية» التى تنظمها جامعة القاهرة - ان الديمقراطية فى مصر تنفذ على مراحل فمن اجل ان تكون هناك ديمقراطية حقيقية يجب توافر شروط ثلاثة هى حرية الرأى واحترام حقوق الانسان والتعددية الحزبية وهناك بالفعل ١٤ حزبا فى مصر ولكن للأسف الشديد ممارستها الحزبية ضعيفة جدا فاتجاه الاحزاب اختلف عما هو متعارف عليه فى جميع الدول الديمقراطية فيجب علينا تعظيم دور الأحزاب السياسية لانها اكبر مدرسة لتخريج السياسيين والعمل على صياغة اقتصاد حر وحماية هذا الاقتصاد. وقال انه ضد الانتخاب بالقائمة لانه لايصلح فى مصر حاليا واذا ارادت الاحزاب انتخاب القوائم فيجب ان يكون هناك اتفاق فيما بينها ووجود تعبئة جماهيرية كبيرة والتعبئة ليست عن طريق النشر فى الصحف المعارضة ولكن الهدف هو المصلحة الوطنية فقط. وقال ان الديمقراطية تقوى اقتصاديات السوق لانها تبنى على السياسة بين المنتجين والمستهلكين وليس معنى الديمقراطية الغاء دور الدولة ولكنه باق فى نظام اقتصاد السوق. وأكد الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ان التنمية بمفهومها الحديث لم تعد تقتصر على الجانب الاقتصادى فقط وانما اصبحت تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية. وهى ترتبط كثيرا بالديمقراطية فالديمقراطية عندما تدعو المواطنين إلى مناقشة الشئون العامة فانها فى الحقيقة تشحذ ملكاتهم وتستنهض قدراتهم وتوسع دائرة تفكيرهم وتصوراتهم وقد اختار مجتمعنا المصرى النظام الديمقراطى اسلوبا للعمل السياسى.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٢/١٩٩٥

حقيقة التحالف بين الإخوان والجماعة الإسلامية

كتب المحرر السياسي

تردد فى الأونة الأخيرة ان هناك تحالفا قد تم بين الجماعة الإسلامية والإخوان المسلمين ، وأن هذا التحالف يهدف فى المقام الأول إلى وقوف الجماعة الاولى بجانب الجماعة الثانية فى الانتخابات النيابية القادمة.. وذهب البعض إلى ان هذا التحالف قائم منذ سنوات مبرهنين على ذلك بان الدكتور عمر عبد الرحمن امير الجماعة الإسلامية قد صرح لإحدى الصحف قبيل انتخابات ١٩٨٧ بانهم سوف يقفون بجانب مرشحى الإخوان! وقد اتخذ هؤلاء وهؤلاء سواء الذين قالوا ان التحالف قد تم فى الأونة الأخيرة او الذين قالوا بانه تم منذ سنوات برهانا على صدق ما ذهبوا إليه مقالا كتبه منتصر الزيات فى جريدة الشعب عقب خروجه من السجن يشيد فيه بالإخوان فى نقابة المحامين الذين وقفوا بجانبه فى محنته كما يتغزل فيه بالإخوان الذين كانوا معه فى محبسه وكيف انهم كانوا صوامين قوامين وفى حقيقة الأمر وجود تحالف قديم بين الإخوان والجماعة الإسلامية أمر لا اساس له على ارض الواقع فهذه الجماعة تتهم الإخوان بانهم جماعة مستانسة للنظام وكثيرا ما حدثت صراعات بين المنتمين إلى كلتا الجماعتين سواء فى الجامعات او القرى والمدن المختلفة وقد كان من اهداف الجماعة الإسلامية الاستيلاء على المساجد التى يسيطر عليها اعضاء جماعة الإخوان فضلا عن أن دخول الإخوان انتخابات مجلس الشعب هو اكبر شيء ياخذونه عليهم فهذه الجماعات ترى ان المشاركة فى العملية الانتخابية امر مخالف للإسلام ودخول المجالس التشريعية كفر لأن هذه المجالس تشرع فى حين ان المشرع هو الله وليس البشر وما قاله الشيخ عمر عبد الرحمن من فوق الجماعة التى يتولى إماراتها من وقوف الجماعة الإسلامية بجانب الإخوان فى الانتخابات امر لا يعدو أن يكون من النوايا الطيبة.. فالجماعة الإسلامية تتهم الاخوان بموالاة النظام وترى أن دخول مجلس الشعب ضد تعاليم الإسلام فلن يملكوا ذلك حيث أن اعضاءهم لا يملكون بطاقات انتخابية والانتخابات كانت فى شهر مايو أما فتح الباب للقيد فى جداول الانتخابات فإنها تكون في شهر يناير بعدها يغلق الباب تماما.. إضافة إلى ما سبق ان الدكتور عمر عبد الرحمن ليس له راى مخالف لراى جماعته فى هذا الشان وإن كان له ذلك فهو لم يعلنه وليس من طباعه إعلان راى يخالف رايهم ويذكر العالمون ببواقى الأمور ان الشيخ عمر ماهو إلا امير شرف للجماعة الإسلامية وانهم سعوا إليه عقب احداث سنة ١٩٨١ ليتولى امارتهم لسببين: الاول هو الاتهام الذى تم توجيهه لهم بانهم مجموعة من الشباب الذين لم يدرسوا الدين وغير متفقهين فى اموره فكان وجود شيخ ازهرى مثل عمر عبد الرحمن على راسهم ينفى عنهم هذا الاتهام ويعطيهم ثقلا كبيرا..

السبب الثانى ان الدكتور عمر عبد الرحمن يقاد ولا يقود ومن السهل التاثير عليه وارتكاب افعال دون الرجوع إليه ولعل هذه الصفة التى جعلت افراد هذه الجماعات يلفظون من حول الشيخ عبد الله السماوى وهم تلاميذه وهو استاذهم لان من طباعه ان يقود ولا ينقاد..

ولعل طباع الدكتور عمر عبد الرحمن هى التى جعلت اتباعه يرتكبون حوادث الإرهاب الأخيرة دون الرجوع إليه وفور علمه بها لم ينفى مسئوليته عنها بل يباركها ويشيد بها!!

وهناك واقعة تؤكد ذلك كما تؤكد ان ما ذكره الشيخ عمر من وقوف افراد الجماعة الإسلامية بجانب مرشحى الإخوان هى من النوايا الطيبة والتصريحات الصحفية التى تدخل فى باب العواطف دون ان يكون لها اساس من الصحة كما تؤكد رفض هذه الجماعة مبدا المشاركة في المجالس التشريعية.. فقد حدث ان عقدت ندوة بنقابة المحامين وحضرها الشيخ عمر عبد الرحمن والشيخ صلاح ابو اسماعيل والذى بدا حديثه بزف بشرى للاسلاميين فى مصر تتلخص فى انه استطاع أن يقنع الشيخ عبد الرحمن بضرورة مشاركتهم فى الانتخابات النيابية ودخول المجالس التشريعية وهنا ضجت القاعة بالصياح ضده وتكذيبه وتكفير من يفعل ذلك مما دفع الشيخ صلاح إلى إعلان انسحابه من المؤتمر وهو غاضب وتدخل افراد من الجماعة لتهدئته وتطييب خاطره وطالبوا المتصايحين بالهدوء دون أن يعلنوا اتفاقهم مع ما ذكره. كل هذا والدكتور عمر صامت علما بان الشيخ صلاح يعتبر الرجل الوحيد الذى وقف معهم فى قضية اغتيال السادات وذكر من خلال شهادته الشهيرة امام المحكمة التى اعلن فيها ان المتهمين هم من خيرة الشباب وان كل الذى فعلوه انهم نفذوا حكم الله فى القاتل. حدث هذا فى الوقت الذى كان فيه دم السادات لا يزال ساخنا وفى الوقت الذى لم يل فيه أحد من العلماء الدعوة إلى الشهادة وايضا فى الوقت الذى كان فيه الجو السياسى ملبدا وإعلان الانحياز الى من قتلوا رئيس الدولة يعتبر نوعا من التهور غير محسوب العواقب.. ولو كان الأمر هينا لما وقفوا ضده بهذه القوة والخروج على اللياقة جعلته يهم بالانسحاب غاضبا.. ولو كان عمر عبد الرحمن اميرا فعليا لما ثاروا هذه الثورة فى حضوره دون الاستماع إليه ولما صمت هذا الصمت الذي لا يعني الا تفسيرا واحدا وهو انه حتى ولو اقنعه ابو اسماعيل بالمشاركة فى الانتخابات فانه تراجع بعد ثورة الثائريين الذين عليه ان يامرهم بالهدوء فيهداوا وبالزام الصمت فيصمتوا احتراما للمتحدث وعرفانا بمكانته وهم لا يملكوا إلا ان يرضخوا له فللامير حق السمع والطاعة!!ولكن هذا لم يحدث..

الخلاف مع الإخوان

ومن هنا يتضح ان وقوف الجماعات الإسلامية مع الاخوان فى الانتخابات امر لم يحدث فضلا عن ان الخلاف معهم امر لم ينته فكثيرا ما حدثت مشادات بل ومعارك بالسنج والجنازير بين طلاب الاخوان وطلاب الجماعات فى الجامعات المختلفة بالإضافة الى ان كلا الطرفين كان يدخل انتخابات الاتحادات الطلابية منافسا وخصما عنيدا للطرف الاخر ولم يحدث اى نوع من التحالف بين الجانبين... صحيح ان الخلاف بينهما هو خلاف فى الدرجة لان النوع... وصحيح ان الجذور الفكريةلهما مشتركة.. وصحيح ان البيانات التى كانت تصدر من قبل الاخوان عقب حوادث الاغتيالات لم تكن تمثل ادانة بقدر ماتمثل تبريرا وهذا ماجعل البعض يقول ان الاخوان المسلمين يشعرون بالقوة كلما ارتكب افراد الجماعات حادثة ارهاب وانهم ينظرون اليهم على انهم يقومون بدور النظام الخاص الذى كانت مهمته قبل الثورة هى ارتكاب حوادث العنف ويخرج الشيخ حسن البنا بيانا يؤكد فيه «انهم ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين» ولكن لم يحدث تحالف او حتى اتفاق على مستوى الحركة بل ان انتخابات نقابة المحامين التى جرت مؤخرا وكان من نتيجتها فوز الاخوان باغلبية مجلس النقابة اكدت عمق



المصدر : ....الأحـــــــــرار............

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....٢٠ مارس ١٩٩٥............

الخلاف وتزايد الفجوة بين الجانبين

فقد كان للاخوان قائمة للمرشحين وكان للجماعة الاسلامية قائمة منافسة تحمل اسم جماعة المحامين الاسلاميين رغم سعى اصحاب القائمة الاخيرة الي التحالف مع القائمة الاولى الا ان هذا لم يتم وهذا ماعبر عنه منتصر الزيات فى مقال له فى جريدة النور حيث ذكر انهم بادروا وعرضوا التنسيق على مختار نوح الا انه ابى ورفض كل الوساطات التى سعت الى جمع شمل الاسلاميين فى قائمة واحدة وسعى كثير من المخلصين الحريصين على وحدة الصف . على حد تعبيره . ولم يصلوا الى النتيجة المرجوة لاصرار مختار نوح على موقفه من رفض التنسيق ولعل من الحجج التى ساقها انهم «متطرفون وبتوع جنازير» وان جماعة الاخوان ترفض التعاون مع هؤلاء الذين نسبوا المرشد بفيد ذلك.

ونسب الزيات الى نوح اصداره تعليمات واضحة ومجردة الى جميع محبيه ومريديه واتباعه بعدم أعطاء اصوات لمرشحى جماعة المحامين الاسلاميين ياتى هذا فى الوقت التى كانت قائمة الاخوان ٩ وصاروا ٢٤ من يوم الانتخابات وتم ادراج مرشحين لم يعرف عنهم فى يوم من الايام انتماء اسلامي او هوية اسلامية على حد وصف الزيات فى مقاله!!

ويرجع منتصر الزيات سبب تأسيس جماعة المحامين الإسلاميين انه عقب محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا فى مايو ١٩٨٧ تم اعتقال ستة من المحامين الإسلاميين وقام المحامون وعلى رأسهم محمد فهيم امين واحمد ناصر وقمر موسى وغيرهم بعمل اعتصام جماعى داخل نقابة المحامين احتجاجا على اعتقال زملائهم واستجاب لهم مئات من المحامين بل ودعت النقابة إثر ضغوط المعتصمين الى الإضراب العام فى محاكم مصر هذا فى الوقت الذى لم يصدر فيه مختار نوح اي بيان تنديداً باعتقال إخوانه من المحامين الذين كانوا حتى تلك اللحظة معه قلبا وقالبا بل لم يكتب مقالا وهو من كتاب المقالات أحيانا والاهم من ذلك . والكلام للزيات . لم يقم بزيارتهم مرة واحدة فى محبسهم بل إنه سعى لفض الاعتصام.. وفى هذا الوقت نظم نوح مؤتمرا نظمته لجنة الشريعية التى يراسها تحت عنوان حقوق الإنسان فى الإسلام دعا اليه فضيلة المرشد وآخرين ولما طلب منه بعض الزملاء مسالة المحامين المعتقلين وان يتحدث عنهم اى من الذيتم الافراج عنهم ولكنه رفض وقال إن الإخوان يرفضون ذلك ويستطرد منتصر الزيات! عقب الافراج عنا تقابلنا معه وقلنا له إذا أستمرت نفس الممارسات فإننا مضطرون الى التحيز وإلى عمل كيان جديد اسميناه «جماعة المحامين الإسلاميين» غير انه قال لنا سانقل رغباتكم هذه الى الإخوان ثم عاد وقرر ان طلباتنا رفضت فلم يكن هناك سبيل من تاسيس جماعة المحامين الإسلاميين. وقد اكدت احداث نقابة المحامين الأخيرة والتى نشبت بسبب وفاة المحامى عبد الحارث مدنى والذى ينتمى الى الجماعة الإسلامية عن وجود الخلاف بين الجماعتين .. فعقب مصرعه والذى قيل ان اجهزة الامن هى السبب فيه لم يتخذ مجلس النقابة اى قرار يدين فيه القبض عليه ووفاته مما دفع جماعة المحامين الإسلاميين إلى إصدار بيان تحت عنوان «عار عليك يا خواجة والمقصود به هو احمد الخواجة» النقيب وقد كان شديد اللهجة ضده ولعل هناك تساؤلا طرح نفسه عن سر هذا الهجوم فالمجلس كله لم يتخذ قرارا وليس النقيب فقط ولو اراد المجلس أمرا لاتخذه حتى وإن لم يعجب النقيب فضلا عن ان زعيمهم منتصر الزيات سبق ان اشاد به فى مقاله المذكور حيث ذكر انهم سبق وان طلبوا فى ظل المجلس القديم من مختار نوح بصفته رئيس لجنة الشريعة وعضو المجلس عقد مؤتمر فى النقابة يدعى لحضوره عمر عبد الرحمن والمحلاوى فوعد ببحث طلبهم ثم عاد وقرر انه عرض الأمر على مكتب الإرشاد وان الإخوان رفضوا عقد هذا المؤتمر او دعوة مثل هؤلاء العلماء! ويذكر الزيات انهم تقدموا بعد ذلك بطلب إلى احمد الخواجة فوافق على الفور!!

ولقد علمت ان البيان الذى صدر ضد الخواجة هو موجه للاخوان اعضاء المجلس ولكن الحرج منع جماعة المحامين الإسلاميين من فتح النار عليهم..

مؤتمر بديل

وقد حدث بعد ذلك ان تقدمت جماعة المحامين الاسلاميين بطلب الى مجلس النقابة لعقد مؤتمر للمحامين للتندد بمصرع عبد الحارث مدنى ولم يكن هناك بد من الموافقة وشعر الاخوان انهم يسعون الى سحب البساط من تحت اقدامهم ففاجا مختار نوح الجميع بعقد مؤتمر قبل المؤتمر المحدد بيوم حيث خرج من المستشفى الذى كان يقضى فيه فترة النقاهة بعد ان اجريت له عملية جراحية وقال بإن مؤتمره هو المؤتمر الذى كان مقررا عقده فى اليوم التالى. ولكن محاميي الجماعة الاسلامية اصروا على عقد مؤتمرهم فى الموعد المحدد له لقد كان كل طرف يسعى الى سحب البساط من تحت أقدام الطرف الاخر.. وقد علمت ان الاخوان لم يكونوا راغبين فى الخروج بالمسيرة التى تمت الدعوة لها وتدخل الامن لمنعها بالقوة ولكن الخوف من ركوب المنافسين لهذه الموجة والمزايدة عليهم هو الذى دفعهم الى المشاركة فيها والترويج لها وكان من نتيجة ذلك القبض على اثنين من مجلس النقابة من الاخوان هما مختار نوح وخالد بدوى كما تم القبض على منتصر الزيات واخرين.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن اذا كان الخلاف بين الجناحين موجودا واذا كانت الهوة سحيقة والتى ادت الى عدم التنسيق بينهما فى الانتخابات النقابية فلماذا كتب منتصر الزيات ماكتب مشيدا بالاخوان. والاجابة على ذلك يمكن تلخيصها فيما يلى:

اولا: ان الزيات الذى يطلق عليه اعلاميا انه المتحدث الرسمى باسم الجماعة الاسلامية بينما ينفى هو هذه الصفة ويؤكد انه محاميهم اراد ان يرد مايعتبره جميلا عليه للاخوان الذين وقفوا بجواره فى فترة حبسه وسواء الذين كانوا معه فى السجن منهم او المحاون الذين ينتمون الى الجماعة مثل مختار نوح وسيف الاسلام والذين حضروا كل التحقيقات التى اجرتها معه نيابة امن الدولة.

ثانيا: ان هذا راجع الى طبيعة منتصر الزيات الذى يسعى الى رأب الصدع ولم الشمل حتى انه فى المقال الذى شن فيه هجوما شرسا على موقف اخوان النقابة ومختار نوح على وجه التحديد لم ينس ان يعلن بانه يكن كل التقدير والاحترام لجماعة الاخوان وليس المحامين الاسلاميين وبين تلك الجماعة العظيمة ثمة خصومة وان اختلافا فى التصورات لا يعني وجود عداءات هكذا قال!

ومقاله فى الشعب الذى جعل هناك من يقولون بوجود تحالف بين الجانبين يدخل فى باب النوايا الطيبة والأمانى الحسنة بازالة الخلاف بين الجماعة التى يقال انه المتحدث الرسمى باسمها ويقول هو انه محاميهم ...



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٢/١٩٩٥

أمين الاعلام بالتجمع :

رئاسة مبارك.. صمام أمن واستقرار

المعركة الانتخابية.. مغامرة للمعارضة

أكد د. ماهر عسل أمين الاعلام بحزب التجمع ان الحزب سيخوض انتخابات مجلس الشعب القادم فى عدد محدود من الدوائر نظرا لامكانياته المادية الشديدة التواضع.. وطبقا للنفوذ الجماهيرى لكوادره .

قال اننا سنتوجه للناخبين ببرامج وحلول قابلة للنقاش فى قضايا عديدة أهمها الاصلاح الاقتصادى والاسكان والارهاب .

واشار الى ان حزب التجمع لن يطرح برنامجا للتأميمات او التمسك بالقطاع العام فى الزراعة .

قال : سوف ندخل انتخابات مجلس الشعب بكل تأكيد وبصراحة تامة سندخلها فى عدد محدود من الدوائر طبقا لامكانياتنا المادية الشديدة التواضع . وطبقا للنفوذ الجماهيرى لكوادرنا ولا اعتقد ان العدد سيكون كبيرا جدا .

اوضح ان المعركة الانتخابية فى ظل الاوضاع السياسية القائمة مغامرة بالنسبة للمعارضة لان الدولة مندمجة فى الحزب الحاكم .. ولانستطيع المغامرة بمواردنا المحدودة فى معارك غير مأمونة. ومن هنا وحيثما توجد لنا كوادر لها نفوذ جماهيرى واسع يسمح بادارة المعركة الانتخابية سوف ندخل الانتخابات .

صمام امن

قال : انا شخصيا ارى ان رئاسة مبارك صمام امن واستقرار وبصراحة فان مرشحى الحزب الحاكم يستفيدون من الرصيد الشخصى والتاريخى الذى يضعه الرئيس مبارك فى خدمة الوطن .

وقال ان علينا فتح الباب لاستكمال البنية الديمقراطية فى مصر ووضع نظام يسمح بتداول السلطة .. كما نطالب بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية بما يضمن حيدة ونزاهة الانتخابات وتوقيع الناخب بالامضاء والبصمة عند الادلاء بالصوت وبعض الاجراءات الاخرى اثناء التصويت او الفرز مما يتيح للمعارضة فرص المنافسة الشريفة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... ~~~~~ ....

التاريخ : .... ٢٠ مارس ١٩٩٥ ....

نساند الحكومة في ضرب الارهاب

اشتراكيون.: نعم

وقال : نعم نحن اشتراكيون.. لانخفى هويتنا.. حتى وان كانت الاشتراكية لم تعد موضة هذه الايام فهذا لايخجلنا او يضع قيدا على حركتنا.. نحن ملتزمون بمصالح الجماهير العاملة والطبقات الكادحة المنتجة وفى هذا الاطار نتوجه للناخبين بشكل محدد فى قضايا محددة ونطرح حلولا قابلة للمناقشة والحكم للشعب .

نحن لانطرح برنامجا للتأميمات او التمسك بالقطاع العام فى الزراعة او احتكار الدولة للتجارة الخارجية لكننا حريصون ومعنيون بالبعد الاجتماعى .

واحب ان اقول ليس كل ماكان فى الماضى الشيوعى او الاشتراكى صالحا او فاسدا .. انما ينبغى انتقاء واختيار سياسات تراعى قدرة الجماهير ومصالحها وعلى سبيل المثال نحن نرفض قانون الاسكان الجديد لان الايجار سيرتفع بشكل كبير فمن اين للموظف بمئات الجنيهات ليدفعها ايجارا فى شقة متواضعة نعم ستكون هناك لافتة للايجار ولكنه ستكون للاستفزاز نحن لانريد اسكان الفقراء فى قصور لكننا نرفض تحميل الطبقات الكادحة عبء التحول للراسمالية .

تصحيح هيكل الاسكان

وقد قدمنا للحكومة رؤيتنا لاعادة تصحيح هيكل الاسكان فى مصر وتتضمن ١٢ محورا لاحداث التوازنات بين الاسكان الفاخر والمتوسط والشعبى وانشاء صندوق للتنمية الاسكانية لمحدودى الدخل وموارده يتحملها الاثرياء كما يتضمن رؤيتنا لايجاد علاقة ايجارية متوازنة .

وبالنسبة للمساكن القديمة فاننا مع رفع الايجار بنسبة كبيرة ويمكن ان تتضاعف عدة مرات حتى تقترب من ايجار المساكن الجديدة ولكن بشكل تدريجى .. نحن نقبل بفكرة الزيادة الدورية فى الايجار كل ٥ سنوات مثلا طبقا لما يحدده البنك المركزى من متوسط سعر الفائدة لكى لايضار مالك العقار .. باختصار للمستأجر حق الاستقرار وللمالك حق زيادة الايجار .

نرفض الارهاب .

وقال ان موقفنا من الارهاب لايجاريه موقف فى مصر فى حسمه وحزمه موقفنا هذا كان ولايزال من هذا المنطلق مؤيدا للحكومة فى سياسة التصدى للارهاب ولانخشى فى هذا لومة لائم .. الارهاب هو الخطر الاكبر والاعظم على مستقبل مصر وامنها ولدينا استعداد لمساعدة الحزب الحاكم والتعاون معه فى هذا المجال وهذا ليس تخليا عن موقع المعارضة او كما يحلو للبعض تصويره بان التجمع يغازل الحزب الحاكم انما موقفنا هذا نابع من المسئولية الوطنية ولذلك تمد يدنا للحكومة بالمساعدة بالمواقف العملية والبيانات والكلمة والفعل ..

سلام عادل .

وعن السلام قال : نحن بصفة عامة لسنا ضد السلام مع اسرائيل ولكننا نناقش شروط هذا السلام واحتمالات تأثيره فى الوضع الوطنى بصفة عامة.. لقد قلنا ان كامب ديفيد ليست حلا قوميا شاملا لذلك عارضناها ولكن مع مزيد من التردى فى الاوضاع العربية والعالمية قبلنا وايدنا صيغة مدريد والاتفاق

مختار عبدالعال

الفلسطينى الاسرائيلى مع التحفظ على سلبياته وعدم وضوحه وعدم تحديده القاطع للاشياء المستقبلية .

نحن نريد سلاما شاملا كاملا عادلا مشرفا يحقن دماء الاطراف المتصارعة ويهيىء للمنطقة تنمية اقتصادية سليمة .

وهنا ينبغى ان نحيى موقف الرئيس مبارك والحكومة والخارجية المصرية من معاهدة الانتشار النووى ونعلن تأييدنا المطلق بلا اى تردد لهذا الموقف ونشيد به ونثنى عليه ونتمنى ان يكون خطا ثابتا .

لسنا ملحدين

وقال ان اتهامنا بالالحاد مغرض ورخيص .. فلم يكن الحزب يوما يدعو او يتعايش مع اى كفر او إلحاد او إساءة للاديان ولكن الخصوم شاءوا ان يلصقوا بنا ذلك .. مستغلين احتكارهم لبعض وسائل الاعلام ومحدودية المساحة التى تتحرك فيها المعارضة .

نحن مؤمنون بالاديان ايمانا راسخا لكننا لانتاجر بالدين ولانتمسح بشعارات لتضليل او تغييب الجماهير .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٥

فكرة !

يجب ان نحترم حكم القضاء سواء كان لمصلحتنا او ضد مصلحتنا . وتجاهل حكم القضاء جريمة فى حق الشعب . فالقضاء يحمينا جميعا وينصفنا جميعا ويحرسنا جميعا . واننى اعجب للذين يقولون ان مجلس الشعب سيد قراره . والواقع أن السيد هو القانون وهو حكم القضاء الذى رضيناه جميعا .

وامامى حكم محكمة القضاء الادارى فى مجلس الدولة دائرة منازعات الافراد والهيئات . وهو حكم ضد وزير الداخلية .

وكانت قد اجريت انتخابات الاعادة للتجديد النصفى لمجلس الشورى فى دائرة البلينا محافظة سوهاج وفوجىء المرشح اللواء فاروق حمدان باعلان نتيجة فرز الأصوات على خلاف الحقيقة . وطعن المرشح فاروق حمدان فى نتيجة الانتخابات . وحكمت محكمة النقض بوجود خطا مادى فى عملية رصد الأصوات . واحيل قرار محكمة النقض إلى لجنة الشئون الدستورية بمجلس الشورى فقررت بطلان اعلان انتخاب النائب الذى يجلس فى مجلس الشورى وفوز اللواء فاروق حمدان الذى ارسل انذارا إلى وزير الداخلية ورئيس مجلس الشورى لاعلان فوزه ولكنه لم يتلق ردا وارسل الحكم مرة ثانية إلى وزير الداخلية يطلب منه اعلان فوزه دون جدوى .

وتدخل الحاضر عن هيئة قضايا الحكومة وقال بعدم اختصاص المحكمة لان خلو الدائرة هو عمل برلمانى يخرج عن اختصاص القضاء .

وحكمت محكمة مجلس الدولة برئاسة المستشار عبدالعزيز احمد حمادة نائب رئيس مجلس الدولة وعضوية المستشارين مجدى حسين العجاتى نائب رئيس المجلس ومصطفى سعيد حنفى وكيل مجلس الدولة برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وقبول الدعوى شكلا ووقف تنفيذ قرارات وزير الداخلية المطعون فيها وامرت بتنفيذ الحكم بمسودته وبغير اعلان . والغريب العجيب ان هذا الحكم لم ينفذ حتى الآن . وسوف تنتهى بعد اسابيع مدة مجلس الشورى وتجرى انتخابات جديدة والنائب المطعون فيه لا يزال يجلس فى كرسيه ، بينما المرشح الذى ايدته المحكمة وحكمت بانه النائب الحقيقى لا يزال فى الشارع !

احكام القضاء يجب ان نحترم سواء ارضتنا او اغضبتنا !

مصطفى أمين



تحديد سقف للإنفاق في انتخابات مجلس الشعب

٥٠٠ مليون جنيه من دولة عربية لدعم جماعة غير شرعية

كتب عبد الرحيم علي : تتجه الحكومة إلى إصدار تشريع يمنع تلقى المرشح لانتخابات مجلس الشعب لأى تبرعات خلال الفترة المحددة للعملية الانتخابية . وأكدت مصادر مطلعة أن التشريع سينص على سقف أعلى للإنفاق على العملية الانتخابية، ويعطى القضاء الحق فى النظر بشكل عاجل فى الشكاوى المقدمة من المواطنين بهذا الخصوص ، كما يعطيه حق شطب أى مرشح يخالف هذه الشروط. يأتى هذا الاتجاه فى ضوء تقارير مرفوعة لجهات عليا اكدت أن جماعة سياسية محظورة اتفقت فى الفترة الأخيرة مع بعض الجهات ، بمباركة من حكومة عربية ، على تحويل مبلغ يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون جنيه لدعم مرشحى الجماعة المحظورة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة.

وافادت التقارير ان الخطة تعتمد على شراء اكبر قدر ممكن من المقاعد عن طريق تقديم تبرعات ضخمة للناخبين فى الدوائر التى ليس لهم نفوذ فيها بالإضافة إلى الاتفاق مع بعض الأحزاب لإخلاء بعض الدوائر لصالح مرشحيهم مقابل دعم الجماعة لهذه الأحزاب مادياً فى دوائر اخرى.يأتى هذا التصرف من قبل الدولة العربية بعد تعهد حكومتها عن طريق وزير داخليتها فى اجتماع مجلس وزراء الداخلية العرب بالتعاون من اجل عدم وصول اية أموال او تبرعات للجماعات غير الشرعية فى مصر او اية دولة عربية إلى جانب تسليم كافة العناصر المتهمة من قبل الحكومة المصرية بإثارة القلاقل

٥٠٢٠٠٠



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٠



إلى الانتخابات

المستشار فرج الدرى الأمين العام لمجلس الشورى يعقد اجتماعات مستمرة مع اعضاء الأمانة العامة للمجلس هذه الأيام لإعداد الدراسات الخاصة بالخطة والموازنة التى ستناقش فى أول أبريل القادم فى نهاية الجلسات الاخيرة لمجلس الشورى وذلك قبل ان يرفع المجلس جلساته استعدادا لانتخابات التجديد النصفى للمجلس..

الجديد ان مجلس الشورى سوف يناقش لأول مرة الموازنة الجديدة للدولة.

فرج الدرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الــوفـــد

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٥

قرارات فرض الحراسة.. وراء عزلة أقباط مصر

بقلم : **سعيد عبدالخالق**

بدأت منذ اسبوعين سلسلة مقالات عن كأس المرارة التى سوف تتجرعها المعارضة فى حالة اشتراكها فى انتخابات مجلس الشعب بدون توفير الضمانات اللازمة لنزاهة وحرية عملية الاقتراع أو فى حالة مقاطعة هذه الانتخابات. وكأس المرارة فى الحالتين لا تختلف.. نفس المذاق والطعم ونفس المصير اى خروج المعارضة من مولد الانتخابات بدون الحصول على مقاعد فى مجلس الشعب تتناسب مع حجمها فى الشارع السياسى. وتحدثت فى الاسبوع الماضى عن مرارة الاشتراك فى الانتخابات بدون ضمانات، وكنت أنوى هذا الاسبوع التحدث عن مرارة مقاطعة الانتخابات. واستأذن القارىء فى تأجيل هذا الحديث إلى مقال آخر، للتعليق على القضية التى فجرها سعد فخرى عبدالنور عضو الهيئة العليا للوفد على صفحات «الوفد» يوم «الاربعاء» الاسبق، وتتناول الانتخابات ايضا.

●●●●

فجر سعد فخرى عبدالنور، قضية عزوف الاخوة الاقباط عن المشاركة الحقيقية فى الحياة السياسية. وارجع هذه الظاهرة إلى اسباب عديدة بعضها عام، وبعضها خاص. ومن الأسباب التى تحدث عنها غياب الانتخابات الحرة النزيهة مثل التى سادت قبل حركة ١٩٥٢، والتى جاءت بالاقباط إلى مقاعد البرلمان باختيار شعبى حقيقى. كما اشار إلى انه «لا يوجد حاليا ما يغرى رجال الاعمال الاقباط بالمشاركة فى العمل السياسى بدلا من المشروعات التى يقومون بإدارتها لانهم يعلمون جيدا ان الديمقراطية مجرد ديكور فقط».

وطبعا.. لا خلاف بين مصرى وآخر سواء مسلم أو قبطى على مثل هذه الاسباب العامة، والتى ادت إلى ظهور حزب الاغلبية الصامتة الذى اختار الجلوس فى مقاعد المتفرجين. وقد يأتى اليوم التى تزول فيه هذه الاسباب مادام هناك حياة، والحياة تعنى الامل.

وطرح سعد فخرى عبدالنور سببا خاصا لعزوف الاقباط عن العمل السياسى .. طرحه على استحياء باعتباره احد المتضررين. ارجع «عبدالنور» هذا العزوف إلى قرارات حركة يوليو بفرض الحراسة على اموال وممتلكات الاقباط الذين شاركوا فى الحركة الوطنية والعمل السياسى قبل يوليو ١٩٥٢. وهذه حقيقة لا جدال فيها. نعم .. ان قرارات فرض الحراسة لم تفرق بين مسلم أو قبطى او يهودى، ولم تفرق بين مصرى واجنبى. شملت عائلات مسلمة لها دور بارز فى الحركة الوطنية المصرية مثل عائلة فؤاد سراج الدين صاحب ملحمة معركة شرطة الاسماعيلية ضد قوات الاحتلال الانجليزى، والتى تحولت إلى عيد سنوى للشرطة. كما قدم فؤاد سراج الدين المال والسلاح إلى الفدائيين الذين واجهوا قوات الاحتلال فى مدن القناة بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦. ولكن .. من خلال الاطلاع على قرارات ضباط يوليو بفرض الحراسة.. نرى ان هناك سبق اصرار وترصد على معاقبة رموز الحركة الوطنية من الاقباط. وليس هناك شك. ان حزب الوفد قبل يوليو ١٩٥٢ هو القلعة الحصينة للحركة الوطنية. لقد تولى الوفد قيادة الحركة الوطنية منذ عام ١٩١٩، وقاوم ثالوث القصر وقوات الاحتلال الانجليزى واحزاب الاقلية.. قاوم الوفد هذا الثالوث، وقاد الحركة الوطنية باعتباره بيت الامة... الامة المصرية مسلمين واقباطاً.. الكل فى نسيج واحد اسمه الوفد. المهم ارادت حركة يوليو معاقبة الاقباط الذين شاركوا فى الحركة الوطنية المصرية من خلال الوفد، وتجاهلت حركة يوليو الاقباط الذين شاركوا فى العمل السياسى من خلال احزاب الاقلية، ولا يزيد عددهم عن عدد اصابع اليد الواحدة. كما استثنت حركة يوليو عائلة قبطية بسبب صلاتها الوثيقة بالرئيس الراحل انور السادات احد ضباط الحركة. لقد اصدر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر الامرين العسكريين رقمى ١٣٨ و ١٤٠ فى ١٨ و ٢٥ «اكتوبر» ١٩٦١. وقرر فيهما الاستيلاء على اموال وممتلكات ٩٥٦ عائلة مصرية واجنبية!!. ومن بينهم رموز الاقباط المصريين الذين شاركوا فى الحركة الوطنية من خلال حزب الوفد، واليكم هذه الاسماء، كما فرضت الحراسة ايضا على عائلاتهم زيادة فى العقاب:

- ابراهيم باشا فرج الوزير بالوزارة الوفدية من عام ٥٠ إلى ١٩٥٢ والنائب الوفدى عن شبرا.
- كمال فهمى حنا زوج ابنة ابراهيم فرج وعضو الهيئة الوفدية.
- سعد فخرى عبدالنور عضو الهيئة الوفدية.
- امين وكمال فخرى عبدالنور من رجال الاعمال وشقيقا سعد فخرى عبدالنور.
- موريس فخرى عبدالنور عضو الهيئة الوفدية ونائب جرجا من عام ٤٥ إلى ١٩٥٢.
- صادق وهبة باشا وزير سابق وسفير مصر فى روما.
- مراد وهبة باشا عضو مجلس الشيوخ ووزير سابق.
- سابا حبشى وزير سابق.
- جميل اخنوخ فانوس عضو الهيئة الوفدية ونائب ابنوب.
- يعقوب بباوى نائب سمالوط بالمنيا.
- برتى كامل تكلا من رجال الاعمال وابن كامل بك تكلا عضو مجلس الشيوخ.
- المهندس هربرت اخنوخ فانوس عضو الهيئة الوفدية ونائب ابنوب.
- روبير حبيب باشا خياط عضو مجلس الشيوخ وعضو الهيئة الوفدية.
- ارنست زكي ويصا من رجال الاعمال وابن زكى بك ويصا عضو مجلس الشيوخ.
- موريس توفيق دوس عضو الهيئة الوفدية ونائب منقباد.
- يسى اندراوس بشارة باشا عضو مجلس الشيوخ وشقيق توفيق اندراوس عضو لجنة الوفد المركزية.
- عبده كامل صدقى عضو الهيئة الوفدية ونائب الازبكية وابن كامل باشا صدقى عضو لجنة الوفد المصرى.
- اميل الكسان ابسخيرون نائب بنى قره فى برلمان ٤٢ - ١٩٥٢، وعضو الهيئة الوفدية، وزوج ابنة سينوت بك حنا عضو الوفد المصرى واحد ابطال الحركة المصرية.
- شارل بشرى حنا عضو الهيئة الوفدية وعضو مجلس النواب.
- البرت جورجي خياط نائب موشا باسيوط وعضو الهيئة الوفدية وابن جورج بك خياط عضو الوفد المصرى واحد ابطال الحركة الوطنية.
- وهبة اديب وهبة يوسف نائب ابوقرقاص وعضو الهيئة الوفدية.
- امين بطرس خليل نائب الخيام بسوهاج وعضو الهيئة الوفدية.
- عدلى اندراوس عضو الهيئة الوفدية وسفير مصر السابق فى باريس.

و.. نضع رؤوسنا فى الرمال مثل النعامة اذا تجاهلنا هذه الحقيقة او هذا السبب الخاص فى عزوف الاقباط عن العمل السياسى.

لقد زرعت حركة يوليو بذور العداء بينها وبين العائلات القبطية التى شاركت فى الحركة الوطنية من خلال حزب الوفد. وتحول هذا العداء إلى جرح عميق فى نفوس الاقباط. واضطر معظمهم إلى رفع مبدأ السلامة. كما رفعت عائلات مسلمة كثيرة نفس المبدأ. وآثر الاقباط الانسحاب فى هدوء وعدم المشاركة فى الحياة السياسية واصبح العمل السياسى يفتقر إلى احد عنصرى الامة. والسؤال الآن:

كيف نعيد الطمأنينة إلى نفوس الاقباط حتى يعودوا إلى العمل السياسى مرة اخرى؟!. ان ذكريات رأس الذئب الطائر.. مازالت ماثلة فى الاذهان، ولن تمحوها السنوات او الشعارات. اننا نريد اقباطا فى مجلس الشعب.. نريدهم بالانتخاب على اساس الولاء للشعب، وليس بالتعيين على اساس الولاء للحكم.

☐ رئيس مجلس الشعب :

رؤيـــة

٨ قواعد هامة يجب أن يراعيها الناخب عند اختياره لقيادات الكيان الجماهيرى الذى ينتمى اليه

سالت صفحة «اهتمامات الناس» الدكتور احمد فتحى سرور الرئيس المنتخب لمجلس الشعب المصرى، والاتحاد البرلمانى الدولى:

● ما الذى ينبغى أن يراعيه الناخب من قواعد ديمقراطية رشيدة، لكى يأتى اختياره سليما للقيادات.. فى اية كيانات جماهيرية ينتمى اليها؟

رد الدكتور سرور الذى يقود الفكر البرلمانى العالمى قائلا:

- يجب على الناخب أن يراعى عدة معايير من أهمها:

☐ أولا: مراعاة حسن سمعة المرشح الذى يختاره.. لأن أصحاب السمعة السيئة عندما يصلون بالاختيار غير الموفق الى مواقع القيادة، يسيئون الى الناخبين أنفسهم، ويبحثون عن مصالحهم الشخصية، مما يعرض مصالح الناخبين للخطر.

☐ ثانيا: التأكد من قدرة وخبرة المرشح على الخدمة فى المجال الذى رشح نفسه لموقع فى قيادته، فطالما كان قادرا على التعبير عن إحتياجات وآمال الناخب بشجاعة، وطالما أكدت خبرته ومهارته ومصداقيته ذلك كان الأولى بالاختيار.

☐ ثالثا: يتيقن الناخب من أن المرشح الذى يختاره، لديه قنوات اتصال متعددة بين الناخبين، وبين الجهات صاحبة القرار، يحقق اشباع احتياجات الناخبين ونقل مطالبهم فى حينها.



فتحى سرور

☐ رابعا: يتيقن الناخب ايضا من أن مرشحه المختار لديه الاستقلالية فى الرأى والقرار.. ليس عن انفراد برايه.. لكن عن تفاعل وأخذ وعطاء واقناع واقتناع مع زملائه فى القيادة.. وايضا ليس عن تأثر بتوجيهات من خارج نطاق عمله.. فالمرشح على هذا النحو يكون قادرا على أداء الرسالة التى انيط بها عن امانة واخلاص.

☐ خامسا: الا يكون المرشح الذى يعطيه الناخب صوته منافقا.. عرف عنه الأكل على جميع الموائد.. على اختلاف اصنافها وانواعها.. والتأكد من مدى صحة ذلك او عدمه.. يكون بالرجوع الى ما تفصح عنه سلوكيات المرشح فى مسيرته التاريخية.



□ سادسا: ان يحرص الناخب كل الحرص على عدم ترك نفسه للتأثر بالشائعات وما يسوقها البعض من مطاعن فى حق مرشح لتجريده من استقلاليته، وتصويره أمام الناخبين كانه أداة فى يد احدى السلطات.. ويجب هنا أن يصل الناخب الى وعى وادراك كاملين لكشف المناورات الانتخابية، والتيقظ للألاعيب التى تهدف الى مجرد تشويه المرشح من أجل انتزاع الفوز فى الانتخابات.

□ سابعا: الا يخضع الناخب فى اختياره لايدلوجيات معينة، او يسمح لنفسه بان يأتمر باوامر الغير، ولو كانوا من أصحاب توجهات يؤمن بها، أو أصحاب سلطة يخضع لها اداريا، ذلك لأن اعطاء الرأى وحسن الاختيار عن قناعة موضوعية، امانة عليه ان يؤديها بضمير صادق ومخلص ومتجرد.

□ ثامنا: الا يسيء الناخب تأويل قدرات مرشح على خدمته بمختلف الوسائل، والا تصل به الحساسية أيضا الى فهم الامور والمغريات التى يعلن عنها المرشح على غير حقيقتها، تحت تأثير الانخداع بالادعاءات بان الخدمات المقدمة هى من باب افساد الذمم.



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوثيقة «غير المكتوبة» للتفاهم بين صدقي والفيومي!!

محاكمة الجزار • تقسيم مناطق النفوذ • استحداث دائرة جديدة فى قها • تنسيق للاطاحة بالغرماء

اقترب مسلسل الصراع بين آل صدقى والفيومى من نهايته فى دائرة طوخ.. وهو تحول خطير فى العلاقة بين الجانبين اثار علامات كثيرة من الاستفهام والدهشة فى نفس الوقت.

كانت «خارج الحدود» قد سلطت الاضواء على ما يجرى من مناوشات بين الطرفين خلال السنوات الاخيرة.. كانت تستهدف السيطرة وبسط النفوذ، وانتهت بالفوز الساحق لآل صدقى فى الانتخابات الماضية.. وبعد ان تزايدت حدة العداء بينهما حتى توقع المراقبون ان يحدث صدام من اى نوع فى الانتخابات القريبة القادمة.. تدخل النظام ليفض النزاع.

وتعود الحياة الطبيعية بينهما باعتبار ان كليهما من ابنائه!!

وبالفعل تدخلت اطراف عديدة ومسئولة ليس لكى تحسم الصراع لاحدهما ولكن بهدف تنقية الاجواء ووقف الحرب الباردة بينهما والتفاهم على تقسيم مناطق النفوذ.. وتم التفاهم على الآتى:

١ - نقل عبدالقادر الجزار رئيس مدينة طوخ وهو الذى كان يعمل لحساب المستشار عادل صدقى ضد خصمه اللدود عطية الفيومى نظير توفير الحماية له من جانب الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء.. فوافق آل صدقى على اجراءات نقله التى تأخرت كثيرا بسبب ارتكابه للعديد من المخالفات المالية.. وبالفعل اصدر الدكتور محمود شريف الوزير المختص قرارا بنقله واحالته للتحقيق بالنيابتين الادارية والعامة ايضا.. وهو على حد وصف المراقبين يعتبر انتصارا مبدئيا ومبشرا لآل الفيومى.. وقد كانوا قد اجتهدوا كثيرا للاطاحة به ولم يفلحوا.. وبهذا تم تقديم «الجزار» كبش فداء للصلح بينهما!!

٢ - تقسيم مناطق النفوذ بين طرفى الصراع عملا بمبدأ «شيل ده من ده.. يرتاح ده عن ده»!! فتقرر اخلاء مركز طوخ للفيومى على ان يستقل عادل صدقى بمركز قها.. لتكون مناسبة لكى يفوز الاثنان معا بمقعدين فى مجلس الشعب.. بدلا من ان يكون هناك مقعد واحد يختار ايهما!!

عاطف صدقى

محمد عطية الفيومى

وظهرت على السطح مشكلة وهى ان قها لا تزال حتى الآن على المستوى الرسمى نقطة شرطة ولم تتحول إلى مركز شرطة.. وهنا بدأت اجراءات تحويلها وتمت المعاينة بالفعل.

وهنا علامة استفهام ونقطة نظام وما شئت من علامات الدهشة والتعجب.. فمدينة قها لم تتحول من نقطة إلى مركز بسبب حاجة المدينة وتوابعها لهذا المطلب القديم الملح، ولكن لحاجة مرشح ان تكون له دائرة.. فتم تفصيلها على قده، وكأن الرأى العام لا يدرى بما يحدث على الساحة.

ومن المؤكد ان سعى النظام لاستحداث دائرة جديدة لشقيق رئيس الحكومة يعتبر اعترافا ضمنيا بتراجع شعبيته فى دائرة واسعة بهذا الشكل ولأنه لم يقدم فيها شيئا يذكر.. ومن هنا كان الاتجاه لتضييق الدائرة وبالمرة لكي لا يرهق الرجل فى تحركاته القادمة خاصة وقد تقدم فى السن إلى الحد الذى لا يمكنه من الاحتكاك بالجماهير على نحو كبير!!

٣ - ان يتولى صدقى والفيومى معا مسئولية اقناع اى مرشح يظهر على السطح بالتنازل مقابل توفير الخدمات التى يسعى إليها، واغرائه باى منصب فى الحزب الوطنى او بحث مشاكل قريته او عائلته.. فى محاولة لانهاء الصراع والتنافس على هذين المقعدين للأبد.. خاصة وانهما لا يتصوران ان هناك اى نوع من «الاعداء الجدد»!!

.. وبعد فهذه هى الوثيقة غير المكتوبة للتفاهم بين صدقى والفيومى لانهاء الصراع التقليدى بينهما فى دائرة طوخ الشهيرة التى ربما لا تنتهى سخونتها بدخول الرأى العام كشريك وتقديم منافسين اقوياء يدعمهم بكل القوة!!



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٥

وقف قرار وزير الداخلية لانتخابات التجديد بالشورى بالبلينا

قضت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة فى جلسة خاصة امس برياسة المستشار عبد العزيز حمادة، وعضوية المستشارين مجدى العجاتى ومصطفى حنفى، بوقف قرار وزير الداخلية باجراء انتخابات تكميلية بدائرة البلينا بمحافظة سوهاج واعلان فوز المدعى فاروق حمدان فى انتخابات التجديد لمجلس الشورى والتى اجريت عام ٩٢، وذلك بعد ان ابطل مجلس الشورى عضوية عثمان ابراهيم منافسه عن الدائرة بعد ان قررت محكمة النقض حصول المدعى على اصوات اعلى من منافسه.



المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رفض طلب وزير الصحة بانشاء دائرة انتخابية جديدة بالقليوبية

كتب صلاح الجازوى :

رفض المجلس الشعبى لمحافظة القليوبية إنشاء دائرة انتخابية جديدة بالمحافظة ، وكان الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة قد تقدم بطلب إلى د . عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بإنشاء مركز جديد بمدينة قها يضم بعض قرى مركز طوخ واجزاء من مركز بنها ، والذى احاله بدوره إلى وزير الداخلية لدراسة إمكانية إنشاء المركز من الناحية الامنية ■

هذه مواصفات .. مرشحينا

النزاهة - طهارة اليد - ثقة الناخبين - العمل التطوعى

صفوت الشريف : الكفاءة .. تعنى الاحساس بنبض «الناس»

كمال الشاذلى : لا .. لمن يفتقد التواجد الجماهيرى

محيى الدين عبداللطيف : الشعبية أهم عنصر للتقييم

الشعبية تعنى رغبة الجماهير فى الشخص نفسه وتأييدها الكامل له .. والكفاءة تقاس بمدى الاحساس بنبض المواطنين بهذه الكلمات تحدث قيادات الحزب الوطنى وأكدوا أن الشعبية هى أهم عنصر فى تقييم الشخص للاختيار فى الانتخابات القادمة وهى تعنى التواجد بين المواطنين .

أوضحوا أن المرشح مفروض أن يكون له حضور وتواجد بين أبناء دائرته ، متميزا بالنزاهة ، الأمانة ونظافة اليد والقدرة على العطاء لأن الشعبية يكتسبها المرشح من خلال ممارسته للعمل السياسى لفترة طويلة ومن خلال تبنيه لمواقف ايجابية تجاه القضايا العامة وهموم المواطنين وامتلاكه لرصيد كبير من تأدية الخدمات العامة لأبناء دائرته بجانب اتساع نطاق علاقاته الشخصية بهم وايمانه بالمبادىء والقيم والمثل العليا التى تحظى بتقدير المجتمع وإحترامه .



المصدر : مايو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٠

اكد صفوت الشريف وزير الاعلام أن الشعبية بالنسبة لاختيار مرشحى الحزب للانتخابات ضرورة هامة لانها تعنى التواجد والقبول الجماهيرى .

اضاف ان قياس كفاءة المرشح يعتمد على مدى احساسه بنبض الجماهير والتعرف على أمالهم وطموحاتهم .. بالاضافة الى مدى قدرته على خدمتهم ، فالمرشح لا يجب أن يكون منعزلا عن ابناء دائرته بل يجب ان يكون متعايشا ومتواجدا ومساهما فى حل المشاكل وايجاد الحلول لاهالى دائرته .

اكد كمال الشاذلى وزير شئون مجلسى الشعب والشورى والأمين العام المساعد للحزب الوطنى .. أن الحزب لن يرشح فى الانتخابات اى شخص ليس له تواجد جماهيرى .

قال ان الحزب وضع عدة معايير لاختيار المرشحين منها الشعبية والقدرة على العطاء والنزاهة ومدى حب الجماهير للمرشح لان العمل السياسى هو خدمة للجماهير والشخص الذى يريد أن يمارس عملا حزبيا عليه أن يكون مستعدا لأداء دوره فى ظل القيم التى يرتضيها المجتمع .

أضاف أن الشعبية ضرورة هامة للمرشح وهى الاساس لتقييمه واختياره فى ظل معايشته لأبناء دائرته وما يقدمه لهم .. وهى بلاشك مؤشر هام للحكم عليه سواء بالايجاب أو بالسلب ، فتعايش المرشح مع مواطنيه يساهم بدرجة كبيرة فى اكتساب ثقة الجماهير .. والحزب الذى له تواجد على الساحة الحزبية هو الذى يحسن اختيار مرشحيه على اساس الشعبية والكفاءة والقدرة على العطاء وخدمة الجماهير .

تقييم المرشحين

وقال المهندس محيى الدين عبداللطيف أمين عام الحزب الوطنى بالقاهرة أن اختيار مرشحى الحزب فى الانتخابات القادمة سيتم بعد تقييم المرشحين الراغبين فى الترشيح من خلال عدة عناصر أهمها الشخصية والتاريخ السياسى والشعبية التى اكتسبها كل منهم .

وتعد الشعبية احد العناصر الرئيسية لتقييم المرشح الذى يمثل المواطنين فى مجلسى الشعب والشورى ويعبر عن اراء الجماهير الذى انتخبته .

أوضح أن الشعبية تعنى بالدرجة الأولى رغبة الجماهير فى الشخص نفسه وتأييدها الكامل له وهذه المكانة من التقدير يكتسبها المرشح على قدر التحاقه بالجماهير واخلاصه فى التعرف على مشاكلهم والجهد الذى يبذله فى حلها .

تجربة ٦ سنوات !

اما محمد عبدالمحسن صالح أمين الحزب الوطنى باسيوط ورئيس مجلس محلى المحافظة فقال أن تحقيق مستوى عال من الشعبية بين جموع الناخبين كان شرطا أساسيا عند اختيار مرشحى الحزب الوطنى فى المحافظة طوال السنوات الماضية وأنه بتقديم مرشحين يحظون بالقبول العام من المواطنين استطاع الحزب أن يحصل على جميع مقاعد مجلسى الشعب والشورى فى المحافظة وعلى ٩٨٪ من مقاعد المجالس المحلية على جميع مستوياتها فى الوقت الذى منيت فيه بقية الاحزاب فى اسيوط بالفشل الذريع ولم تستطع حتى الاحتفاظ بالمقاعد التى كانت تسيطر عليها من قبل فى المحافظة .

يذهب الى ان شعبية المرشح لا تأتى الا من خلال رصيده الكبير فى تأدية الخدمات العامة لأبناء دائرته واتساع نطاق علاقاته الشخصية معهم وأن يكون له دور وطنى يستطيع أن يحوز على ثقة وتقدير المواطنين من خلاله .

اشار الى أنه فى المجتمعات الريفية بالصعيد ينبغى الأخذ بعين الاعتبار النزعات القبلية والتيارات السياسية الفاعلة عند اختيار من يخوض بهم الحزب معاركه الانتخابية وأن النتيجة تتوقف على كفاءة الاختيار .

اضاف أن ثقة الناخبين فى المرشح عادة تكون نتاج عناصر متعددة ومتشابكة أهمها السمعة الطيبة والايمان بالمبادىء والقيم والمثل التى تحظى بتقدير المجتمع واحترامه والقيام بدور وطنى ومواقف ايجابية تجاه قضايا مجتمعة وهموم الجماهير .

٣ محاور

وقال رمضان ابوالحسن أمين الحزب الوطنى بالسويس وعضو مجلس الشعب ان اختيارات الحزب لمرشحيه تأتى من خلال ثلاثة محاور أهمها شعبية المرشح ومدى ارتباطه بالقاعدة الشعبية والتحامه بالجماهير بحيث يكون شخصية عامة لها ارتباطها ومعايشتها لكافة مشاكل المواطنين حتى يكون صوتا معبرا عنهم وعن أمالهم وطموحاتهم ومشاكلهم .

فالشعبية هى اساس اختيار الحزب الوطنى لمرشحيه لانها بمثابة حكم بمدى تمتع المرشح بالجماهيرية وحب المواطنين وثقتهم وما قدمه لابناء بلده من انجازات وما يحفل به سجل اعماله الحزبية والعملية من عطاء وخدمات .

اكد ان المواطن المصرى أصبح يعى جيدا ويدرك كيفية اختيار مرشحيه لذلك فهو يرفض تماما الاسماء المفروضة عليه وقبل ان يدلى بصوته يقوم بعمل دراسات تحليلية لكل مرشح !!

قال الحمد لله أننا فى السويس عندما نقدم مرشحا للقاعدة الشعبية فاننا نختار الكفاءات ذات الشعبية والجماهيرية بدوائرها !

اوضح أن انجازات الحزب وانتشار قياداته واعضائه بين الجماهير ودورهم البارز فى التوعية الانتخابية خلقت فكرا

إعداد :
تحقيقات المحافظات



واتجاها جديدا للناخب الذى أصبح يدرك مدى عطاء الحزب وحكومته لبلده ومدينته ويلمس الانجازات من خلال العديـــد من المشروعـــات الانتاجية والخدمية وما تقدمـــه الحكومة من حل لمشكلاته !

مصداقية

وقال د. حسين حجازى أمين الحزب الوطنى بكفر الشيخ ان المرشحين فى الانتخابات سواء كانت لمجلس الشعب أو الشورى أو المجالس المحلية يجب أن يتمتعوا بالشعبيـــــة والمصداقيـــــة لدى الجماهير .

أضاف أن الشعبية تأتـــى فى المرتبة الأولى لاختيار اى مرشح يليها بعد ذلك اعتبارات أخرى على رأسها الشخصية القوية الصادقة قولا وعملا .

أوضح أن الشعبية تأتى من فراغ وانما نتيجة عمل مضنى ليلا ونهارا والتواجد فى جميع أنحاء الدائرة التى يتبعها المرشح والتعرف على مشاكل المواطنين على الطبيعة والعمل على حلها فالشعبى الناجح هو الذى يتواجد بصفة دائمة طيلة ٢٤ ساعة بين ابناء دائرته .

اكد محمد أحمد البلتاجى أمين عام الحزب الوطنى بالدقهلية أن شعبية المرشح يجب أن تكـــون المعيار الاساسى فى الاختيار وأن الاختيار الأمثل والأفضل للشعب المصرى هو اختيـــار الـــعضو المتعـــايش والمتواجـــد فى وسط الجماهير بصفة دائمة والقادر على الخدمة والبـــذل والعطـــاء وحل مشاكل المواطنين بجانب لنظافة اليد والطهارة .

أشار الى أن القيادة السياسية دائما تدقق فى الاختيار من أجل صالح الجماهير لأنها تشعر بنبض الشعب المصرى .

ومن هنا فإن الشعبية ضرورة حتمية فى الاختيار لأن العضو غير المتواجد أو غير القادر على خدمة المواطنين يكون مرفوضا شعبيا على الناخبين .

معايشة الجماهير

وقال نبيل منسى أمين عام الحزب الوطنى بالغربية وعضو مجلس الشورى أن الشعبيـــــة بالنسبـــــة لمرشحى الحزب تعنى معايشة الجماهير والقدرة على حل المشاكل وخدمة ابناء الدائرة وتاتى من خلال تواجده الدائـــم بالدائـــرة وحسن تعامله مع المواطنين .

اضاف يجب ان يكون المرشح ايضا صادقا مع نفسه والاخرين ومحبوبا من خلال الخدمات التى يقدمها للجماهير من خلال اى موقع لان العمل السياسى وحب الوطن لا يحتاج الى مراكز او مناصب

اوضح أن طهارة اليد تزيد من شعبية المرشح وتجعل الجماهير تقف خلفه وتعطيه ثقتها .

قال محمد القماش أمين عام الحزب الوطنـــى ببورسعيـــد ان الشعبية تعنى بالنسبة لمرشحى الحزب فى الانتخابـــات القادمـــة القدرة على التعايش مع الجماهير والاحساس بنبض الشارع السياسى والقدرة على التعرف على مشاكل المواطنين واحتياجاتهم .

اضاف ان الشعبية تعنى ايضا القدرة على اكتساب ثقة الجماهير من خلال السمعة الطيبة والاعمال الخدمية التى تجـــعل الناخبيـــن يضعـــون ثقتهـــم فيـــه لامانتـــه ونزاهته .

كما تعنى الشعبية حسن ادراك المرشح لاحتياجـــات الجماهيـــر وبقـــدر توافـــر هذه الصفـــات فى مرشح الحزب يكون اقبال الناخبين على اختياره .

أكد القماش أن الحزب الوطنـــى فى بورسعيد وضع فى اعتبـــاره المعايير التى حددتها الأمانة العامة للاختيار والتى تحددت فى السمعة الحسنة والقدرة على التعايش مع الجماهيـــر والاحساس بنـــبض الشارع والثقل السياسى .. وعدم المجاملة فى الاختيار حتـــى يأتـــى أختيار المرشحين معبرا عن واقع جماهيرتهم وشعبيتهم فى الشارع السياسى .



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٥



من أجل انتخابات حرة نزيهة !

لماذا لايتقرر الإشراف الكامل للقضاء على انتخابات مجلسى الشعب والشورى؟ هذا التساؤل عاد من جديد يتناقل فى أوساط العمل السياسى خاصة بعد أن أقر مجلس الشعب مؤخراً إشراف القضاء على انتخابات النقابات المهنية بموافقته على تعديل "القانون رقم ١٠٠" وهو تساؤل يرتبط بمطلب قديم لأحزاب المعارضة بإشراف القضاء على الانتخابات البرلمانية منعاً للتزوير.

تحقيق :
فادى وجدى

يؤكد كمال خالد عضو مجلس الشعب -مستقل- أن مطلب إشراف القضاء بالكامل على الانتخابات البرلمانية هو مطلب قائم على نص فى الدستور «المادة ٨٨» ويقول كمال خالد إن ترزية القوانين استطاعوا التلاعب بهذا النص وقرروا أن يكون الإشراف القضائى على اللجان الانتخابية العامة فى الدوائر، واعطوا لوزارة الداخلية الحق فى اختيار من تشاء للإشراف على اللجان الفرعية.. وذلك مخالف لما ورد فى المادة المذكورة بالدستور وهو أمر مثار حاليا أمام المحكمة الدستورية العليا.

ويضيف المحامى كمال خالد أن الحزب الوطنى يملك تزوير الانتخابات البرلمانية فى القرى والنجوع بطريقة بشعة نظراً لتزايد الأمية لدى المواطنين هناك.

ويقول فاروق متولى عضو مجلس الشعب -مستقل- أن الحكومة تقدمت بالتعديل الأخير على قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠، فمن باب أولى أن تتعامل الحكومة بذات المنطق وتستجيب لمطالب أحزاب المعارضة وأعضاء فى مجلس الشعب بالإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات البرلمانية. وتعلل الحكومة دائما بعدم كفاية أعداد أفراد الهيئات القضائية لهذا الإشراف فهل يتوافر العدد الكافى بالنسبة لانتخابات النقابات المهنية؟

ويتساءل محمد السنديونى عضو مجلس الشعب إذا كانت الحكومة يهمها نزاهة الانتخابات فى النقابات المهنية فيجب عليها تأكيد حرصها فى نزاهة الانتخابات البرلمانية، وللأسف هناك أعضاء بمجلس الشعب يريدون إبقاء الوضع



مصطفى كامل مراد :
لابد من إشراف القضاء على العملية الانتخابية



المصدر : الوطن العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٥



إبراهيم شكرى:

إجراء الانتخابات على مراحل لضمان نزاهتها

كما هو عليه.

ويقول إبراهيم شكرى رئيس حزب العمل إنه طالب مراراً بإشراف القضاء كاملاً على جميع اللجان الانتخابية والا يقتصر ذلك على اللجان العامة الرئيسية كما هو الآن، لأن تزوير الانتخابات يشتد فى اللجان الفرعية وهو ما اكدته محكمة النقض فى معظم



كمال خالد:

ترزية القوانين يتلاعبون بالدستور

الطعون الانتخابية التى تنظرها، حيث يثبت لها ان التزوير يتم بعيداً عن اعين القضاة فى اللجان الفرعية، ويضيف إبراهيم شكرى إذا كان عدد القضاة لايكفى لتغطية جميع الدوائر الانتخابية فإنه يمكن إجراء الانتخابات على عدة مراحل وهو نظام متبع فى اكثر الدول ديمقراطية حيث



محمد السنديونى:

أعضاء مجلس الشعب يريدون بقاء الوضع كما هو

تجرى الانتخابات فى المناطق تباعاً.

ويؤكد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ضرورة إشراف القضاة على سير العملية الانتخابية داخل اللجان سواء كانت رئيسية أو فرعية ومراقبة الإدلاء بالاصوات وفرزها وإعلان النتائج.



المصدر : ......الوفد......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٢٩ مارس ١٩٩٥......

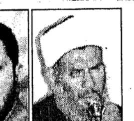
بين المشاركة فى الانتخابات القادمة والتمسك بالمقاطعة

من تتحالف الجماعة الإسلامية؟!

مصطفى شفيق

اللعبة السياسية ترفض دائما الثبات على موقف واحد. بل إن ابسط قواعد العمل السياسى تقتضى أن تغير الجماعات والأحزاب بل والأفراد مواقفها تبعا لتغير الكثير من المعطيات التى تفرزها احداث أو اجراءات تضع نفسها على قمة الحدث السياسى وطبقا لهذه القاعدة فإن من المستبعد أن تبقى التيارات الاسلامية المحظورة بعيدة عن المشاركة فى الانتخابات البرلمانية القادمة والتى أصبحت ـ على ارجح الآراء ـ على الأبواب وستجرى خلال العام الحالى وإذا كانت جماعة الاخوان المسلمين بما تمثله ـ حتى ولو ظاهريا ـ من القوة المعتدلة فى التيار الاسلامى قد وجدت لنفسها شكلا من اشكال العمل العلنى بالتحالف مع بعض الأحزاب السياسية الموجودة والمعترف بها سواء كان هذا التحالف علنيا أو تحالفا متخفيا إلا أن ذلك لا يضع جماعة الاخوان المسلمين على قائمة التيارات غير المعترف بها واكدت ذلك التصريحات الأخيرة لعدد غير قليل من القيادات الحكومية والذين لا يعتبر الرئيس حسنى مبارك أخرهم إلا أن تصريحاته تعتبر اقواها. كما أن الممارسة الفعلية للحكومة ولبعض الأحزاب السياسية فى الآونة الأخيرة قد برهنت على ذلك فأن ما يحدث حاليا من مواجهة بين الحكومة والاخوان والتى وصلت الى حد الصدام قد جعل التيار الاسلامى على جانبه الآخر ـ الجماعة الاسلامية ـ يتخذ موقفا اكثر مرونة من عملية الانتخابات التشريعية «مجلسى الشعب والشورى» وذلك بالتخلى عن الفتوى السابق اصدارها من داخل السجن بتحريم المشاركة فى هذه الانتخابات سواء بالترشيح أو بالتصويت وذلك ترتيبا على تكفير المجتمع. كان ضروريا مع مقتضيات الموقف الحالى وبناء على معطيات جديدة فرضها واقع الممارسة السياسية والصراع بين التيارات المختلفة أن تتخذ الجماعة الاسلامية موقفا جديدا من الانتخابات بعقد العزم على ضرورة المشاركة فيها بالترشيح وبالتصويت فى وقت واحد. وذلك حتى لا تخلو الساحة السياسية من التيار الاسلامى خاصة وأن الجماعة الاسلامية كانت ومازالت تحتفظ بالكثيرين من اعضائها وأنصارها بل وكوادرها بعيدا عن قبضة الحكومة سواء كان ذلك خارج البلاد أو داخلها. كما أن معظم كوادر الجماعة الاسلامية ـ فى مصر وخارجها ـ مازالوا مجهولين للكثيرين وذلك لاعتماد الجماعة الاسلامية أسلوب العمل السرى والخلايا العنقودية فى تنظيم الجماعة. ومع اتجاه الجماعة الاسلامية الى خوض المعركة الانتخابية كان ضروريا أن يبحث أعضاؤها عن شكل من أشكال التحالف ـ السرى ـ مع أى من القوى السياسية غير المحجوبة خاصة وأن الساحة السياسية تشهد حاليا العديد من المشاورات فى شأن عقد تحالفات سياسية بين الأحزاب وبعضها البعض وبين الأحزاب وبعض التيارات غير الرسمية المتمثلة فى القوى المسيطرة أو ذات التأثير القوى فى الشارع السياسى وخاصة فى المناطق البعيدة عن العاصمة ومنها الصعيد الذى تتمتع فيه الجماعة الاسلامية بنفوذ قوى، وعلى الرغم من تأكيد العديد من المراقبين الدوليين على استعداد الجماعة الاسلامية لخوض الانتخابات البرلمانية يؤكد آخرون أن أفراد الجماعة البارزين أو قيادتها لم تصدق على الفتوى بدخول الانتخابات.

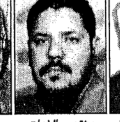
يقول الشيخ عبدالله السماوى: أنا لا أمثل فى حديثى عن هذه القضية جماعة بعينها من الجماعات أو التيارات الموجودة حاليا على الساحة سواء كانت جماعة سرية أو علنية وإنما يهمنى أن أؤكد انتى اعبر عن نفسى فقط. وارى انه فى مثل هذا الوقت الذى تتكاثر فيه الظلمات حتى أصبحت ككتل الحجر بحيث تجعل الحليم حيران. علينا الا نختلف ونعمل وفق مبدأ أن اكيس الناس اعذرهم للناس وانه لا خلاف بين المسلمين الذين يرون حرمة المشاركة فى الانتخابات وبين الآخرين الذين يرون أن المشاركة بالترشيح أو التصويت هى الطريق الى فرض شريعة الله.



عمر عبدالرحمن



منتصر الزيات



مأمون الهضيبى

فكلاهما يعمل لهدف واحد هو تطبيق شرع الله وإن اختلفت السبل فعلينا الا نتفاءل أو نختلف حول هذه النقاط وليعمل كل منا وفق ما يراه لخدمة شرع الله وتطبيق الشريعة فى المجتمع. اما فيما يخص التحالف مع الأحزاب القائمة فإنه من الظاهر لنا أن هذه الجماعات لا تعترف بالأحزاب القائمة حاليا باعتبارها جزءا من النظام الحالى وبالتالى فإنها لا تتحالف معها ولا اعرف أن من منهجهم أن يتحالفوا مع حزب من الأحزاب القائمة. هذا هو الظاهر لنا من خلال تجاربهم فلم يفكروا فى هذا ولم يحاولوا أن ينخرطوا فى هذا الحزب أو ذاك. كما لم تظهر لنا محاولتهم الدخول فى أى تحالفات مع أى من الأحزاب الحالية. وإن كنت أرى أن هناك من يمثلون هذه الجماعات وهم أولى بالاجابة عن هذه الأسئلة والله تعالى أعلم!!

ويقول منتصر الزيات المحامى: موقف الجماعة الاسلامية من الانتخابات البرلمانية فى مصر هو أحد الثوابت التى لم يطرأ عليها أى تغيير فى المرحلة الحالية سواء فى موقف الدكتور عمر عبدالرحمن أو فى موقف اعضاء الجماعة فى الداخل هنا والمشاركة فى الانتخابات بالنسبة للجماعة الاسلامية أظنه حتى اليوم من المسائل التى فيها تشدد كبير والقول بالتراجع عن هذا الموقف فيه تزيد كثير وأعتقد انه جاء قياسا على تصريحات أخيرة منسوبة لى والتى مازالت تشكل عتابا شديدا بينى وبين الجماعة وذلك يعكس أن الرفض لفكرة المشاركة فى الانتخابات مازال قائما بل وأساسيا لديهم وأعتقد أن رفض الجماعة الاسلامية لفكرة المشاركة هو رفض مبنى على انه لا جديد على الساحة من الناحية الواقعية التى تؤكد أن النظام لن يسمح بمرور ارادة الناخبين الحقيقية عبر صناديق الاقتراع بحيث يترجم رأى الأغلبية الحقيقية الى واقع. والحقيقة أن الواقع يؤكد عكس ذلك. كذلك من الناحية الشرعية وهى هل تجوز المدارلة



على شرع الله واخضاعه للراى.

ومع ما تردده وسائل اعلام عالمية من وجود العديد من الاتصالات السرية بين جماعة الاخوان المسلمين ـ والجماعة الاسلامية لتبادل الوجوه فى الانتخابات القادمة فإن ما يؤكده المستشار مامون الهضيبى عكس ذلك حين يؤكد ان الانتخابات القادمة فردية وبالتالى فلا مجال فيها للتحالفات التى تكون غالبا فى نظام الانتخاب بالقائمة فقط. ويضيف الهضيبى: الانتخابات الفردية لا تصلح فيها التحالفات لأن الارادة فيها والاختيار يكون للأفراد وفى ظل عدم وجود التزام حزبى فإن أقصى ما يمكن ان يتحقق هو نوع من التنسيق الذى لا يتعدى إفساح المجال لمرشح واحد من أحد الاتجاهات. واكد المستشار مامون الهضيبى ان «الاخوان المسلمين» ليسوا هم الجماعة الاسلامية ولا تربط بينهما اية علاقات علنية أو سرية سواء فى شكل تحالفات أو تنسيق!!

استعدادا لعام الانتخابات :

المال يدخل المعركة الانتخابية

أساتذة القانون :

مطلوب معرفة مصادر المال المستخدم فى الانتخابات

كتبت سعاد أبو النصر

بدات الاستعدادات لانتخابات مجلس الشورى ثم مجلس الشعب .. وبدأ بعض المرشحين يرصدون مبالغ ضخمة للانفاق على المعركة الانتخابية .. وفى الانتخابات التكميلية الاخيرة ظهرت بوادر « لشراء الاصوات» فهل يمكن ضبط ظاهرة الانفاق فى الانتخابات وهناك قرارات تحدد سقف انتخابى قدره ٥ آلاف جنيه فهل هذا ممكن ؟

فى البداية يقول د . يحيى الجمل استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة : كل مال مملوك الدولة ويستخدم للسياسة العامة او جهاز او سلطة او حزب يطلق عليه المال السياسى وعلى سبيل المثال فالمحكمة العليا بالهند اعتبرت ركوب انديرا غاندى رئيسة الوزراء سيارة مملوكة للدولة اثناء بعض جولاتها الانتخابية استعمال للمال العام فى غرض سياسى خاص لا يجوز وأثمت تصرفها وكان ذلك من اسباب استقالتها والاحساس بالمال العام مسألة ترتبط بالشعور بالدولة وبفكرة المؤسسة وانفصال المؤسسة عن اشخاص الحاكمين .

وفى الانتخابات العامة بالدولة التى تؤمن بقضية المؤسسات لا يختلط مال الاحزاب بمال الدولة حتى ولو كان الحزب هو الحزب الحاكم ويظل مال الدولة مستقلا عن كل مال آخر ولا يجوز أن يستعمل مال الدولة ماديا



د. سعاد الشرقاوى ● د. الجمل

او معنويا لصالح احد أطراف اللعبة السياسية بما فيها الحزب الحاكم ..

ويقول د . يحيى الجمل : ان تحديد سقف للدعاية الانتخابية بمبلغ معين ممكن ان يتقرر بالاتفاق أو بالتشريع والافضل أن يتم باتفاق كل الاطراف على ان ينفق المرشح مبلغا معينا وهذه أمور لا يمكن ان تنضبط وتحديد المقصود بالانفاق من ايجار سيارات او سرادقات أو سماسرة الانتخابات أم تبرعات المرشح لبناء مدرسة أو جامع والرقابة الحقيقية هى رقابة الرأى العام المستنير وعلى كل حال فالانفاق المبالغ فيه فى العملية الانتخابية أمر غير صحى وغير سليم ويدل على أن المرشح لا يثق فى نفسه ولا فى مبادئه قدر ثقته بماله ..

مصادر الاموال

اما د . سعاد الشرقاوى استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة فتقول : لابد من إعلان مصادر المال فى الانتخابات وهذا يحدث فى امريكا حيث تطبق قاعدة شفافية مصادر الأموال التى تمول العملية الانتخابية كما تمول إصدار أى قانون لأن قوانين امريكا تعدها النقابات وجماعات الضغط ومفروض ان اموالها معلومة المصدر ، وتعلن النقابات وجماعات الضغط المبالغ التى دفعتها لاصدار قانون ما .. ونحن لسنا ضد اصحاب رؤوس الأموال ولكن مع شفافية مصدرها وضمان عدم الانحراف بها فقد تزيد فرص العمل او تؤدى خدمات للجمهور ولكن الاعتراض يكون على الأموال التى لا مصدر لها كأموال المخدرات أو أموال الفساد لأن هذا يضر باقتصاد الدولة القومى وذو أثر سيىء على كل مواطن وعلينا بمراقبة هذا الاتجاه وتقييم دور الاحزاب التى من واجبها ان تشارك فى الانتخابات وتثبت وجودها على الساحة لان الفرد المستقل لا يستطيع أن يقدم برنامجا سياسيا متكاملا ولا يمكن أن يشكل وسيلة لاحداث توازن لتصحيح الاخطاء فمطلوب من كل الاحزاب أن تشارك وتثبت مدى شعبيتها وثقلها وتواجدها على الساحة ..

ويجب أن تمول الاحزاب العملية الانتخابية وهنا نضمن التزاما اقوى وارضح وتبدأ فى تقديم افضل العناصر وتحمى العملية الانتخابية من جرائم الانتخابات وتجذب المواطنين للادلاء باصواتهم وعلى الأجهزة الحكومية أن تقدم التسهيلات وتحافظ على حسن سير العملية الانتخابية ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشارع

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

انتخابات مجلس الشورى على الأبواب

الجماهير : لا لنواب المناسبات و«المآتم» .. ويقدمون لهم كشف حساب

ممثلو الأحزاب : لابد أن ينصهر النواب فى مشاكل الجماهير

تحقيق : - أمل الصريدى -

ونحن على أعتاب انتخابات مجلس الشورى والتى ستكون بمثابة بروفة لانتخابات مجلس الشعب .. أعتقد أن هناك تساؤل يطرح نفسه علينا .. ماذا قدم أعضاء مجلسى الشعب والشورى للاسماعيلية ولأبناء الاسماعيلية .

وبما أن نائب البرلمان هو المندوب الرسمى للشعب والمعبر عن مطالبه أمام المسئولين فهل نجح نواب الاسماعيلية فى عرض مطالب الشعب الاسماعيلى على المسئولين أم أنهم انشغلوا بمصالحهم ومشاكلهم .. وهل لدينا نواب للعرض فقط كأبى الهول صامتين أبد الدهر وكأن مشاكل الشعب الاسماعيلى الذى فوضهم للانابة عنه لاتعنيهم فى شىء .

● فى البداية يقول محمود إسماعيل « محامى » .

إن خلافات النواب أثرت على مصالحنا وكنا على أمل أن يتفقوا من أجل حل مشكلات الشباب الاسماعيلى من خريجى الجامعات وإيجاد فرص عمل لهم بدلا من انقساماتهم التى لم نجن من ورائها شيئا وأعتقد أن عضو مجلس الشعب أو الشورى لابد وأن يتسم بالامانة والصدق .. وأنا شخصيا لن أعطى صوتى إلا للمرشحين الذين يتميزون بالمشاركة فى حل مشاكل الجماهير ولهم أعمال سابقة فى خدمة الناس .

لا الذين يظهرون فقط فى المناسبات والمآتم والأمثلة على هؤلاء كثيرة ولا داعى لذكر أسماء .

● أما حنان رشدى « طالبة » .

أعتقد أنه كفانا وعودا كاذبة وبراقة من نواب مجلسى الشعب والشورى بالمحافظة فقد وصلنا معهم للمرحلة التى لم نعد نصدقهم فيها .. فنحن لم نعد نرى نوابنا إلا فى المؤتمرات أيام الانتخابات فقط وسرعان ماتتبخر وعودهم ولكن هذا لايمنع من أنه يوجد فى الاسماعيلية نواب على قدر المسئولية منهم على سبيل المثال النائب أحمد أبو زيد والنائبة سوسن الكيلانى .

● ويضيف أحمد شعيب « موظف » .

أتمنى أن يكون نائب البرلمان شخصية وطنية محترمة يعيش مشاكل الناس وينصهر معهم ويعبر عن مصالحهم ومطالبهم ولا يعطى وعودا براقة تختفى بانتهاء هوجة الانتخابات وأعتقد أنه لدينا نماذج مشرفة لنواب البرلمان منهم النائبة سوسن الكيلانى .

ولابد من دفع دماء جديدة للانتخابات وإعطاء الفرصة للشباب لأنهم هم الأقدر على التعبير عن مصالح الشعب الاسماعيلى ولن أعطى صوتى فى الانتخابات إلا لمن يمتاز بالصدق والنزاهة .

● ويقول م . ا مزارع والذى رفض ذكر اسمه أرى أن النواب فى الاسماعيلية وكأنهم فى كوكب ثانى ولا علاقة لهم بما يدور فى المحافظة .. فأين نوابنا الكرام من مشكلة الفلاحين مع بنك التنمية وبنوك القرية والتى عانى منها الكثير من الفلاحين حتى أنهم باعوا اللى وراهم واللى قدامهم حتى يسددوا ديونهم للبنك وحتى لايواجهوا شبح السجن أعتقد أن نوابنا لم يفعلوا شيئا حاسما وجادا تجاه هذه المشكلة ولابد فى نائب المستقبل أن يكون على وعى بمشاكل الجماهير وأن يقف بجانبهم فى حلها دون أن يخشى مواجهة المسئولين .

هذا عن رأى الشعب الاسماعيلى فى نوابه وفيما يريد منهم فماذا عن آراء ممثلى الأحزاب بالمحافظة .

● يقول حسين الأسود أمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى : إن نواب مجلسى الشعب والشورى بالاسماعيلية قد أدوا ماعليهم تجاه جماهير الاسماعيلية على خير وجه ولم يقصروا فيما عليهم من واجبات .

وأعتقد أنه لابد أن يتوفر فى ممثل الشعب البرلمان النزاهة وان يتصف بحب الناس له فهذا أهم شىء من أجل تحقيق التفاعل معهم ومع مشاكلهم .

● أما حسام رضا أمين الحزب العربى الديمقراطى الناصرى فيرى أن نجاح أو فشل نواب البرلمان لايقاس إلا بما أسهموا به فى حل مشاكل الجماهير وأعتقد أن هذه المشاكل تتطلب وجود نواب قادرين على حلها وفى نفس الوقت لابد وأن يكون النائب على علاقة بطموحات وآمال شعبه وأن يعبر عنها .

● ويرى سمير أبو السعود أمين حزب التجمع أن النائب واحد من أبناء الدائرة ولابد أن ينقل إحساس الناس البسطاء للمسئولين بالاضافة لنقل احتياجاتهم ومطالبهم وأن يكون متتبعا لاجراءات الأجهزة التنفيذية من أجل القضاء على الفساد دون تحيز للمسئولين ولابد أن يرتبط بالقاعدة الجماهيرية وأن يكون سريعا فى حركته تجاه مطالب الجماهير ومشاكلهم .

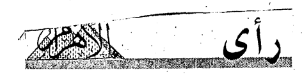
●● هذه هى مواصفات النائب المثالى من وجهة نظر الجماهير الاسماعيلية وممثلى أحزابها فهل فعلا سيوجد فى الانتخابات القادمة هذا النائب المثالى .



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



لا .. للتحالفات المشبوهة

يتحدد مصير أى حركة سياسية فى النظام التعددى بمدى ايمان واقتناع هذه الحركة بالديمقراطية وشروطها .. ولا يكفى ان تعلن مثل هذه الحركة صباح مساء انها مؤمنة بهذه الشروط، بل يتعين عليها ان تقرن القول بالعمل.

وموقف الجماعات الاسلامية من هذه القضية يثير الريبة. واذا كان بعضها ارتضى لنفسه طريق العنف مما يضعه فى الجانب المعادى للتحول الديمقراطى فى البلاد، فان البعض الآخر الذى رفع راية الاعتدال ونبذ العنف وقبل المشاركة فى المؤسسات السياسية الشرعية، لايزال متأرجحا بين افكاره القديمة الشمولية المعادية للديمقراطية ودفاعه الظاهرى عنها، والاخطر من ذلك ان ادارته للعبة السياسية فيها قدر كبير من الانتهازية والتواطؤ الضمنى مع جماعات العنف تحت وهم ان البقاء «على شعرة معاوية» مع هذه الجماعات يفيد الجانبين فى الاستمرار وتسخين الاوضاع بما يساهم فى النهاية فى تحقيق الغرض الذى تنشده كل هذه الجماعات.

ومن حق النظام السياسى ان يدافع عن نفسه أمام موجة العنف ويلفظ اصحابها، ومن حقه ايضا ان يضع الذين يرفعون الرايات الخضراء فى موقع المسئولية عما يجرى من أحداث للعنف بوجه عام، فلا مفاضلة فى الامر : إما أن تكون مخلصا للديمقراطية نابذا للعنف قولا وفعلا، وإما ان تكون فى الجانب الآخر الذى يستحق الرفض من الجميع.

ومن يفكرون فى تكرار خبرة الماضى فى اللعب على كل الاجنحة، يفوتهم ان الزمن تغير كثيرا، والحياة الحزبية والنيابية فى مصر لم تعد اسيرة التحالفات الانتهازية الطارئة كما كانت فى الماضى، بل اصبح طريقها واضحا لا يحتاج الى المناورات التى تتم فى الظلام.

اننا مقدمون على انتخابات نقابية وبرلمانية تحتاج الى ان تتحمل كل القوى السياسية مسئوليتها فى الدفاع عن الديمقراطية دون تحالفات مشبوهة، وعلى قوى الاسلام السياسى الراغبة فى المشاركة وفق الشروط والقوانين القائمة ان تعى الدرس جيدا وتقلع اية جذور لها مع قوى الارهاب، بل وان تملك الشجاعة الكافية للتصدى له لا ان تمد يدها اليه من تحت ستار، وإلا فإنها تحكم على مستقبلها السياسى بالاعدام.

إنقسامات حادة فى المعارضة حول المشاركة فى انتخابات الشورى

الوفد فى عدد محدود من الدوائر.. والعمل لم يحدد موقفه والتجمع متردد !!

كتب أحمد عبدالحكم :

سيطرت الخلافات على أحزاب المعارضة مع إقتراب إنتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى ، وبرزت الإنقسامات داخل الأحزاب نفسها حيث لم يتم الإتفاق حتى الآن على موقف محدد .. ففى حزب الوفد الجديد تم عقد إجتماع سرى بين فؤاد سراج الدين رئيس الحزب وبين مسئولين بالحزب الوطنى حيث وعد سراج الدين بالمشاركة فى عدد من الدوائر التى يتمتع فيها حزبه بأغلبية واضحة ، وتم تأجيل القرار النهائى بالبت فى المشاركة بعد إنتخابات الهيئة العليا للحزب فى منتصف الشهر الحالى .

وإنقسم حزب العمل إلى فريقين ، الأول يقوده المهندس إبراهيم شكرى رئيس الحزب ويؤيده عبدالحميد بركات أمين التنظيم ويرى خوض الانتخابات فى عدد محدود من الدوائر ، وفريق آخر يتزعمه الدكتور حلمى مراد نائب رئيس الحزب ويرفض هذا الفريق - رفضاً باتاً - المشاركة فى الانتخابات بدعوى عدم توافر الضمانات الانتخابية وعدم جدوى المشاركة فى انتخابات مجلس الشورى بحجة انه لايتمتع بصلاحيات تشريعيه

كما يشهد حزبا التجمع والناصرى انقسامات حادة ازاء المشاركة فى الانتخابات ولم يتخذا قرارا نهائيا بشأن المشاركة من عدمه حتى الآن ، وسوف يطرح الأمر على اللجنة المركزية بكل من الحزبين وان كان الاتجاه السائد هو الزج ببعض المرشحين فى عدد محدود جدا من الدوائر وذلك باستثناء حزب الاحرار الذى أعد العدة للمشاركة فى حوالى ٢٠ دائرة انتخابية .



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٥

برلمانيات

شريف العبد

مهمة الناخب هى الاختيار الاصوب والاجدى وهذه المهمة تكون سهلة طالما توافرت عناصر مرشحة جادة تهدف من وراء ترشيحها بالفعل تحقيق المصلحة العامة دون غيرها .. وطالما وجدت العناصر التى لاتلجأ الى التحايل والخداع نجدها تلتزم بما تعلنه وتفى بما تعد به ..

ولو نظرنا الى مهمة الناخب فى انتخابات مجلس الشعب المقبلة فسوف نجدها صعبة بل صعبة للغاية فالمطلوب من هذا الناخب ان يراعى فى اختياره قواعد محددة يمكن بموجبها ان نصل الى ترجيح كفة على اخرى لتصبح المحصلة هى ان يوجد تحت القبة نواب لايبتغون سوى خدمة الجماهير ورفع المعاناة عنهم .. ونواب يحسنون تمثيلهم ويكونون جديرين باداء الامانة والقيام بالعمل النيابى دون الاساءة إليه .. نواب لا يلهثون وراء الربح السريع والمنفعة الشخصية واستغلال العضوية بكافة الاشكال والصور المتاحة.

المهمة الصعبة للناخب!

إنها مهمه صعبة للناخب فلو قلنا ان عليه ان يستبعد المرشح المنافق المخادع ويسعى الى اختيار العنصر حسن السمعة وليس اصحاب السمعة السيئة الذين يسيئون الى من يمثلونهم .. لو قلنا ان هذا لابد ان يراعيه الناخب جيدا فكم من نواب الشعب الحاليين الذين اعتدنا ان نراهم يحتلون مقاعدهم تحت القبة طوال السنوات التى انقضت كم منهم يمكن للناخب بل ويتعين عليه أن يطيح به ويستبعده على الفور من قائمة اختياره ويسقطه من حساباته الى غير رجعة .. كم من هؤلاء النواب يمكن للناخب أن يتمسك به ويصر على اختياره مرة اخرى ويحرص على أن يمتد تمثيله له لدورات برلمانية اخرى تقبله كم منهم يكون الناخب على يقين انه نجح فى الاختيار وادى الامانة وتحمل المسئولية عن جدارة وكان شغله الشاغل طوال فترة عضويته ان يفى بوعوده ويكون عند حسن الظن فوجدناه قادرا على التعبير عن احتياجات وآمال الناخب بشجاعة وحرص على نقل مشاكله ومعاناته تحت القبة دون تجميل ليواجه بها المسئولين ويحيطهم علما ان هناك تقصيرا حقيقيا وواضحا وضوح الشمس من الحكومة ادى الى تفاقم تلك الازمات واتساع المعاناة وثقل الهموم التى تلقى على اكتاف من يمثلهم ..

هل يستطيع الناخب بالفعل ان يصل إلى الاختيار الاصوب لنجده كشف النائب المنافق الذى لا شاغل له تحت القبة سوى التصفيق بحرارة لوزير او اخر بصرف النظر عما يعلنه وعما إذا كان ما يعلنه قابلاً للتنفيذ أم يستحيل تنفيذه أو ان كان ما يعلنه يمثل واقع وحقيقة ام يمثل مغالطة ومبالغة ..

كم مرة رأينا فيها نوابا تخصصوا فى التودد الى الوزراء بكل الصور المكنة واستغلال كل فرصة تسنح لتأكيد ولائهم وتأييدهم للوزير لا لشئ سوى أن ينالوا رضاه ويحققوا مصالحهم الشخصية ويحظوا بموافقته على مايتطلعون اليه ويضعونه فى الموقف الحرج الذى لايستطيع ان يرفض طلبهم بعد هذا الموقف المؤيد والمساند له على النحو المطلق .. وكم مرة شاهدنا نوابا تخصصوا فى فتح نيرانهم على كل من تجاسر ووجه انتقاده إلى الوزير وبصرف النظر عما اذا كان هذا الانتقاد يمثل واقعا مرا يعيشه البشر داخل دوائرهم حيث النائب المدافع هنا لايعنيه شيئا سوى ان ينال الرضا ويشيد العلاقات المتينة مع المسئولين ..

كم مرة شاهدنا فيها نوابا صفقوا حتى كادت ايديهم ان



تتمزق وامتدحوا المسئول بالصوت العالى حتى كادوا يفقدون حناجرهم وايدوا هذا المسئول التأييد المطلق على سياسته ثم نجد نفس هؤلاء النواب يصفقون ويهللون وتتعالى اصواتهم وتلتهب حناجرهم لتأييد المسئول الذى يحل محله والغريب أن التهليل هنا يكون لسياسة اخرى على نقيض سابقتها مثلما رأينا فى إلغاء السنة السادسة من المرحلة الابتدائية ثم العودة بها مرة اخرى أو قبول اعداد محدوده فى الجامعات وربط القبول بخطط التنمية ثم فتح الباب على مصراعيه أمام المقبولين او

العمل على إبقاء مستأجر الارض الزراعية فى الارض التى يستزرعها من منطلق أن الأرض لمن يزرعها ثم التأييد الجماعى لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر للارض الزراعية أو التهليل للانطلاق وحماية المنتج المحلى ثم التهليل ايضا للانفتاح وتحرير التجارة واتفاقية الجات ..

هل ينجح الناخب فى مهمته ليستبعد كلية المرشحين اصحاب الصوت العالى الذين تخصصوا فى التهليل والتأييد المطلق ودوافعهم فى ذلك معروفة هل ينجح الناخب فى الاطاحة بحملة الشهادات العليا فى النفاق والاكل على كل الموائد وعدم الثبات على المبدأ ومساندة المسئولين وتأييدهم لصرف النظر عن سياساتهم ..

الذى يبدو واضحا امامنا انه بعد ان تقرر الانتخاب الفردى فإن السواد الاعظم من الوجوه البرلمانية التى اعتدنا أن نراها طوال السنوات السابقة يظهر من جانبها الحرص على خوض المعركة والعودة مرة اخرى الى المقعد البرلمانى الذى يعلو سعره فى البورصة الى درجات تفوق الخيال فنجد المرشح الذى يظهر من جانبه الاستعداد الكامل ليتحمل المليون بل والخمسة ملايين من اجل أن يصل الى هذا المقعد ..

ماذا سيكون موقف الناخب ..؟

هل ينجح فى أن يطيح بهذه العناصر التى ساءت إليه وخدعته ولم تف بما سبق أن وعدت به؟ هل يعطيها صوته لتستمر فى مواصلة دورها فى الضلال والزيف والتحايل والهدف معروف مسبقا وهو المنفعة الشخصية ولا شئ سواها ..؟

هل يبحث الناخب فى طريق اختياره عن عناصر جديدة وإذا حدث ذلك بالفعل فما ضماناته فى أن هذا الجديد لن يكون احسن حالا بل ربما يفوق الوجوه التقليدية فى نفاقها وتحايلها وخداعها ..؟

إنها مهمة صعبة للناخب واختبار صعب نأمل أن يجتازه بتفوق وإلا فسوف يدفع الثمن غاليا هذه المرة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٥

ارقام .. قبل الانتخابات

الانتخابات البرلمانية (١٩٨٤ - ١٩٩٠)

تاريخ الانتخاب / البيان	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠
عدد الناخبين المقيدين	١٢٦١٩٩١٩	١٤٣٢٤١٦٢	١٦٢٧٣٦١٦
إجمالى الأصوات	٥٣٢٣٠٨٦	٧٢٢٧٤٦٧	٧٣١٤٨٩٣
نسبة الأصوات الصحيحة	٩٩,٢٦٪	٩٤,٤٣٪	٩٧,٣٧٪
نسبة الادلاء بالأصوات	٤٣,١٤٪	٥٠,٤٢٪	٤٥,٩٥٪
عدد الدوائر	٤٨	٤٨	٢٢٢
عدد الدوائر الفرعية	٢٣٠٠٠	٢١٢٣٥	٢٣٦١٧
عدد اللجان العامة	٢٦٧	٢٧٦	٢٢٢
عدد المرشحين	٣٨٧٩	٣٥٩٢	٢٦٧٦
عدد مقاعد مجلس الشعب المنخبة	٤٤٨	٤٤٨	٤٤٤

توزيع المقاعد (١٩٨٤ - ١٩٩٠)

تاريخ الانتخاب / البيان	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠
الحزب الوطنى	٣٩٠	٣٤٨	٣٦٠ (١)
حزب الوفد	٥٨	٣٥	-
حزب العمل	٤ معينون	٦٠(التحالف الاسلامى)	-
حزب التجمع	-	-	٥
حزب الأحرار	-	متحالف مع العمل	-
المستقلون غير المعينين	-	٥	٧٩ (١)

(١) عدد المقاعد تقريبى، لان عدد كبير من المستقلين تحول إلى الحزب الوطنى وقلة للحزب الناصرى بعد تأسيسه.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٥



كيف نخرج من مأزق تزوير الانتخابات

الخروج من مأزق تزوير الانتخابات.. كحلم الخروج من نفق طويل.. مظلم.. وتخليص ما يشوب العملية الانتخابية من سلبيات الماضي هدف رئيس اذا اردنا احترام ارادة المواطن وتحقيق ديمقراطية حقيقية. والطريق إلى الديمقراطية لن يكون ممهدا بدون تصحيح مسار العملية الانتخابية برمتها واغلاق الباب الخلفى الذى يتسرب منه ممثلون غير حقيقيين للشعب. ان ارادة المواطن لن تقبل في المرحلة القادمة ظاهرة تسويد البطاقات واحياء الموتى كما ان التعددية الحزبية تتطلب فرصا متساوية واختياراً واضحاً وحقيقياً للناخبين بداية من تنقية جداول القيد ومرورا بتحييد اجهزة السلطة التنفيذية والاشراف القضائي الكامل وتأمين الصناديق الانتخابية خلال عمليات النقل وفرز الاصوات ضد اى تزوير او تبديل او تغيير.. التحقيق التالى يعرض رؤية العديد من المثقفين والوطنيين الشرفاء حول ضرورة الخروج من مأزمة لعبة تزوير الانتخابات.

ضمانات نزاهة الانتخابات :

• تنقية جداول القيد • الاشراف القضائي الكامل

• تحييد أجهزة السلطة • تأمين صناديق الاقتراع

استمرار التزوير يزيد من السلبية ويمنع الكفاءات الوطنية من المشاركة



المصدر : الــــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ابريل 1995م

تحقيـــق : أمير أبوالسعود

لقد اكد فؤاد سراج الدين رئيس الوفد فى لقاء جماهيرى.. ان الوفد اذا قرر دخول الانتخابات فسوف يدخلها بكل قوته وكل شدة وحماس.

واشار زعيم الوفد إلى ان الاشكال ليس فى ان تكون الانتخابات بالنظام الفردى او بنظام القائمة، ولكن الإشكال فى ان تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة او مزيفة ومزورة فالتزوير وارد فى كلا النظامين وقد جربنا ذلك وعانينا كل المعاناة من التزوير والتزييف ويهمنا فى المقام الاول حرية ونزاهة الانتخابات.

فكيف تكون هذه الحرية والنزاهة؟.

حقوق الإنسان

ولان الديمقراطية الحقة هى ما نسعى اليه.. واول خطوة نحوها تبدأ من بوابة الانتخابات.. فقد استطلعنا عدة اراء ـ

يرى عبدالله خليل المحامى رئيس اللجنة القانونية للمنظمة المصرية لحقوق الانسان.

ان حق المواطن فى ممارسة انتخابات نزيهة بعيدة عن التزوير من الحقوق الاساسية التى تضمنتها الوثيقة الدولية لحقوق الانسان فى اطار حقوق المواطن المدنية والسياسية وللمواطن حق اصيل فى ادارة شئون بلاده من خلال الانتخابات الحرة للمجالس البرلمانية وغيرها.

والاعتداء على هذا الحق يمثل انتهاكاً لحقوق المواطنين.. لذلك فان جميع صور الاعتداء على ارادة المواطن فى الاختيار او تغيير هذه الإرادة يخالف الحقوق الاساسية.

لذلك فإن المنظمة الدولية اوجدت آلية دولية للاشراف على الانتخابات فى بعض الدول التى ترجح فيها عدم امكانية التعبير الحقيقى عن ارادة المواطنين خاصة فى الفترات الانتقالية او اعقاب الحروب الاهلية وتوجد نماذج لذلك فى دول فى افريقيا وامريكا اللاتينية وجنوب آسيا.

التزام دولى

ويضيف عبدالله خليل قائلاً: حتى فى الدول المستقرة سياسيا التى تحترم حقوق الانسان اصبح معيار الانتخابات احد مقاييس الديمقراطية الحقيقية.

وسبق ان تضمنت ملاحظات اللجنة الدولية عدة نقاط هامة حول الانتخابات لدعم نزاهتها والبعد من التزوير واهمها دعم الإشراف القضائي على الانتخابات حتى لا يكون القاضى مشرفا على اللجنة العامة الرئيسية فقط ويكون الاشراف القضائي بالكامل على العملية الانتخابية.

ومن الملاحظات ايضا ان رؤساء اللجان الفرعية من الموظفين العاملين بالدولة وعملية نقل الصناديق واعلان النتائج تتم بواسطة وزارة الداخلية.. وكلها ملاحظات تهدف إلى دعم ممارسة المواطن لانتخابات نزيهة.

الإيمان بالديمقراطية

ويؤكد الدكتور حلمى الحديدى ان ضمانة الانتخابات النزيهة هى ان نؤمن حقيقة وفعلا بالديمقراطية.. وان نؤمن بذلك جميعا من حاكم ومحكوم.

وبذلك يمكن للحاكم الا يجد اى مانع من تسليم الحكم للحزب الذى ينجح فى الانتخابات وهذا ما تقول به التعددية الحزبية واحترام ارادة المواطنين.

ونمنع عملية تغيير النتائج وتحويلها لصالح اصحاب المصالح ومن المهم ان يكون الشعب ايجابيا يكافح من اجل قيمة صوته فى الانتخابات.. يذهب إلى الصناديق ويعبر عن رأيه ويتمسك بالا يستبدل او يغير.

نقاط أساسية

ويضيف الدكتور حلمى الحديدى ان هناك عدة نقاط اساسية فى موضوع نزاهة الانتخابات والخروج من مأزق التزوير ويقول ان الرأى بان تكون الحكومة المشرفة على العملية الانتخابية محايدة وقت الانتخابات له وجاهته حتى تعطى الفرصة متساوية للجميع.

كما يجب الا تسقط عقوبة تزوير الانتخابات بالتقادم وان يتحمل المخطىء وزر ما قام به ويمكن ايضا تشديد عقوبة العبث برأى الشعب وتزوير ارادته ولا تكون مجرد غرامة مالية.

ويرتبط بذلك حسم قضية الفصل فى صحة العضوية.. ولا تترك لمجلس الشعب لان القاعدة القضائية تقول بانه اذا كان للقاضى مصلحة فعلية ان يتنحى ويمكن ان تحول قضايا تزوير الانتخابات إلى النيابة العامة وتفتح دوائر فى النقض لفحص الطعون وصحة العضوية..

كما يؤكد د. الحديدى ان وجود انتخابات تابعة ومتوافرة لنزاهة الانتخابات له جوانب ايجابية قد تدفع بابناء البلد من الكفاءات التى عزفت عن الدخول فى الانتخابات لاسباب كثيرة رغم قدرتها على خدمة الوطن والمواطنين يدفع بهم إلى دخول الانتخابات.

ويضيف د. الحديدى:

لقد سمعنا عن بعض الاشخاص يدخلون إلى الانتخابات معتمدين فقط على الانفاق المالى وليس على قدرتهم على خدمة الوطن. ومن المناسب كذلك تحديد المصاريف التى تنفق فى الانتخابات ويمكن بحث امكانية تطبيق هذا المبدأ من خلال اعتبارات كثيرة خاصة ان هناك من يصرف ملايين من اجل الوصول إلى الكرسى.

حماية من التزوير

اما د. شوقى السيد المحامى فيقول ان حماية المواطن من تزوير الانتخابات تبدأ من اعداد كشوف الناخبين وتشكيل اللجان الانتخابية والاشراف عليها.. وينبغى ان يتولى القضاء الاشراف بالكامل وان تتم عملية التصويت والاقتراع داخل اللجنة الفرعية.

من الركائز الهامة اتاحة الفرصة لممثلى المرشحين من التواجد داخل اللجان.

وتوفير الحماية لصناديق الاقتراع من خلال ضوابط وضمانات لحماية بطاقات الاقتراع وضمان عدم حدوث تلاعب .. ويسمح بتواجد ممثلى المرشحين او رجال القضاء خلال عملية النقل التى تتم للصناديق.

ويسمح بتواجد ممثلى المرشحين خلال عملية فرز الاصوات دون وضع عقبات فى طريقهم.

الخروج من الإحباط

وارى كذلك ان يوقع الناخب امام خانة خاصة فى بطاقة التصويت تؤكد انه قد صوت وادى برأيه بنفسه ومعه ما يثبت شخصيته.. لان الكارثة ان يدلى الفرد باكثر من صوت فى لجنة واحدة.

ومن الواضح ان كشوف قيد الناخبين بحاجة إلى تجديد بالكامل وفقا للرقم القومى او البطاقات الشخصية وشطب اسماء المتوفين ومن صدرت ضدهم احكام وغير ذلك وان يتم القيد وفقا لموطنه السكنى اى محل الاقامة الفعلى للمواطن.



ويضيف د. شوقى:

ان تنقية العملية الانتخابية من شوائب التزوير كفيلة بان تدفع الكفاءات الوطنية إلى صفوف ممثلى الشعب والخروج من حالة الاحباط والمرارة التى تصيب المواطنين بسبب تغيير ارادتهم الحقيقية فى اختيار ممثليهم.

واستمرار هذه الشوائب يزيد من حالة السلبية والامتناع عن المشاركة فى الانتخابات.

أصوات المواطنين

واذا كانت الاراء مجمعة على ضرورة تنقية الانتخابات من عوامل التزوير.. فان للحزب الوطنى وجهة اخرى يعبر عنها الدكتور اللواء نبيل لوقا بباوى ويقول : حقيقة وجود تزوير فى الانتخابات او عدم وجود تزوير فهى تقف على ضمانات محددة وموجودة بالفعل فى قانون الانتخابات وبالفعل توجد لدينا ضمانات كافية لحماية اصوات المواطنين وحق الناخب.. ومن اهم هذه الضمانات وجود ممثلين للمرشح فى داخل اللجان لمتابعة عملية التصويت والفرز ويمكن للمندوب ان يسجل كل حركة غير شرعية ويخطر المرشح فورا الذى يقوم باخطار القاضى المشرف على اللجنة وكل مرشح من حقه ان يصبح فى كل لجنة مندوبون لتمثيله.

ويضيف د. نبيل لوقا:

اذن الضمانات يمكن ان توجد من خلال مراقبة مستمرة لعملية التصويت والفرز ووجود قاض محايد يقف فى وجه التجاوزات.

ضمانات لازمة

ويقول الدكتو حلمى مراد توجد مجموعة متكاملة من الضمانات كلها لازمة ومطلوب توافرها لسلامة العملية الانتخابية وللخروج من مأزق التزوير ولا نستطيع تقديم واحدة على اخرى لانها ضمانات متكاملة مثل اثبات الحضور الشخصى للمواطن امام مقر الانتخاب وتوقيعه بالامضاء او البصم حتى لا تستعمل البطاقات لاغراض التزوير او يتم تسويدها لصالح اشخاص لاغراض خاصة.. وبالتالى يتم تغيير ارادة المواطنين ومن الضمانات المطلوبة وجود اشراف قضائي كامل على العملية الانتخابية منذ البداية وحتى اعلان النتائج ولا نكتفى برئاسة احد القضاة للجنة العامة.

ويضيف د. حلمى مراد: ومن الضرورى متابعة فرز صناديق التصويت وتفرز فى المقار التى يشرف عليها قضاة لتفادى عملية العبث بالصناديق خلال النقل او تغييرها بالكامل عند النقل واستبدالها بصناديق جاهزة.

وعن عملية الدعاية المواكبة للانتخابات يجب توفير المناخ الحر المناسب والمحايد من جانب السلطة . ويمكن ان يحدث ذلك باساليب كثيرة اهمها حكومة محايدة خلال فترة الانتخابات منذ الدعوة حتى يتم اعلان النتائج.. لتفادى انحياز الاجهزة التنفيذية التابعة للحكومة.

وتشمل الضمانات المطلوبة ايقاف العمل بقانون الطوارىء خلال المعركة الانتخابية اكتفاء بقانون مكافحة الارهاب.

ليست داخلية

ويرى د. حلمى مراد ان الانتخابات النزيهة لم تعد بمجرد مسألة داخلية ولكنها تتعدى ذلك حيث النظرة إلى الديمقراطية اصبحت من الهموم الدولية.. وكل دولة تسعى إلى تاكيد ديمقراطيتها من خلال تاكيد حرية ونزاهة الانتخابات وبعدها عن التزوير ولا يعتبر مساساً بالسيادة او الامور الداخلية.. لان هناك من الدول التى قامت بدعوة افراد وشخصيات بالاضافة إلى اجهزة الاعلام لمتابعة الانتخابات فيها.

كما ان الاتحاد البرلمانى الدولى الذى يراسه الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب يعنى بضمان نزاهة الانتخابات واجاز دعوة مراقبين لحضور العملية الانتخابية لان الديمقراطية الحقيقية ترتبط بالانتخابات النزيهة الحرة التى تقل فيها فرصة تزوير ارادة المواطنين.



المصدر : الشعب

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥



ضرورة تكوين جبهة موحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات

«حالة الطوارىء».. شهادة لأى نظام على نفسه بالحكم فى ظل أحوال غير طبيعية!!

قام المهندس إبراهيم شكرى -رئيس الحزب- بزيارة يوم الخميس الماضى إلى مدينة السنطة، رافقه فيها صلاح القفص -المحامى أمين عام الحزب بالغربية- ومحمود غانم -الأمين المساعد- وذلك لافتتاح مقر الحزب الجديد بمدينة السنطة، حيث استقبله حشد جماهيرى من أعضاء الحزب..

وتحدث شكرى أمام الحشد معربا عن سعادته بافتتاح المقر الجديد الذى يمثل قيمة كبيرة فى هذا التوقيت، الذى يتم التضييق فيه على الاجتماعات فى ظل حالة الطوارىء، وقال: إذا كان هذا المقر صغيرا نسبيا، فإن القيمة الحقيقية ليست فى سعة المكان، بل فيما يقوم به من دور.. ولابد أن تكون للأحزاب مقرات تسع كل الآراء لمن يريد القيام بعمل لصالح الوطن، ومهما علت أساليب التضييق، فإن الشعب المصرى قادر على أخذ حقوقه، والتعبير عن نفسه بارتفاع كلمة الله ومحاربة الفساد..

وأضاف شكرى: إن حزب العمل له مبادىء أساسية تختلف عن السائد فى الساحة السياسية يمكن إجمالها فى ثلاث:

الأولى: المصدر الأساسى للتشريع هو الشريعة الإسلامية، ولا يجوز وجود قانون يخالف هذه الشريعة الغراء.

والثانية: الاعتماد على النفس فى كل مناحى الحياة، وليس الاعتماد على القروض والمنح وخلافه، لأنها السياسة التى خربت مصر منذ أيام الخديو إسماعيل، وتستمر حتى الآن لصالح الأمريكان، وتكون النتيجة تنازلات مستمرة، تأسيسا على مبدأ «أن من لا يعتمد على نفسه عليه أن يخضع للضغوط»!!

والأخيرة: الموقف من الدول المحيطة بحيث يجب العمل على تنمية علاقاتنا بالدول العربية والوطن الإسلامى الأكبر، فى عالم أصبح يتشكل من كتل كبيرة، أوربا مثلا -على الرغم من خلافاتها- بها سوق أوربية موحدة وبرلمان، وأمريكا التى تعد قارة فى ذاتها دخلت فى تكتل كبير مع كندا والمكسيك.. فلماذا لا يتحد العرب والمسلمون.. وكل مقومات الوحدة قائمة؟!

سياسة التعيين

وأكد شكرى أن الحكومة اتجهت مؤخرا للتضييع فكرة أن الشعب مصدر السلطات، وذلك باتباع سياسة التعيين فى كل المجالات، لقد صدر قانون بتعيين العمد والمشايخ، وهذا يؤدى إلى أن يصبح ولاء العمدة لمن عينه.. ويكون موظفا بوزارة الداخلية، والغريب أن مكافأته أصبحت بالدولار إذا نجح فى تحقيق نتائج جيدة بشأن تنظيم الأسرة!!

يضاف إلى ذلك تعيين عمداء الكليات، حيث كانت الانتخابات تجعل العميد على علاقة وثيقة بزملائه الأساتذة الذين يختارونه، ولكن التعيين يجعل ولاءه لمن قام بتعيينه، ثم جاءت مسألة لجان الترقيات الجديدة التى تهدف بها الدولة السيطرة على التعليم من المنبع، وكذلك بالنسبة للمعيدين إذ يشترط فى تعيين المعيد أن تكون له قدرة على البحث!! وهو شرط مبهم إذ كيف تحكم عليه بعدم قدرته على البحث.. وهو المتفوق طوال سنوات دراسته؟! قد يكون ذلك

متابعة:
طارق عبد الحميد

مفهوما فى الترقية، ولكن فى بداية التعيين غير معقول!!

واستطرد شكرى إلى التقارير الأمنية ضد طلاب الجامعات، ومسألة عدم تعيين المعيدين إلا بموافقة الأمن، وكذلك نقل بعض المدرسين الملتزمين دينيا إلى وظائف إدارية، بالإضافة إلى نقل كثير منهم ممن لهم نشاط بارز بالمجالس المحلية كشباب قدوة إلى أمكنة بعيدة عن بلادهم



لتشتيتهم وحرمان بعضهم من السفر إلى الخارج فى إعارات و«خلافه»، وهى وسائل هدفها التضييق على الناس!!

وأشار شكرى إلى رفض المحاكمات العسكرية التى تحرم المتهم من الوقوف أمام قاضيه الطبيعى، وكذلك الإشارة إلى رفض قانون الطوارىء، إذ أن العالم كله يعرف أن الطوارىء تأتى فى بلد يحكم فى ظل الأحوال غير الطبيعية.. فكيف يحكم نظام على نفسه بذلك؟ كما أن تعديلات قانون الطوارىء المسماه بـ«مكافحة الإرهاب» فيها تشديد وتغليظ لبعض المواد، حيث أعطيت بعض صلاحيات النيابة إلى الشرطة بالتوسع فى الاعتقالات والاحتجاز بأقسام الشرطة (٣) أيام للمشتبه فيهم!

موضوع الساعة

وعن موضوع الانتخابات المقبلة أشار شكرى إلى ضرورة توافر الضمانات الخاصة بحرية الانتخاب، وأهمها إثبات شخصية الناخب إما بالتوقيع وفقا لوجود بطاقته الشخصية وإما بالبصمة، وهذا إجراء سهل التحقيق لمنع التزوير المتعمد المعروف للجميع، وهنا تجب الإشارة إلى أن أهم توصيات الحوار القومى كانت تنقية العملية الانتخابية، ولكن فجأة وجدنا قرارات جمهورية لها قوة القانون قبل عودة مجلس الشعب من إجازته بأيام لم تتطرق إلى صلب عملية توافر الضمانات!

ويضاف إلى ذلك ضرورة تدخل القضاء فى مسألة الاقتراع نفسها.. أى إعطاء الصوت وفقا للدستور والقانون، وليس بالفرز فقط! وعموما إذا لم تتخذ إجراءات جدية لإثبات شخصية الناخب أمام لجنة الانتخابات، فتكون النية واضحة للتزوير، وقد يكون من المفيد فى هذه الحالة اللجوء للمراقبة الدولية.

ودعا رئيس حزب العمل إلى تكوين جبهة واحدة من أحزاب المعارضة لخوض الانتخابات لأن المسألة لا تحتاج لتفتيت فى مواجهة الحزب الوطنى الذى يملك كل الإمكانات، وخاصة أنه لا يوجد حزب معارض له من القدرة على التنظيم أن ينال مثلا (١٥٠) مقعدا بمجلس الشعب بمفرده، ولكن أحزاب المعارضة يمكنها تحقيق نسبة من (١٥٠) إلى (٢٥٠) مقعدا على الأقل،

ويجب التركيز على ضرورة فوزها بنسبة «ثلث» المجلس على الأقل لتصبح مؤثرة فى القرارات المهمة التى يلزم الحصول عليها على «ثلثى» المجلس.

وأكد شكرى أن الشعب يجب الا يسلم بالأوضاع الحالية بالمجتمع، لأن ذلك يكون تسليم الضعيف بواقع مر، ولكن تجب مقاومة هذه الأوضاع باستخدام القانون والإجراءات الشرعية، وضرورة خروج الناس إلى صناديق الانتخاب لتغيير الأوضاع الظالمة الحالية، وخاصة الشباب الذين هم طليعة هذا الشعب، وهذه الأمة، خصوصا مع وجود متغير مهم له علاقة بالانتخابات هو أن العالم كله غير منفصل عن بعضه، وفى الخارج يعرفون عنا كل شىء، وما ينشر عنا بالخارج له تأثير علينا، خاصة أن رئيس برلمان مصر هو رئيس البرلمان الدولى، وهذا يفرض وجود ضمانات على العملية الانتخابية بعيدا عن التزوير، وهذا المتغير لابد من استثماره.

الانتصار قادم

وفى كلمته أكد صلاح القفص -المحامى أمين عام حزب العمل بالغربية- انه إذا كان إبراهيم شكرى لا يسعده أن يتحدث عنه أحد...فإننا لا نستطيع حجب أنفسنا عن الكلام عنه، لأنه جزء أصيل من نضال الشعب المصرى منذ العهد الملكى، وفى جهاده من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهو يمثل مكونا أساسيا لتاريخ مصر فى القرن الحالى.

وأضاف القفص.. لا تظنوا أن اجتماعنا اليوم صغير، بل هو اجتماع تضج له مضاجع كل فاسد ومتكبر فى هذا البلد، وتضج مضاجع الصهاينة، والامريكان له كذلك طالما كان فيه إبراهيم شكرى، وهنا يجب وقوفنا فى خندق هذا الشعب ضد الهجمة الامريكية والصهيونية الشرسة لطمس معالمه، ولكن هيهات مادام فى صفوفنا الأمامية إبراهيم شكرى، وقبضنا بيد من حديد على رايات النضال، وسينتصر هذا الشعب والمسلمون -بإذن الله- فى النهاية.

ورحب مصطفى خليفة -أمين الحزب بالسنطة- بإبراهيم شكرى ذلك المجاهد الذى زهد الدنيا بنعيمها وترفها واختار طريق الحق والجهاد فى سبيل الله وهو طريق القابض على الجمر..

أما د. محمد عبد المعطى فأشار إلى أن زيارة شكرى جاءت فى يوم الأرض رقم (١٩) الذى صمم الإخوة الفلسطينيون فيه على استرداد أراضيهم من عصابات بنى صهيون، ولن يستردها -بإذن الله- إلا المجاهدون الشرفاء..

وأعلن عبد المعطى أسفه الشديد لاستقبال الرئيس مبارك لوزير الخارجية الروسى الذى مازالت بلاده تمعن القتل فى صفوف المسلمين فى «شيشينيا»، وتورطت كذلك فى مساندة المجرمين الصرب الذين يرتكبون مذابح بشعة فى حق مسلمى البوسنة!!

بسرعة

* صلى شكرى العصر بمسجد الجمعية الشرعية بالسنطة البلد، وشارك فى حفل عقد قران كريمة مصطفى خليفة -أمين الحزب بالسنطة- على المحاسب حمدى حسين المصرى الذى أقيم بالمسجد وسط حشد كبير من المصلين، وقد شهد شكرى على عقد الزواج، كما القى كلمة قصيرة قبيل عقد القران، تحدث فيها عن فضائل الزواج المبكر الذى يصون الإنسان من الزلل..

وأكد شكرى انزعاجه الشديد من وجود (٣,٧) مليون فتاة فوق الثلاثين بلا زواج باعتباره مؤشرا خطيرا لوجود أزمة فى إتمام الزواج، وداعيا إلى تيسير إجراءات الزواج للأبناء من أجل صالح الدنيا والدين..

* قام بعقد القران د. أحمد خيرت -الداعية الإسلامى- والقى خطبة الزواج الشيخ على

عيد، واللذان تحدثا عن فضيلة الزواج وضرورة تيسير إجراءاته كذلك، وأعلنا رفضهما لما يسمى بوثيقة الزواج الجديدة..

* افتتح شكرى بداية بناء مشروع المعهد الدينى الأزهرى «الابتدائى/الإعدادى بنات» بالسنطة البلد، وقدم مبلغا ماليا كتبرع رمزى دفعة أولى لبناء المعهد، ثم صلى شكرى المغرب بمسجد بجوار المعهد ومعه حشد كبير من أعضاء الحزب.

* قام المهندس عبد الواحد البدرى باستضافة المهندس إبراهيم شكرى وضيوفه بمنزله، وأقام حفل غداء تكريما للمجاهد الكبير وضيوفه.

* شارك فى الإعداد لزيارة شكرى للسنطة الشيخ على حشيش -أمين مساعد الحزب بالسنطة- والحاج محمد الخولى، وسليمان إبراهيم -أمين شباب الغربية- وكل من احمد زيادة، ونبيل الجارحى -المحامى، وحمدى مسعود، والسيد الدويك.

* بعد انتهاء زيارته للسنطة، توجه المهندس إبراهيم شكرى إلى قرية محلة مرحوم مركز طنطا، حيث قام بزيارة منزل سليمان إبراهيم سليمان -أمين شباب المحافظة- وهنأه بمولودته الاولى «شيماء»..

كما التقى شكرى بأعضاء حزب العمل بالقرية، وحضر اللقاء الحاج سعيد عيسى، والمهندس شبل الشريف -أمين الحزب الناصرى بمركز طنطا- وشعبان المؤذن، ورجب شقرف، وعدد كبير من شباب الحزب، ودار باللقاء نقاش موسع حول العمل الحزبى فى المرحلة المقبلة، ومدى التنسيق بين الاحزاب ودور جريدة «الشعب» فى إبراز أنشطة الحزب المختلفة، واستمع شكرى إلى افكار الشباب، حيث اكد سليمان إبراهيم -أمين شباب المحافظة- أن زيارة المجاهد الكبير إبراهيم شكرى تاج على رءوس أهل المنطقة، لأن الله سبحانه وتعالى يدخر هذا المجاهد ليوم تكون مصر كلها فيه بحاجة إليه ليقودها إلى الرقى والرخاء.

* هنأ شكرى الحاج أبو زيد -عضو الحزب بالسنطة- بمناسبة زفاف ابنته الاسبوع الماضى، ودعا للعروسين بالرفاء والبنين.

بدأت حرب تزوير الانتخابات.. منع أحزاب المعارضة من الحج

رفضت الحكومة منح أحزاب المعارضة حصتها المحدودة من تاشيرات الحج.. بينما واصلت تقديم التاشيرات للحزب الوطنى من خلال أعضاء مجلسى الشعب والشورى.. (٧ آلاف تاشيرة بواقع ١٠ تاشيرات لكل عضو)، رغم أن أغلب هؤلاء الاعضاء يبيعون هذه التاشيرات، وكان حزب العمل يحصل على قرابة ١٥٠ تاشيرة.. وينظم رحلة حج حقيقية وباقل الأسعار.

«الشعب»: الحكومة بدأت حرب تزوير الانتخابات.. ليس فقط بحملتها الشعواء لاعتقال الناشطين فى حزب العمل والإخوان المسلمين وماتلا ذلك من اعتقالات للناصريين واليساريين والطلاب والطالبات والعمال.. وليس فقط بحملتها ضد النقابات المهنية ونوادى هيئة التدريس، ولكن أيضاً بهذه الخطوة الجديدة التى تستهدف تجفيف المنابع المالية لاحزاب المعارضة فى وقت لا تنقص الحزب الحاكم بالطبع أية موارد مالية.. بل إن كافة إمكانات وموارد الدولة وأموال الفاسدين تحت أمر الحزب الحاكم. ونحن نقول إن منع حزب العمل من تنظيم بعثة الحج هو صد عن سبيل الله وحرب على الفرائض الدينية.. لان حزب العمل كان ينظم بالفعل بعثة حج كل عام على مستوى مرتفع من الخدمة وباقل الأسعار خدمة للمواطنين المصريين، ولم يكن يبيع التاشيرات. إذا كانت الحكومة ترفض أن يحصل بعض أحزاب المعارضة على تاشيرات لبيعها فى السوق.. فلا بد أن تطبق ذلك بصورة حازمة على الجميع.. ولكن من الواضح أنها بداية التمييز فى المعاملة بين الحزب الحاكم الفاشل وأحزاب المعارضة.

ونحن نقول لكم: إن الاستمرار فى هذا الطريق.. لن يدفع البلاد إلى أى نوع من الاستقرار.. وإن شعب مصر لن يسمح بتزوير إرادته فى الانتخابات القادمة.. كما حدث فى المرات السابقة.. وكل هذه الممارسات الظالمة.. تشحن البلاد لمواجهة كبرى.. فى الانتخابات القادمة.. التى تحولت إلى معركة حياة أو موت.. فلم يعد من المقبول أن يستمر هذا الحزب الفاسد رغم أنف الشعب.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

هل ينقلب الإسلاميون على الديمقراطية؟!

هل يتخذ الإسلاميون الديمقراطية وسيلة للوصول إلى الحكم فإذا استتب لهم الأمر واستقر بهم المقام ركلوا الديمقراطية وعصفوا بها؟، والسؤال بصيغة أخرى: هل الديكتاتورية داء مستحكم فى نخاع الحركة الإسلامية جميعها مهما اختلفت أشكالها وأزمانها؟ ذلك سؤال نحسب الإجابة عنه غاية فى الأهمية، فتلك المقولات تتردد ليلا ونهارا على السنة العلمانيين فى بلادنا كما أن الغرب -عن جهل أو ضغينة- يناصب الصحوة الإسلامية العداء وفقا لهذه الادعاءات. ولقد كانت ورقة التوت التى حاول العسكر فى الجزائر أن يستروا بها سوءاتهم يوم داسوا صناديق الانتخابات هى تلك المقولة المكررة المحفوظة لديهم: إنه «لا ديمقراطية مع الحكم الإسلامى».

ويستند العلمانيون فى ادعاءاتهم إلى بعض الأسانيد التى سنحاول هنا بحثها وتمحيصها، منها أن الحكم فى الإسلام حكم فردى لا يعترف بالمؤسسات الدستورية وأن الحاكم يجمع كل الخيوط فى يديه وتتداخل كل السلطات عنده، وأن التاريخ الإسلامى لم يعرف التعددية السياسية ولم يؤمن بالرأى الآخر، وأن الشريعة التى نزلت منذ أربعة عشر قرنا لتلائم قوما أجلافا فى صحراء الجزيرة العربية لم تعد صالحة فى أيامنا بعد التطور الهائل الذى أنجزته البشرية فى شتى المجالات.

الذين يرددون هذه المقولات يتيهون علينا زهوا وعلوا بمبدأ «مونتسكيو» فى الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) كضمانة أساسية من ضمانات الديمقراطية، ويعيبون على التاريخ التشريعى الإسلامى أنه لم يأخذ بهذا المبدأ. ولو رجعنا قليلا إلى الوراء لعلمنا أن «مونتسكيو» حين خرج على العالم بهذا المبدأ كان يهدف إلى منع سيطرة سلطة من السلطات الثلاث على الأخرى ضمانا للتوازن المطلوب فى الدولة، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى سهولة تطبيق مبدأ الديمقراطية، ولكن هذا المبدأ حين عرضته الشعوب بعد ذلك على التجربة الحية والواقع العملى اتضح أنه مجرد كلام منمق جميل يصلح للثرثرة النظرية ولا يصلح للتطبيق العملى وبالتالى لا يمكن الاعتداد به كما زعموا كضمانة أساسية من ضمانات الديمقراطية.

ولمزيد من التفصيل نقول: إن الأنظمة السياسية التى تعتمد على مبدأ التعددية الحزبية حين يفوز حزب فيها بالانتخابات فإنه يقوم بتشكيل الحكومة وهو الذى يسيطر على البرلمان (السلطة التشريعية) ورموز هذا الحزب فى البرلمان هم الوزراء فى السلطة التنفيذية كما أن رئيس الدولة (سلطة تنفيذية) يستطيع أن يحل البرلمان فى كثير من البلاد الديمقراطية، أما السلطة القضائية فما أسهل تحجيمها وحصارها عن طريق سن القوانين التى تشل حركتها. أما رقابتها على السلطة التشريعية عن طريق المحكمة الدستورية فلا تتعدى بحث ما هو متطابق مع الدستور من عدمه أما الدستور نفسه فيضعه البرلمان أو رئيس الدولة.

يقول الفقيه الكبير السنهورى وهو يعلق عن إمكان الفصل بين السلطات: إن السلطة التنفيذية تتغول وتبتلع السلطات الأخرى وقد رأينا فى روسيا التى تعتمد مبدأ السلطات الثلاث كيف وجهت السلطة التنفيذية نيران مدافعها إلى البرلمان وكيف أصدر يلتسين أوامره بأن يخرج نواب الشعب من البرلمان إلى السجن. ورأينا كيف ترمى السلطة التشريعية بأحكام السلطة القضائية عرض الحائط مرة استنادا إلى الحصانة التشريعية ومرة أخرى استنادا إلى المبدأ العجيب (المجلس سيد قراره).

ونحن لا نقبول ذلك عن مبدأ الفصل بين السلطات من منطلق الرفض لذلك النظام فذلك لم يدر بخلدنا ولكننا نقول: إن المبدأ ملىء بالثغرات والمثالب حتى لا يتيه علينا الغرب بما يقوله لنا باعتباره وحيا إلهيا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وذلك التوضيح ضرورى لكى نثبت للغرب أن لكل مجتمع الحق فى ابتكار النظام الدستورى والسياسى الذى يحقق له مبدأ الحرية والديمقراطية، أما حكاية اتهام الإسلاميين بالديكتاتورية لأنهم لم ينقلوا عن الغرب نظامهم من الألف إلى الياء فذلك نوع من الإرهاب الفكرى يقضى على حق المجتمعات فى

بقلم الدكتور:

محمد السيد حسن

الاختلاف وتباين الرؤى، الأمر الذى يضرب مبدأ الرأى والرأى الآخر فى مقتل.

ونعود فنقول: إن الذين تصوروا أن مبدأ منتسكيو هو ضمانة الديمقراطية كانوا يحلمون.. فهى ضمانة عرجاء تحتاج إلى ضمانة أخرى تنهض بها وتتكىء عليها.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

وإذا انتقلنا خطوه اخرى فسنجد أن المجالس النيابية على الرغم من عدم اختلافنا حولها ليست ضمانة أكيدة من ضمانات الديمقراطية ولا يستطيع أحد أن يزعم أنها النموذج الامثل لحكم الشعب نفسه بنفسه فإنك إذا حصلت على نصف عدد الاصوات الانتخابية + واحد فتستطيع أن تشكل البرلمان من أغلبية تزعم تمثيلها للأمة كلها. وهذا المازق الدستورى هو الذى دفع رجال القانون والسياسة إلى البحث عن بديل حتى ياتى البرلمان تمثيلا صادقا للأمة فكانت حكاية القائمة النسبية والقائمة المطلقة وغيرهما من النظم التى لا يكف الدستوريون عن دراستها للوصول إلى النموذج الأمثل لتطبيق الديمقراطية.

نخلص من ذلك لنؤكد أنه طالما لم تصل البشرية إلى درجة الكمال والنضج المطلق وطالما ظل باب التجديد والاجتهاد مفتوحا فى شتى مناحى الحياة فليس من حق فريق إلزام فريق أخر باعتناق رؤيته وإلزامه بها وتهديده بين الحين والأخر بالعقوق والعصيان.

xxxxx

وعلى الرغم من أن مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ التمثيل النيابى ليسا ضمانتين أكيدتين لتحقيق الديمقراطية فإن الشريعة الإسلامية ليس فيها ما يتعارض مع تطبيق هذا النظام او ذاك ونتحدى أن ياتى احد العلمانيين بدليل واحد يثبت أن الشريعة الإسلامية لا تستوعب تلك المستجدات على الساحة السياسية والدستورية كما سنوضح فى نهاية هذا المقال.

xxxxx

ونحن إذ وصلنا إلى عدم جدوى الضمانات السابقة فلابد أن يسال سائل: وما الضمانة إذن التى جعلت الغرب ينهض نهوضا ديمقراطيا ملموسا؟! فنقول: إن الضمانة لم تكن القوانين وإنما يقظة الشعوب وتربيتها على روح الديمقراطية وسهرها على حماية مكتسباتها من الحرية والعدل والمساواة وهذه التربية وهذه الروح لم تتشربها دماؤهم بين يوم وليلة وإنما تم ذلك عبر مئات السنين. يكفى أن نذكر أن النظام الديمقراطى حين بدأ فى امريكا لم يكن يعطى لجميع الأمريكيين حق الانتخاب وإنما كان هذا الحق مملوكا لمن لديه قسط من التعليم أو وفرة فى المال وكان هذا النظام يسمى نظام الانتخاب المقيد وظل النظام يتسع ويتسع رويدا رويدا مع تعليم الشعب وتربيته وبذلك امكن للأمريكيين أن تتولد لديهم روح الديمقراطية. وهو أمر تستطيع الشعوب الإسلامية أن تكتسبه ايضا وربما أسرع من الشعوب الأخرى إذا طبقت الشريعة الإسلامية لأن روح الديمقراطية ستتغذى بمبادىء الاخلاق والتقوى والخوف من الله والاستعداد للأخرة.

ولقد عرف الإسلام مبدأ الرأى والرأى الأخر ومبدأ الرقابة التشريعية على السلطة التنفيذية تحت مسمى الشورى فكان الرسول عليه الصلاة والسلام ومن بعده الصحابة الكرام محاطين بنخبة راقية من خيرة رجالات الامة تعطى الرأى فى أمانة وتخشى الله فى النقد والنصيحة ولا تخاف فى الحق لومة لائم. وقد زادت سلطة هذا المجلس المحيط بالخليفة فيما بعد فكان يقوم بدوره التشريعى وكان إجماع الصحابة المصدر الثالث من التشريع، وقد حرص الإسلام على تربية رجاله على مبدأ الشورى فكانت أيات الشورى قاطعة فى أوامرها فاقترنت مرة بالامر بالصلاة والزكاة واقترنت مرة أخرى بالعفو والمغفرة «والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون»، «فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الامر».

ولقد خصصت سورة كاملة فى القرآن تحت مسمى الشورى لبيان اهمية ذلك المبدأ كأحد الاعمدة الرئيسية التى يقوم عليها الحكم فى الإسلام.

وقد طبق الرسول صلى الله عليه وسلم مبدأ الشورى فى مواضع عديدة فى سيرته الشريفة نذكر منها نزوله على أمر الصحابة يوم «أحد» وخروجه لملاقاة المشركين خارج المدينة على الرغم من اعتزامه البقاء فيها. واخذ بمشورة سلمان الفارسى يوم الاحزاب بحفر خندق حول المدينة، أما يوم بيعة العقبة الثانية فقد طلب من الأنصار أن يختاروا من بينهم إثنى عشر نقيبا ليتشاور معهم.

xxxxx

أما الاستبداد الذى عم فى عهد بعض الحكام الذين انتسبوا للإسلام زورا وبهتانا فلم يكن مرجعه تطبيق الشريعة وإنما كان مرجعه بحق عدم تطبيق الشريعة. فإن الحاكم إذا فهم روح الشريعة حق الفهم وسلم بالامر الربانى بوجوب مبدأ الشورى كما تنص الآية الكريمة وتاسى برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالصحابة نقول إذا فعل الحاكم ذلك فكيف يجد الطغيان إلى قلبه سبيلا؟!

ولقد كان عمر بن الخطاب فى قمة الشورى وروعة الديمقراطية لانه فهم روح الإسلام وتشرب الهدف الأسمى من الشريعة الغراء وكيف لا؟! وهو الذى اختلف مع امرأة بشأن مهور النساء فقال قولته الشجاعة من فوق منبره «أصابت امرأة وأخطأ عمر» قال ذلك وهو يحكم نصف أقطار العالم.. قال ذلك بينما حوله حكام الدنيا يجلدون مواطنيهم بالسياط. ولم يجد حرجا او غضاضة فى أن يرفع رأى امرأة فوق رأيه لأنه لما امتزجت روحه بالإسلام وامتزج الإسلام بروحه أصبح نموذجا فذا للشورى فقد علمه الإسلام أن الرجوع للحق فضيلة وأن المرء لا ينبغى أن تأخذه العزة بالإثم.

وقد الزم ابو بكر الصديق رضى الله عنه نفسه بمبدأ الشورى وبحق المحكومين فى مراجعته وأوضح حقه على الرعية وحق الرعية عليه فى خطبته الشهيرة يوم البيعة «أما بعد.. فقد وليت عليكم ولست بخيركم. أطيعونى ما أطعت الله فيكم وإن عصيت الله فلا طاعة لى عليكم». هذا هو الفهم الصحيح للشريعة وذلك هو التطبيق الصادق الأمين لها وعلى المستشرقين والعلمانيين والعسكر –من باب الأمانة العلمية– أن يختاروا النموذج الصادق الذى يصلح للدراسة والتمحيص حول مدى حكم الفرد فى الإسلام ومدى تغلغل



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٥

السلطات فى يديه. أما اللعبة المكشوفة التى تتمثل فى انتقاء بعض الحكام الفاسقين ومحاكمة الشريعة فى اشخاصهم فذلك هو التدليس والخيانة العلمية لان هؤلاء الحكام لم يتخلوا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان فحسب وإنما تخلوا قبل ذلك عن عقيدتهم وشريعتهم ونسوا الله فانساهم أنفسهم.

بقيت لنا نقطة أخيرة وهى تمحيص القول بجمود الشريعة وعدم ملاءمتها لزماننا. ونحن نرى أن هذا القول يحمل من الجهل أضعاف ما يحمل من الغلو والإسراف.

فتنوع مصادر الشريعة بين القرآن والسنة والإجماع والاجتهاد كانت وراءه حكمة إلهية عليا تقتضى تدريب الامة المسلمة على التشريع واستحداث ما تراه مناسبا لبيئتها وظروفها وزمانها فى إطار التوجيهات الربانية المحكمة.

فقد كان من الممكن أن ينزل القرآن من رب العزة وبه كل الاحكام دفعة واحدة ولكنه جل وعلا جعل آيات الاحكام القانونية لا تزيد على مائتى آية من بين ستة آلاف آية هى آيات القرآن الكريم ليظل باب التشريع مفتوحا وجاءت السنة المطهرة لتؤكد المعنى ذاته فعدد الاحاديث النبوية ذات الصبغة القانونية خمسمائة حديث من أربعة آلاف حديث ليظل باب التشريع مفتوحا لإجماع الصحابة الاجلاء واجتهاد العلماء المخلصين الاتقياء.

تتضح من هذا التنوع قمة المرونة والمواءمة والملاءمة بين ظروف التشريع وحال الامة المسلمة.

والادلة العديدة على مرونة الشريعة لا تعد ولا تحصى نذكر منها أن المسلمين الاوائل كانوا يطبقون روح الشريعة ولا يتشنجون أمام اللفظ.

يقول الإمام محمد عبده «إن الصحابة كانوا إذا رأوا المصلحة فى شىء يحكمون به وإن خالف الشريعة لان أعينهم كانت على روح التشريع وليست على نصه». فقد أوقف عمر بن الخطاب العمل بآية «المؤلفة قلوبهم» ومنع إعطاء الزكاة لهم باعتبارهم أحد المصارف الثمانية للزكاة كما ذكرت سورة التوبة. وعمر رضى الله عنه لم يكن يخالف نصا قرآنيا بل كان يطبقه أروع تطبيق حين فهم روح الآية، وعلة الحكم والقاعدة الشرعية الاصيلة تقول «إن الحكم الشرعى يدور مع المصلحة وجودا وعدما».

وأوقف عمر تطبيق حد السرقة بقطع يد السارق فى زمن المجاعة لانه فهم روح التشريع الذى يعاقب السارق عن سعة وليس عن جوع وشظف وضيق ذات اليد.

وأوقف عمر تطبيق حد شرب الخمر فى الحرب خوفا من أن ينتقل المذنب إلى صفوف الاعداء فاختار أخف الضررين.

بناء على ما سبق وترتيبا عليه لنا أن نتساءل: إذا كانت الشريعة الغراء بمرونتها وحيويتها سمحت لبعض الخلفاء بتغيير أحكام ورد بشأنها نص صريح فى القرآن أو السنة أفيكون عسيرا على التصور أن تستوعب الشريعة المستجدات الدستورية والسياسية وتقتبس من الانظمة السياسية ما يتلاءم مع المجتمع الإسلامى والامة المسلمة؟

أما الاحتجاج ببعض الفتاوى والاحكام الجامدة فتلك استثناءات لا يقاس عليها وينسب الجمود فيها لاصحابها ولا تصح نسبتها إلى الشريعة، فما علاقة الشريعة بالجمود العقلى لدى طائفة من المسلمين سامحهم الله؟!

فحين يفتى الإمام السنوسى -المغربى- بتحريم شرب القهوة أفمن العدل والإنصاف أن ننسب ذلك للشريعة ونتهمها بالجمود؟!

وحين يفتى شاب غرير أو شيخ أحمق بأن الديمقراطية بدعة شيطانية أفنقف أمامه كثيرا ونترك ما قدمنا وأسهبنا عن مرونة الشريعة وروح الشريعة وسنة رسول الله ونهج أصحابه والتابعين؟! ولماذا لا نتذكر قول ابن خلدون «لابد لدفع مضار الملك من وجود قانون أو تشريع سياسى يضبط حدود سلطة ولى الامر وحقوق الناس وهذا هو المراد بالدستور أو قانون تنظيم ممارسة السلطات».

أليست هذه دعوة إسلامية صريحة للديمقراطية والرقابة الشعبية فما بال الغرب يترك الثقات من علماء المسلمين ويركز على قول شاذ لا يصح القياس عليه أو التوسع فيه؟!

×××××

تبقى الملحوظة الأخيرة التى يتذرع بها العلمانيون من تعثر الديمقراطية فى الدول التى بدأت فعلا فى تطبيق الشريعة الإسلامية، ونحن نقول لهم إن هذا التعثر ليس مرجعه تطبيق الشريعة بل حداثة عهد تلك الانظمة بالديمقراطية، فكما أوضحنا سابقا فى موضوع سالف أن أقوى الضمانات للديمقراطية هو روح الشعب وتغلغل روح الديمقراطية فيه وذلك شىء لا يكتسب إلا عبر سنوات عديدة. يكفى أن فرنسا أعرق الدول الديمقراطية لكى تصل إلى ما وصلت إليه الآن قامت فيها الثورة الفرنسية سنة ١٧٩٨ لتحقق مبادىء العدالة والحرية والمساواة ولكنها تعثرت تعثرا شديدا وجاء نابليون بديكتاتوريته المعروفة فى التاريخ ثم ظلت الديمقراطية تتقدم رويدا رويدا عبر آلام ومخاضات هائلة فمرت فرنسا بخمسة عشر انقلابا دستوريا منذ الثورة الفرنسية حتى الآن إلى أن وصلت إلى مرحلة النضج السياسى والديمقراطى الذى نراه الآن.

٣٦٤٥٠٠٠

مجدى حسين والشهابى يطالبان بجبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة

طالب مجدى حسين -رئيس تحرير جريدة الشعب- بضرورة تشكيل جبهة موحدة للأحزاب فى الانتخابات القادمة بحيث لا ينفرد الحزب الوطنى بكل حزب على حدة، كما طالب بحماية حقيقية للصناديق لإحداث توازن فى القوى لتغيير الوضع القائم، وأكد أن خطة الانتخابات يجب أن تشتمل على ثلاث خطوات تبدأ بفرض الضمانات، ثم الاستعداد للمنازلة الجماهيرية والتعبئة للتحرك الشعبى يوم الانتخاب، وأخرها النظر لفكرة الإشراف الدولى بعين الاعتبار.. مشيرا إلى أنها ليست بدعة، حيث شارك عدد من الصحفيين المصريين فى مراقبة انتخابات البرازيل وجنوب افريقيا. جاء ذلك فى ندوة الحزب بالمحلة الخميس قبل الماضى، والتى حضرها ناجى الشهابى -الامين العام المساعد للحزب- ومحسن ابو سعدة -عضو اللجنة التنفيذية ومرشح الحزب لانتخابات الشورى فى دائرة قطور وسمنود- كما تناول مجدى حسين الازمة النووية الاخيرة مؤكدا انها كشفت فقدان حكامنا للإرادة على كافة الاصعدة، وأشار مجدى حسين إلى إصرار باكستان على امتلاك القنبلة النووية، وهذا لم يتات إلا بعد أن تم تداول السلطة وموازنة القوة مع الهند المالكة لهذا السلاح.

وفى كلمته أوضح ناجى الشهابى أن الشعب المصرى هو الوحيد القادر على انتزاع حريته من النظام الحاكم الذى درج على الاستسلام للصهاينة ومخططات الاعداء، وأكد أن حل مشكلاتنا كلها يبدأ بالإطاحة بهذه الحكومة المستسلمة، ثم الاعتماد على الذات، وكشف الشهابى عن تدهور الوضع الاقتصادى وسيادة الفراولة على القطن.

بينما أشار أبو سعدة إلى إرادة الشعب المصرى التى لا تنكسر، وتحدث عن دور حزب العمل فى بث روح التضحية والفداء منذ المرحوم احمد حسين حتى إبراهيم شكرى، وطالب الشعب بالدفاع عن حقه والخروج للانتخابات. وتحدث فى الندوة على الزنون -أمين مساعد الحزب بمركز المحلة- ومحمد الشهابى -أمين الشباب- وقدم لها صلاح شبكة -المحامى.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهالي
التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

بلاغ للمحامي العام بالإسكندرية
تزوير عمليات قيد الناخبين

تقدم إسماعيل سليمان عضو حزب التجمع ببلاغ للمحامي العام بالإسكندرية، مطالباً بالتحفظ على سجلات القيد في جداول الانتخابات بقسم مينا البصل بعد اكتشاف عمليات تلاعب في قيد الناخبين بالدائرة إثر قيام اعضاء وقيادات من الحزب الوطني باستخراج بطاقات انتخابية لعدة آلاف من الأشخاص خاصة الذين يعملون في شركات القطاع العام ولاينتمون للدائرة.

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٥

نزاهة الانتخابات

حول ضمانات نزاهة الانتخابات القادمة، يتحدث عادل عيد المحامى فى السابعة من مساء غد الخميس بمقر حزب التجمع بمحرم بك بالإسكندرية.

كلام عن الانتخابات وعتاب !

بقلم دكتور : حسن شوكت التونى

عودة الى الحديث عن الانتخابات النيابية المقبلة وقد اشرت فى مقالات سابقة الى اهمية هذه الانتخابات بالذات بالنسبة للمرحلة الحالية فى تاريخ شعبنا .

وعودة الى التاريخ نجد ان اول انتخابات فى بلادنا جرت بعد ثورة ١٩١٩ وكانت نقطة تحول فى بناء مصر الحديثة .

وعندما نتذكر انه منذ اكثر من خمسة وسبعين عاما جرت انتخابات نيابية حرة ومصيرية جاءت بحزب الشعب واقصد حزب عامة واغلبية الشعب المصرى وهو حزب الوفد ، وهو لم يكن حزب سعد زغلول ولكنه كان الحزب الذى ألفه الشعب المصرى تاييدا لسعد فى ثورته ضد الانجليز والسراى .

كان المجلس اغلبه او اغلبيته الكاسحة وفدية ومع ذلك كان هناك اصوات معارضة للوفد فى المجلس وكانت مؤثرة جدا مثل النائب البرلمانى العظيم المرحوم فكرى اباظة باشا ، ولو رجعنا الى مضابط مجلس النواب حينئذ لوجدنا مواقف عظيمة تستحق الدراسة فى المساجلات والفن البرلمانى العظيم والحوار السياسى والمعارضة البناءة المهذبة ، والاغلبية التى كانت تحترم الاقلية ولو كانت صوتا واحدا .

●●●

على مر تاريخ المجالس النيابية فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ كانت هناك شخصيات برلمانية عظيمة تركت بصماتها على التاريخ البرلمانى لمصر مثل فكرى اباظة ، واحمد ماهر ، ابراهيم عبدالهادى ، وحامد جودة وفؤاد سراج الدين ـ اعطاه الله المديد من العمر والصحة ـ سيد مرعى رحمه الله ورحمهم الله جميعا ، فكلهم احبوا مصر والغاية كانت واحدة وان اختلفت الآراء .

ولى عتاب شديد على الجهاز الاعلامى المصرى ، فبالرغم من قرب هذه الانتخابات التى ندرك جميعا اهميتها وبالذات انها اول انتخابات تجرى فى مصر ، وقد بدانا فعلا لأول مرة فى تاريخها المعاصر نبنى مصر الحديثة ولايشغلنا قضايا تحرير او سراى او صوت يعلو فوق صوت المعركة ، ولم يبق الا معركة بناء مصر ، مصر الانسان المصرى اولا ثم بناء الدولة بترتيب الاهمية .

وبالرغم من اهمية هذه الانتخابات تتجاهلها الاجهزة الاعلامية للدولة ولانرى عام انتخابات مثلما نرى فى الدول المتحضرة كالولايات المتحدة الامريكية التى تبدأ التحضير للانتخابات قبل حدوثها بعامين من عرض البرامج الانتخابية واختيار المرشحين والجولات المتعددة لهم عبر ولاياتها الخمسين لأن هناك وعيا انتخابيا والكل يعلم ان صوته الانتخابى له قيمة وله تاثير .

●●●

نريد من جهازنا الاعلامى الاهتمام ببرامج التوعية للناخبين لحثهم على الادلاء باصواتهم واهمية ذهابهم الى صناديق الانتخاب ، وتنظيم ندوات سياسية على كل المستويات بين الاحزاب المختلفة لعرض برامجها الانتخابية عبر شاشة التليفزيون المصرى الذى هو لكل المصريين وليس للحزب الحاكم وحده ، ونزول التليفزيون بمذيعيه الى الشارع المصرى وعمل حوار مع المواطنين وعندنا من يصلح لمثل هذا مثل المذيع اللامع مفيد فوزى الذى يستشعر الناس جدية حواره ويتابعون برنامجه حديث المدينة .

●●●

وكلمة هادئة وبسيطة إلى الحكومة ، إن احزاب المعارضة هى احزاب مصرية ورجالها مصريون يحبون مصر ووجود عدد منهم كثر او قل فى المجلس النيابى القادم هو مكسب لمصر التى نحبها جميعا ، ويجب ان نتقبل جميعا الصورة التى تعبر عن وجود المعارضة واحتمال ان تفوز فى الانتخابات لأن تجديد الدم السياسى مفيد صحيا للمناخ السياسى وكلهم فى النهاية يعملون لصالح مصر .

لنضع مصر نصب اعيننا جميعا حكومة وشعبا فكلنا زائلون ومصر هى الباقية، وما نعمله اليوم هو لصالح اجيال الغد . ولسنا اقل من دولة حديثة مثل الولايات المتحدة الامريكية التى مكث ممثلو ولاياتها ثلاثة عشر عاما واكثر يضعون دستورها القوى واحترام هذا الدستور هو اساس بناء اقوى دولة فى العالم .

●●●

يجب ان نضع امامنا دروس التاريخ والتاريخ الحديث جدا وكيف تهاوت اقوى دولة فى العالم وهى الاتحاد السوفيتى فى ساعات قليلة وتفتتت بشىء بسيط من الحرية السياسية كشفت عوراتها جميعا وتساقطت معها انظمة بنيانها السياسى الذى اتضح انه من « القش » .

نحن أعرق دولة فى العالم واقدم حضارة عرفها التاريخ ، ومازلنا دولة لها تاثيرها فى العالم المحيط بنا ونحن فى طريقنا لنبدأ مكانتنا الصحيح كدولة كبرى تعدادها ستون مليون عاشق لمصر . جذور الحضارة عميقة فى وجدانهم جميعا ولم يبق لنا الا الجدية فى ايماننا بمبادئنا التى هى مدخلنا الحقيقى لاحترام العالم المتحضر لنا .

اللهم انى قد بلغت اللهم فاشهد .

●● كاتب المقال : استشارى الامراض الباطنية ورئيس اقسام الباطنة بمستشفى اكاديمية الشرطة

مجلس الشورى يرفع جلساته:

حلمى: الانتخابات القادمة ستكون فرصة لمشاركة جميع الأحزاب

اكد الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى فى تعقيبه على ما طالب به بعض الاعضاء والخاص بالغاء الدعم المخصص للاحزاب السياسية - ان هذا الدعم يبلغ ١٠٠ الف جنيه فى السنة لكل حزب من الاحزاب السياسية مقابل مصاريف ادارية.

واوضح فى الجلسة المسائية للمجلس انه سيتم دراسة وجهات نظر الاعضاء فى هذا الموضوع وقال ان موضوع دعم الاحزاب معمول به فى دول كثيرة مثل المانيا موضحا ان مصر تمر بمرحلة انتقالية فى الحياة السياسية والانتقال من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية.

واكد ان الحياة الحزبية جزء من النظام الذى تقوم عليه الدولة.

وقال ان الفيصل فى انشاء الاحزاب فى حالة رفض لجنة الاحزاب الموافقة على انشائها هو القانون وحكم المحكمة.

واوضح ان الانتخابات القادمة سواء التجديد النصفى لمجلس الشورى او انتخابات مجلس الشعب سوف تكون تجربة لتأخذ الاحزاب فرصتها مؤكدا ان الرأى العام هو الذى سوف يقدر ذلك.

واشار النائب مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار الى ضرورة استثمار فائض الحساب الختامى فى بنك الاستثمار او الصندوق الاجتماعى للتنمية.

وقال ان صحف الاحزاب السياسية تخسر مشيرا الى جريدة الاحرار والتى تخسر ٢ مليون جنيه من ميزانية الحزب التى تبلغ ٤ ملايين جنيه.

وطالب الدكتور عبدالعظيم رمضان بالغاء الدعم المخصص للاحزاب وقال: ان مسألة دعم الاحزاب تتوقف عليها الحياة الحزبية فى مصر سواء نجاحها او فسادها.

وقال النائب محمد رجب: نحن نؤمن بأن كل الاحزاب وطنية وقانون الاحزاب نظم انشاءها ونحن نحترمها دون تفرقة.

واوضح الدكتور اسماعيل سلام زعيم الاغلبية بالمجلس :نحن - اغلبية - ومعارضة مع تعدد الاحزاب ولن تكون هناك ديمقراطية الا بالتعددية الحزبية مؤكدا ان انشاء هذه الاحزاب تم بطريقة شرعية، واما فعالية الاحزاب فالحكم فيهايكون للشعب ونحن نأمل ان تأخذ التعددية الحزبية دورها. وقد وافق المجلس فى الجلسة التى عقدها مساء امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس على تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية الخاص بالحساب الختامى فى قطاع الاموال والاملاك التابعة للمجلس عن السنة المالية ٩٤/٩٣.

اوضح التقرير ان هذا القطاع حقق ايرادات بالجنيه المصرى بلغت ١٧ مليونا و١٩ الف جنيه قيمة ايجار مبنى المجلس بكورنيش النيل وفوائد الودائع بالبنوك وحصيلة الخدمات. وبلغت جملة المصروفات خلال السنة المالية ٦ ملايين و٣٧٤ الف جنيه اهمها المصروفات الخدمية ودعم الاحزاب ومرتبات العاملين بالقطاع ودعم مؤسسة دار الشعب ومؤسسة دار التعاون وبذلك يسفر الحساب الختامى بالعملة المحلية عن فائض قدره ١٠ ملايين و٦٤٥ الف جنيه.

واشار التقرير الى ان قطاع الاموال والاملاك حقق ايرادات بالعملة الدولارية فى السنة المالية ٩٤/٩٣بلغت ٨٨٦ الفا و٩٧٧ دولارا امريكيا وبلغت قيمة المصروفات ٤٥ الفا و١٢٥ دولارا امريكيا ليصبح الفائض ٨٤١ الفا و٨٥١ دولارا فى ٩٤/٦/٣٠.

وعرض التقرير الصورة النهائية للحساب الختامى بالعملة المحلية حيث تظهر ١٠ ملايين و٦٤٥ الف جنيه الفائض المحقق خلال السنة المالية ٩٤/٩٣ يضاف اليه ٣٩ مليونا و٩٩٢ الف جنيه حصيلة بيع دولارات طبقا لقرار هيئة المكتب بناء على طلب لجنة الشئون المالية والاقتصادية يضاف اليه ٦٨ مليونا و٦٠٦ الاف جنيه رصيد الفائض المرحل من السنوات السابقة ليصبح اجمالى الفائض ١١٩ مليونا و٢٤٣ الف جنيه فى ١٩٩٤/٦/٣٠.

اظهر التقرير الصورة النهائية للحساب الختامى فى ٩٤/٦/٣٠ بالعملة الاجنبية حيث حقق ٨٤١ الف دولار فائضا خلال السنة المالية ٩٤/٩٣ يضاف اليه ١٥ مليونا و٢١٤ الف دولار رصيد الفائض المرحل من السنوات السابقة ليصبح اجمالى الفائض ١٦ مليونا و٥٦ الف دولار يخصم منه ١١ مليونا و٨٩٨ الف دولار قيمة ماتم تحويله الى جنيه مصرى طبقا لقرار هيئة المكتب واضيف الى الفائض بالجنيه المصرى ليصبح رصيد الفائض فى ٩٤/٦/٣٠ حوالى ٤ ملايين و١٥٨ الف دولار.

وكان مجلس الشورى قد وافق فى جلسته الصباحية على انضمام مصر لاتفاقية الجات وطالب الاعضاء بضرورة رفع جودة المنتج المصرى وزيادة الصادرات، كما حذروا من تعرض السوق المصرية للاغراق السلعى بعد تحرير الاستيراد وقد رفع المجلس جلساته لموعد يحدد فيما بعد.

كلمة حب

●● ما هو الحد الاقصى لمصاريف الانتخابات.. وهل يجوز تحديده.. كان ذلك هو السؤال الذى سمعته من صحيفة كويتية.. وقلت لا يجوز تحديد حد اقصى.. بصفة اولية.. لان الامر يختلف بين المدينة والريف.. وبين بحرى والصعيد.. والدعاية تختلف.. فى المدينة يحتاج المرشح إلى سرادقات ومطبوعات واتصالات واسعة.. وفى الريف يتم اللقاء على مصطبة او فى دوار.. والمطبوعات ليست اساسية.. ولكن مواكب السيارات مهمة.. وكلما زاد حجم الموكب زادت قيمة المرشح.. وتحديد المصروفات مسألة صعبة.. وتقديرها يختلف.. والمرشح القوى يتلقى من التبرعات ما يغنيه عن الانفاق.. فهل نحاسبه على ما انفق.. او نحاسبه على انفاق احبابه.. وقد جربنا الانتخابات فلم ننفق شيئا.. وقدم الاصدقاء كل شيء.. وحصلنا على ٣٥ الف صوت لم ندفع فيها مليما.. ولكنها تحولت إلى سيف على اعناقنا بعد ذلك.. ومسئولية نحو للناس الذين تبرعوا بكل شيء..

●● ولكن الحكومة عندها حق فى شيء واحد ونحن معها.. هو الاموال الواردة من الخارج.. وهناك اتفاق عام على انها حرام وتدخل فى شئوننا.. ولكن المسألة تختلف.. إذا كانت الاموال من جهات أجنبية كانت مالا حراما ومرفوضا.. ولكن كيف نرفض تبرعات اسرة المرشح.. إذا كان له أقارب يعملون فى الخارج.. فهل نمنعهم من ارسال تبرعات للمرشح الذى يؤيدونه.. انها اموال مصرية.. كسبها المصريون من حلال.. وهم فى ميسرة.. يريدون التبرع لصديق أو قريب يخوض معركة الانتخابات..

●● وسألتنى الصحفية الكويتية.. أن معنى ذلك ان يدخل الاغنياء مجلس الشعب.. قلت وهل مجلس الشعب حرام على الاغنياء.. وقاصر على الفقراء.. وربما كان الاغنياء اكثر عفة.. وهناك فرق بين من يدخل مجلس الشعب للتربح من وراء الحصانة.. أو من يسخر امواله لخدمة الناس.. والناس على قدر من الوعى بحيث تفرق بين هذا وذاك.. وهناك اصحاب ملايين عجزوا عن دخول مجلس الشعب.. وهناك فقراء دخلوا المجلس بتأييد من انصارهم.. دون ان ينفقوا مليما.. والشعب المصرى ذكى ويعرف كيف يختار.. اذا اتيحت له فرصة الاختيار الحر..

●● وهناك ملاحظة لم استطع ان اقولها للصحفية الكويتية.. ولكنى اقولها هنا ولكم.. لماذا تحدد الحكومة مصاريف الانتخاب.. بينما تنفق الحكومة على مرشحى الحزب الوطنى دون حساب.. ومن ميزانية الدولة.. انها تسخر لهم اجهزة الاعلام.. وتحرم المعارضة منها.. وتقيم لهم السرادقات على حساب صناديق الخدمة فى المحافظات.. وتسخر لهم كل امكانيات جهات الحكومة.. وتسخر لهم الوزراء يقدمون لهم ما يطلبون.. وقد اقترب موسم الرشاوى الانتخابية.. وسوف نسمع عجبا.. ولكن من يحاسب الحكومة.. وهى تسرف فى ميزانية الشعب حتى يرضى الناخبون عن الحزب الوطنى!. ولن يرضوا..

محمد الحيوان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٨/٤/١٩٩٥م

«الجمهورية» تقول

الشورى ومسيرة الديمقراطية

× × انتهت دورة مجلس الشورى واستعد للعودة للانعقاد بتشكيل جديد فى ٢٤ يونيو القادم بعد اجراء انتخابات التجديد النصفى للاعضاء .. وإتاحة الفرصة لوجوه جديدة للمشاركة الفعالة فى العمل السياسى واثراء الخبرات التى تتشرف بعضوية المجلس الذى اثبت جدارة في الفترة الماضية .. وكان منبرا لبحث القضايا الهامة والرئيسية واثمرت الحوارات التى تحت قبته وقادها بحكمة ووفقا للتقاليد البرلمانية العريقة رئيسه د . مصطفى كمال حلمى اثمرت عن العديد من الخطوات والقرارات والتعديلات على القوانين التى تخدم مسار الوطن من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمواقف السياسية وايضا الاسراع بمسيرة الديمقراطية .

× × فكم كانت القضايا التى ناقشها الشورى حيوية .. سبقتها تقارير علمية وواقعية اعدتها لجان من اعضاء المجلس وكانت بمثابة الاساس القوى والمتين للمناقشات والبيانات التى القاها رئيس الوزراء والوزراء وكبار المسئولين .. كما قدم المجلس الرأى الصائب حول مشروعات وتعديلات القوانين التى احالها الرئيس حسنى مبارك لمجلس الشورى حسمت بالفعل العديد من الخلافات وعبرت عن نبض الجماهير كما كانت ـ طوال دورات انعقاد المجلس ـ وتوهج دائما وان الرأى والرأى الاخر .. وتابعها المواطنون بكل اهتمام .. وشكلت فى مجموعها نموذجا للديمقراطية المسئولة . وتستحق الشكر المجرد للمجلس واعضائه .

× × واذا انتخابات التجديد النصفى للشورى تسبق ايضا الانتخابات المقررة لمجلس الشعب يكون من الواجب الاشارة الى اهمية الدفع بالعناصر المناسبة والصالحة الى خوض انتخابات الشورى تحت مظلة الاحزاب المصرية جميعا .. وان تشارك هذه الاحزاب فى توعية المواطن ودفعه للاقبال على الادلاء بصوته وممارسة حقه فى العمل السياسى ليختار المرشحين الذين يمثلونه والقادرين على التعبير عن اماله ومشاكله .. والاطمئنان على مضى مسيرة الديمقراطية بخطوات واسعة للامام .

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

تغييرات بالحزب الوطنى بالاسكندرية استعدادا لانتخابات الشعب والشورى

الاسكندرية - من محمود عبد المقصود: أجرت الأمانة العامة للحزب الوطنى بالاسكندرية تغييرات واسعة لامناء الدوائر الحزبية وهيئات المكاتب بها ورؤساء اللجان النوعية بالأمانة العامة استعدادا لانتخابات مجلسى الشعب والشورى. وصرح أحمد خيرى الأمين العام للحزب بالاسكندرية بأن التغييرات الجديدة شملت تعيين ٥ امناء دوائر جدد لكل من المنتزة والعطارين وباب شرق واللبان والجمرك. واضاف انه يجرى حاليا بحث ترشيحات الأسماء الممثلة للحزب لخوض الانتخابات المقبلة.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

الاقباط ٦ ملايين أم عشرة؟ وهل تتكرر تجربة فرج فودة؟

لا يوجد تقرير رسمي لعدد اصوات الناخبين الاقباط المقيدين في جداول التصويت، لكن الدوائر القبطية تشير الى ان نسبة الناخبين منهم تناظر نسبتهم الى عدد السكان. فمن المعروف ان عدد الاقباط في مصر يقدر بـ ١٠ ملايين نسمة بينما تقدرهم الاحصاءات الرسمية بـ ٦ ملايين فقط.

وتتركز اصوات الاقباط في القاهرة عموما في الاماكن التي يملكون فيها غالبية سكانية، مثل شبرا والشرابية والزاوية الحمراء والفجالة والضاهر وحي الزيتون الموزع بين المتطرفين والاقباط. وبخلاف هذا فانهم يملكون اكثرية في محافظة اسيوط كما هو معروف.

ولم ينجح البابا شنودة في تنفيذ خطته الاخيرة بتنمية اعداد الاقباط المقيدين في جداول الانتخابات، لذلك لا يتوقع ان يكون للاقباط دور كبير ذو مدلولات احصائية الا اذا كرر البابا جهوده في توظيف الاصوات المقيدة بالفعل.

وكانت هذه الاصوات غالبا ما توجه للعمل مع المرشحين التابعين لحزب الغالبية (الحزب الوطني) او الذين ينتمون إلى الديانة المسيحية ثم يتحولون بعد فوزهم الى الجداول التنظيمية في الحزب الوطني.

من بين هؤلاء المرشحين انور شفيق عضو مجلس الشعب عن دائرة كرموز وهو قبطي نجح في ان يسقط اثنين من اقوى المرشحين الاول هو رئيس «الشركة الاهلية للغزل والنسيج» عن الحزب الوطني، والثاني هو ابو العز الحريري عن حزب التجمع والذي يتمتع بشعبية واسعة في هذه الدائرة. وانضم شفيق بعد نجاحه إلى الحزب الوطني. وفي دائرة اخرى فاز صبحي سليمان في مركز ابو تيج في محافظة اسيوط ثم انضم ايضا إلى الحزب الوطني.

والطريف ان المرشح المسلم الوحيد الذي كان يحظى بتاييد علني من الاقباط خسر الانتخابات في دائرة شبرا التي تحظى بغالبية قبطية على رغم دفاعه عن حقوق الاقباط والمجتمع المدني والعلمانية الى درجة دفعت المتطرفين إلى اغتياله، وهو الدكتور فرج فودة، ما جعل البابا شنودة يقول في أحد الاجتماعات الخاصة مع المحامين الاقباط، «لقد خذلنا فرج فودة حياً وميتاً».



المصدر : الوسط

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لماذا يعادي البابا شنودة حزب العمل؟

يعادي البابا شنودة وغالبية الاقباط المؤيدين له حزب العمل من دون بقية الاحزاب، لسببين، الاول هو ان حزب العمل وصحيفته «الشعب» احتويا عددا كبيرا من رموز التيارات المعارضة للبابا، ونشرا كثيرا من اخبار هذه الرموز. والثاني هو ان الحزب كان التنظيم السياسي الاكثر هجوما على البابا في موضوع سماحه للاقباط بالسفر إلى اسرائيل. ونشرت صحيفة «الشعب» ذات مرة عنوانا يقول، هل حقيقة ان البابا لا يؤيد السفر إلى إسرائيل؟ مال البابا في احتفال الميلاد الاخير إلى رد الصاع صاعين إلى حزب العمل عندما دعا احمد مجاهد المنشق عن حزب العمل وابراهيم شكري الرئيس الفعلي للحزب إلى المشاركة في الاحتفال المذاع تلفزيونيا على الهواء، ثم قدمهما قائلا الاستاذان احمد مجاهد وابراهيم شكري ممثلا حزب العمل، ما اعتبر ضربة مؤلمة من البابا للحزب.

وبخلاف هذا فان الاتجاه الرسمي للاقباط هو الاقتراع لمرشحي الحكومة. ويستبعد تاييدهم حزب الوفد قبل ان يحسم اسم الشخص الذي سيتولى منصب السكرتير العام وهل يكون قبطيا ام لا. وإلى هذا سيحظى حزب التجمع بتاييد نوعي في بعض الدوائر استنادا الى العلاقة الشخصية الوطيدة التي تربط بين الدكتور رفعت السعيد امين الحزب والبابا شنودة. وفي هذا السياق يقول مقربون من دوائر القرار القبطي، اذا تحالفت مجموعة احزاب المعارضة بعيدا عن حزب العمل لكي تحظى بعدد من المقاعد في مواجهة الحزب الوطني فان هذا التحالف سيحظى ببعض التاييد القبطي خصوصا إذا كان من عناصره الحزب الناصري الذي دافع دفاعا صريحا عن الكنيسة في مواجهة الحكومة، وخصوصا ان البابا لا يريد ان يخسر هذا التاييد الكبير.



المصدر : الـــوســـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 9 ابريل 1995

جميع الأحزاب تسعى إلى مودتهم

مصر: الاقباط لمن يقترعون في الإنتخابات؟

تحقيق من القاهرة
بقلم عبدالله كمال

يتمتع اقباط مصر بميزة مهمة في الانتخابات النيابية المقررة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، تجعل منهم – لو مضى السيناريو الحالي في طريقه – الورقة الرابحة لأية قوة يمنحونها أصواتهم. ولذلك يبذل حزب الغالبية الحاكم و«الإخوان المسلمون» وحتى الوفد والناصريون محاولات عدة لخطب ودهم.

وما اعطى هذه الميزة صدقية كبيرة ان البابا شنودة الثالث بطريرك الاقباط الارثوذكس قال في اجتماع خاص بالانتخابات مع عدد من المحامين الاقباط قبل اشهر: «سنقف في اي انتخابات باعتبارنا مصريين. نحن مع المرشح الأصلح سواء كان قبطياً او مسلماً، لكننا لن نرشح احداً للانتخابات، ويجب الا يكتسب الأمر صفة دينية فنحن نتصرف باعتبارنا مصريين».

وسعياً وراء اصوات الاقباط، لا يزال اقوى الاحزاب المصرية المعارضة – الرسمية – يؤجل في قرار تعيين سكرتير عام له، لأن ثمة تيارات قوية داخله تطالب بان يخصص هذا المنصب بالاقباط. ومن هنا فإن الوفد الذي خلا منصب سكرتيره العام برحيل القبطي إبراهيم فرج، لم يصدر قراراً بتعيين خلف له خصوصاً ان اقوى المرشحين هو القبطي سعد فخري عبدالنور.

وفي السياق نفسه، يحاول الحزب الوطني ارضاء الاقباط بالقدر نفسه الذي يبديه الناصريون وحزب التجمع. ومن الواضح حتى الآن ان الاقباط لن يقفوا وراء حزب بعينه، وان كانوا يرغبون في ان يضم المجلس النيابي المقبل عدداً من الاسماء التي تتميز بالولاء للكنيسة او لرموز المجتمع القبطي قبل ان تكون موالية للحكومة.

سلبية وعزوف

ويذكر ان التجارب الانتخابية السابقة سجلت حالة عامة من السلبية القبطية حيال المشاركة في الحياة العامة. وهو ما يمكن تجسيده بمثال بسيط اذا عرفنا ان عدد الاصوات القبطية في



حي الشرابية في وسط القاهرة يبلغ ١٥٠ الفاً، بينما يفوز المرشح الناجح بستة آلاف صوت فقط! وهو ما يعني ان الاقباط عازفون تماماً عن المشاركة.

وهذه الظاهرة حظيت بالدراسة اكثر من مرة، وادلى فيها الاقباط بآرائهم، اذا قال البابا شنودة في احد حواراته المهمة، إن ما يسمى عزلة الاقباط له اسبابه النفسية وغيرها، ولم يظهر دور الاقباط السياسي إلا في اواخر القرن التاسع عشر، بعد ظهور طبقة ملاك الاراضي التي كان الاقباط شريحة مهمة بينها، ولعبوا دوراً سياسياً في حزب الامة الذي تأسس عام ١٩٠٧. ثم كان اشتراكهم في ثورة ١٩١٩. وعندما جاء الوفد ليطرح شعار «الدين لله والوطن للجميع» تقبله الاقباط، وكانت اية جماعة سياسية حريصة على مشاركتهم، لكن ما حدث عام ١٩٥٢ هو ان حكومة الثورة بدأت بتنفيذ مبدأ «الكل في واحد». وترتب على هذا ان الكل لم يعد يشارك، خصوصا انه لم يكن بين الضباط الاحرار اقباط كثيرون.

واضاف، ان كثيراً من الضباط لم يزل يعمل على الساحة وطبقة رجال الاعمال التي يعتمد عليها الحزب الوطني ليست فيها اكثرية قبطية، وكذلك المسلمون الذين عملوا في الخليج وممثلو العصبيات المنتشرون في كل الاحزاب، اما الوفد فكان أملنا فيه كبيراً عندما اعلن عودته عام ١٩٨٧ الا ان ما حدث من تحالف مع الاخوان المسلمين ادى الى عزوف الاقباط عن الوفد.

لكن الدكتور رفيق حبيب، وهو باحث انجيلي معروف وله آراؤه المناهضة للكنيسة الارثوذكسية، قال، ان الكنيسة بعد عام ١٩٥٢ لعبت دوراً في هذا الانعزال لأنها بدأت بعد الثورة دوراً مهماً في جذب المسيحيين اليها مرة اخرى في وقت اصبحت ساحة العمل السياسي محدودة، واصبح انتماء الاقباط إلى الكنيسة التي تحولت في السبعينات ممثلاً سياسياً للاقباط.

واضاف، اصبح التكييف السياسي للشعور بالأمان لدى الجماعة القبطية هو عدم الدخول في معارضة سياسية مع الدولة، ويبقى بالتالي الحزب الوطني الحاكم هو مجالهم ينتظرون ان تأتي كل استجابات المطالب منه ومن رئيس الدولة مباشرة.

أقباط المهجر

في ضوء هذا التحليل يمكن فهم معنى الرسالة التي بعث بها عدد من اقباط المهجر الى الرئيس حسني مبارك قبل اشهر، اذ قالوا فيها تعليقاً على تعيين بعض الاقباط في مجلس الشعب: «هناك اشخاص من الاقباط اختيروا لهذا الدور في الماضي ولم يتمتعوا بثقة الاقباط وتأييد الشعب القبطي بل لم يعبروا عن مصالح ممثليهم من هؤلاء نرى مكرم عبيد وكمال هنري ابادير».

وفي هذه الرسالة قال اقباط المهجر، «اننا نقترح عليكم اسماء مثل الدكتور ميلاد حنا، فتحي اسكندر، انطون سيدهم، نجيب ساويرس، امين عبدالنور، وعندما تختارون هذه الاسماء فإنكم ستقدمون إلى الاقباط رسالة واضحة لا تخطئ مؤداها ان الدولة جادة في تصحيح العوج ورفع الغبن واستبعاد اصحاب المصالح الشخصية».

ومن بين هذه الاسماء كان الدكتور ميلاد حنا الرئيس السابق للجنة الاسكان في مجلس الشعب، وقد وصف الانتخابات المقبلة بأنها ستكون «معركة بين ممثلي المجتمع المدني وقوى التيارات الدينية». اما عن الاقباط فقال: «ان الاقباط جزء من نسيج الوطن، وعندما تكون قوى المجتمع كلها في حال انكماش او انسحاب فإن اقباط مصر يتأثرون ايضاً بذلك، وبداية من عهد الثورة ضمر دور الاقباط ثم حدث رضاء بالأمر الواقع وقبول مبدأ التعيين، وبالتالي برزت على الساحة نوعيات متسلقة اصبح وجودها ديكورياً وشكلياً ثم تغيرت البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقباط واصبح وجودهم في البرلمان قضية غير مطروحة».

سعد فخري عبدالنور المرشح في الشائعات بقوة لتولي منصب سكرتير عام الوفد قال مفسرا ما يحدث، «ان اهم سبب لما يحدث هو غياب الانتخابات الحرة النزيهة، واجراء مثل هذه الانتخابات هو المجرى الطبيعي الذي سيعود من خلاله الاقباط الى الحياة العامة، خصوصا ان رجال الاعمال الاقباط لا يشاركون لأنهم مقتنعون بأن الديموقراطية مجرد ديكور. ولا بد عموماً من ضمانات نزاهة الصندوق، ووضع الانتخابات تحت إشراف قضائي شامل حتى لو استدعى الامر اجراءها في بضعة أيام».

نقاط تفسيرية

ويمكن عموماً فهم الوضع الانتخابي القبطي الحامي من خلال نقاط تاريخية وتفسيرية عدة، اولا، ما قاله الدكتور ميلاد حنا في إحدى ندوات جمعية النداء الجديد قبل ايام، أن هناك تغيرات كثيرة حدثت على الخريطة السياسية والفكرية في مصر مع بروز دور الجيش وظهور



المصدر : الوسط

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طبقة ابناء العمال والفلاحين، ثم بروز التيارات الدينية، مسيحية واسلامية، إذ تلعب القوى الدينية الرسمية وغير الرسمية دوراً سياسياً لا يمكن اغفاله. وكمثال على الجانب المسيحي فإن

البابا شنودة يمارس دوراً سياسياً كانه رئيس حزب، وهو في تصريحاته وممارساته يكرس فكرة سيطرة رجال الدين وفكرة إقامة حكم ديني.

ثانيا، واقعتان تاريخيتان خاصتان بموقف الدولة من التعيين واختيار ممثلي الاقباط في البرلمان، ففي العام ١٩٧١ طلب الرئيس الراحل انور السادات من البابا شنودة ان يرشح عشرة اسماء لتعيينهم في مجلس الشعب، لكنه لم يختر منها سوى اسم واحد. ومن يومها توقف البابا عن ترشيح احد، لكنه قال انه لا يرفض مبدأ التعيين، «وان كنا لا نريد من الحكومة تعيين بعضنا في المجالس النيابية فقط لا نريد من يكون ولاؤهم للحكومة وليس للمواطنين».

ثالثا، في اطار الوقائع والتفسيرات التي يرجع إليها في حالة تصور سلوك الاقباط في الانتخاب، يجب تذكر واقعة الحوار الذي دار بين «الاخوان المسلمين» والاقباط في الانتخابات الماضية، وقد دعا الى هذا الحوار عدد من ابرز الاقباط وعلى راسهم ميلاد حنا ويونان لبيب رزق - الذي لم يحضر - وماجد عطية.

في هذا الحوار الذي كان تمهيدا لإعلان حزب اخواني يضم بعض العناصر القبطية، طرحت قضايا خاصة برؤية هذا التيار الديني غير الرسمي إلى وضع الاقباط في مجتمع مسلم، ومدى تمثيلهم واشتراكهم في القوات المسلحة.

ووصف الدكتور يونان هذا الحوار بانه «مثير للدهشة لانه يشعر الناس بان الحكومة غائبة كان ليست هناك احزاب سياسية وصحافة في هذا البلد، وانه لم يعد على الساحة المصرية اي شخص سوى هذه المجموعة لتقرر مصير

مستقبل مصر سواء من الاخوان او الاقباط. في هذا الحوار بدا كان مصر انقسمت الى اقباط ومسلمين وهذا غير مقبول اطلاقا».

رابعا، في الاطار نفسه يمكن ذكر واقعة اتجاه بعض الاقباط في منتصف الثمانينات إلى إعلان تشكيل حزب قبطي. وهي فكرة وصفها الجميع بانها محاولة لبعث ميت وانها مشروع محكوم عليه بالموت، ويقول الدكتور يونان: «ليس هناك عاقل - ناهيك عن الاقباط - يمكن ان يوافق على انشاء حزب قبطي لأسباب عدة، اولها ان هذا الحزب سيكون تجسيداً للوجود القبطي بما يسهل مهمة اي شخص يريد ان يضرب الاقباط، وانه سيكون تكريسا لفكرة المواطنة على اساس

شهادة ميلاد، فإذا كنا نشكو من انعزال الاقباط كيف نوافق على ان يدخلوا الحياة السياسية من خلال حزب ديني (من حوار الزميل عمرو عبد السميع مع الدكتور يونان في كتابه «النصارى»).

كل هذه المؤشرات توضح الخلفية التاريخية لما ستجري عليه القوة القبطية في الانتخابات المقبلة، وهي عموما مرتبطة بمؤشر تحدثت عنه تقارير صحافية لم ينفها اي مسيحي ولا البابا شنودة عند ما قالت ان هناك اجتماعات عقدها البابا لدفع الاقباط إلى ان يكونوا مؤثرين في الانتخابات المقبلة.

خطة الأقباط

وبناء على هذه التقارير فإن خطة الاقباط تمحورت على الآتي:

- استغلال فترة زيادة مدة القيد في جداول الانتخابات من شهر إلى ثلاثة اشهر لتكريس عملية قيد الاصوات القبطية في الجداول.
- تعليمات للكهنة والقساوسة بتوجيه الشعب القبطي في الكنائس إلى القيد في الجداول.
- تشكيل لجنة في كل كنيسة بالقاهرة من القساوسة والكهنة واعضاء مجالس الادارة، وكذلك في المحافظات.
- ان يدعو ممثلو الجمعيات القبطية الاعضاء التابعين إلى هذا الاجراء.
- تشكيل لجنة للاتصال والعلاقات العامة لدراسة المشاكل التي تواجه عملية القيد.

في هذا السياق اجتمع البابا مع عدد من المحامين الاقباط الممثلين في الحياة العامة واتفق معهم على الاتي:

- طبع طلبات القيد وتوزيعها في الكنائس.
- القضاء على سلبية الاقباط في الانتخابات.
- تسهيل عمليات القيد وعدم الخضوع للقيود الروتينية.

وكل هذا يشير الى ما سيقوم به الاقباط في الانتخابات المقبلة، فهم من جهة ينوون المشاركة والآخرون من جانب ثان يريدون كسب ودهم ■



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

النادى السياسى للحزب الوطنى ناقش انتخابات مجلس الشورى

عقد النادى السياسى للحزب الوطنى اجتماعا مساء أمس بمقر الأمانة العامة للحزب الوطنى حضره الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى، والسيد كمال الشاذلى أمين التنظيم، ووزراء التعليم والاسكان والادارة المحلية، والدولة للبحث العلمى، وعدد من نواب مجلسى الشعب والشورى. وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا الجماهيرية من بينها انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى ومشروع قانون الاسكان.

المصدر : السياسي المصري

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

نائب رئيس حزب العمل يعلن:

[illegible]

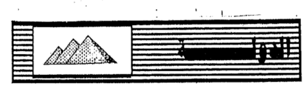
[illegible]



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



٢١ مايو موعد الانتخابات التكميلية للمقاعد الفردية بالمجالس الشعبية فى ١٠ محافظات

كتبت ـ منى الشرقاوى :

تقرر إجراء الانتخابات التكميلية لاعضاء المجالس الشعبية المحلية عن المقاعد الفردية الخالية فى ١٠ محافظات يوم ٢١ مايو القادم على ان يتم فتح باب قبول طلبات الترشيح وفحصها بمعرفة لجان فحص الطلبات اعتبارا من ١١ ابريل الحالى ولمدة ١٠ ايام ثم تعرض كشوف المرشحين وتقديم الاعتراضات والفصل فيها بمعرفة لجان الفصل فى الاعتراض من ٢١ ابريل ولمدة ١٥ يوما وستقوم المحافظات بتحرير كشوف باسماء الناخبين واعداد اللجان العامة والفرعية وتعيين رؤسائها واعضائها اعتبارا من ٦ مايو ولمدة اسبوع ثم تطبع بطاقات ابداء الرأى وتجرى الانتخابات يوم ٢١ مايو واعادة فى اليوم التالى .

وصرح الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية بأن الانتخابات ستجرى عن المقعد الفردى لحى الوايلى عن قسم الظاهر وحى مصر الجديدة عن قسم مصر الجديدة بمحافظة القاهرة ، وفى قرية ميت غراب مركز السنبلاوين ، ومركز ميت غمر عن قرية سلفا بمحافظة الدقهلية ، ومركز الحسينية عن المدينة ومركز ابو حماد عن قرية الصرة بمحافظة الشرقية وكوم حمادة عن قرية بدر بمحافظة البحيرة ودير مواس عن قرية تل بنى عمران وسمالوط عن قرية بنى خالد بمحافظة المنيا وعن قرية الحمام مركز ابنوب بمحافظة اسيوط وعلى مقعد محافظة سوهاج عن مركز دار السلام وعن مدينة أبو تشت بقنا ومركز الأقصر عن قرية العش ومدينة نصر النوبة بمحافظة أسوان ومقعد محافظة اسوان عن مركز اسوان ، ومقعد مدينة أبو سنبل السياحية وعن قرية القسمية مركز الحسنة ومركز الشيخ زويد عن قرية قبر عمير ، وعن مدينة العريش وعن قرية بالوظة بمحافظة شمال سيناء.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

الاحزاب .. والانتخابات [٢]

استكمالا للمقال المنشوربتاريخ ١٢ مارس الماضى نقول ان الانتخابات القادمة التى ستجرى قرب نهاية هذا العام هى اهم انتخابات.. لان مجلس الشعب القادم سيكون المسئول عن القيام بدوره الوطنى والدستورى اثناء دخول مصر القرن الحادى والعشرين بكل التطلعات والآمال والاستعدادات التى قامت بها الدولة لذلك منذ سنوات، وسيكون هو المسئول ايضا عن بلوغ مرحلة التحول التاريخية التى نعيشها الآن الى بر السلامة..الانتقال الى تحقيق السلام فى الشرق الاوسط بما يحقق اهدافنا القومية.. والانتقال الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى.. والانتقال الى مجتمع الانفتاح الانتاجى.. والانتقال الى مجتمع عصرى سواء فى المدرسة او المصنع او المزرعة او الادارة.. وهذه مهام خطيرة ومصيرية ويتوقف عليها تحديد مكانة ودور مصر فى القرن القادم.

رجب البنـــا

ولكن يلفت النظر ان الاحساس العام لم يتبلور بعد بخطورة هذه الانتخابات بالدرجة الكافية، ومازال الاستعداد لها يجرى بنفس العقلية والتفكير، وبنفس الاشخاص، وبنفس الوسائل.. اما الاحزاب فان استعدادها للانتخابات مازال قائما على اتباع الاساليب القديمة التى كانت متبعة فى الثلاثينات والاربعينات..فن استثارة العصبيات.. او عقد التحالفات الوقتيةبين قوى واتجاهات متعارضة بطبيعتها بحكم التكوين والمصلحة.. او عقد «صفقات» انتخابية.. شىء مقابل شىء.. واعتماد اساسى على العامل الشخصى والاسراف فى الوعود وإلهاب التطلعات لدى جميع الفئات.. واللعب بكل الاوراق الممكنةبصرف النظر حتى عن الاعتبارات الاخلاقية او اعتبارات المصلحة العامة او الاعتبارات القومية.

ومازال فى الوقت متسع لكى تراجع الاحزاب موقفها، واعتقد بان البداية يجب ان تكون بلقاء بين قيادات الاحزاب لكى تتفق على الاطار العام، الاخلاقى، والسياسى، الذى يجب ان تلتزم به جميع الاحزاب، لكى تكون هذه الانتخابات فرصة لتحقيق تقدم ونضج سياسى فى البلد، وليس العكس، ولكى تكون الانتخابات ونتائجها لصالح القوى الوطنية، مهما يكن انتماؤها الحزبى.. وليس العكس، ولكى تظل هذه الانتخابات محكومة بضوابط ذاتية تجعلها فرصة لادارة حوار عام مفتوح فى البلد كله.. فى كل مكان.. وفى كل موضوع..وعلى كل مستوى.. لكى يساعد ذلك فى النهاية على انضاج راى عام مستنير حول القضايا الجوهرية، ويدفع المواطنين الى المشاركة بمعناها الواسع.. المشاركة التى تخرج الغالبية الصامتة من حالة الصمت.. وتخرج الفئة السلبية عن سلبياتها.. وتحدد امام الشباب الطريق السليم الذى يوصله الى اهدافه المشروعة ويسمح له بفرصة عادلة فى العمل العام بالراى والجهد.

مثل هذا الاجتماع ليس مقصودا منه توحيد جهود الاحزاب حول الموضوعات التى ستجرى حولها الدعايات الانتخابية.. ولا تذويب الفوارق بين الاحزاب.. ولا عقد تحالفات بين بعض الاحزاب.. ولا توزيع الدوائر.. ولكن المقصود به هو اجراء حوار نزيه ومخلص لوجه الوطن حول مسالة واحدة هى : ان نتفق على كيف نختلف.:

فالاختلاف بين الاحزاب امر قائم، وضرورى، ويجب ان يستمر.. ولكن كيف نحمى هذا الاختلاف من ان يتحول الى معارك غير اخلاقية.. تستخدم فيه اسلحة غير اخلاقية.. ويستثمر بطريقة غير اخلاقية.. ولاهداف غير اخلاقية.. وكيف نحمى هذا الاختلاف من «الانتهازية الحزبية».. وكيف نحميه من ان يتحول الى خلافات شخصية ثم ينقلب الى معركة لنهش الاعراض وهتك كرامة الناس.. وكيف نحمى الشباب من ان يقع فريسة للاستغلال فى مثل هذه المعارك غير الاخلاقية.

البداية الصحيحة للانتخابات،منذ الآن، هى وضع اطار عام اخلاقى.. يحدد المبادىء والقيم التى تجعل المعركة الانتخابية مناسبة لصالح الوطن وليست «خناقة» سياسية تستباح فيها الحرمات.. وترتكب المحظورات.. وتشوه فيها الحقائق.. وتكال فيها الاتهامات جزافا دون مراعاة للحقيقة والضمير والمصلحة القومية..

صحيح ان المعركة الانتخابية القادمة ستكون فاصلة بالنسبة للاحزاب القائمة.. وسوف يتحدد فيها ما هو الحزب الذى تعطيه الجماهير ثقتها.. وماهى الاحزاب التى يمكن ان تبقى فى الساحة بقدر مالها من انصار ومؤيدين .. وماهى الاحزاب التى تمثل زوائد لاقيمة لها .. ولاتاثير . ولافاعلية . ولاقبول من المواطنين..

ونتيجة الانتخابات القادمة بالقطع ستؤدى تلقائيا الى استئصال هذه «الزوائد الحزبية» .. لانه ليس هناك قرار اقوى واصدق من قرار الجماهير بالابقاء او الالغاء لهذا الحزب او ذاك .. واذا كان النظام السياسى فى تطبيقه لمبدا التعددية يسمح بقيام احزاب كثيرة ليس لها قواعد شعبية، فان الانتخابات هى المناسبة القومية التى تتم فيها عملية «الانتخاب الطبيعى» بحيث يكون البقاء للاصلح وليس العكس، وهذا هو مايدعو الاحزاب التى لها قواعد شعبية الى العمل بشكل مختلف .. يعتمد اساسا على طرح قضايا سياسية .. وحلول للمشاكل .. وبدائل للسياسات التى تختلف معها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٥

فاحزاب المعارضة حتى الآن لم تحدد الا مانرفضه .. وتعرف مالاتريده .. ولكنها لاتقدم سياسات متكاملة فى كل ميدان من الميادين .. بينما المفروض ان الاحزاب بيوت خبرة سياسية وفنية .. والانتخابات هى المناسبة لا لتحطيم كل ماهو قائم .. وتشويه كل ماتم انجازه بل لتقديم رؤية جديدة ومختلفة للموضوعات الاساسية التى تتعلق بالمستقبل ... وابداء اراء ايجابية ومتكاملة .. ومشروعات للعمل مدروسة وقابلة للتنفيذ ..

ومشكلة احزاب الاقلية انها تعمل وفى يقينها انها سوف تظل احزاب اقلية، ولذلك فهى لم تعد نفسها الا لدور «المعارض المشاغب» الذى يحاول اثبات الوجود عن طريق الصوت العالى .. والمخالفة لكل شىء وهذا موقف يمكن فهمه فى مرحلة «الطفولة الحزبية» .. وفى مرحلة «المراهقة السياسية» ولكن لايمكن تصوره فى مرحلة النضج السياسى التى نامل ان تساعد احزاب الاقلية نفسها على الوصول اليها.

ومسئولية حزب الاغلبية اكبر من غيره . فى ان يعطى القدوة، والمثل، فى الممارسة السياسية النظيفة والموضوعية، واختيار وجوه نظيفة ومحترمة من الناس ولها تاريخ معروف، ووجوه جديدة واعدة اثبتت مقدرة على العمل السياسى والشعبى.

وفى بلد مازالت فيه الامية سائدة بين اكثر من نصف سكانه فان الطليعة المستنيرة عليها واجب، لابد من القيام به هو ان يكون له دور الحارس للقيم الاخلاقية السليمة فى الممارسات الحزبية .. وايقاظ الوعى العام باهمية هذه الانتخابات .. ليس لكى ينجح مرشح معين ويدخل مجلس الشعب ويتمتع بالحصانة وتوابعها . ولكن لكى تكون لها سلطة تشريعية قوية تستطيع ان تقوم بدورها فى قيادة العمل الوطنى فى عالم جديد .. هو عالم القرن الحادى والعشرين .. واذا لم يشعر المثقفون بهذه المسئولية ويتحملوا نصيبهم الاكبر منها منذ الآن . فمن الذى سيقوم بذلك ..؟



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٥

الحزب الوطني يستعد لانتخابات مجلس الشورى

□ القاهرة - «الحياة»:

■ اعلن وزير الدولة لشؤون مجلسي الشعب (البرلمان) والشورى امين التنظيم في الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في مصر السيد كمال الشاذلي ان لائحة المرشحين النهائية للحزب في انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ستعرض على الرئيس حسني مبارك باعتباره رئيساً للحزب.

واوضح الشاذلي في اجتماع النادي السياسي للحزب الذي عقد مساء أول من أمس ان الامانة العامة للحزب تلقت لوائح مرشحي امانات الحزب لمجلس الشورى في كل المحافظات المصرية. واضاف ان «مراجعة هذه اللوائح تتم حالياً وستعلن اللوائح النهائية عقب عرضها على الرئيس مبارك». وتابع ان الحزب سيشارك بمرشحين في كل الدوائر التي ستجرى فيها انتخابات. وتبدأ انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في الاسبوع الاول من حزيران (يونيو) المقبل.



ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات الشورى تعلن بعد عرضها على مبارك

□ الوزراء فى النادى السياسى للحزب الوطنى:

زراعة ٧٣٠ ألف فدان بالقطن هذا العام

برنامج لتطوير العشوائيات وآخر للتنمية الريفية

٥٦٥ مليون جنيه للإسكان فى الموازنة العامة

امتحان الثانوية العامة فى مستوى الطالب المتوسط

تعرض على الرئيس حسنى مبارك ـ بصفته رئيسا للحزب الوطنى ـ خلال الاسبوع القادم، الترشيحات النهائية للحزب فى انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى. أكد ذلك السيد كمال الشاذلى الأمين المساعد للحزب، وقال: إن الأمانة العامة تلقت ترشيحات أمانات المحافظات، وتتم حاليا مراجعتها، وستعلن بعد عرضها على الرئيس، وأشار إلى أن الحزب سيشارك فى جميع الدوائر الخالية، وستجرى الانتخابات خلال الاسبوع الأول من شهر يونيو القادم.



واعلن الدكتـــور يوسف والى نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى - فى اجتماع النادى السياسى للحزب أمس - انه تمت زراعة ٦٥٠ الف فدان بالقطن، وينتظر ان تصل المساحة المنزرعة بالمحصول إلى ٧٣٠ الف فدان، وان ذلك يعتبر انجازا لوجود بعض الاختناقات فى التسويق بين النظام الحر والتعاونى، مع تفاوت سعر القطن المعروض فى العام الماضى، وقال: إن نسبة الإنبات ضعيفة فى بعض المحافظات نتيجة عوامل البرودة، ولذلك تقرر صرف تقاوى «الترقيع» بالمجان للزراع، واشار إلى ان هناك اتفاقا بين وزارتى الزراعة والاشغال العامة على تحديد المناطق التى يزرع فيها الأرز.

وأكد الدكتور محمود شريف وزير الإدارة المحلية، انه تم اعتماد برنامج لتطوير العشوائيات وآخر للتنمية الريفية فى خطة الدولة، وقال إنه سيتم تسليم قرية جديدة فى اسيوط خلال شهر ابريل الحالى وأخرى فى قنا خلال شهر مايو القادم، وذلك فى إطار إنشاء قرى جديدة بدلا من التى جرفتها السيول.

وقال المهندس صلاح حسب الله وزير الإسكان والمرافق: إنه تم تخصيص ٥٦٥ مليون جنيه للإسكان فى الموازنة الجديدة للدولة التى يبدا تنفيذها من اول يوليو القادم، واكد ان مشروع قانون الإسكان فى مرحلته الأولى سيعرض على مجلس الشعب فى الدورة الحالية، وطالبت الاحزاب جميعها فى ردودها على مشروع القانون بعدم تحديد مدة التعاقد بين المالك والمستاجر، وإطلاق الحرية فى قيمة الإيجار بين المتعاقدين.

وقال الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم: إن امتحان الثانوية العامة سيكون فى مستوى الطالب المتوسط، ويبعد كل البعد عن التعقيد ومن صميم المنهج، واكد ان هذه الدفعة ستاخذ حظها كاملا شانها شان اى دفعة اخرى، وسيكون لكل ناجح مكانه فى الجامعات.

كما اكد ان التامين الصحى فى المدارس سوف يقوم بواجبه بالنسبة للحالات المرضية وتوفير العلاج لها.

وقال الدكتور والى: إنه تم الاتفاق مع وزير التموين على السماح باستيراد الحيوانات الحية للذبح داخل مصر، بشرط مراقبة الوارد منها بمعرفة الطب البيطرى، حتى لا تستورد حيوانات مصابة بالامراض، وذلك بهدف توفير اللحوم فى عيد الأضحى، وسيتم التمييز بين اللحوم البلدية والمستوردة سواء كانت مجمدة أو حية بالختم الجديد الذى يستخدم حاليا.

وقالت الدكتورة فينيس جودة وزيرة البحث العلمى: إنه تم تشكيل لجنة وزارية لتطوير التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية تختص بوضع برنامج للتطوير فى الصحة والبيئة والإنسان والنبات والصناعة والحيوان بمساعدة المصريين المغتربين، وقد تم بالفعل وضع البرامج والتكلفة المتوقعة وستتم مناقشتها فى اجتماع اللجنة، وسيتم فى إطار هذا البرنامج الاتفاق مع ثلاثة من علمائنا فى الخارج على تدريب ٣ من علمائنا فى هذا المجال.

٠٠٤٨٠٠



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٥

بعد فوات المدة القانونية:

الداخلية تخطر مديريات الأمن بإعداد كشوف الناخبين!

كتب صلاح النحيف:

أخطرت وزارة الداخلية مديريات الأمن بالمحافظات بسرعة إعداد كشوف الناخبين، وعلى ضوء هذا الإخطار طلبت مديرية أمن القليوبية الاسبوع الماضى من مشايخ الشياخات بالمدن والقرى موافاتها بالكشوف فى موعد أقصاه أمس الإثنين. ويأتى إعداد هذه الكشوف بعد فوات المواعيد القانونية التى حددها القانون ولائحته التنفيذية بوجوب عرض جداول الناخبين فى شياخات المدن وحصص القرى والأمكنة التى يراها مدير الأمن بكل محافظة فى الفترة من أول فبراير حتى منتصف مارس ١٩٩٥.

وعلمت «الشعب» أن إعداد كشوف الناخبين تطلب لأول مرة ولم يسبق عرضها كما ينص القانون.

وفى أثناء مرورنا بالمدن والقرى شاهدنا المشايخ واللجان المنوط بها إعداد الكشوف تؤدى عملها ليل نهار وتقوم بنقل الأسماء من الدفاتر وتفريغها فى الكشوف الانتخابية.

ويؤكد هذا صحة مانشرته الشعب فى مارس الماضى من أن كشوف الناخبين لم يتم عرضها فى المواعيد القانونية التى حددها قانون مباشرة الحقوق السياسية ولائحته التنفيذية.. مما يعرض انتخابات مجلس الشعب القادمة للبطلان، مالم يصدر رئيس الجمهورية حكما وقتيا بمواعيد جديدة يتم خلالها عرض جداول الناخبين.



المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٥٠ ألف جنيه تعويضا لمحمد على بشر بسبب تزوير انتخابات مجلس الشعب

قضت محكمة استئناف جنوب القاهرة بصرف تعويض قدره ٥٠ ألف جنيه من خزانة وزارة الداخلية للدكتور محمد على بشر أمين عام نقابة المهندسين المرشح السابق لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ عن دائرة شبين الكوم بمحافظة المنوفية.

وكانت محكمة القضاء الإدارى قد قضت بنجاح الدكتور بشر ومرشحين آخرين، إلا أن وزارة الداخلية ومجلس الشعب رفضا تنفيذ الحكم.

وحصل د. بشر على حكم من محكمة أول درجة بتعويض قدره ٥ آلاف جنيه فقط عن تزوير الانتخابات لصالح منافسه مرشح الحزب الوطنى فاستأنف الحكم فقضت له المحكمة بالحكم السابق.

فى السويس:

صراع فى «الوطنى» قبل انتخابات الشورى

على الرغم من الاهتمام الواضح الذى أبدته كل أحزاب المعارضة، تجاه انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى فى السويس التى تجرى على مقعد واحد، وعلى الرغم من أن المعارضة -فيما يبدو- فضلت ادخار قواها لانتخابات مجلس الشعب القادمة، فإن صراعا عنيفا يجرى الآن داخل الحزب الوطنى للحصول على مقعد الشورى. أول الذين أبدوا رغبتهم فى خوض هذه الانتخابات هو المحاسب عبد الحكيم حجاج -نقيب التجاريين- الذى يعتمد على أصوات العاملين فى شركة «مصر إيران للغزل والنسيج» التى يرأس مجلس إدارتها، أيضا على علاقاته الطيبة بالتيار الإسلامى داخل السويس. من بين أبرز منافسيه يأتى حسين سمير -عضو المجلس المحلى- الذى أحجم عن خوض معركة رئاسة المجلس، أملا فى دعم أحمد هلال -رئيس المجلس- له فى انتخابات الشورى، أيضا على أبو هاشم -رئيس لجنة السياحة فى المجلس المحلى السابق- الذى تم استبعاده من قوائم مرشحى المجلس الحالى، لهذا فإنه ربما يرغب فى إثبات أن مستبعديه كانوا على خطأ، وأنه قادر على الفوز. ومهما كانت النتائج.. فإن هذا الصراع سيلقى بظلاله عند اختيار مرشحى «الوطنى» لانتخابات مجلس الشعب القادمة، وهو ما يثير قلق الكثيرين، خاصة بعد أن أصبح اختيار المرشحين يتم بصورة (محلية)، بعد استبعاد أى نفوذ (مركزى) يؤثر على هذا الاختيار.



لأسبـــاب أمنيـــة وانتخـــابية

تأجيل إحالة قانوني الإسكان والعمل الموحد لمجلس الشعب

تقرير: منال لاشين

مشروعات قوانين هامة تنتظر الإحالة لمجلس الشعب فى دورته الأخيرة التى تنتهى أواخر يونيو المقبل، دوائر الحزب الوطنى تطالب بسرعة إحالة بعضها كقانون محاربة الاحتكار وقانون الاستثمار الموحد، ومشروع قانون للغرف التجارية يتلكا أمام قانون الاسكان وقانون العمل الموحد فالأغلب أن يفوتها القطار.

وعلمت «العربى» أن الحكومة تتجه لتاجيل إحالة مشروعى قانون الاسكان والعمل الموحد لمجلس الشعب الى الدورة المقبلة لدواع سياسية وامنية.

وكان عدد كبير من قيادات الحزب الوطنى قد اعترض على إقرار قانونى (الاسكان والعمل الموحد) فى الدورة الأخيرة للمجلس وقبيل الانتخابات بما يؤثر على الناخبين وخاصة فى ظل إقرار نظام الانتخابات الفردى فى الانتخابات القايمة، ومن ناحية أخرى فإن هناك سبباً آخر وراء الاتجاه الى التأجيل وهو الخوف من حدوث انفجار شعبى حيث اثبتت التجارب السابقة أن العمل بأسلوب الصدمات ومفاجأة الرأى العام بقرارات وقوانين تمس الاحتياجات الأساسية يمثل مخاطرة أمنية على غرار ما حدث فى أحداث يناير ١٩٦٧ ومن ثم يجب تمهيد الرأى العام لهذه القوانين بمناقشتها فى الأحزاب والصحف ووسائل الاعلام.

وكان الحزب الوطنى قد تراجع فى تقديم قانون الاسكان وحيث أعلن إحالة القانون الى مجلس الشورى ولكن القانون لم تتم إحالته ووصفت جلسة لجنة الخدمات بمجلس الشورى التى ناقشت القانون بأنها جلسة ودية وبانتهاء دورة مجلس الشورى يكون قانون الاسكان قد تأجل بصفة نهائية الى الدورة القادمة لأن قانون الاسكان من القوانين المكملة للدستور والتى يتوجب أن تحال الى مجلس الشورى قبل مجلس الشعب طبقاً لمواد الدستور.

ويمثل قانون العمل الموحد واحداً من أخطر القوانين المرتبطة بملايين العمال من ناحية وبآليات الخصخصة طبقاً لأوامر وصندوق النقد من ناحية أخرى حيث يسلب القانون الجديد الضمانات التى يكفلها القانون الحالى للعمال من الحماية من الفصل التعسفى بالاضافة الى الحقوق المالية للعمال.. وينكر ان القانون الحالى يعد بضماناته عقبة مهمة فى بيع مشروعات قطاع الأعمال حيث يطالب المشترون بشراء المشروعات وطرد العمال.

من جهة أخرى، طالبت قيادات الحزب الحاكم بسرعة إحالة قانون الاحتكار الى مجلس الشعب لأنه من القوانين التى تمس حياة المواطنين ومصالحهم وتحسن من صورة حكومة الحزب الوطنى قبل الانتخابات القادمة وسرعة إحالة قانون الاستثمار الموحد الأقل خطراً من الناحية الجماهيرية وهو فى الوقت نفسه يمثل مطلباً مهما للمستثمرين إلا أنه يمس فى بعض مواده حقوق العمال المالية.

ويبقى قانون الغرف التجارية وهو يمثل نموذجاً آخر منفرداً فرغم أن الاطراف المعنية (وزير التموين واتحاد الغرف قد اتفقا على رفض مشروع القانون الجديد والاكتفاء بإجراء تعديل بعض مواد القانون الحالى وتم الاتفاق على أن متتقدم الحكومة بهذا التعديل أو يتقدم به أحد أعضاء مجلس الشعب، رغم هذا الاتفاق الثنائى إلا أن هناك اتجاها معارضا داخل الحكومة لأنه يمثل سابقة قد تلزم الحكومة فيما بعد فى قوانين أخرى حيث يعد قانون الغرف التجارية هو القانون الوحيد الذى سمح الوزير المختص د. أحمد جويلى لأصحاب الشأن بمناقشته ووضع التعديلات.

٢٠٠٤٦١٠



مجلس الشعب فوق صفيح ساخن !!

رؤية أعضاء المجلس لكيفية الفصل بين السلطات

هل المجلس سيد قراره .. أم سيد لائحته ؟

اثار الحكم الذى اصدرته محكمة استئناف القاهرة بالزام رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية السابق بدفع مبلغ (١٠٠) الف جنيه كتعويض للدكتور حمدى الحديدى وزير الصحة السابق نتيجة تزييف الانتخابات وحرمانه من الحصول على عضوية مجلس الشعب الحالي الكثير من الجدل، فقد قام الدكتور سرور رئيس مجلس الشعب بتكليف هيئة قضايا الدولة بالطعن في هذا الحكم، الذى لم يكن الأول من نوعه فقد سبق لنفس المحكمة أن اصدرت حكمين مماثلين من قبل وقد بلغت عدد الطعون الانتخابية التى تقدم بها المرشحون حتى الآن ٢٦٨ طعناً فصلت محكمة النقض منها حتى الآن فى ٤٥ طعناً وتم اعلان مجلس الشعب بذلك وقد اثار هذا الحكم عددا من التساؤلات حول طبيعة العلاقة وضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والقضائية وخاصة في مجال احكام القضاء وكذلك حول صحة عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب ، ومامعنى ان مجلس الشعب سيد قراره .

وحول تلك القضية اجرت «الوطن العربى» هذا الاستطلاع : -

اصل الحكاية

واصل الحكاية كما رواها الدكتور حلمى الحديدى فى العديد من احاديثه إنه قد تقدم بطعن إلى رئيس مجلس الشعب حول صحة الانتخابات التى جرت بدائرته يوم ١٩٩٠/١١/٢٩ وقام رئيس المجلس باحالة الطعن الى محكمة النقض للتحقيق فى صحته وفقا لأحكام المادة ٩٣ من الدستور وقبلته المحكمة شكلا وموضوعا وتم اخطار مجلس الشعب بذلك.

ولكن رئيس مجلس الشعب لم يعرض قرار المحكمة على المجلس للفصل فى صحة الطعن خلال الميعاد المحدد وهو مادعى د. حلمى الى اللجوء للقضاء طلباً للتعويض الادبى والمادى بعد أن اهدر مجلس الشعب كافة الضمانات الدستورية والقانونية للوصول الى حقه الذى اقره الدستور واكده تقرير محكمة النقض وقامت المحكمة باصدار حكمها السابق الذى تضمن الزام الدكتور سرور ووزير الداخلية السابق اللواء عبد الحليم موسى بدفع التعويض من جيبيهم

سيد قراره

وفى رده على حكم محكمة النقض اعلن الدكتور سرور رئيس المجلس ان مجلس الشعب هو سيد قراره. وعلى ذلك وإعمالاً بهذا الحق امتنع المجلس بصفته السلطة التشريعية عن التعليق على الحكم الصادر من سلطة قضائية تاكيدا لمبدا الفصل بين السلطات الذى هوتاكيد للديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

إختصاص المجلس

ويرى المستشار محمد جويلى عضو مجلس الشعب وامين سر اللجنة التشريعية ان المادة ٢٠ من القانون تنص على ان مجلس الشعب هو المختص دون غيره بالفصل فى صحة عضوية اعضائه، وقرار المجلس بصحة العضوية او اسقاطها يمثل قراراً قضائيا وهو ماأكدته المحكمة الدستورية العليا من قيام مجلس الشعب بالفصل فى الطعون الانتخابية لما يتميز ويتمتع «بالحجية» المقررة للأحكام القضائية بحيث لايجوز للمجلس أن يعدل عن قراره أو يعيد النظر فيه ومن ثم فإنه تبعا للائحة مجلس الشعب الداخلية فقرار المجلس فى هذا الخصوص هو قرار نهائى وبالنسبة للتعويض الصادر ضد الدكتور سرور فهو صادر ضده

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بصفته الوظيفية كرئيس لمجلس الشعب وليس بصفته الشخصية .

احترام تقرير المحكمة

ويرى النائب محمد السنديوني عضو مجلس الشعب أن المجلس مطالب باحترام تقارير محكمة النقض ولابد ان تكون هذه التقارير محل اهتمام من المجلس واذا رفض المجلس هذه التقارير فلابد ان يذكر لاسباب قانونية لرفضه لها ولكننا نلاحظ أن غالبية تقارير محكمة النقض ترفض من مجلس الشعب الذي هو سيد قراره فقط بلا مبررات اخرى ويجب ان يهتم المجلس بهذه التقارير حتى لايذهب اصحابها الى المحكمة لتحكم لهم بتعويض مادى يدفعه الشعب من قوته بينما يجلس على مقاعد نواب الشعب من هم لايمثلون الشعب .

سنة أولى طعون

ويقول النائب حسن جبريل اننا وبعد ان قاربنا على نهاية الدورة البرلمانية لمجلس الشعب الحالي الا ان هناك ٨٦ طعنا انتخابيا مازالت منظورة امام محكمة النقض فمتى سوف يتم النظر في هذه الطعون ؟

ولهذا يجب ان يكون هناك فترة زمنية معينة ينظر خلالها المجلس في الطعون الانتخابية واقترح ان تكون السنة الاولى من عمر الدورة البرلمانية هي الفترة التي ينظر خلالها المجلس لكافة الطعون بحيث تقوم محكمة النقض بالتحقيق في الطعون وارسالها الى مجلس الشعب للنظر فيها واقرار صحة العضوية من عدمها وأكد أنه من غير المعقول ان يكون ماتبقى من عمر مجلس الشعب الحالي أقل من ٣ شهور ومازالت محكمة النقض تدرس وتحقق اكثر من ٨٦ طعناً في المجلس الحالي بينما نظرت المحكمة ٢٦٨ طعنا انتخابيا سابقا .

فلكي يستطيع المجلس ان يمارس واجبه التشريعي والرقابي بدقة لابد ان يكون قد انتهى من النظر في موضوع الطعون الانتخابية ولهذا يجب ان يكون هناك فترة محددة للنظر في الطعون .

ليس سيد قراره

ويعلن النائب كمال خالد عضو مجلس الشعب المستقل ان الفصل بين السلطات هو ان تؤدى كل سلطة واجبها كاملا وان يراقب القضاء جميع نواحي تحقيق العدالة التي تخالفها اى سلطة من السلطات الاخرى كالسلطة التشريعية والتنفيذية وعلى القضاء ان يراعى تحقيق العدالة في جميع الاحوال لافرق في ذلك بين مواطن عادى وسلطة من السلطات وهذا هو المفهوم الحقيقي للفصل بين السلطات تحقيق العدالة .

اما بالنسبة لعبارة «سيد قراره» فمجلس الشعب هو سيد لائحته فقط لانه يقوم بوضع اللائحة الداخلية له ويقوم بتعديلها في اى وقت يشاء كيفما يحلو له .

اما عبارة "سيد قرارة" فهي عبارة يرفضها العقل والمنطق السليم وقد رفضها الدكتور احمد فتحي سرور وظل لفترة طويلة يستعمل عبارة ان مجلس الشعب «سيد لائحته» ولكنه استبدلها وعاد ليستخدم عبارة: مجلس الشعب«سيد قراره».

اما الحكم الصادر ضد الدكتور سرور فهو حكم صدر ضده بصفته الوظيفية ومعروف ان الخطأ الوظيفي الناشئ عن مجرد اختلاف وجهات النظر في تفسير القانون لايحاسب عليه الاشخاص .

ويؤكد كمال خالد ان مراقبة القضاء لامور العدالة في السلطة التشريعية لايمثل اى خروج عن مبدأ الفصل بين السلطات بل هو يدخل ضمن هذا المبدأ .



فكرة!

نريد من الاحزاب في مصر ان ترشح وجوها جديدة لعضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب . لا نريد ان نرى النكرات فوق مقاعد البرلمان . بل نريد ان نرى الكفاءات والعبقريات والرجال والنساء الذين يشار اليهم بالبنان .

وهذا هو نفس ما يريده الشعب ويطالب به ويصر عليه . فالشخصيات المجهولة والاصنام الخرساء لا تصنع برلمانا قويا بل تصنع مجلسا هزيلا ضعيفا لا عمل له إلا التصفيق للحكومة والهتاف باسمها ونحن لا نريد الضوضاء ، وإنما نريد مجالس تعبر عن ارادة الأمة وتفوز بثقتها لا مجالس اشبه بخيال المآته الذى تخافه العصافير ولا تخافه النسور !

نريد نوابا يتكلمون ولا نريد النائب الاخرس الذى يبقى صامتا طوال خمس سنوات لا يفتح فمه إلا ليتثاءب ولا يقف إلا لتحية معالى الوزير !

مجلس تشريعى بلا معارضة هو مجلس ميت ليس فيه حياة ، هو مقاعد في البرلمان ليس فيها احد ، هذه المقاعد الخالية تبقى خالية مادام اصحابها لا يفتحون افواههم ولا يرفعون صوتهم . كل مطالبهم شخصية وكل افكارهم فارغة وكل ضمائرهم ميتة .

إننا لا يهمنا عدد المعارضين في مجلس الشعب الجديد او مجلس النواب الجديد فطالما قلنا ان نائبا شجاعا واحدا هو اغلبية ، واغلبية بكماء هى اقلية لا قيمة لها ولا وزن لها وهى مجموعة من الاصفار ليس فيها رقم واحد صحيح .

لقد راينا نوابا عظاما في تاريخ البرلمانات المصرية . نواب يسقطون الوزارات ويهزون مقاعد الحكام يقفون على المنبر فيسمعهم الشعب كله . المعارضون والمؤيدون على السواء . تسمع الامة اصواتهم قبل ان تخترع الميكرفونات . رب كلمة واحدة من افواههم تتحول الى نشيد قومى يغنيه الشعب كله . رب استجواب واحد يهز الصامتين ويوقظ النائمين ويحرك الغافلين .

لا نريد المجالس التى تعينها الحكومة ولا ينتخبها الشعب بل نعتقد ان الانتخابات الحرة وحدها هى التى تجيء بمجالس نيابية تمثل الأمة وتعبر عن ارادتها .

اعطونا مجالس منتخبة في انتخابات حرة نعطيكم برلمانا من العمالقة لا مجلسا من الأقزام .

مصطفى امين



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٤/١٩٩٥

المعايير الجديدة للتجديد السياسى استعداد الانتخابات «الشورى والشعب»

يتوقف اداء ودور اى مؤسسة سواء اكانت تنفيذية ام تشريعية ام غيرهما، على طبيعة الاشخاص الذين تضمهم هذه المؤسسة أو تلك، وتظهر هذه العلاقة بشكل اكثر وضوحا فى تلك السلطة التشريعية حيث يتوقف على عضوية هؤلاء فى البرلمان (السلطة التى تشرع القوانين فى اى دولة فى العالم)، اولا اصدار القوانين بصورة معينة تعبر عن طبيعتهم وتكوينهم الطبقى وانتماءاتهم السياسية، وثانيا حيث ترتبط طبيعتهم وقدراتهم فى ضوء المناخ العام للممارسة الديمقراطية على وجود دور فعال للبرلمان، الذين ينتمون اليه، فى صنع القرار السياسى وذلك بدلا من تركيزه باستمرار فى يد رئيس الدولة المثقل بالأعباء دائما.

وعادة كلما اقتربنا من الانتخابات، استمعنا عن معايير اختيار الاحزاب، وخاصة الحزب الكبير وهو الحزب الحاكم (الوطنى)، لأعضائهم فى البرلمان. وها هو عام ١٩٩٥، قد بدأ منذ عدة أشهر والحديث لا ينقطع عن انه عام الانتخابات، وانه عام الديمقراطية، وان الأمل معقود عليه على انه عام التغيير وعام التجديد السياسى من خلال انه سيشهد اكبر انتخابين لمجلسى الشورى اولا فى يونيه، ثم الشعب ثانية فى ديسمبر.

وها هى المعايير تتدفق علينا مرة اخرى كسابق عهدها ومنها: «الشعبية التى يتمتع بها المرشح، والسمعة، والنزاهة، والعطاء، وغير ذلك من معايير تتعلق بالحرص على المصلحة العامة». وجميعها من المعايير التى يصعب الامساك بها والاتفاق على حدود لها والدليل تعدد التقارير التى كتبت بشأن بعض الأشخاص الذين اتوا بالمجلس السابق واتضح انهم من تجار المخدرات فيما بعد!!

فلنتفق أولا على عدة امور وهى:

١ ـ ان التجديد السياسى فى كل دورة انتخابية للشورى والشعب امر مطلوب لدفع دماء جديدة تعطى حيوية لهذه المجالس حتى لا تتجمد الدماء فى شرايينها.

٢ ـ ان توكيل المسئولية فى اختيار الاعضاء لابد ان يكون للجنة تتصف بالامانة والمسئولية والحرص على المصلحة القومية بصورة لا يثار حولها غبار اثناء او فيما بعد عملية الاختيار خاصة بالنسبة للحزب الحاكم ولجنته الكبيرة وكذا ينسحب الأمر على اللجان الاخرى للاحزاب المعارضة، ولذلك فان تشكيل اللجنة لابد ان يكون باختيار من رئيس الحزب ولاشخاص محل ثقته ليحاسب على ذلك أمام الله والوطن والتاريخ، لاننا سمعنا عن اشياء غريبة عن لجان سابقة غيرت أسماء وبدلتهم بأخرين لأسباب يعلمها الله!

٣ ـ أن توضع المعايير أولا وتعرف بوضوح، ويتم الاتفاق على معيار عند اختلاف مصادر التقارير، وذلك بترجيح احد هذه التقارير ولا تترك الأمور لكل حالة حتى لا تترك الأمور للتأثيرات الشخصية والعوامل المزاجية!!

● وهذه النقاط الثلاث التى يمكن الاتفاق عليها تقودنا الى مناقشة المعايير المطلوبة لاختيار المرشحين لمجلس الشورى اولا ثم الشعب فيما بعد.

ـ فالمعايير المطروحة خلافية، بمعنى ان معيار الشعبية او الجماهيرية للشخص المرشح، يمكن الاخذ به فى حالة اذا كانت هذه الشعبية نتاجا لخدماته للجماهير عبر مسيرة تاريخية لم يقصد بها سوى الصالح العام وصالح المكان الذى ينتمى اليه والجماهير الذين يعيشون معه. لكن عندما يقصد بالشعبية أنه من المشهورين لانه من الأغنياء فى المنطقة ولديه عدد من العمارات او من الأطيان او يعمل لديه عدد من الأشخاص بالحى او القرية أو المركز حسبما يقطن، أو ورث عن أبيه واسرته، ولأن أبيه كان له فى السياسة، فيريد ان يرث ما كان لابيه أو لعمه او لخاله فى السياسة ايضا من كرسى فى البرلمان أو غيره!!

كذلك عندما يقصد بالشعبية أنه لاعب كرة مشهور، ويمكن أن يصلح لان يمثل منطقة ما فى البرلمان، فنكون قد ظلمناه وقد شهدنا تجربة مشابهة فى دائرة شبرا القاهرة للعميد أحمد عفت رحمة الله عليه، وكذا عندما يقصد بالشعبية أنه شخص ذو خلق وهادىء وطيب ووديع ولانه ميسور الحال يمكن ان يعطى فنكون قد ظلمناه واسانا لمفهوم الشعبية، وهذا ينسحب على اى صاحب مهنة متميزة كاستاذ الجامعة المشهور او المحامى المشهور أو.. او.. الخ.

فضلا عن ذلك، فان الشعبية تنسحب على اصحاب الثروات الضخمة الذين لايمكن معرفة مصادر اموالهم ولكنهم يتمتعون بشهرة واسعة وحاشية كبيرة ولنا على وجودهم فى العمل العام تحفظ كبير مهما قيل بشأن هؤلاء لان هؤلاء يضروا العملية السياسية الكبرى أكثر مما يفيدونها!!

● اما عن معيار النزاهة، فلكل منا سجل طويل فى تكوين ثرواته ودخله، وعليه اثباتها بين حين واخر، ولابد من أن تكون ملفاته الرسمية مترجمة لهذا الوضع الا انه بكل اسف، تشير اليات المجتمع إلى ان هناك فجوة بين الأوراق الرسمية والواقع الفعلى، ولذلك من الصعب إن لم يكن من المستحيل اثبات نزاهة احد من عدمه فى ظل هذا المناخ.. ومع ذلك لابد من التاكيد على ضرورة تجميع معلومات تتسم بالدقة حول الأشخاص الراغبين فى الترشيح تتعلق بوضعهم الحالى، مع عقد جلسة لهم لسؤالهم عن وضعهم مع طمانتهم بأن هذا لا يخضع لمحاسبة ضرائبية، ولكن لرصدها كواقع، ليسهل محاسبتهم فيما بعد لو نجحوا فى الانتخابات واصبحوا نوابا!! ولكن فى نفس الوقت يمكن رصد مدى نزاهة المرشحين فى تكوين ثرواتهم سواء أكانوا موظفين ومدى ما ارتكبوه من جرائم، ومدى ما تلوك سمعتهم، وايضا اذا كانوا اشخاصا فى العمل الحر لابد من التاكد من حسن سيرتهم والاطمئنان الى سلامة اساليب تكوين ثرواتهم وسدادهم للضرائب وسمعتهم الطيبة وهنا اذكر احد

د.جمال على زهران

النواب الذى نجح فى الانتخابات الاخيرة ومازال عضوا فى المجلس ويحمل الحصانة كانت عليه ضرائب ضخمة، فاستثمر الحصانة لمفاوضة الضرائب والضغط عليها واستطاع الغاء اكثر من ٥ ملايين جنيه!! وأعرف نائبا فى الشورى بدأ بمرتبه فى أحدى الشركات بما لا يجاوز خمسمائه جنيه منذ ما يقرب من ١٢ عاما، والآن أصبح مليونيرا ويلهث وراء ان يستمر عضوا بالشورى للفترة القادمة .. فأين المحاسبة وأين معيار النزاهة؟! والنماذج كثيرة لمن يريد أن يحاسبه وان يراقب!!

وهذا يقودنا بلا شك الى مناقشة للمعايير الحاسمة فى الاختيار سعيا نحو التجديد السياسى بهدف تقوية دور المؤسسة الدستورية المتمثلة فى مجلس الشعب بعد أن أتيحت الفرص امام القوى السياسية أن تفصح عن نفسها من خلال احزابها وصحفها وتعلن اراءها وتسهم بصورة غير مباشرة فى صنع القرار فان الخطوة التالية تتمثل فى انتخاب مجلس شعب قوى صاحب ارادة ومبادرة يسهم فى صنع القرار السياسى ويشارك رئيس الدولة فى ذلك سعيا وراء تكامل الدائرة الديموقراطية لتصبح مصر رائدة فى هذا الطريق . وفى تقديرى أن الخطوة الأولى تبدأ من معايير اختيار المرشحين الذين يمثلون كل حزب وهنا فالتركيز على الحزب الكبير والبداية مع مجلس الشورى التى ستعكس الامل وتجدده فى مجلس الشعب القادم بأذن الله. ويمكن بلورة هذه المعايير فيما يلى:

اولا: تاريخ طويل من العطاء السياسى حيث يكون الدفع بالاشخاص الذين يمثلون الاحزاب فى البرلمان نتاجا لتربية بسياسية ومعارك خاضوها على مستويات حزبية، وتمر سوانى العمل العام وخضعوا لتقييم معين، ونالوا فيه تقديرا كبيرا ليحظوا بشرف مساندة ودعم الحزب أما المغامرة بأشخاص بلا تاريخ فى العمل العام، فبكل أسف، فان الحزب يدفع الثمن غاليا من مكانته كما ان الاشخاص يفقدون من مكانتهم لدى الناس الكثير ولكن بريق الحصانة له من الوجاهة الاجتماعية ما يغرى هؤلاء الاشخاص على الاستمرار حتى ولو على اسنة الرماح ومهما كان الثمن طالما كانوا قادرين على دفعه بكل اسف!!

ثانيا: الوعى الشامل لدى الشخص المرشح: حيث من الضرورى توافر حد ادنى من المؤهل حتى لو استلزم الامر تعديل القانون على وجه السرعة شأن القوانين الأخرى، وليكن الابتدائية بدلا من يقرأ ويكتب التى تثير لغطا امام المحاكم. وأعرف هنا أحد النواب حاليا له شهادتان احداهما راسب واخرى ناجح !! وفوت الفرصة على نائب رئيس اتحاد عمال مصر ليمثل احدى الدوائر الانتخابية العمالية الهامة ليكون واجهتها احد الأميين وتاريخه كتبت عنه صحف قومية ومعارضة بكل أسف!! علاوة على ان الاختيار هنا يسهل لو تم تتبع تاريخ الاشخاص والسؤال عنهم من خلال تنشئتهم واستقصاء الاجهزة المختصة بالمعلومات التى يجب أن تعمل بهمة ونشاط!!

ثالثا: الذمة المالية للشخص، وتطور حالته المالية وعلاقته الضرائبية فلابد أن يكون لكل شخص مثل هذا الموقف كمعيار مهم فى الاختيار فلو اتضح انه قد تهرب من الضرائب لا يمكن الوثوق به ولابد من تجنيبه ولو حصل على دخله من مصادر غير مشروعة يمكن تجنيبه حرصا على الصالح العام لأنه لا يمكن الوثوق به عند حصوله على الحصانة الا يقرأ الناس ما ينشر عن « أمريكا» فى الصحف لدينا؟! عن المواجهات التى تحدث فى الكونجرس بين اعضائه وبين الاشخاص الذين يرشحهم الرئيس الامريكى وآخرهم مدير وكالة المخابرات الامريكية الذى اعتذر عندما شعر بأنه ستتم مواجهته عن بعض اخطائه فى حياته!!

أن هذه المعايير الثلاثة لو تم الارتكاز عليها مع ترجيح السمعة الطيبة، أو الشعبية ستكون افضل لكن توافر هذه المعايير ستدفع باشخاص على مستوى المسئولية ، لقد لاحظنا أن عدم وجود خلفية لدى بعض الاشخاص الذين احتلوا مقاعد المحافظين كيف اهدروا مالا عاما بالملايين وكتبت عن ذلك ومنهم محافظ كان بالقليوبية وانتقل الى الشرقية ونموذج ذلك مركز للصيانة فى شبرا الخيمة متجاهل كل المجالس المحلية التى رفضته!! نأمل أن يؤخذ بهذه المعايير حرصا على الصالح العام، وأملا فى مجلسى شعب وشورى لهما دور قوى فى تدعيم المسيرة الديموقراطية وفى صنع القرار السياسى.



المصدر : الوفد

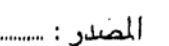
التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٥

عاللاشى!

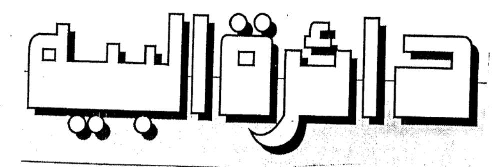
بعد اتفاق الحكومة والرئاسة على تأجيل تحصيل تكاليف العلاوة الاجتماعية من المواطنين، الى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس الشعب، يشاع أن مساجد القاهرة تشهد هذه الأيام زحاما منقطع النظير من الموظفين الذين يدعون عقب كل صلاة: «يارب الانتخابات ما تخلص»!!

عبدالنبى عبدالبارى



المصدر :  الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٥



الوزير

النظام الرئاسى

تسخير إمكانيات الدولة والحكم المحلي في خدمة السادة الوزراء!

تستغد الحكومة حاليا لترشيح بعض الوزراء في الدوائر الانتخابية في الانتخابات القادمة وترشيح الوزراء ضد مبدأ المساواة بين المرشحين.

وفى عام ١٩٩٠ شهدت المعركة الانتخابية فى مجلس الشعب فى الدوائر التى رشح الوزراء انفسهم فيها امثلة صارخة لعدم تكافؤ الفرص وانعدام المنافسة والاخلال بالمساواة واستغلال النفوذ واستخدام عناصر الحملة الانتخابية على حساب الوظيفة والمصلحة العامة.

استغلال الوزراء لمناصبهم فى العملية الانتخابية امر غير مشروع ويطلق عليه قانونا التربح من الوظيفة العامة وجنائيا فى المجالين الدستورى والادارى انحرافا بالسلطة واساءة استعمالها.

فهل يقدم الوزراء الذين يزمع الحزب الوطنى ترشيحهم في الانتخابات القادمة استقالاتهم قبل الانتخابات حتى تتكافأ الفرص بين المرشحين؟ وهل لدى الوزراء وقت كاف ليكونوا نوابا بالمجلس مع ممارسة عملهم الوزارى؟ أم انهم سيفوزون بالمقاعد ويتركون دوائرهم بلا نواب لانشغالهم بوزاراتهم؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

لا يسمح للوزراء بعضوية البرلمان.. واستقالاتهم ضرورية قبل الانتخابات

تحقيق:
سامى أبو العز

الوزراء ممنوعون

من تقديم أسئلة وطلبات إحاطة ويحظر عليهم ممارسة كافة الحقوق البرلمانية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٥

دوائر الوزراء فى الانتخابات الماضية شهدت العديد من التجاوزات والمخالفات للدعاية للوزراء وكان التاثير مباشرا بمنح الاعانات والتبرعات لعدد من الجهات والاستعانة بالسلطة العامة لانجاز بعض الاعمال فضلا عن الاستعانة بالسيارات الحكومية واقامة ندوات فى اماكن العمل والمدارس ودور العبادة واستغلال اجهزة الاعلام والصحافة للدعاية الانتخابية بالاضافة الى استغلال النفوذ الحكومى والتاثير على اعضاء ورؤساء اللجان والناخبين دون ان يتكلف مرشحو الحزب شيئا!

واثناء الانتخابات كانت تقوم السيارات الحكومية بنقل الناخبين من الموظفين والعمال للتصويت لمرشحى الحكومة من الوزراء والمسئولين وبينما كانت اجهزة الشباب والرياضة مستمرة للدعاية لمرشح دائرة الظاهر والازبكية.. كان تلاميذ المدارس والمدرسون والنظار هم ادوات الدعاية لوزير التعليم فى ذلك الوقت.

عضوية الوزير فى الحكومة وفى نفس الوقت نيابته عن الامة فى الرقابة على الحكومة جمع بين صفتين متضاربتين فى وقت واحد لا يمكن اداء إحداهما الا على حساب الاخرى.. فلا يمكن ان يكون وزيرا ونائبا وفى نفس الوقت عضوا فى الحكومة.. نائب عن الشعب يراقب نفسه او زملاءه أو ان يقدم طلب احاطة او سؤالا او يسحب الثقة من نفسه او زميل له ولم نر وزيرا مارس سلطاته البرلمانية ابدا!!

أم العجائب

مسالة ترشيح الوزراء لعضوية المجالس النيابية مسالة جائزة فى النظام البرلمانى فهو نظام تعاون وتبادل رقابة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومن مظاهر التعاون بين السلطتين كما يرى الدكتورعاطف البنا رئيس اللجنة الدستورية بحزب الوفد والاستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة ان المجلس النيابى له ان يقدم اسئلة واستجوابات وطلبات احاطة للوزراء ويشكل لجان تحقيق برلمانية ويسحب الثقة من الوزير او الحكومة كلها وفى المقابل فإن الحكومة تشارك فى العمل البرلمانى عن طريق دعوة المجلس للانعقاد وفض الدورة وتقديم مشروعات قوانين الى جانب مايمكن ان يقدمه اعضاء البرلمان من اقتراحات بقوانين وحق رئيس الدولة فى إصدار القانون. ومن مظاهر التعاون ايضا حق الوزراء فى حضور جلسات المجلس بل وحقهم فى ان يكونوا اعضاء فيه عن طريق التقدم للانتخابات وهذا هو النظام البرلمانى التقليدى فى أصله وجوهره، ومثاله النموذجى هو النظام الانجليزى. اما النظام الرئاسى كما هو فى الولايات المتحدة الامريكية فهناك فصل الى حد بعيد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.. فالمجالس النيابية ليس لها رقابة على الحكومة والحكومة ليس لها سلطات على المجلس والوزراء يعتبرون منفذين لسياسة رئيس الدولة ولا يكونون اعضاء فى البرلمان بل ولا يحضرون جلساته هذان هما النظامان المتقابلان البرلمانى والرئاسى. كما يلاحظ فى العمل ان كثيرا من نظم الحكم لا تكون برلمانية خالصة ولا رئاسية خالصة كالنظام الفرنسى حاليا فهو فى الاساس نظام برلمانى ولكن مع نوع التطور ودخول بعض خصائص النظام الرئاسى فيه ومن اهمها إعطاء رئيس الدولة بعض السلطات الفعلية بحيث لا يقتصر على ان يكون مجرد رمز كما فى النظام البرلمانى البحت. حيث ان رئيس الدولة فى النظام البرلمانى لا يحكم وانما السلطة الفعلية هى لمجلس الوزراء ورئيس مجلس الوزراء. ومن التطور فى النظام الفرنسى ايضا انه اصبح ممنوعا بنص قانونى على الوزراء ان يكونوا اعضاء فى البرلمان.

ويستمر الدكتور عاطف البنا قائلا: نأتى لنظامنا المصرى. ومصر كما نقول دائما هى أم الدنيا، واقصد هنا انها ام العجائب ومن هذه العجائب ان نظامنا لا هو برلمانى ولا رئاسى بل هو «برلماسى» ويمكن ان نقول «برطماسى» لانه يجمع بين خصائص وصفات من كل النظامين البرلمانى والرئاسى وهذا الجمع بين صفات من النظامين ليسامرامحظوراً ولكن بشرط ان يكون لهذا النظام الخليط توازنه. اما لدينا فهو خليط دون توازن ويظهر ذلك فى ان رئيس الدولة له سلطات فعلية وحقيقية بنص الدستور وهى سلطات تزيد وتتضاعف فى الواقع ومع ذلك فهو غير مسئول بينما الحكومة تقلصت سلطاتها كثيرا بسبب دور رئيس الدولة ومع ذلك هو المسئول والقاعدة الصحيحة سواء فى المجال الدستورى أو فى مجال الادارة العامة او حتى فى مجال الادارة الخاصة هى الارتباط بين السلطة والمسئولية، فحيث تكون السلطة يجب ان توجد المسئولية بمعنى ان من اعطى سلطات وصلاحيات يجب ـ عدالة وقانونا وخلقيا ـ ان يكون مسئولا عن ممارستها والعكس ايضا صحيح فحيث تكون المسئولية يجب ان توجد السلطة.

ويضيف الدكتور عاطف البنا مشيرا الى ان الدستور المصرى لا يمنع من ترشيح الوزراء لعضوية مجلس الشعب وهذا مقبول وجائز من منطق النظام البرلمانى وان كان نظامنا ليس برلمانيا بحتا. وعموما فإنه عند ترشيح الوزراء فى النظم الديمقراطية فى الغرب ليست هناك خطورة لاننا نشاهد حكومات تجرى الانتخابات ويسقط حزبها وتاتى اغلبية برلمانية من حزب آخر او من احزاب اخرى ويتم تداول السلطة، بل اننا نشاهد فى الغرب رؤساء جمهورية يقومون بإجراء الانتخابات الرئاسية وهم فى السلطة فيسقط الرئيس الموجود فى الحكم ويأتى غيره فهل هذا امر وارد لدينا؟ ويجيب قائلا: السؤال ليست الاجابة عنه صعبة المطلوب إذن اذا تم ترشيح الوزراء فإنه يتعين إبعاد كل وسائل الضغط والتاثير المادى او المعنوى وعدم استخدام سيف المعز وذهبه ونحن نعلم ان سيف المعز لدينا سيف بتار وذهبه ذهب كثير مع اننا دولة فقيرة ولا اود ان اشير للوسائل الكثيرة للتاثير على الناخبين فى دوائر حضرات الوزراء بل وفى غيرها ولا اشير الى هذا ليس رهبة او خوفا ولكن لأن المسالة واضحة للعيان يلمسها كل انسان من استخدام اموال الوزارات والاجهزة والهيئات العامة وموظفيها ومقارها ومكاتبها وسياراتها وتراخيصها.. الخ.. كل هذه القائمة وهذا امر غير مشروع بل وحرام نسميه قانونا التربح من الوظيفة العامة وهى جناية ويسمى فى المجالين الدستورى والادارى الانحراف بالسلطة واساءة استعمالها وهذا هو اشد واخطر العيوب التى تصيب تصرفات الحكام والمسئولين وتهدر الثقة بهم بل تهدد مشروعية مناصبهم.

وزارة محايدة

إن تحقيق مبدا تكافؤ الفرص الذى نص عليه الدستور بين المرشحين فى الانتخابات البرلمانية يقتضى ان يقدم الوزراء الذين يريدون خوض هذه المعركة استقالتهم من مناصبهم قبل بدء هذه المعركة. هذا مايؤكده الدكتور محمد حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل حتى لا تثور اية شبهة فى استغلال مناصبهم وسلطاتهم فى التاثير على الناخبين او فى تميزهم فى امكانيات الدعاية والتحرك اثناء هذه المعركة وهذا مايجرى عليه العمل فى كثير من الدول التى تؤمن بجوهر الديمقراطية. ويقول: اذا كان البعض من الاحزاب المعارضة يطالب من بين مطالبه بنزاهة الانتخابات ان تتولى وزارة محايدة الحكم فى البلاد منذ دعوة الناخبين الى الانتخابات حتى ظهور نتيجتها فإنه من باب اولى ان يتنحى المرشحون والمتنافسون على مقاعد محددة من دوائر بذاتها من مراكز السلطة والنفوذ حتى لا يؤثروا فى نزاهة الانتخابات وعدم تميزهم بما يؤثر على التصويت الحر فى هذه المعركة الانتخابية ولا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الـــــهـــــ............

التاريخ : ....١٣ ابريل ١٩٩٥......

لا أظن ان أحدا فى مصر يصدق تلك التصريحات الرسمية التى تؤكد على حرية ونزاهة الانتخابات النيابية القادمة لأن التصريحات الحكومية فى هذا المجال تعزز للأسف عدم مصداقيتها. كانت تلك بداية كلمات محمد احمد لبيب محافظ بنى سويف السابق وعضو الهيئة العليا للوفد والذى اضاف قائلا: لقد اصاب الناخب المصرى اليأس من اصلاح العملية الانتخابية فى مراحلها المختلفة بدءا من التسجيل فى كشوف الانتخابات حتى اعلان النتيجة بفوز أحد المرشحين الى ان يصل لعدم احترام تقارير محكمة النقض حول تزييف ارادة الامة. لقد مل الناخب الاستماع الى كل مايتعلق بتزوير نتائج الانتخابات العامة وهو لا يزال يرى ويسمع الاستعداد الذى يجرى على قدم وساق فى الوزارات وشركات قطاع الاعمال لتسجيل العاملين بها فى الدائرة التى من المنتظر ان يرشح الوزير أو رئيس الشركة نفسه بها على مبادىء الحزب الوطنى!! ثم يستغل فى حملته الانتخابية اموال الشعب ووقت الموظفين الرسميين الذى يغدق عليهم الحوافز والمكافآت فى موسم الانتخابات كما يستغل سيارات الحكومة والقطاع العام والحملة الميكانيكية واطقمها المخصصة- لحراسته ثم تعلن الحكومة وحزبها المدلل ان البلاد لم تشهد فى حياتها نزاهة كتلك التى يمارسها سماسرة الانتخابات من بلطجة امام لجان التصويت وفرز الاصوات.

ويضيف محمد احمد لبيب موضحا ان الحكومة- إذا ارادت ان تؤكد للشعب حريتها فى اجراء انتخابات حرة ونزيهة ـ فما عليها الا منع الوزراء وكبار رجال الدولة ورؤساء شركات الاعمال من الترشيح فى الانتخابات القادمة. فإذا أصر هؤلاء على الترشيح فعليهم الاستقالة من وظائفهم أسوة بما تنص عليه القوانين التى تنظم خدمة رجال القضاء والجيش والشرطة. اما إذا ارادت الحكومة ان تقتدى بالديمقراطيات الغربية المتقدمة ويتقدم وزراؤها دون كبار رجال الدولة وقيادات قطاع الاعمال للترشيح فعليهم ان يتجردوا من كل مظاهر الحكم ومتطلباته عند حدود دائرته الانتخابية فيستخدم سيارته الخاصة ومعاونين من غير موظفى الدولة مع تعيين محاسب خاص وبالاسم من جهاز المحاسبات لتقديم تقرير عن نفقات حملة الوزير الانتخابية حتى يمكن للشعب ان يسترد بعض الثقة المفقودة فى إجراء العملية الانتخابية كلها.

يجوز فى هذا الصدد القول بأن الانتخابات العامة تجرى فى بعض الدول العريقة الديمقراطية دون ان تتخلى الحكومة الحزبية الموجودة فى السلطة عن مواقعها اذ ان لكل دولة ظروفها

وتاريخها وتقاليدها حيث ان هذه الدول ثبت تاريخيا ان حكومات حزبية تجرى الانتخابات ومع ذلك لا تحقق الفوز فيها.. اما عندنا فإن التاريخ يؤكد انه لم تحدث انتخابات حرة بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة إلا عندما كانت تتولى وزارات حكومات محايدة زمام الامور خلال فترة الانتخابات وذلك قبل ثورة ٢٣ يوليو.

ويوضح الدكتور حلمى مراد انه من الثابت فى كثير من الدوائر ان لم نقل كل الدوائر التى جرى تقدم وزراء فى الحكم للترشيح فيها قد شابها الكثير من صور الاستغلال فى اساليب وفرص الدعاية الانتخابية لحساب الوزراء ضد منافسيهم من عامة الشعب وان تدخلات حدثت بدءا من نزع لافتات الدعاية ومنع المواكب الانتخابية ومحاصرة سرادقات الاجتماعات العامة الخاصة بالمرشحين غير الحكوميين وافتعال الاسباب للقبض على مندوبى المرشحين من اللجان الانتخابية وعلى العناصر النشطة من مؤيديهم بحجج واهية او بلاغات مفتعلة بقصد نشر الخوف والارهاب بين صفوف انصار المرشح غير الرسمى واخلاء لجان الانتخاب من مراقبين من جانبهم حتى يخلو الجو للعبث ببطاقات الرأى ، ومن ناحية أخرى توضع امكانيات الدولة فى الدعاية والمعاونة لخدمة الوزراء من المرشحين حتى ان سيارات وزاراتهم للركوب والنقل تعمل لدعم حملتهم الانتخابية ونقل الحشود من الوزارات المعنية دون خجل من ان هذه السيارات تحمل ارقاما حكومية بالاضافة الى استخدام الاموال الحكومية فى الاغراض الانتخابية تحت اى مسمى من مسميات الانفاق العام وإعطاء الوعود الشعبية لتحقيق المطالب الجماهيرية ولو على سبيل التمويه وعدم الصدق فى التنفيذ بعد نجاح الوزراء الذين وعدوا بها كما تشهد بذلك تصريحاتهم فى تاريخ الانتخابات المصرية.

الاستغلال والظلم

استغلال الوزراء لمناصبهم الوزارية وسلطاتهم الحكومية خلال ترشيحاتهم للانتخابات البرلمانية على مر سنوات عديدة مضت أمر لا يمكن احتماله ويجب الا يتكرر فى الانتخابات القادمة. من هذا المنطلق يشير الدكتور احمد هيكل وزير الثقافة السابق الى انه ليس من العدل ولا من تكافؤ الفرص ان يستغل اى مسئول منصبه فى الدعاية لنفسه واقبح من هذا ان يسخر الوزير او المسئول اجهزة الوزارة او اجهزة الحكومة التى يشرف عليها للدعاية لنفسه لان هذا فيه أولا استغلال لشىء لا يملكه وفيه بعد ذلك ظلم لمن يرشح امامه وليس وزيرا أو مسئولا فالمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والامانة كل هذه تقتضى ان يتخلى من يرشح نفسه ـ وزيرا أو غير وزير ـ عن تسخير امكانيات مالديه من اجهزة الحكم ومن باب أولى من اموال الدولة لمصلحته الشخصية ومن هنا يتقدم المرشح أيا كان موقعه بصفته الشخصية وبتاريخه فى النضال الوطنى وبإنجازاته الشعبية دون اى شىء آخر ومن هنا تتكافأ الفرص وتتحقق العدالة وتترسخ الأمانة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ ابريل ١٩٩٥

للكبار فقط

فعلاً.. حزب وطنى !

كما توقعنا.. جاءت بعض الحلول للمسابقة الانتخابية التى كنا قد أشرنا إليها فى ذات المكان قبل أسبوعين صحيحة إلى حد كبير.. ومليئة بالوعى والإدراك وحسن المتابعة ورفض الواقع السيىء الذى يحيط بنا فى كل مكان ومن جميع الجوانب.

ولأننا عند وعدنا حتى يحسن المتسابقون الظن بنا.. فلن نبخل على الأصدقاء الفائزين بالجائزة.. وهى كما ذكرنا زيارة إلى مجلسى الشعب والشورى والتقاط الصور التذكارية تحت القبة المباركة وبجوار المضبطة الميمونة التى لاتضبط أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطنى لزيادة مخالفاتهم، لما فى ذلك من احتياج شديد إلى أوراق إضافية تسجل إنجازات أعضاء الحزب الوطنى طوال الفصل التشريعى الذى قارب الانتهاء.

ومؤقتا هذا الأسبوع سنتوقف عن استكمال أسئلة المسابقة الانتخابية التى لانقصد من وراء نشرها سوى مزيدا من المشاركة واستقلال الرأى وصوابه.. لنعرض بعض ماوصلنا من رسائل وخطابات كلها دفعتنا لنهتف فى صوت واحد: «فعلا حزب وطنى!!» لما يفعله أعضاء هذا الحزب من تجاوزات لا إنجازات ومن إخلال لاتماسك ومن تهليب ووساطة لاتشييد.. ومن هدم فى المبادىء والقيم.. لا بناء المجتمع والوطن.

.. وهذه عينة:

يقول صاحب الرسالة الأولى إن أحد أعضاء مجلس الشعب «حزب وطنى» يساند أحد المواطنين فى الاستيلاء على قطعة أرض بجوار مسجد مدينة الشئون القروية وبالقرب من مخزن التليفونات بقنا، وأنه لولا مساندة هذا النائب.. ماانتظرت الأجهزة التنفيذية، وسارعت بإزالة تعديات هذا المواطن المسنود والتى تعوق عمليات الرصف والتجميل والنظافة.

أما صاحب الرسالة الثانية من دائرة السيدة زينب فيشير إلى أن إحدى الصحف قد نشرت قبل أسبوعين حادثة تستحق التأمل وهى باختصار: ضبط أحد أصحاب المقاهى المعروفين بنفوذهم فى السيدة زينب وهو يقوم بتسهيل تعاطى المخدرات للزبائن وعرض الأفلام المخلة بالآداب.. والمفاجأة أنه عند ضبط المذكور لوحظ أنه يحتفظ بصورة تذكارية له بصحبة نائب الدائرة الدكتور فتحى سرور.. فماذا يعنى ذلك؟!

وصاحب الرسالة الثالثة يذكرنا بأرجاع وتوابع كارثة السيول التى دمرت العديد من قرى أسيوط، ويؤكد أن أمين الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب من مركز أسيوط لم يحاول أن يضمد الأم



وجوه جديدة في مجلس الشورى .. بنسبة ٤٠٪

الحزب الوطنى انتهى من إعداد قوائم مرشحيه .. تمهيداً لعرضها على الرئيس مبارك

علم المحرر السياسى لـ « المساء » أن الحزب الوطنى الديمقراطى قرر التقدم لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى فى جميع الدوائر على مستوى الجمهورية .. وأن الحزب انتهى من اعداد قوائم مرشحيه تمهيداً لعرضها على الرئيس حسنى مبارك .

كما علم المحرر السياسى أن نسبة التغيير تبلغ ٤٠٪ بمعنى أن الوجوه الجديدة التى ستخوض الانتخابات ستكون فى حدود هذه النسبة .. وقد تم اختيار المرشحين الجدد على أسس موضوعية تضمن أن يكون للمرشح جماهيرية حقيقية .. ومشهوداً له بالكفاءة والنزاهة والقدرة على التعبير عن الاحتياجات الفعلية للجماهير وآرائهم .. بالاضافة إلى الخبرة الواسعة فى مجال تخصصه العلمى والمهنى .. كما روعى اتاحة اكبر فرصة للوجوه الشابة لدخول المجلس .



المصدر : ....الأهـــــــرام..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٩ ابريل ١٩٩٥..........

هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني:

تقرير للرئيس حول الترشيحات لانتخابات مجلس الشورى

الترحيب بمشاركة المعارضة لاثراء المسيرة الديمقراطية

اكد الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطني انه ستتم خلال الاسبوع الحالى، دراسة ترشيحات المحافظات لانتخابات مجلس الشورى، وذلك فى اجتماع هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب التى تعد تقريرا شاملا لرفعه الى الرئيس حسنى مبارك بوصفه رئيسا للحزب، لاعتماد الترشيحات، ويحضر اجتماع الهيئة السيدان صفوت الشريف وكمال الشاذلى الأمينان المساعدان للحزب.

ورحب الدكتور والى بترشيحات أحزاب المعارضة للانتخابات اثراء لمسيرة الديمقراطية، مشيرا الى أن برنامج الحزب الوطنى فى الانتخابات القادمة يشمل انجازات الحكومة، وفى مقدمتها نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى اشاد به المسئولون الأمريكيون وفى مقدمتهم الرئيس كلينتون خلال زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة الأمريكية. واشار أيضا - فى تصريحاته لنهال شكرى مندوبة «الأهرام» - الى انه سيتم طرح هذا البرنامج على القواعد الشعبية فى المؤتمرات التى سيتم عقدها للانتخابات بعد اعتماد الترشيح، واكد ان الحزب سوف يتقدم بترشيحاته فى كافة الدوائر الخالية فى التجديد النصفى للشورى على مستوى الجمهورية. وقال انه سيتم شرح هذا البرنامج فى وسائل الاعلام المختلفة، لحصر ماتم تخطيه من عقبات، وما تم تحقيقه من نجاحات.



المصدر : السياسي المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/١/ ابريل ١٩٩٥

قبل اجراءات الانتخابات القادمة .. قيادات الاحزاب تؤكد

قانون تنظيم الدعاية الانتخابية حبر على ورق ويستحيل تنفيذه

الانفاق على الدعاية بملايين الجنيهات والغرامة جنيه واحد

كتب مراد مجلع

عام ٩٥ هو عام الانتخابات .. فقد تم فتح باب الترشيح للانتخابات التكميلية للمجالس الشعبية المحلية .. ويعقبها انتخابات مجلس الشورى .. وتليها انتخابات مجلس الشعب .. وهناك مخاوف كثيرة في هذا العام بالذات من محاولات استغلال راس المال في الدعاية الانتخابية والتاثير على الناخبين .. قيادات الاحزاب اعربت عن قلقها الشديد من هذه الظاهرة التي تهدد نزاهة العملية الانتخابية .. وطلبوا صراحة تطبيق نصوص القانون المنظم لعملية الانفاق على الدعاية الانتخابية والتي سيكون الفارس فيها مرشحي الحزب الوطني .. واكدت تلك القيادات على ضرورة تشديد العقوبة على المخالفين في مجال الانفاق على الدعاية الانتخابية حتى يكون هناك رادع للمخالفين ..



يقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان هذا القانون موجود وهو فى الواقع حبر على ورق ، ولايطبق وليست هناك ضوابط لتطبيق هذا القانون لدى الحكومة ولدى الاحزاب .. وفى هذه المرحلة سيرشح عدد كبير من رجال الاعمال للانتخابات القادمة ، مما سيجعل الانفاق مرتفعا جدا ، وستتم الدعاية فى بعض الدوائر عن طريق الصحف ممايزيد الانفاق زيادة كبيرة ولذلك فلابد من وضع ضوابط صارمة ومتابعة تطبيقها مع المرشحين . وتطبق هذه الضوابط على الجميع والعقوبات الموجودة حاليا عبارة عن غرامة مالية بسيطة وهى من ابسط انواع العقوبات ولابد من تشديدها حتى تكون رادعة ..

ويقول الدكتور حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل ، انه ثبت فشل هذه العقوبات عند محاولة تطبيقها فى انتخابات سابقة . ولم تات بنتيجة عمليه الا انه من السهل التحلل من عدم احترامها بوسائل كثيرة مشروعة كان تقدم اموالا لاغراض انتخابية تحت اسم معاونات وتاييدات من ناخبى الدائرة كما انه يصعب حصر الانفاق المتعدد الصور . ويمكن ان تاخذ ايضا صور الهدايا والتاييد من جانب الهيئات والجمعيات والافراد ومن هنا لن يجرى تطبيق هذا النص بامانة وبحذافيرة بالنسبة لمرشحى الحكومة حيث ان عملية الضبط والاتهام بالخروج على هذا النص سوف تكون فى يد الشرطة وعلى هذا فان النص لايحقق عدالة او مساواة بل سيؤدى الى تميز اكيد لصالح مرشحى الحكومة .

ويرى الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة سكرتير مساعد حزب الوفد ، ان الضابط الوحيد لسلامة العملية الانتخابية وتمثيلها الحقيقى للتيارات السياسية هو أولا وعى الناخبين وثانيا نزاهة الانتخابات وحيادها باشراف القضاء الكامل عليها وفيما عدا ذلك يعتبر عبثا فى عبث . ومن المضحك ان يصدر قانون يحدد مايجب انفاقه على الدعاية الانتخابية بالنسبة لكل مرشح لان ضبط هذه المبالغ حين انفاقها او عدم انفاقها امر دقيق للغاية فضلاً عن انه يعتبر تدخلا سافرا فى ارادة الناخبين . ومن المفروض ان المرشح القوى له انصار فى الدائرة . ومادام رجلا جماهيريا محبوبا فان انصاره سيدعمونه ماديا ، حتى لو كان غير قادر ماديا ، فهذا يطبع له منشورات على حسابة ، وذاك يقيم له مؤتمرا او يعطية سيارات للمرور فى الدائرة او ماشابه ذلك : فكيف يتم السيطرة على هذه الامور . وهل ستحكم على انصار المرشح عندما يقيمون المؤتمرات تاييدا له . ان الضابط الوحيد ، وعى الناخبين وسلامة العملية الانتخابية نفسها ، وكم من مرشحين انفقوا اموالا طائلة وسقطوا فى الانتخابات امام مرشحين فقراء لايملكون اموالا .

بينما يقول حامد محمود عضو المكتب السياسى للحزب الناصرى ان هذا الشرط او هذا القيد لم يعترض عليه الحزب الناصرى من قبل لعدم خوض الحزب معارك انتخابية من قبل . والواقع ان هذا القيد لايتناسب مع ظروف العملية الإنتخابية فى هذه المرحلة التى ترتفع فيها نسبة التضخم والواضح اننا نتحول من مجتمع اشتراكى الى مجتمع راسمالى بكل ابعاده بل ان الحكومة تشجع مايسمى بالخصخصة وتشجيع رجال الاعمال واطلاق حدود الاستثمارات بل ان رجال الاعمال اصبحوا يشكلون قوة موازية لقوة الحكم . واصبحوا يشاركون فى المحادثات التى تتم فى زيارة رئيس الدولة ومرافقية الى الدول الاخرى كما حدث فى اليابان وامريكا . وفى ضوء ذلك فان رجال الاعمال اصبحوا يمتلكون رؤوس الاموال الضخمة واصبح هذا القيد من الناحية العملية يستحيل تطبيقه . وفى ضوء ذلك فاننا نعود الى مجتمع ماقبل الثورة ، والذى كان من مبادىء الثورة الستة التى اعلنتها بمجرد قيامها هو القضاء على الاقطاع وسيطرة راس المال على الحكم ، وهكذا نجد ان هذا الشرط لم يعد ينسجم مع طبيعة المرحلة والمجتمع الذى نعيشة بالنسبة للحزب الناصرى . فنحن ملتزمون بالقانون لعدة اسباب وهى اننا نؤمن بالاشتراكية سلوكا وعملا .

ويقول كمال كبرة رئيس حزب الخضر ، ان هذا المبلغ لايكفى نظرا لارتفاع الاسعار . وعلى اية حال لن تتمكن الدولة من مراقبة هذه المصروفات . وتؤكد الشواهد السابقة ان هناك عددا من الدوائر وصل فيها الصرف الى اكثر من مليون جنية . والاحزاب يمكنها ان تتولى تنظيم هذه العملية اما الراسماليون ورجال الاعمال الشرفاء فهم مطالبون كاعضاء فى المجالس التشريعية لخدمة متطلبات المرحلة القادمة وتحقيق اهداف الخطة .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢-١ ابريل ١٩٩٥

غياب التفاهم على قواعد اللعبة في عام الانتخابات المصرية

تقوية الحزب الحاكم لا إضعافه ضرورة للتطوير الديموقراطي

وحيد عبد المجيد *

■ ربما يكون العام الحالي (١٩٩٥) احد الاعوام المفصلية في التطور السياسي المصري المعاصر، بالنظر إلى كثافة التفاعلات المنتظرة خلاله. فللمرة الاولى، تاتي انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى في عام واحد، منذ إنشاء الأخير سنة ١٩٨٠. كما تجري هذا العام انتخابات عدد من اهم النقابات المهنية المصرية، مثل المهندسين والصحافيين والأطباء والعلميين والمعلمين، فضلا عن الاتحاد العام للعمال.

لقد شهدت الحياة السياسية في مصر ثلاثة اعوام مفصلية خلال العقدين الاخيرين. كان اولها عام ١٩٧٦، الذي بدأ فيه التحول من التنظيم الواحد إلى التعدد الحزبي المقيد، ثم عام ١٩٨١ الذي تعرض فيه هذا التحول لأخطر انتكاسة حتى الآن، وأمكن عبورها قبيل نهايته. اما عام ١٩٨٧ فقد تميز بانتخاباته النيابية التي أسفرت عن وصول اعلى نسبة من المعارضة إلى البرلمان في تاريخ مصر، باستثناء انتخابات ١٩٥٠.

ولا يقل ١٩٩٥ اهمية عن تلك الاعوام التي مثلت ما يشبه علامات فارقة، ليس فقط لانه سيشهد اكبر عدد من العمليات الانتخابية في عام واحد، ولكن ايضا بسبب اتجاه جميع الاحزاب والقوى السياسية الرئيسية للمشاركة في انتخابات مجلس الشعب، ولما ينطوي عليه من كثافة في التفاعلات. ومع ذلك، فليس ثمة ما يدل حتى الآن على إمكان ان تتيح هذه الفرصة تحريك الركود في الساحة السياسية، الذي يبدو قاسما مشتركا بين تجارب التعددية المقيدة في العالم العربي، باستثناء تجربة المغرب في العامين الأخيرين. فما زالت شروط تحريك هذا الركود غائبة او غير متوفرة بالقدر الكافي في مصر.

كما لا يحظى أحد اهم هذه الشروط بادنى اهتمام، وهو الشرط المتعلق بوجود حزب حاكم قوي وقادر على خوض تنافس مفتوح اعتمادا على تنظيمه وكوادره، لا استنادا إلى الجهاز الإداري للدولة. ويكتسب هذا الشرط اهمية خاصة في الحالات التي لا يتوفر فيها تفاهم على حول قواعد اللعبة، او تستعر فيها حرب المرجعيات الايديولوجية المغلقة. ومنها حالة مصر، حيث يتواصل العجز عن تحقيق هذا التفاهم ليس فقط بين الحكم والمعارضة، ولكن ايضا بين احزاب وقوى المعارضة نفسها. وفي مثل هذه الحالة، تشتد الحاجة لتامين استمرار حصول الحزب الحاكم على غالبية في انتخابات حرة من دون تدخل الجهاز الإداري لمصلحته، إلى أن يدرك أطراف اللعبة السياسية ضرورة التفاهم على قواعدها.

وهذا هو جوهر مفهوم التدرج في التحول الديموقراطي، الذي يستهدف تجنب حدوث فوضى قد تولد اقتتالا داخليا إذا اسفرت انتخابات حرة عن هزيمة الحزب الحاكم في غياب ذلك التفاهم، او فوز تيار غير موثوق في التزامن بالديموقراطية واحترامه لحق التيارات والقوى الأخرى - او بعضها - في الوجود. ومعنى ذلك ان تحريك الركود السياسي عبر إجراء إصلاح ديموقراطي يستلزم ان يكون الحزب الحاكم قويا بذاته، لا بالجهاز الإداري الذي يتدخل لصالحه. لكن مثلما تتجاهل معظم أحزاب وقوى المعارضة في مصر اهمية السعي إلى تفاهم عام حول قواعد اللعبة، فهي لا تبدو مدركة كذلك لموقع الحزب الحاكم من عملية التطور الديموقراطي في غياب مثل هذا التفاهم، وما يقترن به من ثقة متبادلة.

فالغالب على خطابها دعوة للفصل بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم (الوطني الديموقراطي)، ضمن مطالبها المتعلقة بضمانات حرية ونزاهة الانتخابات. وتنطوي هذه الدعوة على شقين رئيسيين: اولهما: ان حياد الجهاز الإداري خلال العملية الانتخابية لن يتحقق ما دام رئيس الدولة هو رئيس الحزب الحاكم.

وثانيهما: ان هذا الحزب يستمد نفوذه من وجود رئيس الدولة على راسه، وليس من رصيده في الشارع وتمتعه بتاييد حقيقي من غالبية الهيئة الناخبة.

ومؤدى هذه المجادلة ان التداخل الوثيق بين الحزب الحاكم والجهاز الإداري للدولة يمثل عقبة امام التطور الديموقراطي، او حتى توسيع الهامش المتاح للمعارضة باي قدر. وهذه عقبة معروفة في بلاد أخرى تمر بمرحلة التعددية المقيدة، خصوصاً تونس.

لكن يظل السؤال المهم هنا هو: هل يكفي تخلي رئيس الدولة عن الحزب الحاكم لفك ارتباطه بجهاز الدولة الإداري؟ وهل يتيح فك هذا الارتباط دعم فرص التحول الديموقراطي في غياب تفاهم عام على قواعد اللعبة؟ وتتضاعف أهمية هذا السؤال إذا اخذنا في الاعتبار احد دروس تجربة - كارثة الجزائر. إذ ادى فك الارتباط بين حزب جبهة التحرير الوطني وجهاز الدولة، قبل انتخابات كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ الحرة، إلى إضعاف هذا الحزب من دون تفاهم على قواعد اللعبة يهيئ المناخ الملائم للتقدم باتجاه تداول السلطة. فكانت النتيجة انتكاسة كبرى اقترنت بتحول التنافس السلمي إلى صراع دموي تخل عامه الرابع على التوالي.

ودلالة هذا الدرس هي انه عندما تعجز الاحزاب والقوى الرئيسية عن التفاهم على قواعد اللعبة، يتحول التنافس الانتخابي إلى صراع على السلطة وقد صارت «غنيمة خاصة» لهذا الطرف او ذاك، بدلا من أن تكون اداة لتحقيق «الخير العام». وعندئذ ربما لا يقود إضعاف الحزب الحاكم سوى إلى حالة صراع طليق بمنأى عن اي قواعد محترمة، ومن ثم تقويض الفرص التي كانت متاحة للتحول الديموقراطي. وعلى رغم خصوصية الحالة الجزائرية، في بعض جوانبها، فهي ليست حالة فريدة تماما. فالقاسم المشترك بينها وبين تجارب تعددية عربية اخرى وجود انقسام عميق حول قواعد اللعبة ومقومات الدولة. وهو ليس محصورا بين سلطة الدولة (وحزبها في بعض الحالات) وقوى اصولية، وإن كان هذا هو المظهر الاكثر وضوحا للانقسام. فحين يكون لكل حزب او تيار مرجعيته المغلقة، وبالتالي مشروعه المنفصل، في غياب تفاهم عام على قواعد اللعبة، تصبح هذه اللعبة ساحة للمبارزة لا للتنافس الديموقراطي، وتتحول إلى «مبارة صفرية» يسعى الفائز فيها لاحتكار السلطة باعتبارها «غنيمة» يستخدمها في استبعاد او استباحة غيره.

وفي هذا السياق، قد لا يؤدي ترك الحزب الحاكم لموقعه في السلطة إلى الانتقال من تعددية مقيدة إلى ديموقراطية كاملة، وإنما قد يهدد بإلغاء التعددية المقيدة نفسها. ولذلك ترتبط قضية موقع الحزب الحاكم من النظام السياسي، وعلاقته



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٥

بالجهاز الإداري للدولة، بمسالة التفاهم او التراضي العام على مقومات الديموقراطية وقواعد اللعبة في ظلها.

وحين يتيسر التقدم باتجاه هذا التفاهم، يصبح خروج الحزب او الائتلاف الحاكم من السلطة ممكنا. وهذا هو درس التجربة المغربية، على رغم انها لم تكتمل بعد، الذي يؤكد درس الجزائر معكوسا.

صحيح ان التقدم نحو تفاهم عام على قواعد اللعبة ليس مسؤولية قوى المعارضة وحدها. لكنها تتحمل قدرا معتبرا من هذه المسؤولية، خصوصاً عندما تكون عاجزة عن تحقيق هذا التفاهم فيما بينها كمقدمة للتفاوض عليه مع الحزب الحاكم، وحين تكون منشغلة في «حرب مرجعيات» لا هوادة فيها. ففي حالة مصر، مازالت هناك شكوك في التزام معظم قوى المعارضة الديموقراطية كخيار نهائي، فكيف يتاتى لها إذن التفاهم على مقوماتها وقواعد اللعبة في ظلها؟ ولذلك يظل تعهد هذه القوى بالالتزام بالديموقراطية إذا فاز اي منها في انتخابات حرة، والتفاهم على ما يعنيه ذلك وما يرتبط به من قواعد، هو المدخل الضروري لطرح جدي لمشكلة ارتباط الحزب الحاكم بالجهاز الإداري للدولة. وحتى يتحقق هذا، سيظل اقصى ما يمكن التطلع إليه هو علاج عوامل الضعف البنائي للحزب الحاكم، والرهان على ان يقود ذلك إلى تشجيع قمة الحكم على إجراء إصلاح سياسي يتضمن انتخابات حرة.

وهكذا، ففي غياب تفاهم عام على قواعد اللعبة، ربما تكون إعادة بناء الحزب الحاكم وسيلة لتحريك الركود السياسي في بعض تجارب التعددية المقيدة العربية، مثل تجربة مصر التي تجتاز اختبارا جوهريا في العام الحالي. فعلى مدى ما يقرب من عقدين، ظل الحزب الحاكم في مصر امتدادا للتنظيم السياسي الواحد (الاتحاد الاشتراكي). واخفقت المحاولة المبكرة التي قام بها الرئيس الراحل انور السادات لبناء حزب حاكم يتسم بالفاعلية والدينامكية، فقد اعلن عام ١٩٧٨ عدم رضائه عن اداء «حزب مصر العربي الاشتراكي»، وهو اول حزب حاكم عقب التحول للتعددية المقيدة. وكان شعار «النزول إلى الشارع السياسي» الذي رفعه حينئذ، تعبيرا عن إدراكه لجوهر ازمة ذلك الحزب، اي طابعه الفوقي - الشللي - الإداري، ومن ثم عزلته عن الساحة السياسية. كما كان لجوؤه إلى عناصر جديدة من خارج الحلقة الضيقة لنخبة الحكم والإدارة، من اجل تشكيل الحزب الوطني الديموقراطي، تعبيرا عن إدراكه لغلبة الاعتماد على عناصر التنظيم الواحد السابق وجهاز الدولة. لكن اخفقت المحاولة، وعادت العناصر القديمة للسيطرة على الحزب الحاكم «الجديد»، الذي لم يتغير فيه سوى اسمه. فقد بقي محافظا على ركوده وضعف بنائه التنظيمي، ومفتقدا للمبادرة، ومن ثم معتمدا على الجهاز الإداري.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى معاودة السعي لإصلاح الحزب الحاكم، وبث قدر من الحيوية فيه. ففضلا عن اهمية وجود حزب حاكم قوي بذاته وقادر على خوض المنافسات الانتخابية معتمدا على نفسه، تستلزم الديموقراطية تطور نخبة الحكم في استقلالية عن نخبة الإدارة. وعندئذ يمكن التطلع إلى فك الارتباط بين الحزب الحاكم والجهاز الإداري. فازمة الديموقراطية في مصر، كما في بلاد عربية اخرى تمر بمرحلة التعددية المقيدة، هي ازمة نخبة في المقام الاول. وهي تعود في جوهرها إلى حداثة تكوين الجماعة السياسية الوطنية وضعف التقاليد التعددية لديها، سواء كانت في الحكم الآن او في المعارضة. ويبدو التداخل الشديد بين نخبة الحكم ونخبة الإدارة من ناحية، وعجز القطاع الاكبر من نخبة المعارضة عن تاكيد الالتزام بالديموقراطية كخيار نهائي من ناحية اخرى، ابرز مظاهر هذه الازمة.

ومن هنا اهمية إعادة بناء الحزب الحاكم، بتحريره من سيطرة نخبة الإدارة وتحقيق انفتاحه على الجماعة السياسية والثقافية الحافلة بالعناصر المستقلة عن الاحزاب. وعندئذ فقط، يكون فك ارتباطه بالجهاز الإداري للدولة حقيقيا او ليس مصطنعا. وربما لا يكون هناك سبيل آخر في اللحظة الراهنة لتحريك الركود السياسي، إلى ان تنتبه قوى المعارضة المنخرطة في «حرب مرجعيات» مستعرة إلى عدم جدوى المطالبة بتوسيع الهامش الديموقراطي ما لم تعمل على بناء تفاهم عام حول قواعد اللعبة.

---

* كاتب وباحث مصري.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربي
التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

ضياء الدين داود يدعو المعارضة للتكاتف فى مواجهة تزوير الانتخابات

غريب الدماطى

حذر ضياء الدين داود الأمين العام للحزب من تزييف إرادة الجماهير فى الانتخابات المقبلة.. ووجه الأمين العام الدعوة لكى تتكاتف احزاب المعارضة فى مواجهة تزوير الحكومة وسطوة الحزب الحاكم.

وقال داود إن ١٥٠ نائبًا نجحوا فى الانتخابات البرلمانية الماضية كمستقلين لكن معظمهم انضموا للحزب الوطنى لمصالح شخصية. واكد ان حزبنا هو الوحيد الذى يطبق الديمقراطية قولاً وعملاً وان الحكومة ستظل تمارس الديمقراطية بطريقة مزيفة.

وعلى مدار اجتماعين فى مدينتى طنطا والمحلة ووسط حشد هائل من أعضاء الحزب بالغربية تحدث الأمين العام للحزب مؤكدًا ان عقد مثل هذه اللقاءات فى بعض المراكز والمحافظات ياتى فى إطار المتابعة الحزبية لمعرفة معوقات الأداء الحزبى والعمل على إزالتها وتنشيط العمل فى قواعد الحزب بالوحدات الأساسية، وعن الانتخابات المقبلة اكد الامين العام على ضرورة خوض المعركة الانتخابية بقيادات واعية تتفاعل مع مشاكل الجماهير وتحظى بتأييد شعبى.

واشار الأمين العام إلى أننا نخوض الانتخابات ليس من منطلق المعارك السياسية فقط، بل نخوضها من اجل الحصول على عضوية فى المجالس الشعبية وغيرها فى النقابات والاتحادات. وأضاف: «يجب أن يكون لدينا الإحساس بالمسئولية الملقاة على عاتق حزبنا ولهذا رايت أنه من الواجب ان نحرك هذا السكون وعلينا ان نفكر معًا كيف نسير الأمور الحزبية ونعيد بحث العضوية الحزبية وكيفية الاستفادة منها واقتحام الأماكن التى لم يتواجد فيها الحزب.

وقال إن الفرق بيننا وبين باقى الاحزاب أن أعضاء حزبنا هم جميعًا قادة للحزب واصحابه لأننا جميعًا أتينا إلى مواقعنا التنظيمية بانتخابات ديمقراطية ولم نصدر قرارًا واحدًا بتعيين عضو فى أى موقع تنظيمى، ونحن لسنا حزب صفوة وعلينا أن ننطلق إلى المستقبل ونتخلص من كل المعوقات التى تقف امام مسيرة نضالنا فى الحزب وانه لا تشغلنا اية خلافات لأنه لا وقت نضيعه وعلينا ان نفكر فى مصير هذا الحزب العملاق حزب الزعيم الخالد جمال عبد الناصر. واضاف الأمين العام «يجب أن يكون لنا معارضة قوية فى ظل هذه الظروف ويجب أن يكون هناك شكل من اشكال التنسيق بين احزاب المعارضة وعلينا أن نقف ونجهز أعضاءنا وجماهيرنا فى مواجهة التزوير وفى مواجهة الحزب الحاكم.

وفى لقائه بلجان الحزب بالمحلة الكبرى اكد الأمين العام ان حزبنا استطاع ان يبرز وسط الحركة العمالية العالمية والعربية والمصرية بشكل واضح من خلال طرح مشاكل الطبقة العاملة وتبنيها ومساندة الحزب لكافة قضايا العمال وكان للحزب الدور القوى والفعال فى التصدى للقوانين المشبوهة التى تسلب حقوق العمال.

وعن الديمقراطية الحزبية اشار الامين العام إلى اننا استطعنا أن ندير حوارًا واضحًا صريحًا وهذا أسمى أنواع الديمقراطية وعلى أعدائنا ان يعلموا اننا الوحيدون الذين نطبق الديمقراطية قولاً وعملاً بسلوك وخلق سليم واضاف اننا أمام بيان واضح للمرحلة القادمة والتى ستبدأ بالانتخابات وحذر ضياء الدين داود الحكومة من تزييف إرادة الجماهير فى الانتخابات واشار إلى أن الحكومة ستظل تمارس الديمقراطية بطريقة مزيفة وان الطريق الديمقراطى الصحيح وتداول السلطة وهو ما لا تريده الحكومة وتعمل على تضييق الخناق علينا وعلى الشعب!!


فتحى محمود

وفى كلمته اشاد سيد شعبان أمين الحريات وعضو المكتب السياسى بدور الأمين العام القوى والفعال داخل مجلس الشعب فى كافة القضايا التى يناقشها المجلس ولعل اهمها قضية التطبيع الحكومى مع العدو الصهيونى. كما اشاد بدور جريدة «العربى» لسان حال الحزب الناصرى فيما تطرحه من قضايا قومية وتصديها وكشفها لقضايا الفساد. واضاف ان النظام يخشى حزب الزعيم عبد الناصر لأسباب كثيرة منها اننا نختلف اختلافًا جذريًا مع سياسة النظام



المصدر : العربى

التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولأننا البديل للقضاء على التخلف والذل الذى أوقعتنا فيه سياسة الحكومة الفاشلة.

وأشاد فتحى محمود أمين عمال الحزب بدور ضياء الدين داود الأمين العام فى مجلس الشعب وتصديه لمشروع قانون النقابات والعمل الموحد الذى تراجعت الحكومة عن تقديمه للمجلس وأضاف أن الحكومة أجرت ١٩ تعديلاً على مشروع قانون العمل الموحد . ونحن الآن فى أمانة العمال ندعو إلى لقاء لإتمام ودراسة صيغ بديلة للمواد التى تتعارض مع مصالح ومكاسب العمال. وأكد أن الدول النامية تنظر إلينا باعتبارنا قوى التوجه الأساسى للعمال والفلاحين وعلينا أن نعمل على توسيع عضوية العمال والنقابيين ونستعد لخوض الانتخابات النقابية القادمة.

وأشار اللواء صلاح سعدة أمين الغربية وأمين لجنة النظام المركزية إلى أن هذا الاجتماع انطلاقة لفاتحة العمل فى مدينة المحلة الكبرى وأكد أن حزبنا هو الحزب الوحيد الذى يدافع عن مصالح العمال والفلاحين وهم ركيزة هذا الحزب وأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التغيير الثورى الذى قام به الزعيم جمال عبد الناصر.

وعرض محمد بدر حجازى أمين تنظيم الغربية فى بداية الاجتماع تقريرًا تلاه على الأمين العام والأعضاء شمل نشاط الحزب فى الفترة السابقة وما أنجزه فى إيجاد مقار فى مدينة طنطا والمحلة والسنطة وقطور. كما شمل التقرير المعوقات التى تواجه الأداء الحزبى.

وتحدث شوقى أبو سكينة عضو اللجنة المركزية فقال: لقد كان عبد الناصر لديه السرعة المتدفقة فى منح مزايا ومكاسب للشعب وعلينا أن نحافظ على ما تبقى منها وقال: يجب أن تكون الديمقراطية هى الأساس فى الممارسة التنظيمية وفى إتخاذ القرار.

وتحدث جمال عبد الحفيظ عضو اللجنة المركزية وقال: علينا فى خوض الإنتخابات أن يكون لدينا الكادر الذى يقود الجماهير لمساندة مرشح الحزب وأن نزود أنفسنا بالإرادة ونفتح مقاراتنا أمام أنشطة الاعضاء واللجان وأشار إلى أنه لا فرق بين عضو وآخر سوى بمقدار إيمانه بالناصرية.

وتحدث صالح الفيشاوى أمين عمال الغربية وعضو اللجنة المركزية مؤكدًا أنه على الأمانات النوعية أن تؤدى دورًا فعالاً وسط الجماهير لنعمل معًا على قلب رجل واحد. كما تحدث عادل أبو اليزيد عضو لجنة مركز السنطة وأشاد بدور الأمين العام فى مواقفه من زيارة الوفد الصهيونى لمجلس الشعب وكذلك موقف الحزب من قضية الحجاج الليبيين وموقفه المشرف فى قضية المظاهرات احتجاجًا على مشاركة إسرائيل فى معرض القاهرة الدولى.



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ أبريل ١٩٩٥

نحن نستجوب احزاب المعارضة

هل يعنى قرار المشاركة فى الانتخابات القادمة اعترافا بخطأ قرار المقاطعة؟

فى انتخابات مجلس الشعب الماضية قام الوفد والتحالف الذى يضم الأحرار والعمل وجماعة الاخوان بمقاطعة الانتخابات وأعلنت ان سبب قرارها يرجع الى عدم وجود ضمانات من قبل النظام تكفل إجراء انتخابات نزيهة ومحايدة.

وقد قررت هذه الاحزاب خوض الانتخابات النيابية القادمة ..التساؤل الذى يطرح نفسه هل يعد ذلك اعترافا ضمنيا منها بانها اخطات عندما قاطعت الانتخابات لاسيما أن الضمانات التى اشترط وجودها حتى تشارك فى المعركة الانتخابية لم يتحقق ولاسيما ايضا أن الانتخابات التى قررت خوضها لايختلف جوها العام عن الانتخابات التى قررت مقاطعتها .

«النادى السياسى» يواجه قادة هذه الاحزاب بهذا التساؤل المطروح.

كتب - عبده امبابى:

فى البداية تحدث مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار قائلاً: إن فكرة إشراف القضاء على اللجان العامة والفرعية فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى تهدف الى التأكد من سلامة الانتخابات ونزاهتها ،وهذا بالطبع يحقق مصلحة المرشحين فى مختلف الاحزاب والمستقلين ايضاً، لان الانتخابات هى القاعدة التى تنهض عليها دعائم الديمقراطية ولا شك ان إشراف رجال القضاء على الانتخابات سواء فى اللجان العامة او الفرعية يعتبر الوسيلة الفعالة لضمان نزاهة الانتخابات ،ولما لم تستجب الحكومة لهذا المطلب امتنعت الاحزاب عن دخول الانتخابات فى ماعدا حزب التجمع الذى يمثل حالياً بستة اعضاء وهذا بدوره أدى الى ضعف المعارضة فى مجلس الشعب ،مما يضعف الراى الاخر وبالتالى ينعكس على ضعف المجلس التشريعى فى مجالى الرقابة والتشريع، وفى هذه المرة ايضاً كررنا نفس المطالب السابقة ونامل ان يكون رد الحزب الوطنى إيجابيا ولقد تعلل الحزب الوطنى فى الانتخابات السابقة بان عدد رجال القضاء غير كاف ليشرفوا على جميع اللجان العامة والفرعية حيث إن اللجان العامة والفرعية يبلغ عددها حوالى ٢٢ الف لجنة وعدد رجال القضاء لا يتجاوز ثمانية الاف ،وكان رد احزاب المعارضة لعلاج الموقف هو هذين الاقتراحين.

الاقتراح الاول ان يشرف رجال القضاء على كل مقر من مقار اللجان ومن المعروف ان المقر يضم من ٦ -٨ لجان وعدد المقار لا يتجاوز ستة الاف مقر.

الاقتراح الثانى ان تتم الانتخابات على يومين او ثلاثة ايام وتقسم كالتالى: القاهرة الكبرى يوما ووجه بحرى يوما والصعيد يوما ومازلنا نؤكد هذا المطلب ونامل ان يستجيب الرئيس مبارك لهذا المطلب ولكن الأحزاب السياسية فى جميع الاحوال ستخوض المعركة الانتخابية لمجلسى الشعب والشورى حيث إنه لا يمكن ان تغيب المعارضة عن البرلمان لمدة فصلين تشريعيين (عشر سنوات) فإن ذلك يضعف العمل السياسى ويقلل من سرعة النمو الديمقراطى فى البلاد ويستطرد زعيم الاحرار: نحن لم نخطئ عندما قاطعنا انتخابات مجلس الشعب السابقة لان مطلبنا واضح وسليم ويهدف الى تحقيق نزاهة الانتخابات التى هى اساس العمل الديمقراطى فامتناعنا فى سنة ١٩٩٠ عن خوض المعركة الانتخابية كان على سبيل الاحتجاج القوى

يقـــول المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل:- عندما قاطعنا انتخابات ١٩٩٠ كان ذلك لأسباب واضحة وهو انهم ضربوا عرض الحائط باحكام قضائية لصالح الاحزاب واستخدموا صلاحيات قانون الطوارئ فى احتجاز مندوبى مرشحي المعارضة حيث تم اعتقال ١٦٠٠ مندوب فى انتـــخـــابات ١٩٨٧ومن هنا وجـدنا انه لابد من حركة احتجاجية تجاه هذه الاحداث وهو انه ان لم يكن هناك ضـمـان لجدية وحرية الانتخابات وحيدة الحكومة فاننا سنقاطع الانتخابات وكان معنا وقتها الوفد والاخوان واحزاب المعارضة مع اختلافهم فى كثير من السياسات الداخلية والخارجية التى يتم تنفيذها، كان من المنتظر حيال هذا الموقف وهو موقف خطير فى دولة تعترف بان التعددية الحزبية هى اساس النظام السياسي حيث ان الانتخابات هى الطريقة التى يتم بها تحديد اتجاهات الراى العام ومن هذا المنطلق يكون من الخطا مقاطعة الانتخابات القادمة ايضا لان هذا معناه استمرار هذا الوضع الاعرج القائم على نظام هو اشبه ما يكون بنظام الحزب الواحد وان كان هناك من يقول بالتعددية الحزبية والرئيس مبارك -احساسا منه بحقيقة الوضع الذى نحن فيه -دعا للحوار الوطنى لاستطلاع رأى الاحزاب لما يجب ان يكون لاصلاح الاوضاع السياسية للوصول الى ممارسة ديمقراطية سليمة وقد جرى الحوار وجميع الاحزاب سواء التى شاركت او التى لم تشارك فإن الكل تحدث عن وجوب ان تكون هناك ضمانات فى العملية الانتخابية ومن اهمها إثبات شخصية الناخب بان يقدم بطاقته الشخصية او العائلية ويذكر امام اسمه رقم البطاقة وان يوقع امام اسمه او يضع بصمته وان ذلك يكون تحت اشراف القضاء وهذا لن يستدعى مصروفات زائدة او تغيير فى الدستور او القانون بل هو ما ينص عليه القانون والدستور الحالى حيث ان الدستور يقول ان الاقتراع يكون تحت اشراف القضاء والقانون يقول بوجوب التاكد من شخصية الناخب وكل مايمكن ان تتصورمن التغيير هو ان ينخفض عدد الناخبين أمام كل لجنة فبدلا من ٥٠٠ صوت يكون ٢٥٠ فى اللجنة مثلا، ليكون هناك وقت كاف لاثبات المعلومات المطلوبة كما انه كان المطلوب تعديل جداول الانتخابات وقد فتح باب التعديل لمدة ثلاثة اشهر بدلا من شهر واحد واذا كان الراى الغالب يطالب بفتح الجداول طوال السنة للتقدم بالتصحيحات المطلوبة وتغلق فقط قبل الانتخابات بشهر واحد كما اننا نطالب بوقف العمل بقانون الطوارئ على الاقل أثناء المعركة الانتخابية فى كل مايتصل بامور الانتخابات كما انه يجب الاعتماد على التوكيلات الموجودة مع المندوبين حيث انها موثقة من الشهر العقارى ولاداعى لإحضار الخطابات المطلوبة من القسم او المركز.وبالنسبة لاعتبار عدول الحزب عن موقفه السابق اعترافا بخطا هذا الموقف يقول رئيس حزب العمل يمكن ان يكون بالفعل تفضيلا للمخاطرة وتحميل المسئولية لانصار الاحزاب بالتعرض للارهاق بل وربما للايذاء وربما للضغوط الوظيفية المختلفة، قد يكون كل هذا افضل من الوقوف موقفا سلبيا بمقاطعة الانتخابات وهذا يلقى مسئوليات على الاحزاب وقياداتها بان يكونوا فى مقدمة من يتحملون المشاق وان يكونوا فى وسط جماهيرهم.

اما يس سراج الدين نائب رئيس حزب الوفد فيقول:

إن قرار دخول الانتخابات القادمة اذا كان قد انتهى بالنسبة لبعض الاحزاب الا ان حزب الوفد لم يقرر نهائيا دخول انتخابات مجلس الشعب ولكن اتخذ قرارا بعدم خوض انتخابات مجلس الشورى فمسالة المشاركة تتوقف على تحقيق ضمانات معينة طلبها حزب الوفد من الحكومة وأعتقد ان هناك بعض الاحزاب تؤيد هذه الطلبات لانها فى مصلحة احزاب المعارضة وهذه الضمانات المطلوبة تهيئ مناخا ديمقراطيا صحيا نزيها تجرى فيه المعركة الانتخابية حتى تمتنع الحكومة عن التزوير او على الاقل يتم تحجيم التزوير وهذه الضمانات بطبيعتها معقولة وعادلة ولاتحتاج لتعديل فى الدستور وانما تحتاج غالبيتها لقرارات من وزير الداخلية وحتى اذا احتاج الأمر لإصدار قانون فلا مانع من اصدار قانون من مجلس الشعب ولاصعوبة فى ذلك اذا كانت النيات طيبة وفى رايى يجب المشاركة فى الانتخابات فى جميع الاحوال وتحت اى ظروف حتى يتم الالتحام مع الجماهير الشعبية ومع مؤيدى الوفد فى الشارع السياسى لاننى لا احبذ ركود الاحزاب عن المشاركة حيث ان مهمة الاحزاب السياسية هى خوض المعارك الانتخابية مهما كانت المكاسب او الخسائر بغض النظر عن عدد المقاعد التى تفوز بها احزاب المعارضة لان الحزب السياسى بدون نواب فى مجلس الشعب كجيش بدون مظلة جوية حيث أنه مع الامية التى مازالت كبيرة ولاتسمح بتوصيل افكار الاحزاب او برامجها او ايديولوجيات كل حزب للجماهير فى نطاق الصحف مهما كان عدد توزيعها فصحف المعارضة جميعها يومية او اسبوعية او نصف اسبوعية لايقرؤها بالطبع سوى المتعلمين وانما نائب وأحد معارض يمكن ان يسمعه الامن وغير الامن فى نطاق عدة ملايين من المواطنين عن طريق التليفزيون بالاضافة إلى انك لاتستطيع ان تعقد مؤتمرات شعبية يحضرها الاف الجماهير بسبب قانون الطوارئ فلاسبيل اذن الى الوصول للجماهير الا عن طريق الدخول فى مجلس الشعب فهذا مكسب للمعارضة وخسارة للحكومة حيث تكون هناك رقابة ومحاربة للفساد ودقة فى اتخاذ القرارات وتحجيم للنفوذ الحكومى مما يؤدى الى صدور قرارات وقوانين تراعى مصالح الشعب. ويستطرد يس سراج الدين فيقول وبالنسبة لمسالة اعترافنا باننا اخطانا بمقاطعة الانتخابات فانا اقول لقد كنت الوحيد فى حزب الوفد الذى أصر على المشاركة فى الانتخابات الماضية وقضيت ساعات لاقناع الهيئة العليا بذلك ولم يؤيدنى الاعلوى حافظ رحمه الله فلما رشح نفسه غير ملتزم بقرار الهيئة العليا بعدم المشاركة تم فصله من الحزب واما انا فالتزمت بقرار الهيئة لاحساسي بالالتزام الحزبى وبديمقراطية الاخذ براى الاغلبية الذى يسرى حتى على رئيس الحزب ولكن بعدها ادرك الجميع او معظم المراقبين وايضا من حزب الوفد خطا عدم المشاركة لان عدم المشاركة فى الانتخابات وتجميد النشاط الانتخابى لاى حزب يؤدى الى تاكله.

ويقول المستشار مامون الهضيبى المتحدث الرسمى لجماعة الاخوان:- كل الاحزاب التى قررت مقاطعة الانتخابات الماضية عام ١٩٩٠ كانت ترى فى المقاطعة وسيلة ضغط على الحكومة لتعديل قوانين الانتخابات حتى تكفل الضمانات الاساسية لاجراء انتخابات نزيهة وهذه المحاولة لم تنجح ولذلك راينا عدم الاستمرار فى محاولة لم تنجح ، امابالنسبة لمسالة ان تعديل موقفنا يعتبر اعترافا منا بخطانا فى موقفنا السابق اقول لك ان هذا لايعتبر اعترافا بخطئنا لانه لم يكن هناك



المصدر : الأحـــــــرار

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطا اصلا فما حدث من مقاطعة كان محاولة لتصحيح المسار والوضع الانتخابى حتى نصل الى اهدافنا عبر القنوات الشرعية الدستورية ولما راينا ان الحكومة تصر على عدم توفير نزاهة العملية الانتخابية قاطعنا الانتخابات حتى نثنى الحكومة عن عمليات التزوير المستمرة ولما راينا ان محاولتنا لم تؤت ثمارها عدلنا عن هذه الفكرة فنحن لم نخطئ بالمقاطعة لان هدفنا كان الاصلاح ولايعنى دخولنا هذه المرة اعترافا بخطأ المرة السابقة كما تقول ولكنه تعامل مع الواقع فنحن نتحرك فى كل الجهات التى تؤدى الى وصول اصواتنا الى الناس.

يتصل

الحوار مع صديقي المعارض الذى بداناه الاثنين قبل الماضى حول درس لغز انتخابات نقابة الصحفيين، ومدى إمكانية تكراره فى الانتخابات المقبلة سواء فى النقابات المهنية والعمالية او المجالس النيابية والمحلية، بظهور تكتلات وتحالفات انتهازية لمرشحين عن التيار الاسلامى مع الناصريين والشيوعيين، حيث سالنى صديقي المعارض : الست معى انه على الأحزاب السياسية المشروعة رفض مثل هذه التحالفات؟

الانتخابات القادمة .. ومسئولية الأحزاب (٣)

محمد باشا

□ وقلت : نعم انا معك فى هذا تماما، بل ازيد بان ذلك يكون فى مصلحة هذه الاحزاب، التى لم تر النور والوجود فوق ساحة العمل السياسى فى بلادنا، إلا فى ظل نظام التعددية الحزبية الذى عاد فى عهد الرئيس الراحل انور السادات، وتدعم وقوى بالمناخ الديموقراطى الذى حرص ويحرص عليه الرئيس حسنى مبارك.

وليس من شك فى ان هذا العنف الذى تمارسه الجماعات الارهابية التي تسئ الى الإسلام الحنيف، بادعائها الانتساب اليه ظلما من اهدافه العودة الى النظام الشمولى الذى هو الد اعداء الديموقراطية، والتى حين تسقط راياتها، سوف تسقط معها هذه الأحزاب! وبذلك تكون قد حكمت على مستقبلها السياسى بالاعدام مع سبق الاصرار والترصد، إذا مالجات إلى مثل هذه التحالفات سواء كانت معلنة او غير معلنة!

بل الاكثر من ذلك تكون هذه الاحزاب قد «خانت» الجماهير التى وثقت فيها واعطتها امانة المسئولية فى تقديم مرشحين على غير مبادئ وتوجهات الحزب الذى انضمت تحت لوائه ، بل الأكثر من ذلك فمثل هؤلاء المرشحين سرعان مايعودون بعد الانتخابات الى سيرتهم الاولى !

وهنا لايتحقق للحزب المتحالف الاستفادة المرجوة منهم كممثلين له داخل هذه المجالس والتنظيمات، كما لاتستفيد الجماهير التى انتخبتهم من جهودهم كممثلين شرعيين لهم، وفى ذلك بطبيعة الحال خسارة للأحزاب وجماهيرها، وإضعاف للعمل السياسى والحزبى فى بلادنا، لا اتصور ان تقبله هذه الاحزاب وجماهيرها!

وقلت لصديقى المعارض : بل الاكثر من ذلك فاننى ارى انه على هذه الاحزاب السياسية الشرعية جميعا، وفى مقدمتها حزب الاغلبية الحاكم، الحزب الوطني الديموقراطى، ان تدرك ان هذه الانتخابات تاتي فى مرحلة بالغة الاهمية والحساسية للوطن والعمل السياسى فى بلادنا، والحركة على ساحته اصبحت فى تقديرى، لاتقبل باية حال من الاحوال الغياب عن الوعى لمثل هذه التحالفات الانتهازية، وضرورة النظر إليها بوعى سياسى شامل، وبمسئولية وطنية، والا يؤخذ الامر وكانه «لعبة انتخابية» سرعان ما تمر وتنتهى!

■■■

وقلت ايضا انه على هذه الاحزاب جميعها، ان تدرك اننا نمر بمرحلة انتقالية، ننطلق فيها ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين الى عصر النهضة، بعد ان بدانا نملك ونمسك بمفرداته، وفى مقدمتها دعم الديموقراطية واتساع مساحة حرية الراى والراى الآخر، وكذلك مرحلة جنى ثمار نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادى، وتحول اقتصادنا من النظام الشمولى إلى نظام الية السوق وحريتها، واصبح من حق الجماهير ان تجنى ثمار هذا النجاح، بعد ان تحملت بصبر سنواته الصعاب «العجاف» على امل هذا الغد الافضل، والمستقبل الزاهر الميسرة فيه حياة شبابنا، كما اننا نتحمل الآن مهام ومسئولية الانتقال الى مجتمع عصرى ياخذ باسباب التكنولوجيا والعلوم المتقدمة، فى مختلف مناحى الحياة بداية من المدرسة الى كل موقع انتاجى وخدمى، لمواجهة مشاكلنا المزمنة والدخول الى عالم القرن القادم، كما اننا نعيش نظاما عالميا جديدا، البقاء فيه سوف يكون للتكتلات الاقتصادية، وعلينا ان نثبت

وجـــودنا داخل هذا النظام بكل قوة، ولنا دورنا المؤثر والفعال والمحورى إقليميا وعالميا، لاينبغي ابدا ان نفقده ، او حتي نسمح لاحد ان يعوق مسيرته، وليس خافيا ان عناصر الارهاب التى تنسب نفسها الى الاسلام الحنيف، بما فعلته وتفعله فى بلادنا ، حكمت على نفسها بانها فى الجانب المعادي للديموقراطية، المعادى للتقدم والبناء والتطور، وسجلها حافل بعمليات تخريب وضرب اقتصادنا، والمثل واضح بما فعلته فى فترة تصعيدها لعملياتها الارهابية ضد السياحة!

ان الامـــر المطلوب هنا من كل احـــزابنا السياسية الشرعية ان تمارس مسئولياتها فى توعية جماهير الناخبين الذين يمثلونها باهمية هذه المرحلة وخطورتها على مستقبل الوطن، ومسئولياتها فى الدفاع عن الديموقراطية، فإن اية حركة سياسية فى نظام التعددية الحزبية، يرتهن مصيرها دائما وابدا بمدى إيمان واقتناع هذه الحركة بالديموقراطية وصحيح ممارستها. ومانريده حقا من احزابنا جميعا وفى مقدمتها الحزب الوطني حزب الاغلبية ان تكون الممارسة فى هذه الانتخابات نظيفة وموضوعية ..

ولن يفيد ابدا فى تقديرى ان نكسب الانتخابات ونخسر الديموقراطية !!

■■■

واذا كان الرئيس مبارك بوصفه رئيسا لكل المصريين بمختلف اتجاهاتهم وانتماءاتهم الحزبية، قد دعا ان تكون الانتخابات القادمة منافسة شريفة بين كل الاحزاب، تعلو فيها المصلحة الوطنية العليا لخدمة الشعب، وان تكون مصرية فى اسلوبها وفى دعاياتها وحواراتها، فهل نكون مثاليين اذا ما طالبنا هذه الاحزاب ان تلتقى لكى تضع إطارا عاما لهذه الدعوة تلتزم به سياسيا واخلاقيا ، خلال هذه الانتخابات حتى لا تخرج عن قيم المجتمع المصرى وأصالة شعبه ، وحتي لا تتحول المنافسة الشريفة المطلوبة الى صراع ومعارك تضيع فيها كل القيم والمبادئ، وتنتهك فيها كل الاعراض، وتزيف فيها كل الحقائق، وتشوه فيها كل الانجازات وتنطلق فيها الشائعات، وتبدو المعركة الانتخابية، وكانها صراع ابدى بين الاحزاب او مرشحيها، لا نتيجة من ورائه الا ذبح الفضيلة وضياع الاخلاق، وتشويه الديموقراطية، وفى ذلك خسارة فادحة .. فادحة لانها تقدم لشبابنا القدوة السيئة التي قد تدفع به الى الوقوع فريسة سهلة للاستغلال فى مثل هذا الصراع غير الاخلاقى!

■■■

وقال صديقى المعارض الذى احترم اراءه دائما مهما اختلفنا انا معك فى كل هذا .. لكن الست معى ان ذلك لن يتحقق ياصديقى إلا اذا احسنت هذه الاحزاب جميعها اختيار مرشيحها؟

قلت : بل هي مسئولية وطنية .. لنجعل منها موضوع حوارنا الاثنين المقبل باذن الله.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

الأمين العام فى القليوبية: النظام لا يسمح بتداول السلطة لكننا سنخوض الانتخابات

فى لقائه باعضاء لجنة المحافظة للحزب الناصرى بالقليوبية، اعلن ضياء الدين داود الامين العام للحزب: ان انتخابات مجلس الشعب القادمة قدر لابد من مواجهته واقتحامه ومهمتنا الرئيسية فى المرحلة القادمة هى دفع الجماهير وتحريكها من اجل استعادة حقوقها السياسية وذلك بحرصها على الخروج الى الانتخابات والحفاظ على اصواتها من التزوير.

وكان الامين العام وبصحبته عضو المكتب السياسى سيد شعبان ومن اعضاء الامانة العامة، حمدين صباحى وكمال ابو عيطة وعزازى على عزازى ومحمد بيومى امين المحافظة قد قاموا بافتتاح عيادة ناصر الشعبية فى مقر الحزب الناصرى بمدينة طوخ والذى يشرف عليها من اطباء الحزب دكتور حمادة الحسينى ودكتور حاتم رزق يوسف... وبعد الافتتاح توجه الامين العام والضيوف الى مقر الحزب ببنها للمشاركة فى اجتماع لجنة المحافظة. وفى رده على تساؤلات الاعضاء اشار الامين العام الى ضرورة اكتشاف عمقنا السياسى فى المواقع الجغرافية المختلفة، ومن قبل اكتشفنا ذلك فى مرات عديدة اذكر فيها ماقام به الاتحاد الاشتراكى بحشد الشعب وراء الجيش بعد معركة ١٩٦٧ استعدادا لمعركة التحرير، وكذلك فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٩ والتى جرت من القاعدة الى القمة وكانت قيمتها الكبرى فى اكتشاف المناضلين الحقيقيين، وفى الحالتين كانت القيمة العظمى فى اكتشاف العمق السياسى لشعارات الثورة والمناضلين الحقيقيين المرتبطين بها والمنغمسين فى الواقع بالارتباط الحقيقى مع

ندوة بمقر الحزب بالعريش

اقامت لجنة محافظة شمال سيناء مساء الثلاثاء الماضى ندوة حول الاوضاع الراهنة وتضامنا مع المعتقلين، تحدث فيها سيد شعبان عضو المكتب السياسى وأمين الحريات بالحزب حول عدد من القضايا من بينها التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينيات وآثارها السلبية فى مجالات العمل والاسكان والتعليم والصحة.

وتحدث عن الأخطار التى تهدد الأمة العربية بعد تراجع مصر عن قيادتها مشيرًا لتعاظم الدور الصهيونى عبر مشروع السوق الشرق اوسطى وآثاره السيئة على المجتمع العربى كله.

وتناول دور الحزب فى احداث المعرض الدولى وتعرض عدد كبير من قياداته للاعتقال والحبس وابرز دور الحزب فى مساندة جميع المعتقلين بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية وتقديم كل سبل الدعم حتى تم الإفراج عنهم مشيرًا إلى دور الحزب فى دعم أبناء الصعيد حينما تعرضوا لمحنة السيول بتقديم تبرعات عينية وغذائية لهم.

...ة شمال سيناء وقيادات حزب التجمع

الأهرام

المصدر : العربي

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سعيد الشحات

الجماهير، ومن هذه الدروس التاريخية افتراض اهمية ان تتحول الامانة العامة وامانات المحافظات الى لجنة انتخابية وتقسم نفسها على الوحدات وتقوم بالمناقشة معها لتستخلص فى النهاية الهموم الحقيقية للجماهير وتجعل منها مرشدا حقيقيا للمعركة الانتخابية القادمة، بالاضافة الى توفير الاساليب المتنوعة التى تعتبر الوقود الحقيقى لاى انتخابات ويأتى فى مقدمة ذلك توفير المندوبين فى كل اللجان، وقبل كل هذا لابد ان نرتفع فى حزبنا فوق كل المشاعر الذاتية فنحن الذين تحملنا المسئولية التاريخية لبناء هذا الحزب وعلينا التكاتف من اجل البناء فالحزب باق والاشخاص زائلون، وامامنا واجب وطنى ضخم تترقبه كل القوى القومية فى الساحة العربية

واعلن الامين العام ان الحزب يوشك على الانتهاء من الصيغة النهائية لمشروع البرنامج السابق اقراره من المؤتمر العام وعن الانتخابات فى ظل المناخ السياسى الحالى قال ضياء الدين داود: ان عنصر تداول السلطة وهو العنصر الرئيسى الذى تقوم عليه الديمقراطية غير موجود وبالتالى فان النضال الحزبى الآن لايتمكن من تغيير هذا الوضع فى المدى القريب طالما ظلت السلطة تمارس اساليبها السياسية فى منع الاحزاب من الالتحام المباشر بالجماهير،

واوضح الامين العام ان العبرة الرئيسية فى المعارك الانتخابية تكون بالقدرة على حشد الناس الذين هم فى الاساس حائط الصد الواقى والمؤمن على سير المعركة بدءا من التصويت حتى الفرز ولايعنى هذا الكلام فرض اساليب فوقية على الجماهير فهم الذين يعملون ويكتشفون ويحققون التصدى لاى مرشح.وعن التحالفات الانتخابية مع الاحزاب والقوى السياسية الاخرى قال الامين العام: انا لا افضل مسمى التحالفات ويمكن استبداله بمسمى التنسيق الانتخابى، وبالطبع هو امر وارد لكنه لن يكون على حساب اى مبدأ حزبى والمعيار الحقيقى لنا فى هذا الموضوع يتمثل فى ان الخطر الاكيد علينا والتناقض الرئيسى لنا مع امريكا واسرائيل وكل من يساند ذلك وماعدا هذا فهو تناقض ثانوى فى هذه المرحلة فلكل مرحلة اولوياتها.

وعن اعلان القائد الليبى معمر القذافى عن سفر الحجاج الى السعودية بالطائرات فى تحد للحصار الدولى الظالم المفروض على ليبيا: قال الامين العام: انها خطوة صحيحة ونحن نؤيدها لانها تحرك المناخ السياسى الراكد فى المنطقة العربية وتعبير صحيح فى الاحتجاج ضد الحصار الدولى على ليبيا الذى نرفضه جملة وتفصيلا، وقد اعلن الحزب فتح باب التطوع للتضامن مع ليبيا فى هذه الخطوة ويحسب لحزبنا انه اول من طرح هذه المبادرة التى تلتها مبادرات اخرى من جهات مختلفة نرحب بها مادامت تؤدى نفس الغرض المأمول.

وفى كلمته قال سيد شعبان عضو المكتب السياسى، ان الحزب الناصرى هو الحزب صاحب البصمات السياسية فى الشارع المصرى على الرغم من فترة ظهوره القصيرة، كما انه الحزب صاحب الأثر الفعال على كل القوى السياسية الاخرى فكم من المبادرات التى اتخذتها هذه القوى. كانت رد فعل لمبادرة الحزب الناصرى مما يؤكد ان قيادة الشارع السياسى هى فى الاساس لهذا الحزب، وعلينا فى المرحلة القادمة ابتداع وسائل جديدة فى العمل الجماهيرى تؤكد هذه الاسبقية لحزبنا.

وقال حمدين صباحى: نحن نملك فرصة تاريخية ان نقدم انفسنا كقيادة لتحالف وطنى واسع فى الانتخابات القادمة

واكد كمال ابو عيطة على اننا نواجه معارك متعددة ولابد أن ندخلها برصيدنا فى الشارع، رصيد المنتصر وليس رصيد المهزوم، ونحن كناصريين نملك المؤهل السياسى لذلك والذى سيدفعنا كثيرا فى مواجهة اعداء الشعب العربى فى مصر..

وطالب عزازى على عزازى بتوفير كل المعلومات اللازمة عن المحافظات واعادة تحليلها مركزيا للاستفادة بها فى المعارك الانتخابية وذلك فى مجالات البطالة ومستوى المعيشة وغير ذلك.

واشار المهندس على الهادى عضو الامانة العامة الى اهمية اكتشاف الكادر الجماهيرى الذى يستطيع تحويل الهم الخاص الى هم عام ويستطيع خوض المعارك الانتخابية على قاعدة كشف الفساد وضرب الذين يعتدون على مصالح الفقراء والمعدمين من الشعب المصرى.

وكان الاجتماع قد بدأ بعرض للتقرير السياسى من محمد بيومى امين الحزب بالقليوبية والذى طرح فيه اهداف الحزب فى المرحلة المقبلة وتتمثل فى الاهتمام بالمناطق العمالية واعداد الحزب للانتخابات العامة بمزيد من الضبط التنظيمى وتطوير العمل الجماهيرى والاهتمام بتربية الكادر الحزبى من خلال معهد ناصر، كما اشار محمد غطاس امين التنظيم فى تقريره التنظيمى الى تطور عضوية الحزب بالمحافظة فى ظلال الفترة الماضية وزيادة العضوية بشكل ملحوظ بسبب تعدد انشطة الحزب.. كما طرح د. سيد الشيمى امين التثقيف فى تقريره عن تحليل الواقع البشرى فى محافظة القليوبية والذى اشار الى ان ٨٥.٦٪ من اجمالى شعب القليوبية لم يعاصروا الحقبة الناصرية على الاطلاق ويترافق مع هذا ارتفاع نسبة البطالة والامية وهو مايؤكد على اهمية تحديد طبيعة الخطاب السياسى ووسيلة الاتصال المفروض ان يتعامل بها حزبنا على مستوى المحافظة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٥

دراسة مطالب الحزب الوطنى بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين

٥ جهات رقابية وأمنية لاختيار المرشحين في الانتخابات القادمة

كتب ـ محمد عبدالعليم:

تدرس حاليا القيادة السياسية، مطالب قيادات الحزب الوطنى بإجراء حركة تغييرات بين المحافظين، قبل انتخابات مجلسى الشعب والشورى. طلبت قيادات الحزب الوطنى من الرئيس حسنى مبارك، إجراء التغييرات لاتساع حدة الخلاف بين نواب بمجلس الشعب وبين بعض المحافظين الحاليين. استعانت قيادات الحزب الوطنى بالدكتور زكريا عزمى أمين عام رئاسة الجمهورية للتدليل على مطالبهم بالتقارير الموجودة لديه عن المحافظين، صدرت تعليمات لأمانة الحزب الوطنى باختيار مرشحى مجلسى الشعب والشورى، بعد الحصول على آراء الجهات الرقابية والأمنية. وتحددت لأول مرة ٥ جهات أمنية لكتابة تقارير عن المرشح. وتشمل الرقابة الإدارية والأمن القومى وأمن الدولة والأمن العام ورأى المحافظ. وتعقد خلال الفترة القادمة اجتماعات مكثفة بين مسئولى أمانة الحزب الوطنى ووزيرى الداخلية والادارة المحلية لاختيار مرشحى الحزب الوطنى. كما تجرى حاليا حركة تغييرات واسعة فى أمانات الحزب الوطنى.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٥

إعلان اسماء مرشحى الحزب الوطنى لمجلس الشورى السبت القادم بعد عرضها على الرئيس

علم مندوب «الأهرام» ان أسماء مرشحى الحزب الوطنى للتجديد النصفى لمجلس الشورى ستعلن السبت القادم الذى يوافق أول يوم لفتح باب الترشيح وذلك بعد عرضها على الرئيس مبارك لاقرارها خلال لقائه مع هيئة مكتب الحزب الوطنى.

بلغ عدد المرشحين ٩٠ مرشحا يخوضون الانتخابات فى ٤٥ دائرة انتخابية جديدة على مستوى الجمهورية منها دائرتان جديدتان لأول مرة وهما دائرة منوف ودائرة الدخيلة بالإسكندرية، وعلم المندوب انه من المنتظر ان تتراوح نسبة التغيير فى المرشحين ما بين ٢٠ و ٣٠٪.



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٥

قرارات مهمة للحزب بالدقهلية

الدقهلية -مراسل «الشعب»::

فى إطار الاستعداد لخوض أنتخابات مجلسى الشعب و الشورى هذا العام، ونظرا لما يتطلبه هذا من جهد وعمل متواصلين من قيادات الحزب بالدقهلية فقد اصدرت أمانة المحافظة فى اجتماعها مساء الأحد الماضى بالمنصورة برياسة د.أمين الدكرورى وحضره د.الحسينى ريحان عضو اللجنة التنفيذية والاستاذ محمد السخاوى عضو الأمانة المركزية للتنظيم والزميل جمال إمبابى الصحفى وامين إعلام شباب الحزب بعض القرارات التى من شأنها دفع العمل الحزبى بالمحافظة وهى:

اولا: إعادة تشكيل هيئة مكتب الدقهلية من كل من د.امين الدكرورى أمينا عاما للمحافظة، ود. الحسينى ريحان امينا عاما مساعدا، والاستاذ عبد العليم فوده امينا للصندوق والاستاذ إبراهيم الخريبى امينا للتنظيم، وكل من الاساتذة الحسينى مبارك ود. محمد منصور الشربينى ومحمد حسن نقيب المحامين بالسنبلاوين ود. ياسر سنبل أخصائى رمد بمستشفى ميت غمر وعادل قطب وفواز عيسى ورضا إسماعيل خضر أعضاء، ولأمانة المرأة هانم طوبار المحامية.

ثانيا: تشكيل لجنة للتنظيم برياسة امين التنظيم إبراهيم الخريبى تضم كل أمناء التنظيم بالمراكز والاقسام على أن تخطر هيئة مكتب المحافظة بتشكيلها ويحدد لها اجتماع كل شهر على الاقل يحضره أمين المحافظة.

ثالثا: تقرر تشكيل أمانة للإعلام يراسها الاستاذ احمد عميرة وتضم أمناء الإعلام بالمراكز ويحدد لها ايضا اجتماع شهرى على الاقل.

رابعا: كما تم إسناد رياسة قطاع جنوب الدقهلية -الذى يضم ميت غمر واجا والسنبلاوين وتمى الامديد- للزميل جمال إمبابى، وقطاع شمال شرق -الذى يضم المنزلة والمطرية والجمالية وميت سلسيل ومنية النصر ودكرنس وبنى عبيد- للزميل محمد الامير، اما باقى المحافظة بما فيها مركز ومدينة المنصورة وتضم قطاع شمال غرب فتم إسناد رئاستها للدكتور الحسينى ريحان. من ناحية اخرى تقرر عقد اجتماع دورى لهيئة المكتب الثلاثاء الاول من كل شهر فى الخامسة مساء، ولأمانة المحافظة فى الثلاثاء الثانى والثلاثاء الثالث للجنة المحافظة كما تعقد هيئة المكتب أول اجتماعاتها بعد صلاة الجمعة القادمة بمقر الحزب بالمنصورة.



كلمة حب

●● الحكومة قررت تأجيل الضرائب الجديدة الى ما بعد الانتخابات.. وتأجيل رفع الأسعار الى ما بعد الانتخابات.. وهى اخبار مؤكدة؛ ومعلنة.. والحكومة لاتخفى نواياها.. انها تعلم انها قرارات قاسية.. وتريد ان تستدرج الشعب الى الانتخابات.. فاذا فاز الحزب الوطنى انهالت الكوارث المالية على رؤوس الجماهير.. والحكومة لاتخفى ذلك.. ولاتتصور انه سر.. لأن كل شيء معروف ومعلن.. ولكنه مؤجل.. وكان الاولى ان تقدم الحكومة وعودا بتحسين الاحوال.. كل الحكومات تقدم وعودا طيبة للناخبين.. الا حكومتنا تؤجل الكوارث الى ما بعد الانتخابات.. ولسان حالها يقول.. انتخبوا الحزب الوطنى تجدوا ما يضركم من الكوارث المالية والاقتصادية.. وهو وضع مقلوب.. فالمعروف ان الحكومة تحتاج الى ٦ مليارات جنيه ضرائب جديدة.. سوف تحصلها اذا فازت فى الانتخابات.. وهناك عدد من السلع والخدمات يجب ان ترتفع اسعارها.. لأن تكاليفها عالية.. ولابد من رفع أسعارها..

●● والحكومة تقامر.. لأن تأجيل الكوارث لايعتبر من الذكاء السياسي.. لأن الشعب يعرف ما ينتظره من بلاوى اذا اعطى صوته للحزب الوطنى.. والحكومة تملك الذكاء السياسى المطلوب.. ولكن القمار هنا مضمون.. لأن الحكومة تنوى ان تفوز.. وبالأغلبية الساحقة.. ولابد من تزوير الانتخابات.. وهى لعبة تجيدها الحكومة.. وتمارسها من زمان.. وليست جديدة عليها.. وتعود الى الحكم الذى تحتكره.. وتنفذ ما تشاء.. من قرارات مالية تطحن الشعب أكثر مما يعانيه..

●● وكان يمكن للحكومة ان تكون أكثر ذكاء.. وان تقدم نفسها للشعب بشكل افضل.. بأن تقدم وعدا بخفض انفاقها السفيه.. تقدم وعدا بضغط مصاريف الحكومة.. وان تقول للشعب انتخبونى.. وسوف اشارك الشعب فى ربط الاحزمة على البطون.. ولكن الحكومة لم تفكر فى هذا الوعد.. بل ان كروش حبايب الحكومة تزداد اتساعا.. بما يهبرون ويشفطون.. ولم تعلن الحكومة أى اتجاه لوقف هذا الطوفان من الفساد والاسراف والسفه.. والأبهة والفخفخة.. وأقارب الحكومة واحبابها يزدادون ثراء.. بينما الشعب يزداد جوعا.. ولله الامر من قبل ومن بعد..

●● الحكومة تضمن النجاح فى الانتخابات.. ورهانها مضمون.. وهى تؤجل كل البلاوى الى ما بعد النجاح.. فاذا استقرت واستمرت فرضت ما تشاء من ضرائب ثقيلة واسعار باهظة..

محمد الحيوان



مسافر بلا خيال

● بقلم : محسن محمد

الفرصة الضائعة

الأحزاب الاسلامية ، إن صح هذا التعبير ، ترفع شعار « الاسلام هو الحل » . وتستطيع هذه الأحزاب أن تدعوا لبرامجها كما تشاء ، وأن تبالغ في الدعاية لما سيحدث في أي بلد من معجزات إذا تولت هذه الأحزاب ـ الحكم .

والسبب في ذلك أن هذه الأحزاب لم تحكم أبدا منذ مئات السنين ، ولذلك فإن أحدا لا يستطيع أن يدعى فشلها بينما تستطيع الأحزاب القول بأن الفرصة لم تتح لها لإثبات دعاياتها .

ولكن ..

حدث في النقابات المهنية المصرية ان كانت للجماعات الدينية الغلبة ، أو التفوق العددى في مجلس الادارة ، أى أصبحت هذه الجماعات تملك القدرة على إدارة النقابات فلها الأغلبية في مجلس الادارة .

ولا يمكن القول بأن الأحزاب الدينية هي التي سيطرت على بعض مجالس ادارات النقابات لأن القوانين تمنع قيام أحزاب دينية . ومن هنا يمكن القول الجماعات الدينية بدلا من الأحزاب الدينية .

وكان متوقعا أن تنفذ هذه الجماعات برامجها المعلنة في النقابات لتكون دعاية لها في الانتخابات البرلمانية .

وعلى سبيل المثال كان يمكن للاسلاميين ـ إن صح التعبير مرة أخرى ـ في مجالس إدارات النقابات أن يبدأوا بمكافحة البطالة بين المهنيين أعضاء النقابات ، وما أكثر العاطلين هذه الأيام بين المحامين ، مثلا ، وغير المحامين .

وكان يمكن للاسلاميين تغيير نظم المعاشات والتأمين الصحى وتعميم علاج أسر أعضاء النقابات .

وفي الجامعات مثلا كان يمكن للفائزين من الاسلاميين أن يقاوموا انتشار الدروس الخصوصية التى استفحلت أو أن يهتموا بالفقراء من الطلاب وما أكثرهم في الجامعات ، وأن ييسروا سبل المواصلات ـ مثلا ـ أو يقدموا وجبة غذائية لهم ، وما أحوجهم إليها ، أو يقوموا بتشغيل الطلاب في مشروعات صغيرة أثناء الدراسة أو تدريبهم على أعمال يتولونها بعد التخرج .

ولكن الاسلاميين في الجامعات اهتموا بالشكل دون الموضوع وبدلا من الجوهر اهتموا بالنقاب والحجاب وتركوا المشكلات الأصلية .

والنقاب والحجاب يحتاجان إلى الاقناع لا إلى قرار أو إكراه .

وفي النقابات كان عدد كبير من الاسلاميين مهتمين بالدنيا لا بالدين .

ارادوا المنافع الشخصية لهم والعقود لأسرهم وقد توسعوا في المنح والمزايا لمن يسمونهم بالاسلاميين .

ونشر ذلك في الصحف ، وأثاره زملاؤهم من أعضاء مجالس الادارات . وكان يمكن للاسلاميين إبلاغ النيابة ومطالبة السلطات بالتحقيق لاثبات كذب هذه الاتهامات والتأكيد على أنها مجرد مزاعم .

ولكن شيئا من ذلك لم يحدث وبقيت الاتهامات عالقة بالاسلاميين ، ولم يهتموا حتى بتكذيبها .

وكانت النتيجة أن النقابات المهنية في مصر أصيبت بالشلل ، ولم تنجح في تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها وهى خدمة الأعضاء وأسرهم .

وساءت سمعة النقابات ، ووجد خصوم



الاسلاميين الفرصة وجاء القانون الأخير الذى يفرض اغلبية يجب أن تصوت فى الانتخابات القادمة وإلا تولت سلطات قضائية إدارة النقابات .

واكتفى الاسلاميون بمقاومة القانون ومهاجمته وكانت امامهم فرصة ذهبية لاثبات انهم يستطيعون تقديم خدمة مثالية للنقابات تكون نموذجا لما يفعلونه إذا تولوا الحكم . ولكن الفرصة قد ضاعت . ولا أظنها ستتكرر إلا ...

وإلا .. ولا .. ولولا .. تفتح الباب للاجتهادات والظنون وما يشبه المستحيل .

من أين لك هذا ؟

سين : ما الذى نريده من المرشحين فى الانتخابات القادمة لمجلسى الشعب والشورى ؟

الجواب : نبدأ بإقرار الثروة والملكية والضرائب عند تقديم أوراق الترشيح ، وبعد ذلك إقرار آخر عند انتهاء عضوية المجلسين .

وتعالوا نبحث عما يحدث فى الخارج .

فى فرنسا مثلا لا يوجد قانون يلزم المرشح فى الانتخابات العامة او الاقليمية المحلية بإعلان علنى لثروته .

ولكن القانون يلزمه بتقديم هذا الاقرار للجنة مالية خاصة لا تعلن ذلك ، أى أن الاقرار يبقى سرا أمام اللجنة وحدها .

وصدر عام ١٩٨٨ قانون يلزم الفائز فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، أى من اختير رئيسا للجمهورية بأن ينشر فى الجريدة الرسمية التى تشبه الوقائع المصرية عندنا ، بيانا بأملاكه عند انتخابه وآخر عند انتهاء مدة رئاسته ، بعد سبع سنوات .

وقد رأى المرشح الاشتراكى فى الانتخابات الفرنسية الحالية ليونيل جوسبين أن يزكى نفسه للناخبين فوقف فى اجتماع عام يقول :

« ليس عندى أرض ولا عقار .

استأجر شقة فى باريس وأخرى فى تولوز .

وليس عندى أسهم أو سندات .

وعندى شىء واحد يمكن أن يمثل الرفاهية وتعتبر نوعا من الكماليات وهى سيارة ماركة ... لأحقق حلما من احلام الشباب وقد اشتريتها بما حصلت عليه كإيراد عن تأليف كتاب منذ ثلاث سنوات .

واضطر مرشحو الرئاسة الآخرون إلى الاعلان عن ثرواتهم ، إما فى أحاديث صحفية او تليفزيونية .

ونحن فى مصر نريد إقرارا مماثلا علنيا من كل المرشحين فى مجلسى الشورى والشعب والمجالس المحلية وكذلك كل وزير وكل مرشح لأى منصب ، على أن ينشر ذلك مرتين عند التعيين ، والانتخابات ، وعند ترك المنصب ، لتتوقف أية شائعة تصيب أحدا .

التاريخ لا يرحم

كانت أياما حافلة

المجر بدأت تتحرر من السوفييت وترفع شعارات جديدة عن الحرية فرأى خروشوف أن يقمع حركة التحرر الوليدة بالدبابات والقنابل .

وهكذا اندفعت الدبابات السوفيتية فى أكتوبر عام ١٩٥٦ فى شوارع بودابست عاصمة المجر تطلق مدافعها على الشباب الذى يتظاهر ضد الاحتلال السوفيتى ، وضد القمع .

وقبل أن يهدأ الموقف أسرع الانجليز والفرنسيون والاسرائيليون يهاجمون مصر فى بورسعيد فى عهد جمال عبد الناصر بعد شهور من تأميمه لقناة السويس .

ورأى السفير البريطانى فى موسكو السير وليم هايتر ـ الذى مات منذ أيام ـ أن فى هجوم بلاده على مصر فى المؤامرة الثلاثية الشهيرة كارثة .

كان السفير يعرف أن السوفييت أقاموا ميكروفونات داخل السفارة ، وفى حجرة نومه ، وانهم يستمعون إلى كل كلمة يهمس بها لزوجته حتى فى الفراش فقال لامرأته :

ـ تعالى نمشى فى الحديقة .

وبالفعل خرجا يسيران فى حديقة السفارة الواسعة ، رغم البرد الشديد ليقول لزوجته أن رئيس وزرائه انتونى ايدن قد أخطأ عندما تحالف مع فرنسا وإسرائيل لغزو مصر .

وقال لها :

ـ كان يمكن أن يتحرك الرأى العالمى ضد الهجوم السوفيتى على المجر ، ولكن الانظار تحولت الآن إلى مصر .

وأضاف :

ـ ضاعت فرصة لن تتكرر فى هذه الحرب الباردة ضد موسكو .

والغريب فى الأمر أن السوفييت بعد ١٢ سنة كرروا التجربة وهاجموا حركة تحرر قامت فى تشيكوسلوفاكيا وسارت دباباتهم فى شوارع براج تقتل المتظاهرين المطالبين بالحرية .

وتحرك الرأى العام العالمى وثار ضد السوفييت الذين طردوا زعماء تشيكوسلوفاكيا من مناصبهم واقاموا بدلا منهم وزراء وعملاء جددا .

ولم تستطع المجر او تشيكوسلوفاكيا أن تفرضا ثورتيهما على موسكو . ولم ينجح الرأى العام فى إقناع السوفييت بالخروج من الدولتين . فالثورات مهما أيدها العالم الخارجى لا يمكن أن تنجح بالتأييد الخارجى وحده ، بل لابد لها من السيطرة على الداخل أولا .

والآن ..

ـ لماذا نعيد ذكريات تاريخية ؟

السبب فى ذلك ما جرى أخيرا فى المجر .



رأى حكام المجر الحاليون ان يعيدوا بحث ودراسة ما حدث فى بلادهم عام ١٩٥٦ ، ووجدوا ان اثنين من رجال الميلشيا التابعين للحزب الشيوعى احياء ، وتذكرهم الناس قائلين :

— هذان الرجلان اطلقا النار على المتظاهرين عام ١٩٥٦ ولابد من محاكمتهما . وبالفعل قامت النيابة بتوجيه اتهام للرجلين بانهما ارتكبا جرائم ضد الانسانية وانعقدت - على الفور - محكمة حاكمت الرجلين وادانتهما وقضت بسجنهما خمس سنوات لكل منهما .

والعبرة من هذه الحكاية أن الحاكم عندما لا يستطيع ان يقدم جديدا للشعب فإنه يفتش فى اوراق التاريخ ويحاكم مجرمى الماضى .

والعبرة الثانية ان التاريخ لا يرحم ، ولن يرحم .

التشريفة

تحرص إسرائيل على دعوة ملوك وزعماء العالم لزيارتها ، وتستغل فى ذلك اتفاقات السلام الأخيرة لتبين انها دولة يؤيد العالم جهودها السلمية .

وفى الشهور الأخيرة زارت إسرائيل الملكة بياتريس ملكة هولندا ورئيس وزراء بريطانيا جون ماجور .

ويلقى الضيوف الكبار - عادة - خطبا فى البرلمان الاسرائيلى « الكنيسيت » . ولكن نواب إسرائيل اعضاء الكنيسيت لا يهتمون كثيرا بحضور الجلسات التى يتحدث فيها الضيوف من زعماء العالم .

وآخر احصاء يقول إن ثلث أو نصف الأعضاء لا يحضرون هذه الجلسات . وحدث ان زار رئيس دولة اوروبية إسرائيل ووقف يتحدث فى الكنيسيت ليجد أن ثلث الأعضاء فقط حضروا الجلسة وجاء خمسة من الوزراء فقط بينما عدد وزراء إسرائيل ١٨ وزيرا .

وهذا الاحصاء يكشف عن حقيقتين وهما أن إسرائيل تستهين بضيوفها وليس شرطا أن يجىء كل النواب ليستمعوا إلى خطاب تقليدى بينما يرى النواب والوزراء أن مهامهم وشئونهم الداخلية هى الأهم وهى التى تسترعى انتباههم ، أما مسائل « التشريفة » فلا تهم .

والكلام لك يا جارة .

أقــــوال

- السياسة أخطر من الحرب ففى الحرب يموت الانسان مرة واحدة فقط .
- إذا كنت قويا فالقوة تتحدث عن نفسها . إذا كنت ضعيفا فالكلمات لن تساعدك .
- العلم : ما تعرفه . الفلسفة : ما لا تعرفه .
- قلب طيب افضل من كل الرءوس فى العالم .
- العالم كوميديا لمن يفكر ومأساة لمن يحس .
- إذا لم تنشر الصحف أخبار الكوارث يقول القارىء الصحف خالية من أى شىء .
- المتشائم : إنسان عندما يكون عليه ان يختار بين مصيبتين يختار الاثنتين .
- الحرب : سلسلة من الكوارث تنتهى بالنصر .

جلسة الشورى

وافق مجلس الشورى فى جلسته الطارئة التى عقدها امس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى على تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية حول مشروع قانون بتعديل الدوائر الانتخابية.. ويقضى المشروع بضم قسمى شرطة حلايب والشلاتين الى الدائرة الثانية بمحافظة البحر الاحمر ومقرها قسم شرطة القصير كما يقضى بضم مدينة السادات الى الدائرة التاسعة بمحافظة المنوفية ومقرها مركز شرطة منوف.

١٠٪ زيادة فى المعاشات

■ وافق مجلس الشعب أمس على مشروعين بقانونين لزيادة المعاشات المدنية بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ٩٥/٧/١ وزيادة المعاشات للقوات المسلحة بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ٩٥/٦/٣٠

لجنة برلمانية لإعداد مشروع قانون حماية الطفولة

■ كما وافق مجلس الشعب أمس برئاسة الدكتور فتحى سرور على تشكيل لجنة برلمانية خاصة برئاسة أحمد حمادى وكيل المجلس لاعداد مشروع قانون بشان حماية الطفولة وتقديمه الى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره.

٣ دوائر انتخابية جديدة

■ كما وافق المجلس امس على مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب. ويقضى التعديل بانشاء ٣ دوائر انتخابية جديدة هى الدائرة التاسعة وتتبع قسم شرطة منوف، وتضم اليها مدينة السادات والدائرة ١٣، ومقرها مركز شرطة وادى النطرون بمحافظة البحيرة، والدائرة الثانية ومقرها قسم شرطة القصير بمحافظة البحر الاحمر وتضم اليها شلاتين وحلايب.

تصحيح

تلقى «الاهرام» رسالة من الدكتور زكريا عزمى عضو مجلس الشعب هذا نصها :

نشر فى جريدة «الاهرام» العدد ٣٩٥٧٩ الصادر يوم الثلاثاء ١٨ ابريل ١٩٩٥ ، وفى الصفحة السابعة منه، وتحت عنوان (كلام الكبار) صورة التقطت فى مجلس الشعب تجمعنى والسيد الاستاذ كمال الشاذلى وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى وعضو المجلس، كما نشر بجوار الصورة تعليق عليها، واود ان اوضح ان الشخص الثالث فى هذه الصورة هو الاستاذ فتحى سالم - امين الحزب الوطنى وعضو مجلس الشعب (عمال) عن دائرة الزيتون التى اتشرف بتمثيلها فى المجلس، وليس السيد المهندس طلعت مصطفى كما ورد فى التعليق. هذا وقد كانت المناقشة حول امور حزبية تخص الدائرة ، وليس كما ورد فى التعليق».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 19 ابريل 1995

في مشروع قرار للبرلمان

التجمع يطالب بنقل الاشراف على الانتخابات من وزارة الداخلية إلى العدل

تقدم حزب التجمع المصرى المعارض برئاسة خالد محيى الدين بمشروع قانون إلى مجلس الشعب المصرى، لتوفير الضمانات الكافية لنزاهة انتخابات مجلس الشعب التى يتوقع أن تكون فى اكتوبر المقبل.

قال عبد الغفار شكر عضو الامانة المركزية للحزب إن مشروع القانون وقع عليه 20 نائبا فقط من نواب حزب التجمع والمستقلين بحثا عن ضوابط موضوعية تضمن نزاهة الانتخابات.

يتضمن مشروع قانون التجمع اربعة بنود هى: أولا: - اجراء الانتخابات تحت اشراف قضائى كامل.. بحيث لا يكون رجل القضاء فى رئاسة اللجنة المشرفة على العملية الانتخابية فقط - اللجنة العامة - وإنما فى كل دائرة وفى كل صندوق.. بحيث يكون عدد القضاة متناسبا مع عدد المقار الانتخابية.

وطالب التجمع فى مشروع قانونه بان يباشر رجال الشرطة - المنتدبون للانتخابات - مهامهم فى العملية الانتخابية تحت اشراف رجال القضاء ويتلقون التعليمات منهم وضمانا لفعالية هذا الاجراء، طالب التجمع بنقل ادارة الانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

ثانيا: - أن يتم التأكد من شخصية الناخب بمستند رسمى وأن يوقع الناخب باسمه أو بصمته على كشف الناخبين، وذلك لايجاد وسيلة مادية للتأكد من أن الناخب هو الذى أدلى بصوته فعلا ويضمن هذا ايضا الغاء عمليات التزوير واعطاء اصوات الغائبين لمرشح معين.

ثالثا: - تشديد العقوبة على الموظفين العموميين الذين يؤثرون فى العملية الانتخابية، سواء بإرهاب الناخبين أو منعهم من الادلاء باصواتهم، أو تبديل صناديق الانتخابات أو التلاعب بالتذاكر الانتخابية.

كما طالب التجمع فى مشروعه الا تسقط مثل هذه الجريمة بالتقادم.

رابعا: - أن يكون من سلطة القاضى اعلان نتيجة الانتخابات وتسليم نسخة للمرشحين منها بمجرد اعلانها.



المصدر : الـوفـد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

تعديل دوائر انتخابية لمجلس الشعب

كتب ـ محمود غلاب
وجهاد عبدالمنعم:

وافق امس مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى، على مشروع قانون بتعديل بعض الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب. يقضى القانون بضم حلايب وشلاتين ضمن الدائرة الثانية لمحافظة البحر الاحمر ومقرها قسم شرطة القصير.

كما يقضى القانون بتعديل جداول الدوائر الانتخابية فى الدائرة التاسعة ومقرها شرطة منوف بمحافظة المنوفية. ينضم إليها مدينة السادات. كما يقضى المشروع بفصل المكونات الادارية لمدينة السادات عن الدائرة الثالثة عشرة بمحافظة البحيرة ومقرها مركز شرطة وادى النطرون.



المعارضة المصرية تتمسك بمطالبها لخوض الانتخابات القادمة،

الوفد يطالب بحكومة محايدة والغاء الطوارىء واشراف قضائى كامل

□ حزب التجمع قرر خوض المعركة الانتخابية وبدأ الاستعداد لها

لاتزال احزاب المعارضة على موقفها بشان اجراءات انتخابات مجلس الشعب المصرى المقبلة. الحكومة المصرية استجابت لطلباتها فيما يتعلق بتنقية جداول الانتخاب من غير اصحاب حق الاقتراع، وكذلك مد فترة التسجيل بهذه الجداول إلى ثلاثة اشهر بدلا من شهر واحد.. مع ذلك تصر المعارضة على موقفها.. فهى تشترط لخوض المعركة الانتخابية فى أكتوبر المقبل عدة شروط منها: تنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى والغاء حالة الطوارىء أو على الاقل وقف العمل بها خلال الانتخابات، ويطالبون ايضا بالاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية. كما يطالبون بحكومة محايدة لاجراء الانتخابات.

○ فما هى مطالب المعارضة وما هو حجم المرونة التى يمكن أن يبدوها، وما هى استعداداتهم لخوض تلك المعركة الكبيرة.. ثم ما هو تعليق الحزب الوطنى الحاكم على مطالب المعارضة، الوفد هو أول الأحزاب التى وضعت الشروط المسبقة لخوض معركة مجلس الشعب القادمة.. فهل لا يزال متمسكا بها؟

□ الهيئة العليا للوفد سوف تحسم الأمر.. يجيب ياسين سراج الدين رئيس حزب الوفد فى القاهرة.. فالحزب كما يقول، خاصة إذا تحققت طلباته من الحكومة والتى تتعلق بالضمانات المعقولة والعادلة التى توجد مناخا سليما ونزيها وديمقراطيا لمنع التزوير أو تقليله على الاقل ولكن القرار بالمشاركة من عدمه سوف تبحثه الهيئة العليا الجديدة للوفد والتى ستنتخب فى أول اجتماع للجمعية العمومية خلال هذا الشهر، وسوف يلتزم الجميع بالقرار بمن فيهم رئيس الحزب.

فإذا استجابت الحكومة لطلبات الوفد ـ والتى تتبناها كل احزاب المعارضة، فسوف يكون القرار بالمشاركة، وإن كان رأيى الشخصى، هو المشاركة بالانتخابات فى جميع الظروف والاحوال.. فانا أرى ضرورة الالتحام بالجماهير، حتى لا يتآكل الحزب بعدم دخوله الانتخابات لمدة 10 سنوات خاصة أن الحزب لم يدخل الانتخابات السابقة.. وأنا شخصيا كنت أرى ضرورة الدخول فى الانتخابات السابقة ولكننى التزمت بقرار الاغلبية فى الحزب.. واعتقد أن كثيرين فهموا أن عدم مشاركة حزب الوفد أو بعض الاحزاب الاخرى لم تكن نتائجه طيبة وإنما بالعكس كانت سيئة، لأن الشباب فى الاحزاب يحبون ممارسة الحياة السياسية، وإذا لم يتمكنوا من ذلك انتقلوا إلى احزاب أخرى.

○ أسأله.. ولكنكم تبالغون فى طلباتكم وشروطكم وكانكم تعارضون لمجرد المعارضة.. ما هى حدود المرونة لديكم؟

□ يجيب: ـ هذه الطلبات عادلة وطبيعية لانها لا تحتاج لتعديل الدستور أو أى شىء من هذا القبيل، بل يكفى صدورها



محمود نافع

بقرار من وزير الداخلية، وإذا احتاج بعضها لقانون، فلا توجد صعوبة فى ذلك أيضا، إذ يمكن صدور هذا القانون من مجلس الشعب.

○ وفيما يتعلق بتنازل رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الوطني؟

□ يجيب: ـ فلتوافق الحكومة على بقية الطلبات، وحينها يكون الامر متروكا للهيئة العليا للوفد.. فإذا وجدت أن ما وافقت عليه الحكومة كاف دون أن يؤثر على المعركة الانتخابية فسوف تقرر الموافقة.

○ وفيما يتعلق بوجود حكومة محايدة لاجراء الانتخابات؟

□ يقول.. هذا الطلب ليس غريبا أيضا، لأن الحكومة هى حكومة الحزب الوطني، فكيف نطالبها بالحياد، وكل السلطات فى المحافظات والمدن، وكذلك كل المحافظين ورؤساء المدن يأتمرون بأمرها.

مع ذلك اقول شخصيا إن المشاركة فى جميع الاحوال ضرورية ومهمة، لأن وظيفة الاحزاب السياسية هي الاشتغال بالسياسة والانتخابات.. وبالطبع فإن وجود نواب من أى حزب فى مجلس الشعب يعد مكسبا كبيرا جدا

المقاطعة ليست فى صالح المعارضة، ولكن مع المطالبة بضمانات اجراء العملية الانتخابية.. فالانتخابات القادمة تعد مهمة جدا لاحزاب المعارضة، خاصة أنها قاطعتها عام 90.. وهذه المقاطعة كما يقول عبد الغفار شكر عضو الامانة المركزية لحزب التجمع لم تكن نتائجها فى صالح العملية الديمقراطية، حيث إن الحزب الوطنى الحاكم لم يهتم بمقاطعة المعارضة للانتخابات وخاض الانتخابات بمفرده، وكانت النتيجة أن المعارضة لم تمثل بالمجلس إلا بحوالى 20 عضوا وهى نسبة لا تمثل حقيقة اتجاهات الشعب.

ومن هنا فالواجب خوض الانتخابات مع المطالبة بضمانات اجراء العملية الانتخابية لأن عدم تحسين المناخ الذى تجرى فيه الانتخابات من شانه أن يصم الحزب الوطنى والحكومة بوصمة ستكون سبة فى تاريخ مصر، حيث ستكون مصر هى البلد الوحيد الذى لايزال يزور الانتخابات.. ومن هنا فإننى ارى أن احزاب المعارضة يجب أن تنسق فيما بينها بحيث لا تعطى فرصة أكبر من الفرص الموجودة لدى الحزب الحاكم.

أما فيما يتعلق بالمطالب التي نطلبها لضمان العملية الانتخابية فكلها عادلة، فإذا اخذنا اشدها وهى مطالبة الرئيس مبارك بالتخلى عن رئاسة الحزب الوطنى، فإن وجهة نظر المعارضة فى ذلك بسيطة للغاية: ـ فالرئيس مبارك هو بالفعل رئيس كل المصريين، وبالطبع هناك ولاء فى نفس كل مصرى لمن يرأس البلاد.. ومن هنا فإن بقاءه فى رئاسة الحزب الوطنى ـ يعني فى وقت الانتخابات والمعركة الانتخابية ـ اننى لو رشحت احدا من حزب معارض فى دائرة امام مرشح الحزب الوطنى، فمعنى ذلك أننى ارشحه ضد الرئيس مبارك، وهذا غير معقول أو مقبول، فنحن بالفعل لسنا ضد الرئيس مبارك ولا ضد الحزب الوطنى الحاكم، وإنما لحزبنا سياسة تختلف عن



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٥

سياسة الحزب الوطنى.

○ ولكن هل تتشدد احزاب المعارضة وتعارض لمجرد المعارضة؟

□ هذا غير صحيح بالمرة، فمعارضتنا ومطالبتنا على حق.. ومع ذلك فالمطالب التى نطالب بها لنزاهة العملية الانتخابية تسير فى خط، وقرارنا بخوض الانتخابات بالفعل جاهز وصادر منذ أكتوبر الماضى ونعد بالفعل للانتخابات فى خط آخر موازٍ.. الكلام يقوله عبد الغفار شاكر عضو الأمانة المركزية لحزب التجمع.

ويضيف.. ورداً على مقولة أننا نعارض لمجرد المعارضة، اقول إننا نعتقد أن التعديلات التى اجريت على قانون مباشرة الحقوق السياسية والخاصة بتنقية الجداول الانتخابية وزيادة مدة القيد غير كافية لاجراء انتخابات نزيهة.. ونحن لا نعارض هنا لمجرد المعارضة.

أما فيما يتعلق بخوض الانتخابات من عدمه، فإن اللجنة المركزية للتجمع ــ وهى أعلى سلطة للحزب ـ اصدرت قراراً فى اكتوبر الماضى لمشاركة الحزب فى انتخابات مجلس الشعب القادمة، لأننا نعتبر أن التحضير للانتخابات قبلها بوقت كاف مسالة ضرورية.

وقد تم بالفعل تشكيل لجنة مركزية للانتخابات مهمتها تحديد الدوائر والمرشحين الذين سيخوضون المعركة ووضع البرنامج الانتخابى وتحديد خطوط الدعاية وتقديم المساندة الكافية للمرشحين سواء اعلاميا أو سياسيا.. وقد بدأت اللجنة بالفعل عملها فى تلك المجالات.

○ ولكن ما هو تعليق الحزب الوطنى الحاكم؟

□ الانتخابات حرة.. يقول محيى الدين عبد اللطيف الأمين العام للحزب الوطنى فى القاهرة.. وقد تمت الاستجابة لكل طلبات المعارضة، فيما يتعلق بتنقية جداول الانتخابات، والاشراف القضائى، ومد فترة التسجيل بالجداول إلى ثلاثة شهور.

وقال محيى الدين عبد اللطيف إن استعداداتنا الآن للانتخابات تتمثل فى دفع قيادات الحزب الوطنى على أن ترتبط بالجماهير وتتعرف على مشكلاتها وعقد الاجتماعات المستمرة مع الاجهزة التنفيذية لحلها. واضاف أن ترشيحاتنا لمجلس الشعب تعتمد على شعبية المرشحين ورغبة الجماهير وموقفهم من المرشح، لذلك سيتم حصر جميع الاشخاص الذين يريدون الترشيح، لتتم بعد ذلك عملية التقييم، حتى يمثل المرشح الناس بالفعل على اساس سليم، لذلك فنحن نقيمه من حيث: الشخصية والتاريخ السياسى والشعبية التى اكتسبها. أما فيما يتعلق بمطلب المعارضة بتنازل الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطنى، فإن جريدة الحزب الوطنى الناطقة باسمه علقت على ذلك بوضوح تام حين قالت: ـ «إذا كان العمل السياسى قائما اساسا على الاختيار فيكفينا القول إن الرئيس مبارك قد اختار الحزب الوطنى، وأن الحزب الوطنى قد شرف بزعامة الرئيس مبارك، حتى تنتهى القضية وينتهى الجدل.

المــــال.. والانتخـــــابات القـــــادمة

طلعت المغربي

.. بعد أن تقرر أن يكون الأسلوب الانتخابى القادم الذى تجرى به العملية الانتخابية هو الأسلوب الفردى طبقا للدستور فقد بات واضحا أن المال سيكون سيد المعركة الانتخابية به وبواسطته ينفذ المرشحون الى داخل البرلمان بما ينفقونه من دعاية انتخابية وشراء أصوات الناخبين. وتبقى القضية الحيوية قائمة: كيف يمكن تحييد المال بحيث لا يصبح عنصرا حاسما فى مسار العملية الانتخابية؟ نقصد: كيف نقنع أصحاب رؤوس الأموال والوطنيين بترشيح أنفسهم بدلا من تجار المخدرات والسلاح؟

على سلامة سكرتير مساعد حزب الوفد يوضح انه قبل ١٩٥٢ لم يكن المال هو السبب الرئيسى فى نجاح المرشحين ولن يكون المال سببا فى نجاحهم اذا اجريت انتخابات حرة ونزيهة بعيدة عن تزييف السلطة الحاكمة ففى الشعوب الحرة المستقلة الحريصة على ديمقراطيتها من جانب الحكام والمحكومين لا أثر فى نفوسهم للمال فإن المبادئ هى الأصل فى الحكم على المرشحين (اختيار المرشحين) وعلى سبيل المثال ففى سنة ١٩٣٦ خاض الوفد معركة انتخابية حرة فى دائرة الحوامدية (الجيزة) وكان المرشح الوفدى فيها هو الشيخ عبده البرتقالى المحامى الشرعى وكان منافسه من أغنى الأغنياء فى المنطقة وبذل من المال الكثير وأسفرت النتيجة عن نجاح مرشح الوفد!! من هنا يتبين بجلاء أن الناخب المصرى ناخب ذكى يحكم حكما صحيحا على الأشياء وعلى المرشحين. فالعبرة إذن بالجو الذى يجرى فيه الانتخاب فاذا كانت الديمقراطية الحقة هى التى تسود البلاد فالشعب سوف يدفع بأحسن العناصر ولن يعمل للمادة حسابا فى انتخاباته ومما يضحك له أن المثل الذى ضربته فى انتخابات ١٩٣٦ كان مرشح الوفد يدعو الناخبين الى الحصول على ما يدفعه المرشح الغنى المنافس له من أموال ولكنه دعا الناخبين الى انهم يجب أن يحكموا ضميرهم عندما يقفون أمام صندوق الانتخاب. فاذا كان النظام الحاكم يبتغى حقا وصدقا أن يكون فى مصر برلمان يمثل الشعب أصدق تمثيل فعليه أن يكفل الضمانات الحقيقية التى تمنع تزييف إرادة الشعب وسوف يتهاوى ويختفى تجار المخدرات وأمثالهم ممن لا يدينون بالمبادئ الحقة!!

عبداللاه عمر أمين تنظيم الحزب الوطنى محافظة قنا يؤكد أن الانتخابات النيابية القادمة من أخطر الانتخابات فى تاريخ البرلمان المصرى نظرا للمتغيرات الهائلة، مصريا وعربيا ودوليا (جات - إصلاح - اقتصادى - معاهدة منع الانتشار النووى - حالة التفكك العربى). ونظرا لأن الانتخابات سوف تتم بالأسلوب الفردى فسوف يلعب المال دورا جوهريا فيها حيث يتيح هذا النظام لأصحاب رؤوس الأموال - أيا كان مصدرها - حق ترشيح أنفسهم وهنا يصبح واجبا علينا اتاحة الفرصة لأصحاب القضايا الوطنية والنزهاء لترشيح أنفسهم بدلا من اللصوص والمتاجرين بأقوات الشعب وأصحاب الأموال السوداء وهذا لن يتم إلا بالوعى الانتخابى لدى الجماهير وتواجد المرشح فى الشارع السياسى والاحتكاك بالناخبين حتى يعرفوه عن قرب لمنع أصحاب الأموال السوداء من ترشيح أنفسهم بشراء أصوات الناخبين أو تزوير الانتخابات بالاستعانة بالبلطجية.

والمطلوب فى هذا الاطار من كل الأحزاب - بما فيها الحزب الوطنى - حسن اختيار المرشحين الوطنيين على أن تكون الوطنية هى المعيار الأول والأخير وليس المال فقط حتى لا يتسلل تجار المخدرات والقوادون وتجار السلاح الى البرلمان.

الدكتور وحيد عبدالمجيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام يؤكد أن هناك أساليب عديدة تضمن عدم سيطرة المال على العملية الانتخابية أهمها تحديد حد أقصى للانفاق على الانتخابات بحيث يكون المرشح ملتزما بهذا الحد والحقيقة أن أقطاب الحزب الوطنى هم الذين يكسرون هذه القاعدة المحددة فعلا كذلك لابد من حرية الانتخابات فهى الضمان الأكيد لحسن الاختيار بين المرشحين وضمان مشاركة الناخبين وهذا لن يتم إلا بإعادة الثقة فى نفوس الناس فيصبحون حريصين على أصواتهم بدلا من شرائها على يد أصحاب الأموال السوداء لعدم ثقتهم فى العملية الانتخابية.

وفى هذا الاطار أيضا لابد من منع فرض أى قيود على العملية الانتخابية فلا ينبغى حرمان أى مرشح من خوض الانتخابات إلا وفقا لحكم قضائى أى أننا يجب ألا نمنع أحدا لمجرد اتهامه أنه يملك أموالا محرمة لأن هذا يفتح الباب أمام فرض مزيد من القيود على الانتخابات لذا يجب أن يكون القضاء وحده هو صاحب الكلمة الوحيدة بحرمان أى مرشح من المشاركة فى الانتخابات. كذلك يجب أن يكون القضاء هو صاحب ولاية الفصل فى صحة عضوية أى مرشح فاذا فاز مرشح استخدم أموالا سوداء (مخدرات مثلا) فى الدعاية الانتخابية فمن حق من لديه أدلة على ذلك أن يتقدم للقضاء بالطعن فى صحة عضويته وإذا حكم القضاء ببطلان عضويته فينبغى تنفيذ الحكم فعلا من جانب المجلس الموقر وعدم التعلل بأى حجة (المجلس سيد قراره) لأن القضاء رقيب بالضرورة على أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية!!





●● أثارت جريدة الوفد قضية في منتهى الحساسية.. وهي اعداد بعض الدوائر الانتخابية.. وتخصيصها للوزراء.. ونظامنا السياسي لايحتاج الى وزراء أعضاء في البرلمان.. لان الحكومة تعين ولا تنتخب.. تبقى او تخرج لأسباب لا علاقة لها برضا الشعب أو غضبه.. قد يبقى وزير لا يرضى عنه الشعب.. ويخرج آخر له قبول عند الشعب.. والوزراء يعملون بتوجيهات.. وهم مثل السكرتارية.. مثل النظام الامريكي مع فارق بسيط.. ان الرئيس الامريكي يختار القيادات ويعرض الاسماء على الكونجرس.. مثل الوزراء وقادة الجيش والقضاة والسفراء ورؤساء الاجهزة الفيدرالية.. وفي مصر يتم الاختيار دون مشاورة الهيئة البرلمانية للحزب الوطني.. بل يتم اختيار القيادات بشكل مفاجئ..

●● اذا كان دخول الوزراء الى البرلمان من باب الوجاهة السياسية.. فإن الحكم مسئولية وليس وجاهة.. وليس كل الوزراء مضمون نجاحهم إذا كانت الانتخابات حرة.. وبعض الوزراء معرض للسقوط لان له تاريخا.. وحوله اشاعات.. ولا يجد قبولا عند الشعب.. إذا كانت الانتخابات حرة.. ونجاح هؤلاء بالتزوير يمس نزاهة الحكم.. ويسبب عوارا للنظام كله.. وإذا كان الأمر حصانة.. كان الوزير له حصانة أقوى من عضو البرلمان.. وله امتيازات ونفوذ أكبر من عضوية البرلمان.. إلا إذا كان المطلوب ان نضيف عددا من المضمون تأييدهم الى البرلمان..

●● الشعب في مصر لا يختار وزيرا.. ومجلس الشعب لا يختاره.. وحتى رئيس الوزراء لا يختار على هواه.. ونحن نعرف ان مجلس الوزراء يعاني من انقسامات خطيرة.. تظهر في الصحف.. لان الانسجام مفقود بين أعضائه.. وحتى اجهزة الأمن لا تأخذ بما تقوله.. مع ان عورات الرجال معروفة.. ونتجاهلها أحيانا عند اختيار القيادات!

●● ومعركة الانتخابات فيها من الكلام ما يجوز وما لا يجوز.. ويتحول الأمر الى كارثة إذا تناول الناخبون عورات الرجال خلال المعركة.. ومن الأفضل ان يبتعد الوزراء عن البرلمان.. مادام اختيارهم لا يخضع لرأى الشعب أو تقديره.. خصوصا ان مقعد البرلمان لن يضيف لهم شيئا.. ولكنه يحرم المواطنين من عدة دوائر يمكن المنافسة فيها.. لان المنافسة مع الوزراء صعبة.. والنتيجة معروفة.. هي نجاح الوزير وسقوط كل المنافسين مهما كانت قدراتهم!

محمد الحيوان


Bibliotheca Alexandrina
0305864